



PJ  
6101  
I172J336  
1890  
v.1  
c.1  
ROBA



*Presented to the*  
LIBRARY *of the*  
UNIVERSITY OF TORONTO  
*by*

the estate of  
M. Durmuş Gökçen











الازيد او ما مررت باحدا الازيد ( فان زيدا ) في هذه الامثلة ( بدل من احد )  
 بدل البعض من الكل حملا على لفظه ( و ) الحال انه ( ليس نسبة مانسب  
 اليه ) اى الى احد ( من عدم القيام ) بيان ما في قوله مانسب ( مقصودة ) خبر  
 ليس ( بالنسبة الى زيد ) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا  
 واشترط في البدل ان تتحد النسبتان في الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا  
 ( بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد ) الذى هو مبدل منه ( نسبة  
 القيام الى زيد ) الذى هو البدل وههنا ليس كذلك لما قلنا ان النسبة في الاول  
 سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو  
 اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا ( قلنا ) ليس الشرط في البديل اتحاد النسبة  
 الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان ( مانسب الى المتبوع ههنا )  
 اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل ( القيام فانه ) اى الشأن ( نسب اليه )  
 اى الى المتبوع جنس القيام لكن ( نفيا ونسبة القيام بعينه ) اى حال كون القيام  
 معينا بجنسه ( الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ) فيكون فيهما نسبة فى الاول  
 سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك القدر لا يضر البدل ( فيصدق على زيد أنه تابع  
 مقصود نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع ) يعنى يصدق عليه تعريف البدل واذا  
 صدق الحد صدق المحدود ايضا ( فان النسبة المأخوذة فى الحد ) اى فى حد  
 البدل ( اعم من ان يكون بطريق الاثبات ) فيهما ( او النفي ) فيهما او الاثبات  
 فى احدهما والنفي فى الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطابق يقبل التعميم  
 ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب  
 والسلب ( فيمكن ان يقصد بنسبة مانسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر  
 اثباتا ) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى احد  
 نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة ( ويكون الاول توطئة الى  
 الثانى ) يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة  
 لاشخصها ( وهو ) ( اى البدل اربعة انواع ) وقيل فى وجه الحصر أن البدل  
 لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو  
 اما ان يكون بعضه اولا فان كان الاول فهو الثانى والا فلا يخلو اما ان يكون اجنيا  
 من المبدل منه اولا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر  
 عقلى وقيل فى وجهه وجوه اخر فتطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى  
 انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى البكى الى الجزئيات  
 لا الكل الى الاجزاء ( بدل الكل ) ( اى بدل هو كل المبدل منه ) اى عينه ولكن

(اى لا تكون النسبة الى المتبوع) اى النسبة المأخوذة فى الكلام اسنادية كانت او  
 ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية اى المقصودة فى النسبة  
 (بنسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى  
 الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع  
 (توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (النسبة الى التابع) حقيقة كما فى الابدال  
 الثلاثة او حكما كما فى بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق  
 اللسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجه التقرير والتبيين  
 فى حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فى النسبة او لا ابهام واحال. وثانيا تفسير  
 وتفصيل لتكون النسبة فى ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان ما نسب اليه) اى  
 الى المتبوع للتوطئة (مسندا اليه او غيره) يعنى اسنادية (مثل جاءنى زيد اخوك  
 او) ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك  
 واحترز) المصنف (بقوله) فى التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن)  
 التوابع الثلاثة (النعت والتاكيد وعطف البيان لانها) اى لان هذه التوابع  
 الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع  
 مقصوده) بالاصالة والاستقلال وانما جئ بالتابع فيها للايضاح والتقرير  
 (وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع) اى المعطوف عليه  
 (فيه) اى فى العطف بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى  
 المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه وهو الثانى لا الاول  
 فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على المعطوف ببل) سواء كان فى كلام  
 موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءنى زيد بل عمرو (لان  
 متبوعه) اى لان متبوع المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثميدا) اى  
 ظهر (له) حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك  
 الحكم او رأى (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) اى المعطوف  
 والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير  
 ان يكون توطئة وتمهيدا للثانى والثانى مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول  
 والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل  
 فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا  
 الحد) اى حد البدل (لا يتناول) اى لا يكون شاملا (البدل الذى) وقع (بعده الا)  
 يعنى البدل الذى وقع بعده الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور  
 لما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا (مثل ما قام احد الازيد) وما رأيت احدا



جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لا جمع) متعلق بقوله اتباع (يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعنى اكتب واتبع وابعع (بتبعيته) اى اجمع الذى هو الاصل فى هذه الكلمات (لابا لاصالة) اى لا تستعمل فى معنى التأكيد بالاصالة بل انما تستعمل فيه تبعاً لاجمع (لكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على المقصود) اى لكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصفة معا ولان له معنى عند عدم كونه تأكيداً وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك (فلا تتقدم) (يعنى اكتب واخلوا) (يعنى ابع وابعع) فى الذكر والترتيب (عليه) (اى على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون اجمع مقدماً فى الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ (اى ذكر اكتب مع اخويه) يعنى ابع وابعع (دونه) (اى دون ذكر اجمع) يعنى من غير أن يكون اجمع مذكوراً (ضعيف) خبر فلا يقال جاءنى القوم اكتبون وابتعون وابععون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى (الجمعية) المقصود من هذه الكلمات للمسبق (وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل) يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور\* وفى الرضى واعلم انك لو أردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتبين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفاتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامداً واتباع المشتق الجامد اولى\* الى هنا كلامه (البدل) اورده عقيب التأكيد لمناسبة كونه ضداً له فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى وثمة الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى اخلف عن الشئ وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (مقصود بما نسب) مبنى للمفعول (الى المتبوع) (اى يقصد النسبة اليه) اى الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول (بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف (دونه) (اى دون المتبوع) ظرف او حال اى حال كونه مجاوزاً عن المتبوع



ولانه يجب الابرار فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب التأكيد في المستكن للالتباس  
ويحمل البارز عليه طردا للباب كما عمل في المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك  
في المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك في المحرور (لعدم اللبس) اى لعدم  
اللباس التأكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت  
انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام (و) قيده ايضا  
(بالم متصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأكيد) الضمير  
(المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلا تأكيد)  
اى تأكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل  
من جنسه ونوعه (نحو انت نفسك) او عينك (قائم) او انا نفسى او عينى حاضر  
وزيد هو نفسه او عينه حاضر (لعدم اللبس) اى التباس التأكيد بالضمير المؤكد  
لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج  
الى التأكيد والاختصار مطلوب (واما قيد) هذا التأكيد (بالنفس والعين)  
ولم يبينه مطلقا (لجواز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجعين) وما يترفع  
منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه  
الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجعون (بلا تأكيد بالمنفصل)  
اى من غير تأكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا  
كلهم واجعون) بلا تأكيد حيث لا يقال القوم جاؤهم كلهم واجعون (لعدم التباس  
التأكيد) الذى هو كلهم واجعون (بالفاعل) الذى هو الضمير المرفوع الراجع  
الى القوم (لان) لفظ (كلا واجعين يلينان العوامل قليلا) نصب على التمييز  
او على المصدرية يعنى لا يقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم واجعا  
واجعون وانما يقال جاء كل القوم واجعا جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهما يقعان  
فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما  
تأكيدا او فاعلا (فانهما يابيانها) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد  
في كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلم يؤكده او لا بالمنفصل لللبس التأكيد بالفاعل  
كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ (واخواه) اى اخوا اکتع بالرفع عطف عليه  
لان رفع الثانية بالالف والثون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعنى ابتع  
وابضع) اى هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع كفرس  
وافراس (على ما هو المشهور) يعنى المشهور أن فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما  
صوتناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتدأ متعدد بالرفع  
فينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتباع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان

(بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوي (اي اذا اريد تأكيده بهما)  
اي تأكيده الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر  
المسبب واردة السبب مثل قوله تعالى ﴿اذا قم الى الصلوة﴾ ومثل قوله ﴿اذا نودي﴾  
المعرف باللام (اكّد) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اي الضمير المرفوع المتصل  
(اولا) منصوب على الظرفية اي قبل تأكيده بالنفس والعين (بمنفصل) متعاق  
باكد اي ضمير مرفوع منفصل لما سياتي (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل  
(بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم  
انهما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما بارزا ﴿مثل  
ضربت انت نفسك﴾ او عينك واما مستكنا مثل اضرب انت او عينك وان كان  
متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربت انا نفسي زيدا واما مستكنا نحو  
اضرب انا نفسي زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه  
(ففسك) المضاف الى المخاطب (تأكيد لتاء الضمير) المتصل بالمخاطب الذي  
في ضربت (بعد تأكيدها) اي تاء الضمير (بضمير منفصل هو) قوله (انت  
اذلولا ذلك) اي لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس  
التأكيد بالفاعل) اي لم يعلم ان الكلام مبني على التأكيّد اولا (اذا وقع) اي  
النفس او العين (تأكيدا للمستكن) جوازا كان (نحو زيدا كرمي هو نفسه) او عينه  
او وجوبا نحو تكرم انت نفسك او عينك (فلو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن  
في اكرمني) بضمير مرفوع منفصل اي (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمني هو  
نفسه (بل يقال زيد اكرمني نفسه) او عينه (لالتبس نفسه الذي هو التأكيّد  
بالفاعل) فينبذ لا يعلم ان هذا الكلام مؤكّد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه  
او انه خال عن التأكيّد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر الخالي عن  
التأكيّد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى  
يعلم يقينا انه كلام مؤكّد يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اي التباس التأكيّد  
بالفاعل او الكلام المؤكّد بغيره (في هذه الصورة) اي في صورة كون الضمير  
مستكنا لبارزا (اجري) مبني للمفعول (بقية الباب) اي الضمير المرفوع المتصل  
البارز (عليه) اي على مثل هذه الصورة يعني وجب التأكيّد بالمنفصل اولا فيما  
ليس بمتبس ايضا ليترد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احترازا عن  
الضمير المنصوب والمجرور كما اشرنا (جواز التأكيّد الضمير المنصوب والمجرور  
بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اي بلا تأكيّد الضمير المنصوب المتصل (با)  
الضمير المنصوب (لنمفصل) وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له  
لانهما ليسا كجزء مما اتصل به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما



(الافيه) اى فى كل واحد منهما يعنى يوجد فى كل الكلية وفى اجمع واخواته الاجتماع لان كلا و اجمع يستلزمان التعدد بموادهما وصيغتهما فلا يؤكدان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع اوفى ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الاذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جأنى الانسان كله من غير أن يراد به الا تلك (لان الكل مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح تأكيده بكل و اجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيذا وهو الكلية والاجتماع (و لكن يجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا) نصب على التمييز اوعلى المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جأنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة فى آن واحد (او حكما) عطف على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشترت العبد اوبعته فيصح تأكيده حينئذ بكل و اجمع (ليكون فى التأكيده بكل و اجمع) واخواتها (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيده باحدهما او بهما لانه لا يقال جأنى زيد كله او اجمع لانه اذا جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون فى التأكيده بهما فائدة فلا يؤكد بهما الاذو اجزاء (مثل اكرمت القوم كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترت العبد كله) و اجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا او حكما بالنسبة الى بعض كالمجئ والذهاب فلا يقال جأنى العبد كله ولا ذهب العبد كله (فان العبد قد تجزئ فى الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيده العبد (بكل و اجمع ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التأكيده بكل ويفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس بمتفرق (بخلاف جأنى زيد كله) و اجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء زيد بالنسبة الى المجئ المنسوب اليه (لاحسا ولا حكما فى حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا يكون فى التأكيده بكل و اجمع بالنسبة الى المجئ فائدة (واذا اكد الضير المرفوع) لا المنسوب والجورور (المتصل) لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا او جائزا



فيه الحقة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والذكورة  
 (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كلابوين للاب والام وسيأتي له زيادة  
 تحقيق (سمى الثالث ثانيا) (للمثنى وهو كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما  
 (للمذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاها) (للمؤنث) اذا  
 كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءني الهندان كاتاهما (والباقي) من الفاظ  
 التأكيد المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد  
 (لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (او جمعا) مذكرا كان  
 او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (في كله) (نحو  
 قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلها) اذا كان  
 المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) الكائن (في كلهم)  
 عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العيد كلهم) او جاءني  
 العيد كلهم او القوم كلهم (و) الكائن (في كلهم) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا  
 (نحو طلقت النساء كلهن) او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن  
 وكسرت الجذوع كلهن (و) (باختلاف) (الصيغ) عطف على قوله باختلاف  
 الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض  
 في بيضة وبيع في بيعة (في) الكلمات (البواقي) (وهي) اى الكلمات البواقي  
 اربع (اجمع واكتع وابتع وابضع با) لصادا (للمهملة او) الضاد (المعجمة) (تقول)  
 اشتريت العبد (اجمع) (في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا  
 واحدا (و) اشتريت الجارية (جمعا) بالمد (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان  
 المتبوع مؤنثا واحدا (او اجمع) يعني اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال جمعا  
 او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعا الا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا  
 (بتأويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون) (في جمع)  
 المذكر (و) (جمع) (في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في  
 حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اى  
 مثل اجمع وما تفرع منه (اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابضع  
 بصعاء ابضعون بصع) وتشارك هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها غير المعارف  
 عند البصرية لان التأكيد بها رفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا  
 لا يتحقق الا في المعارف (ولا يؤكد بكل واجمع) وما تفرع منهما بالضمير  
 والصيغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعها اكتفاء بذكر الاصل  
 عن الفرع (الاذوا اجزاء) (مفردا كان) اى ذوا الاجزاء كالعبد (او جمعا) كالقوم  
 (اذا الكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخواته (لا يتحققان) اى لا يوجدان

المستلزم لتمام النسبة اما اکتع فلان معناه التام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابضع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيدي العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابضع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيدي ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما \* ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيدي المعنوي اراد أن يفصلها فقال مصدرا بالفاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعهما في فصل واحد لكونهما متحدتين في المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال معنى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اي النفس والعين) (يعمان) (اي يقعان على الواحد والثني والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدا ان كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرها (باختلاف صيغتهما) اي صيغة النفس والعين (افرادا) تميزا وحال (وتثنية وجمعا) (و) (اختلاف) (ضميرها) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهمزة (تقول) جاءني زيد (نفسه) او عينه (في المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءني هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (في المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءني الزيدان او الهندان (انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكرهية اجتماع التثنتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغير لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى ﴿قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ في موضع قلبا كما فلا يجوز نفسا هما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفسا هما وعيناها) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءني القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (في جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءني النساء (انفسهن) (في جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكده بالتأكيدي الجارى في الجمع المؤنث تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثاني) (لما سمى) المصنف (النفس والعين اولين تغليا) في الذكر في الاول لافي الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور او الاعلى ماهو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه ف قيل الاولان ولكن يعتبر



التكرير وان كان لمعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع  
 الضمير اى ولا يبعد أن يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون  
 التأكيذا ايضا بأكملها تأكيذا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيذ اللفظى الاصطلاحى فى  
 الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة الغير المراد  
 (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكيذ اللفظى الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة)  
 من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قل فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء  
 كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيذ المعنوى) (و) التأكيذ  
 (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون الشيء  
 محصورا يستلزم العد والحد (وهى) مبتدا اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى  
 ثلاثة اقسام مائو كد المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر ومائو كده الجمع مجسب  
 الافراد وهو كل واجمع واتباعه ومائو كده المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث  
 وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزايد الباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه  
 (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابضع) هذا المجموع خبر مثل السكنجيين خل  
 وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة) واللغة الفصحى ان يكون ابضع  
 بالصاد المهملة (قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اکتع وابتع وابضع  
 (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيذا بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن)  
 لانها لامعنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها  
 معنى تكون من الالفاظ المهملة فلامعنى لذكرها فى باب التأكيذ الا ان يقال ذكرت  
 فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اکتع مشتق من حول كتبع اى تام)  
 لانه يقال اتى عليه حول كتبع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اکتع بمعنى اتم لان  
 الکتع هو التام (وابضع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) واجتمع لان  
 البضع الاجتماع يقال بصع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و)  
 ابضع (بالصاد المعجمة) مشتق (من بضع اى روى) من باب علم من الرى وهو  
 ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابتع من البتع)  
 بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (معشدة مغرزة) اسم مكان من غرر يغرز  
 من باب ضرب وهو مكان غرر فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى الابل  
 وفى غيره لا يكون الا على سبيل المجاز لان المغرر فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم  
 وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية)  
 لاتدرك الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) (الوضعية  
 اللغوية) (و) بين (معناها) التأكيذى بالتأمل الصادق (والعقل الناقد والذهن  
 الثاقب قيل لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم



ملاحظة المعنى) لا من اللفظ وجه الحصر انه لا يخلو اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمى معنويا لانه لا يقرر الا المعنى (فاللفظي) الذي هو قسم (منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ الاول) (اى مكرر اللفظ الاول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالحلق بمعنى المخلوق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تمييز (نحو جاءني زيد زيد) ورأيت زيد ازيدا ومررت بزيد بزيد (او حكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيداً للمتصل سواء كان مرفوعاً مستكناً نحو ضرب هو او بارزاً (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوباً نحو ضربت بك اياك وضربت اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (وان كان) الثاني (مخالف للاول لفظاً) لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلاً) لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلاً لان الاول مع كونه متصلاً بلامانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلاً والثاني منفصلاً بقدر الامكان (ويجوز) (اى التكرير مطلقاً) الاصطلاحي والغوى فيصح قوله في الالفاظ كلها على عمومها (لا التكرير) اى لا يجزى التكرير (الذي هو التأكيد الاصطلاحي) وهو ما عرفت المصنف جعل الضمير المستكن في يجزى راجعاً الى التكرير مطلقاً ليقى قوله (في الالفاظ كلها) على عمومها لان التأكيد الاصطلاحي لا يجزى في الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ (اسماء) لفظية او معنوية مثل جاءني زيد زيد او جاءني نفسه (او افعالا) مثل ضرب ضرب زيد عمراً (او حروفاً) مثل ان ان زيداً قائم (او جملاً) اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تقييدية) اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (او غير ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالضمير لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو مذهب الاهو زيد والمضمر يؤكد بالضمير والمظهر مثل قوله تعالى ﴿اسكن انت﴾ وضربت انت او ضربت انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن في يجزى (الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي) اى ويجزى التأكيد اللفظي الاصطلاحي بقربة المقام لان الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير ولان البحث في التأكيد اللفظي لا في مطلق

وجمعهم مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاءني الزيدان كلاهما ( وثلاثتهم )  
 مثل جاءني القوم ثلاثتهم ( واربعتهم ) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين  
 ثلاثة واربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير  
 المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد أن يعرف المخاطب  
 كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والالهيكن تأكيد كذا في الرضى ( ونحوها فهذا )  
 اى تقرير المتبوع في النسبة او في الشمول ( هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد  
 فالتعريف جامع لافراده ( واذا عرفت هذا ) اى كونه جامعا لافراده ( فقول )  
 في بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها ( اخرج المصنف  
 الصفة والعطف ) بالحرف ( والبدل عن حد التأكيد بقوله ) متعلق باخرج  
 ( يقرر امر المتبوع اما البدل ) اى اما خروج البدل ( والعطف ) بالحرف  
 ( فظاهر خروجهما به ) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل  
 عليه المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمرو لم يكن فيه تقرير ولا شمول لافى النسبة  
 ولا في غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له  
 كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول  
 كما في بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين  
 في النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على ما يدل عليه الاول وهذا  
 المعنى مفقود في البدل ( واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها )  
 دون التقرير سواء كانت في النكرات والمعارف لابل ما يدل عليه ( وافادتها )  
 اى افادة الصفة ( توضيح متبوعها في بعض المواضع ) كما اذا كان الموصوف  
 معرفة ( ليست بالوضع ) فالتوضيح فيه ليس الالعراض الاستعمال فلا تكون  
 الصفة لتقرير موصوفها لافى النسبة ولا فى الشمول ( واما عطف البيان فهو  
 لتوضيح متبوعه ) كالصفة الموضحة ( فهو يقرر امر متبوعه ويحقة لكن لا )  
 اى لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع ( فى النسبة والشمول ) بل انما يقرر نفسه وذاته  
 سواء كان منسوب اليه مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابى  
 حفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله  
 زيد ( هذا ) اى بيان فوائد القيود ( حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه ) على  
 الكافية ( وهو ) ( اى التأكيد ) قسمان ( لفظى ) مختص بالمعارف اذ لا يقال جاءني  
 رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا فى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب  
 زيد ( اى منسوب الى اللفظ ) سمي لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ ( لحصوله من  
 تكرير اللفظ ) اى لفظ المتبوع ( ومعنوى ) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند  
 البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين ( اى منسوب الى المعنى لحصوله من

من تبعهم مثل قوله تعالى ﴿يَذبح أبناءهم﴾ مع ان الذبح ليس بقاتم به وبني الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كافي قطع الامير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقاتم به بل بمن امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية (اي قطع غلامه) بامرهم (فيجب حينئذ) اي حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اي حال كون المنسوب اليه ملفوظا في تكريره فالحجاز حينئذ ليس الا في النسبة فقط كافي قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير او نفسه لامن يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد (اي ضرب هو لامن يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اي ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) في (الشمول) (اي التأكيد) الاصطلاحى قسمان الاول (ما يقرر امر المتبوع في النسبة) اسنادية او غيرها (بالتفصيل الذى ذكرناه او) الثانى ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن (في شمول المتبوع افراده) يعنى في شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجئ افراد القوم جميعا ووقوع المجئ منهم والتأكيد باجمعين افاد أن المجئ صدر منهم دفعة لاعلى التعاقب بعد افادة شمول الافراد (دفعنا لظن السامع) بالمتكلم (تجوزا) اي تكلما بالحجاز (لا في نفس المنسوب اليه) عطف على قوله في شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئا في نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا يقرر الا (في شموله) اي المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول لا يكون الا في المنسوب اليه (فانه) اي الشأن (كثيرا) منصوب على الظرفية او على المصدرية ولفظة (ما) صفة له قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا او غير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر الا من واحد منهم (مع انه يراد النسبة) اي نسبة الفعل (الى بعضها) اي الى بعض الافراد كالمثال المذكور (فيندفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشترت العبد كله وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشترت العبد اجمع اي دفعة لا متفرقا (واخوانه) اي اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وابضع ومؤنهن



عنده) اى المصنف (وتحقق ان المنسوب) كالمثال الاول (او المنسوب اليه) كالمثال الثانى (فى هذه النسبة) اى النسبة المذكورة فى التعريف (هو المتبوع لا غير) لان المراد من التأكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوى انما هو تقرير المتبوع وتحقيقه وازالة احتمال عده السامع لالتابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) يشير الى فائدة التأكيد والغرض منه اى الغرض من التأكيد والفائدة التى وضع لها التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة حينئذ اذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وايضا لالتينية يؤكد ويقال جاءنى زيد نفسه او زيد قليل قليل (او) ثانيها (لدفع ظنه) اى ظن السامع (بالتكلم الغلط) فى كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع فى حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفعين (يكون بتكرير اللفظ) اى لا يكون الابتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل لان البحث فى الاسم او اشارة الى ان التأكيد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث فى الاسم يدل عليه قوله ويجرى اى التأكيد مطلقا فى الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن او الغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير لفظهما جميعا ان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالتكلم (تجوّزا) اى ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجوّز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه (فى المنسوب نحو قولك زيد قليل قليل) فانه لما قيل قليل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكد به قوله قليل (دفعاً لتوهم السامع ان يريد المتكلم) بالقتل (بمعناه المجازى لا الحقيقى وهو) (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لملحه على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قيل الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبقى للسامع شك) واعتذار (فى ارادة المعنى الحقيقى) اى فى ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعاً وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (فى المنسوب اليه فانه) اى الشأن (ربما) اى كثيرا ما (ينسب الفعل الى شئ و) الحال ان (المراد) منه (نسبته) اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الى

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر جائزا (في هذه الصورة) اى المذكورة آنفا التى جوزه الجمهور (ايضا) اى كما لا يجوز الصور التى جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيويه الصور التى جوزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الحار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمر ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله \* اكل امرئ تحسين امرأ \* ونارا توقد بالليل نارا \* واصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيد او فى الحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كفى قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ بالجر على تقدير والارحام وفى قول الشاعر \* فاذهب فابك والايام \* على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الخالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى فى كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كجاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة) لان القراءة يرجع بعضها بعضا \* واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر أن يقوم مقام العاملين القويين (التأكيـد) اما مهموز من اكد وامامثال واوى من وكـد ومعناها لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان فى التأكيـد اللفظى يـزاد حرف العطف لتأكيـد اللصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (يقرر امـر المتبوع) (اى حاله وشانه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقررـا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرـا متحققا بحيث لا يظن به غيره وان كان او لا محتملا عنده فلما اكـد زال الاحتمال وتقرر (فى النسبة) متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل﴾ (او منسوبا اليه) مثل قطع الامير نفسه او جاء زيد زيد (ثبت

عن العامل اختصارا جاز أن ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز أن ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز أن ينوب مناب أكثر من عاملين عنده أيضا لزوم التسلسل ولأنه لا يبلغ من ضعفه أن يقوم مقام العوامل (كما جاز) أي العطف المذكور عندهم و(بحسب الصورة) عنده أيضا (ولا يؤوّل) عطف على خبر أن في فانه وهو قوله يجوز أحوال من فاعله لأن المضارع المنفي يجوز أن يكون حالا بالواو والضمير (الأمثلة الواردة) عن العرب كالمثال الأول أو عن شعراء العرب كالمثال الثاني (عليها) أي على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب الظاهر (ولا يقتصر) أي الفراء عطف على قوله ولا يؤوّل أو يجوز أحوال بعد حال أي العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهي الصورة الآتية في المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) أي يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) أي غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه إشارة إلى أن الاستثناء متصل وإلى أنه استثناء من عموم الأحوال المتعلقة بقوله لم يحز مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) أي واقع خبره (في جميع المواد) والأمثلة (عند الجمهور) غير سيويه (الافى) تقديم الجار على الرافع (نحو في الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و) (الافى) تقديم الناصب على الجار نحو (أن في الدار زيدا والحجرة عمرا) وإنما جاز هذا سماعا عند الكوفيين لأن العامل في زيد هو الظرف كما أن الظرف وهو لفظ في عامل في الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثاني محمول عليه لأنه فرعه وأما عند البصريين فلأنه لم يظهر العامل المعنوي كأنه كعدم فكأنه كان عطفا على معمولي عامل واحد مع أنه يحتمل أن يكون مذهبهم مذهب الكوفيين في هذا المثال ولذا إذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد في الدار لم يحز عندهم أيضا والمثال الثاني محمول عليه لما سبق (يعني إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع) كما في الصورة الأولى (أو) تأخير (المنصوب) كما في الصورة الثانية (لحيث في كلامهم) أي لكون مثل هذا العطف واقعا في كلام العرب فوقوعه فيه سماعي (واقصر الجواز) أي جواز العطف في هاتين صورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بأن يقاس عليها غيرها (لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخر المرفوع أو المنصوب والعطف على معمولي عاملين مطلقا خلاف الأصل فإن اطرء في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها (خلافا لسيويه) يعني خالف سيويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطلقا في تجويز مثل هذا العطف (فانه) أي سيويه (لا يجوز هذا العطف) أي في



خبره ظاهر الا في الحقيقة (في قولهم) اى في قول العرب (ما) لفظة ماهذه  
المشابهة بليس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير  
منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركي قرجه  
اوت وفي الحديث ﴿الشونيز دواء من كل داء الا السام﴾ اى الموت وكان على رضى الله  
تعالى عنه يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعنى اذا رمدت عينه اكتحل بها  
فبرئ من ساعته كذا في شرح شرعة الاسلام (تمررة) خبر ما (ولا بيضاء)  
لفظة لأهنا زائدة لتأكيد النفي مثل قولك ما زيد قائما ولا عمرو حاضرا وبيضاء  
بالمد كحمراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها  
كل (شحمة) وهى هنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد  
ايضا بقوله بيضاء الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى  
معطوفة على تمررة الذى هو خبر ما وهى العامل لفظ ما وكل وقد عطف على  
معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (في قول  
الشاعر) وهو ابو ذؤيب (أكل امرئ) الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو  
راجع الى كل لان المسئول عنه بهما ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ  
مضاف اليه لكل و (تحسين) فعل مضارع معلوم وفاعله تاء الخطاب وقد وقع  
بين مفعوليه و (امرأ) مفعول ثان له اى أتحسين كل امرئ امرأ اى أظنين  
ان كل ماهو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو في رى الرجل ليس  
رجل (ونار) بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد)  
فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد حذف احدى التائين كما في قوله تعالى ﴿نارا  
تلقى﴾ اصله تلتظى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء في قولك  
جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسين وقد عطف  
في هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسين بعاطف  
واحد ولولم يحز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح (فهذا) العطف  
اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب الظاهر)  
اى بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا ان هذا  
العطف (لم يحز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اى  
بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان  
الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا  
(ان يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للفراء) يعنى ان الفراء خالف الجمهور  
في تجويز هذا العطف خلافا (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب  
الحقيقة) والواقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنبابة

الاسمان ( معموليهما ) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان  
جعل العطف للمعنى اللغوى ههنا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد  
والاظهر والاولى مذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح ( واكثر الشارحين على  
ان المعنى ) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف  
وهو اذا عطف الخ ( على معمولى عاملين ) اى اذا عطف على معمولى عاملين خلوه  
عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى  
العطف على معناه الاصطلاحي ( وانما قال ) المصنف ( على معمولى عاملين )  
بناء على مذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاول عند الشارح  
( لاعلى معمولى عامل واحد ) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد ( فانه )  
اى هذا العطف ( جائز اتفاقا ) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام  
العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو  
اصله جاءنى زيد جاءنى عمرو وحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف  
للاختصار فيه ولا فائدة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك ( نحو  
ضرب زيد عمرا وبكر خالد ) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا  
فاضلا وبشر خالد محمد كرىما وان زيدا قائم وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا  
وغير ذلك ( ولاعلى اكثر ) اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر ( من اثنين فانه )  
اى هذا العطف ( لاخلاف فى امتناعه ) لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم  
مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز  
بالاتفاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة معمولات لعامل واحد وقسم  
لايجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة او اكثر وقسم مختلف  
فيه وهو العطف على معمولى عاملين ( مختلفين ) ( اى غير متحدين ) ذاتا وعملا  
وذلك لا يكون الا ( بان يكون ) العامل ( الثانى غير ) العامل ( الاول وذلك )  
اى قوله مختلفين كائن ( لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا  
وبكر خالد ) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد ( من هذا الباب ) اى من باب العطف  
على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا ( مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه )  
اى فى الحقيقة ( اذ العامل ) فى هذا المثال وامثاله ( هو ) العامل ( الاول ) فقط ( و )  
العامل ( الثانى تأكيد له ) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما  
صالحين للعمل ولايجوز أن يعمل عاملان فى معمول واحد فيترجح الاول لسبقه  
ويكون الثانى تاكيدا له من غير أن يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا  
من باب التنازع لان التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالعطف  
وههنا ليس كذلك ( وذلك العطف ) اى العطف المختلف فيه مبتدأ ( كما وقع )



تعقيب جعلت الثانية جزءاً من الاولى (فيكتفى بالربط) الذي كان (في) الجملة  
 (الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير أن تكون الفاء للسببية والعطف  
 (الذى يطير فيغضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سبب  
 لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب  
 الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه مجرد العطف لكونها  
 واحدا من حروفه لالسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى) للجملة  
 (الثانية) لكون الفاء مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة ليصح  
 العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير  
 كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيب (سببه) اى  
 بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان في الطرفين  
 احد معنى الفاء معنى العطف في الاول ومعنى السببية صريحاً في الثالث واما  
 الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى  
 (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية  
 فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران  
 اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر فيه) اى في المعطوف (ضمير) راجع  
 الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) (واذا عطف)  
 (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن  
 فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل  
 بين العير والزوان اى اوقع الحيلولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق  
 الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف  
 على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفاً مبنياً او وقع  
 العطف ايقاعاً مبنياً والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافاً لانه  
 لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الوجود (بان) متعلق بقوله اوقع  
 (عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب  
 والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول  
 وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا في الثانى تأمل (وقال بعض شارحى  
 الباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من الباب لان الباب بوزن العباب لب الشئ  
 ان كان اسم جنس او شارحى المسمى بالباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف  
 شيان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقاً عند سيويه (الاظهر عندي  
 ان العطف ههنا) اى في هذا البحث لا مطلقاً (محمول على معناه القوى) لما  
 سبق ان العطف في اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلاً) اى



مع انه رافع لعمر و (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف  
واما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى  
يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة  
بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب  
ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى  
محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد)  
فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه  
خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب  
المعطوف) صفته لان يغضب (معطوف باعتبار اللفظ) اى لفظ يغضب (عليه)  
متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب  
(ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو  
يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف  
فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة  
الثلاثة التى انفهمت بقوله (واما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت  
(الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانه) (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة  
وقعت (فى هذا التركيب) (فاء السببية) بالاضافة (اى) لانه (فاء لها نسبة  
الى السببية) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملايسة كلام  
الاستعانة وبين الملايسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا  
التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ما قبلها فى هذا التركيب  
سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك  
الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا  
(لا العطف) اى لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو  
الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد)  
هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى  
(او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف)  
اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها  
لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية  
لان المعطوفين يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف  
عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت  
معنى السببية (تجعل الجملتين بكلمة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما  
واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها

مضاف مثل يازيد وخيرا من زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يازيد ورجلا  
وكذا اذا كان المنادى مضافا او شبهه او نكرة لم يبين المعطوف ( فان ) المعطوف  
في هذا المثال اعني ( عبدالله ) لكونه مضافا ( ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة  
وعبدالله مضاف ) فصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فصبه واجب  
واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب  
غلام المعطوف في قولك لارجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم لليس  
بالنظر الى لفظة لابل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على  
ما سبق وهو مفقود في المعطوف ( ومن ثمه ) ( اى ومن اجل ) اى ولاجل لان من  
في مثل هذه المقام مستعار لمعنى التعليل ( ان المعطوف في حكم المعطوف عليه )  
لامطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين ( فيا ) اى في الحال الذى  
( يجوز ) ان يجرى فيه ( ويمتنع له ) ( لم يجز ) العطف على خبر ما الحجازية بالجر  
او النصب ( في تركيب ) فيه كان خبر ما هذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل ( ما زيد  
بقائم او ) منصوبا مثل ما زيد ( قائما ولا ذاهبا ) بالجر او النصب ( عمرو والارفع )  
( في ذاهب ) ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد  
حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعله ساد مسددا لخبر و ثانيهما  
انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران ( اذ  
لو نصب ) ذاهب عطفا على قائما ( او خفض ) عطفا على بقاءم ( لكان ) اى  
ذاهب ( معطوفا على قائم او قاعد فيكون ) بواسطة العطف ( خيرا عن زيد )  
الذى هو اسم ما كما ان المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه ( وهو ) اى كون ذاهب  
عمرو خيرا عن زيد ( متمتع بخلود عن الضمير الواقع ) المستكن ( في المعطوف  
عليه العائد الى اسم ما ) اى خلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع  
اسما ظاهرا بعده في وجهه و ضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما  
في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو متمتع  
لانه واحد ليس الا ( فتعين الرفع ) اى رفع ذاهب ( على ان يكون خبرا مقدما  
لمبتدأ مؤخر وهو عمرو ) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجه آخر كما ذكرناه  
لك ليكون المنفى يجنب النفي لان النفي في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية  
هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لثلاثتهم انه عطف مفرد على مفرد  
لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد ( ويكون ) عطف  
على ان يكون اى ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو ( من قبيل عطف  
جملة على جملة ) اسميتين ( و ) الحال انه ( لا مانع منه ) اى من هذا العطف  
كما كان في عطف المفرد على المفرد بان عطف على خبر ما منصوبا او مجرورا

(فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسرہ الشارح بقوله (اي رب شاة وسخلة لها او محمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولانه ليس برابع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكارة الضمير) الذي اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) في تقدير رب شيء رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا لوضعه يكون شاذا (اي رب شاة وسخلة شاة) يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شيء لابعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) اي كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاما (في الاحوال العارضة له) اي للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اي ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اي غير نفسه اي ما قبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلذا) اي لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادها في الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في) قولك (يازيد وعمرو لان ضم زيد) اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله اعني (حرف النداء) لانه يقتضي بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعني (كونه مفردا معرفة في نفسه) وذاته (وعمر) المعطوف (مثل زيد في كونه مفردا معرفة) في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير مذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اي بناء المعطوف اذا كان مضافا (في) مثل قولك (يازيد وعبدالله) او شبه



عمرو عطفًا على قام أبوه ( بشرط ان لا يكون ما يقتضيها ) اى الشيء الذى فى  
المعطوف عليه يقتضى الاحوال ( متفيا ) اى متفيا ( فى المعطوف ) لانه اذا كان  
متفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( واما قلنا من الاحوال العارضة له  
نظرا الى ما قبله احترازًا عن الاحوال العارضة له ) اى للمعطوف عليه ( من حيث  
نفسه ) اى نفس المعطوف عليه ( كالبناء ) يعنى لا يلزم من كون المعطوف عليه  
مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا ( والاعراب ) اى لا يجب ان يكون المعطوف  
معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا  
لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون  
المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدها وهذا  
ظاهر ( والتعريف ) يعنى لا يجب ان المعطوف معرفة عند كون المعطوف  
عليه معرفة ( والتكثير ) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون  
المعطوف نكرة ( والافراد ) اى لا يلزم ان يكون الثانى مقردا اذا كان الاول كذلك  
( والتثنية والجمع ) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كون  
المعطوف عليه مثنى او مجموعا ( فان المعطوف فيها ) اى فى هذه الاحوال ( ليس  
فى حكم المعطوف عليه ) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها ( واما قلنا بشرط  
ان لا يكون ما يقتضيها متفيا فى المعطوف احترازًا عن ) ما اذا كان المعطوف  
معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه  
مثل يازيد والحارث او معرفة بالنداء ( مثل قولنا يارجل والحارث ) او كان المعطوف  
عليه اسم لانثى الجنس مثل لارجل والغلام ( فان الحارث ) مثلاً ( معطوف على  
الرجل ) مثلاً ( وليس فى حكمه ) اى فى حكم الرجل ( من حيث تجرده عن اللام )  
لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحملى به فلا يكون فى حكمه من  
حيث التجرد ( فان ما ) اى الذى ( يقتضى تجرده عن اللام هو ) اى الشيء  
المقتضى ( اجتماع اللام وحرف النداء ) شرف النداء اداة التعريف واللام  
ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلافاصل ممتنع لانه يكون احدهما  
لغوا لا محالة ويجب ان يسان الكلان عن اللغو ( وهو ) اى اجتماع اللام وحرف  
النداء ( مفقود فى المعطوف ) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرده  
فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا ( واما نحو  
رب شاة وسختها ) لفظة اما ههنا استثنائية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن  
قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها متفيا فى المعطوف كما لا يخفى على من له  
قلب سعيد او ألقى السمع وهو شهيد\* والسخلة بفتح السين وسكون الخاء المعجمة ولد  
الغنم من الضأن والمعر الى اربعة اشهر ذكر اكان او اثنى وجمعه سخل وسخال

اى بين المعطوفين ( العاطف ) فكان احدهما اجنيا من الآخر ( فلا بد فيه ) اى  
 فى العطف ( من تحصيل مناسبة ) زائدة على المناسبة الكائنة ( بينهما ) من  
 الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها ( بتأكيد ) الضمير المرفوع  
 ( المتصل با ) لمضمير المرفوع ( المنفصل ) او الاكتفاء بالفصل ( فى المرفوع )  
 اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا ( وباعادة الجار ) عطف  
 على قوله بتأكيد المتصل ( فى ) الضمير ( الجرور ليخرج ) تعليل لقوله فلا بد فيه  
 الى آخره الضمير ( المتصل المرفوع ) الذى يكون هو المعطوف عليه ( عن  
 صرافة ) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف  
 يصرف على وزن دراية ( الاتصال ) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه  
 متصلا محضا ( وبه يناسب ) عطف على يخرج اى ولىناسب ذلك الضمير  
 ( المعطوف ) اى الاسم الذى يعطف ( عليه ) اى على الضمير المرفوع المتصل  
 ويكون كأنه منفصل ( بتأكيده ) اى بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار  
 متعلق بالفعلين ( با ) الضميرا ( المنفصل ويقوى ) هذا تعليل لقوله وباعادة الجار  
 فى الجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه  
 على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل  
 فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار فى الجرور  
 كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل فى الجرور  
 ( مناسبة ) اى مناسبة المعطوف الجرور المعطوف عليه ( الجرور ) المصدر  
 ههنا جار لفاعله ونائب لمفعوله ( بانضمام الجار ) متعلق بال مناسبة او بقوله  
 يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه ( اليه ) اى الى المعطوف الجرور  
 ( كما فى المعطوف عليه ) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه \* واعلم انه لم يذكر  
 الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به  
 ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف اليان ايضا لما انه فى حكم الصفة  
 فى الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعنى ان الضمير لا يكون مينا بعطف البيان  
 وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما ( والمعطوف فى حكم المعطوف  
 عليه ) يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر  
 الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف فائدة ( فيما يجوز له ) اى  
 للمعطوف عليه ( ويتمتع له من الاحوال ) بيان لما فى قوله فيما ( العارضة له ) اى  
 الاحوال التى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته ( نظرا الى ما قبله )  
 اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شئ قبله من كونه  
 جملة ذات ضمير عائذ اليه مثل الذى قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد

بلا شرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من  
التأكيد بالمنفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون  
الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت او اياك ويكون بالنفس والعين  
بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف  
اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه  
(والاببدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتغال  
وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد  
مررت به حمارة فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البديل  
(ولم يحز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصل (الا بعد التأكيد با)  
لضميرا (لتنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالفصل والتفصل معا (و) لم يحز  
العطف (فى الثانى) اى الضمير المجرور (الامع اعادة الجار) اى جار المعطوف  
عليه فى المعطوف اسما كان او حرفا واما التأكيد والاببدال فى الموضعين فجائز  
بلا شرط شئ من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه التأكيد عين  
المؤكد) بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل  
او الفصل لزيادة ارتباطه (وبدله فى الاغلب) لا يخلو (اما) ان يكون (كل  
المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض  
(او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد علمه فى بدل  
الاشتغال (والغالب قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلقلته  
لا حكم له طردا للباب (فهما) اى التأكيد والاببدال (ليسا باجنيين لمتبوعهما)  
اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين  
المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل  
منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتغال فهو صفة ولما تعلق  
احد البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا باجنيين (ولا منفصلين عنه)  
اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (الفصل) كحرف العطف (بينهما)  
اى بين الابدال والتأكيد (وين متبوعهما) وهذا ليس الاتصال (فلا حاجة  
فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة  
زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى  
العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير  
المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف  
العطف ويكون احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب  
(يفاير المعطوف عليه) مثل جاءني زيد وعمرو (و) مع هذا (تخلل بينهما)



ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر  
المعطوف فى مثله (با) العاقل (لثانى كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى  
كفى بالله شهيدا) او كما فى بحسبك درهم او قياسا كما فى قولك هل زيد بقائم وما زيد  
بقائم (وهذا الذى ذكرناه) اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على المضمير  
المجرور (فى) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية  
اليها (مذهب البصرين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمير المجرور اعيد الخافض  
حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعداد كما جاز  
عندهم ترك التأكيد والفصل معا عند العطف على المضمير المرفوع المتصل لكن  
مع قبح فى حال السعة والاختيار لافى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن  
(اضطارا) لان الضرورة تبيح المحظور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعداد  
فى حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع  
(فى) بعض (الاشعار) مثل قوله \* قال يوم قدبت تهجونا او تشمتنا \* فاذهب فابك  
والايام من عجب \* لان الايام معطوف على المضمير المجرور فى قوله ابك بلا اعادة  
الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لما صح ما اختاره الشاعر  
وقاسوا حال السعة اى ما لم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر فى غيره  
يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس  
بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى  
غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولا احتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون  
للمصاحبة وما بعدها مفعولا معه \* وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم  
بغنى فى قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على  
الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾  
واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه القسم  
او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمر او على الله  
اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى  
او على تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) المضمير (المرفوع  
المتصل) سواء كان بارزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) او القوم جاؤا انفسهم  
او اجمعون وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابdal منه) اى من  
المضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبتى جمالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم  
فى البعض وضربتى الحمار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد) بضمير (المتفصل)  
ولا الفصل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلا تأكيد  
ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

الجزاز لجواز وجه آخر فيه وهو أن يؤكّد بمفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا (كما يحى) وجهه (في) بحث (المضمرات حتى يؤكّده) اى بالضمير المجرور المنفصل (اولا) اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل) عرّفه سابقا \* ولما توهم ايضا انه اذا لم يحجز تأكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فيؤكّد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعارة المرفوعة) اى جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة) اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس \* ولما توهم ايضا انه اذا لم يحجز التأكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل (لان الفصل لا تأثير له) يعنى لا وجود للفصل (الا في جواز) اى الاعند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يحجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف هو الاولى (للاختصار) اى لان يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر التأكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل (خفيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصوره) اى للفصل (اثر) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده فالخلف اولى بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل الاستفهام ههنا انكارى اى فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يحجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذا تعذرت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لبنا شئ (الاعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد) (و) اسما مضافا نحو (المال بينى وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عله (والمعطوف) في هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور) فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجره) اى جر المعطوف (با) لعامل (الاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لا احتياجه في المعنى والعمل لانه زيد تأكيذا ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك مازيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التأكيد علم ذلك (بدليل قولهم المال بينى وبينك اذيين لا يضاف الا الى) الشئ (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية لانه لا يضاف الا الى المتعدد كائى واية وكلا وكلتا فكان ينبغى ان يقال المال بيننا لانه فصل شريكه واذن

مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد  
 اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث  
 والشروع فى ما يناسبه \* ولما فرغ من بيان المسئلة اراد أن يبين انها خلافية  
 والتأكيد استحسانى لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة اكد مع جواز الترك فقال  
 (واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم  
 الفصل واما عند الفصل فالامر ان متساويان لوقوع كليهما كثيراً فى كلام  
 علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى لكونه أكثر وقوعاً (ومجوزون) اى البصريون  
 (العطف) المذكور (بلا تأكيد) بالمنفصل وحده او مع الفصل (ولافصل)  
 وحده او مع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزم من الكلمة التى اتصل  
 بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لا يجوز العطف  
 عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلا تأكيد  
 ولا فصل ايضا يكون (على قبح) لمخالفته ما هو الاولى والا حسن ولو لانه قبيح  
 لوقع فى فصيح الكلام خصوصاً فى النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لانهم حظروه  
 اصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى العطف بلا تأكيد  
 ولا فصل (بلا قبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزم مما اتصل به الا انه كلمة  
 بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوماً عليه فيجوز  
 العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المجرور)  
 لا المرفوع والمنصوب ولم يقيد بالمتصل لانه لا منفصل له لما سيجى (اعيد  
 الخافض) (اى الجار) اى جار المبطوف عليه حين العطف فى المبطوف لثلا  
 يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل (حرفا كان) ذلك الخافض  
 (او اسما لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجروراً بحرف الجر او بالاضافة  
 (بجازه اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع  
 المتصل (بفعله) لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا فى الضمير ولذا عرف الفاعل  
 باللام وقيد بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً) سواء كان اسماً ظاهراً  
 او ضميراً منفصلاً (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهراً فظاهر لان الانفصال  
 من شأنه واما اذا كان ضميراً يجوز انفصاله ايذاً بانته مستقل بنفسه (والمجرور  
 لا ينفصل من جاره) اصلاً سواء كان ضميراً او ظاهراً (فكره العطف عليه) اى على  
 الضمير المجرور بلا إعادة الخافض كما كرر على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا  
 فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا إعادة الجار فى الخارج (كالعطف  
 على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم  
 على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا \* ولما توهم انه لا يلزم إعادة



فيه الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن للمسايق (مثل ضربت انا) اوانت  
 (وزيد) مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه)  
 او زيد ضرب هو وعمر و مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله  
 تعالى ﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾ ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان  
 لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه ووضحه بايراد  
 المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه على نحو ضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب  
 هو وغلامه لان الداعي الى الحكم به في الثاني طردا للباب والافهو يحتمل ان يكون  
 من قبيل انفصال الضمير للعطف لامن قيل تأكيد المتصل بالمنفصل (الا  
 ان يقع فصل) استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل يعني اكذلك الضمير او لا بضمير  
 مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بشئ (بين)  
 المضمر (المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اى على المضمر المرفوع  
 المتصل من مظهر او مضمر آخر (فيجوز) حينئذ (تركه) (اى ترك التأكيد)  
 بمتصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام  
 بوجود الفصل) ولو جى بفصل لكان اطول والطويل يكون اقل وطول الكلام  
 قد يغني عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى اولى واخرى (حسن الاختصار)  
 طلبا لتخفيف الكلام (ترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغناؤه  
 عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم وزيد) ومثله  
 قوله تعالى ﴿انا المبعوثون و اباؤنا الاولون﴾ لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده)  
 اى بعد حرف العطف كقوله تعالى ﴿ما شر كنا ولا آؤنا﴾ ولما كان فيه ابهام بينه  
 بقوله (فان المعطوف) في الآية (هو اباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك  
 الى ذواتهم والى اباؤهم يعنى عدم الشرك مورث لنا من اباؤنا (و) لفظة (لا)  
 في ولا اباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذي هو الواو (لتأكيد النفي) مثل قوله  
 تعالى ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾ ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فككون  
 لفظة لا فضلا بعد حرف العطف (واما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل  
 اذن قام مقام التأكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب (فانه) اى الحال والشان  
 (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل)  
 بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط  
 كقوله تعالى ﴿فكذبوا فيهاهم والغاوون﴾ او بعده وقبله معا كقوله تعالى ﴿ما عبدنا  
 من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا﴾ او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام  
 ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكفى بالفصل فقط كقوله تعالى ﴿فاستقم كما امرت ومن تاب  
 معك﴾ وقوله ﴿سيعلى نار اذات لهب وامرأته﴾ (والامران) اى اجتماع الفصل

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف  
الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة  
بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالبدال  
المهمة واما بالزاي المعجمة فى آخره (نما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير  
المرفوع (بتأكده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد لان التأكيد عين  
المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه  
ولكن اتصل بعامله وجعل جزءا منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك  
الضمير بسبب التأكيد بالمتفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف  
عليه كما يحسن على الاسم الظاهر \* ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد  
لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بل هو اولى لقربة  
لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل  
بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد)  
بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم  
المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد (ان يكون هذا المعطوف  
ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيذا (تأكيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة  
والمعنى فيلزم الخ (وهو) اى كون المعطوف تأكيذا (باطل) لما سبق ان التأكيد عين  
المؤكد وانت خير بان المعطوف يغير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان  
يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما سبق (فان كان  
الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ماضرب الا انت) او  
الا انا واهو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالاعن الفعل لغرض  
لا يكون الابنه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من  
الفعل (لفظا) وان كان جزءا منه معنى فلا حاجة فيه الى التأكيد لانتفاء احد شطرى  
العلة وهو كونه جزءا من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزءا من الفعل لفظا ومعنى  
وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا)  
لكن لا مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربتني (وزيدا  
لم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزءا لفظا على  
عكس الضمير المرفوع المتفصل (فلا حاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المتفصل  
والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما  
بلا تأكيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المتفصل فله امر واما الضمير المنصوب  
المتصل فلا انتفاء احد شطرى العلة وهو الإتصال معنى لان انتفاء احد جزئى  
العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك يزيد ولا حاجة



الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو  
 دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز أن يخرج الواو  
 من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة  
 وغير ذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة  
 بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد  
 الواو فيهما بعد الصفة عن الموصوف \* واعلم ان الاسماء في عطف بعض على  
 بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة  
 وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة على ظاهر \* ولما كان في عطف بعضها  
 شروط اراد أن يبين العطف فيها وشروطه فقال (واذا عطف على)  
 (المضمرة) (المرفوعة) (لا) (المضمرة) (المنصوب) متصلا كان او منفصلا (و)  
 لا المضمرة (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيها (المتصل) (بارزا كان) المضمرة  
 المتصلة (او مستترا) لانهما في الحكم الآتي سواء مع ان قوله المضمرة المرفوعة  
 المتصلة يشملهما (لا) المضمرة المرفوعة (المتفصل) لان الحكم الآتي لم يخرج  
 عليه (أكد) مبنى للمفعول من التأكيدي اكد المرفوعة المتصلة بمضمرة (بمنفصل)  
 (او لا) منصوب على الظرفية اي قبل العطف عليه (ثم) اي بعد التأكيدي به  
 (عطف عليه) اي على المضمرة المرفوعة (وذلك) اي التأكيدي او لا ثم العطف  
 عليه واقع (لان) المضمرة (المرفوعة المتصلة) بارزا كان او مستكنا (كالجزء) مما  
 اي من الفعل الذي (اتصل) ذلك المضمرة (به لفظا) تمييز ولذا وجب اسكان  
 لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه)  
 اي ذلك الضمير (متصل) به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل في الضمير الاتصال  
 والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف  
 على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذي يكون  
 ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به  
 ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزءا منه (فلو عطف عليه) اي على المضمرة الذي  
 كان جزءا منه (بلا تأكيدي) بالمضمرة المتفصل (كان) ذلك العطف في الامتناع  
 (كما لو عطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة  
 اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس  
 بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (او لا بمنفصل) اي قبل العطف ليظهر أنه  
 وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف  
 الكلمة (لانه) اي الشأن (بذلك) اي بالتأكيدي (يظهر أن ذلك) الضمير  
 (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر



بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس  
 يعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الامن حيث الظاهر بدخول حرف  
 العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف  
 العطف منه (واتما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حل (الوصفية)  
 وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه مطلقا (واتما حسن دخول العاطف  
 عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغير المعطوفين (لنوع  
 من الشبه بالمعطوف) اى لمساواة الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما  
 مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة والموصوف (من التغير) لفظا ومعنى اما  
 لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق  
 مع الشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت  
 ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغير المعطوف عليه  
 لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذا المناسبة ادخل عليها حرف العطف  
 (فلو حذ العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين  
 متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى في هذا الحد (بعض الصفات)  
 كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره  
 \* وقال الحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول  
 جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفي هذا الوجه  
 جعله صفة لاحالة من غير أن يكون معطوفا من وجه \* الى هنا كلامه (وقال  
 بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع  
 يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه ولا بقوله تابع  
 مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف  
 (نظر لان الحروف المتوسطة بينها) اى بين الصفات (عاطفة في الصفات) كما ان  
 الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم الغاؤها (لدالتها) اى لدلالة  
 الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى في الصفات التى دخلت هى عليها (على ما تدل)  
 اى تلك الحروف (عليه في غيرها) اى في غير الصفات (من الجمع) بيان لما في قوله  
 على ما تدل كما في الواو (والترتيب) كما في الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخي  
 (ففى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة في الصفات) وجعلها (عاطفة  
 في غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها  
 لتأكيد اللصوق معنى مجازى لها لاحقيق واتما وصفه بالبعيد لان ما لا يكون  
 حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كأنه بعيد مع جواز  
 وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزمخشري) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الصفة والموصوف لتأكيد الصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف وللدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانه واجب (فى مواضع) متعلق بجوز (عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشف ومنها قوله تعالى ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها تلك القرية (منذرون) اى انبياء كانوا يندرونهم وهم لا يندرون (صفة لقرية) فالتقدير الا قرية لها منذرون فاجمعة الاسمية صفة لقرية فدخلت الواو التى للجمع المطلق لتأكيد الصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون \* واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى صورة الشعراء فالآية هى قوله ﴿وما اهلكنا من قرية الا الهامندرون ذكرى وما كنا ظالمين﴾ والآية التى وردت فيها الواو هى فى صورة الحجر هكذا ﴿وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ ووجدت نسخة الآية فيها كما فى صورة الحجر ولعل ما ورد عن الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على من له نظر صائب (فلو اكتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف تابع تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولم يعرفه بقوله او لا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد الصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط

منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذي يكتب  
الكلام المنشور او يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف  
العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها ولا تقول  
هند حاملة وشاحها (كالشاعر والديبر) في قولك جاءني زيد العالم والشاعر  
والديبر (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما) اى  
احد الجهتين (كونها) اى ان تكون التى دخل عليها حرف العطف (صفة  
لزيد) كما ان الصفة الاولى التى لم تدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له  
(تابعة له) الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها (بتعية المعطوف للمعطوف عليه)  
اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونها صفة له  
من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفًا لما جاز حذفه (واخريهما  
اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة  
السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة  
خبر بعد خبر للكون او حال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة  
عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفًا من جهة كاخبر المتعدد  
بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه  
الصفة) التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها  
صفة لزيد تابعة له بتعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة)  
تدل على معنى في متبوعاتها مطلقا (يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف  
العشرة لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد  
الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (خرف) من حروف  
(العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه بتوسط)  
متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشئين) مطلقا  
(لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون لعطف الثانى على الاول) بل  
يجوز عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجواز أن تكون  
الواو ابتدائية او استئنافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط  
الى غير ذلك وفي بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجر وحينئذ يكون قوله ولا يلزم  
من الالتزام لا من اللزوم اى لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب  
(فلو لم يكن) قوله تابع (مقصود بالنسبة مع متبوعه) واكتفى في التعريف بقوله  
العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه  
الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى في حد  
المعطوف) منع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون  
صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره (وهي) الواو للحال والجملة حال



نفيا اما الاول والثاني بلا شك وفي الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا  
الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا لكن مبهمات قُبت ان المعطوف والمعطوف  
عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام ( بهذا المعنى ) المذكور والمراد بقوله  
وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون مذكورا  
لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعا للمتبوع بل يكون  
كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام  
( ولما تم الحد ) اى حد المعطوف ( بما ذكره ) المصنف من التعريف ( جمعا  
ومنع ) اى حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه ( اردفه لزيادة  
التوضيح ) اى لزيادة ايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفضلا توسط  
احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا \* وفي  
الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده  
انتهى \* وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط  
احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف  
وبيان ما هو المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة ( بقوله ) ( يتوسط بينه )  
( اى بين ذلك التابع ) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار  
الشارح بقوله اى بين ذلك التابع واما حال من المستكن في قوله مقصود ( وبين  
متبوعه ) اى متبوع التابع ( احد الحروف ) فاعل يتوسط ( العشرة ) ( وسياتي  
تفصيلها في قسم الحروف ) اى في بحثها وبيان الفرق بينها ( مثل قام زيد  
وعمر ) مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان  
الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل  
ان يكون المثال مجنب المثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتسمة للتعريف  
ويجوز أن يجعل مثلا للتوسط والاولى ان يجعل مثلا لكليهما ولذا اخره المصنف  
( ولم يكتف ) في تعريف العطف ( بقوله ) العطف ( تابع يتوسط بينه وبين  
متبوعه احد الحروف العشرة ) بل عرفه او لا بقوله العطف تابع مقصود  
بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى  
آخره ( لان الحروف ) التي للعطف ( قد تتوسط بين الصفات ) المراد بالحروف  
ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه  
اكتفاء بالمثال وقد تتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على  
ان يكون رجله بدلا من زيد لاعطفا على يده لانه حينئذ يكون معطوفا لا بدلا  
( مثل جاءني زيد العالم والشاعر ) اى الذى يكتب الشعر او ينظمه لانه يقال  
لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر ( والدير ) بكسر الدال المهملة وبعده باء

والايضاح شرع في بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل) لان البدل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان (لأنها) اي لان هذه التوابع (غير مقصودة بالنسبة) في الكلام لانه لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام (متبوعاتها) اي متبوع كل واحد منها وانما جيئت هي اما للتخصيص كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما في عطف البيان او التقرير والشمول كما في التأكيد وغيرها لا تقصد النسبة اليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه) اي البدل (المقصود) بالنسبة في الكلام (دونه) اي دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعني ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل انما جيء به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل (قيل) اي اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراد لانه (يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءني زيد لعمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو او ماجاني زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء او ماجاني زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل أزيد في الدار ام عمرو (واو) مثل جاءني زيد او عمرو (واما لان المقصود بالنسبة) في الكلام (معها) اي مع احده هذه الحروف (احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) اي ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاول هو المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضرار الا ان الحكم السابق يبطل في الاضرار وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي ام ولا واما و او احدا الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحده هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) في الكلام ان لا يذكر توطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة (ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة) في الكلام (معا) اي حال كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف ببل مقصود نفيا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتا والاخر



متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه  
اصلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال  
الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر والخبر في الحقيقة متعلق به  
وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضي لا يجوز أن يعمل فيجب ان يقدر قصد  
ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له  
قرينة معينة تجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الاتكلف اذ لو كان  
مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضي  
ولامانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا  
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد  
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شيء او نسبة شيء  
اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة  
المقصود الى شيء او نسبة شيء اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على  
انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اي قصد نسبه الى شيء او نسبة شيء  
اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبه مع متبوعه فيثبت يستقيم الكلام  
الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر  
اوصفه لها اي بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اي تابع قصد  
نسبه حال كونها مع متبوعه او الكائنة في متبوعه يعنى يشتركان في تلك النسبة  
والى هذا اشار الشارح بقوله (اي كما يكون هو) اي التابع او المعطوف (مقصودا  
بتلك النسبة) اي النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اي متبوع التابع  
(ايضا) اي كالتابع (مقصودا بها) اي بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا في الزمان  
الا ان نسبة المتبوع مقصودة او لا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءني زيد وعمرو)  
ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) في هذه الامثلة (تابع لانه) ثان  
باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد  
نسبة المجيء) في الاول ونسبة الرؤية في الثاني ونسبة المروورية في الثالث (اليه)  
اي الى عمرو (نسبة المجيء) الباء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام) اي في قوله  
جاءني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافية (وكما ان نسبة المجيء  
اليه) اي الى عمرو او الرؤية او المروورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبه  
(نسبه) اي نسبة المجيء (الى زيد الذي هو متبوعه) اي متبوع عمرو (ايضا)  
اي كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي (مقصودة) الى زيد الا ان  
بين القصدين فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثاني  
بالتبعية لكونه تابعا له \* ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير



(لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به  
ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا  
(لايتين به جنس الميهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف (عام لا يختص  
بجنس دون جنس) آخر يعنى لا يكون مخصوصا بجنس كالانسان او القرس بل  
يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة في الابهام بل هو  
محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة  
بالوصف الخالص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل  
(مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف  
الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم  
الا ان اسم الجنس حذف من الين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة  
لقيامه مقامه (لانه) اى الشان (يتين به) اى يجعل العالم وصفا لاسم الاشارة  
(ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد  
في غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا  
مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف  
فرد من افراد الرجل لان بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير  
ايضا لا يكون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقيب النعت لان في العطف  
معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى يثنى  
طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل ويوجد  
ايضا في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تجمع مع الموصوف  
وتحددان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى  
المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف  
العطف بالحرف لا مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند  
الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت  
اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتوابع  
(مقصود) (اى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى  
اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسر  
بالماضى لالكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقيق والثبوت (نسبه) اى نسبة  
المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (او نسبة شئ اليه) اى الى المعطوف  
مثل قولك جاءني زيد وعمرو (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) اسنادية كانت  
او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخبارى او انشائى (فقوله بالنسبة  
متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذى ذكر منكرا يعنى ان الباء

اى بالجنس المعرف بالام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا  
 ( مثل مررت بهذا الرجل ) وبهذه المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال  
 والنساء ( مع ان القياس ) الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص  
 من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما مساويا لاسم الاشارة  
 وللمضاف لاسم الاشارة ( يقتضى جواز وصفه ) اى ان يكون موصوفا ( بذى  
 اللام والموصول والمضاف الى احدهما ) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم  
 الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها مساويا لبعضها فينبغى ان  
 يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف  
 باللام ( للابهام ) علة للالتزام ( الواقع فى هذا الباب ) اى باب اسم الاشارة  
 ( بحسب اصل الوضع ) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى ( المقتضى ) اسم  
 فاعل صفة بعد صفة للابهام ( لبيان الجنس ) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه  
 وضعيا ان يبين يجعل اسم الجنس المعرف بالام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة  
 ( فاذا اريد ) به ( رفعه ) اى رفع ذلك الابهام ( لا يتصور ) اى لا يمكن ان يرفع  
 ( بمثله ) اى باسم الاشارة لانه مهم مثله ومثل الشئ لا يقدر أن يرفع ابهام ذلك  
 الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح ( لابهامه ولا يلىق ) ايضا  
 ان يرفع ابهامه ( بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه ) كالمضاف الى  
 المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا  
 باحد هذه الاشياء الثلاثة ( لانه ) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه  
 الاشياء يكون ( كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير ) لان التعريف  
 ليس فى ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع  
 ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال  
 من الفقير محال ومعلق بالمحال يكون محالا ( فتعين ) لرفع الابهام الواقع فى باب  
 اسم الاشارة ( ذو اللام ) اى اسم الجنس المعرف باللام ( لتعينه فى نفسه ) يعنى  
 بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على  
 الجنس فيلىق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس ( وحل الموصول عليه )  
 لما عرفت من المساواة بينهما ( لانه ) اى الموصول ( مع صلته مثل ذى اللام )  
 فيأخذ حكمه فيلىق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا  
 على الجنس ( مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ) فيكون المعنى مررت بهذا  
 الكريم ( ومن ثم ) ( اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام  
 ببيان الجنس ) الباء متعلق بقوله لرفع ( ضعف ) وصف اسم الاشارة بالوصف العام  
 لعدم كون الجنس مينا ولم يمتنع لكونه معرفة باللام نحو ( مررت بهذا الابيض )

مثل قولك جاءني غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءني غلامي صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في التعريف ان يكون مساويا له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابهة لشيء في وصف له لا يكون مشابها له في جميع اوصافه \* وفي الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمرة والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما \* الى هنا كلامه فعمل من هذا ان المضاف الى المضمرة لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمرة ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمرة كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمرة والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فترتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه ألا يرى ان المتأدى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيجوز أن تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا الموصول لما عرفت ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا لئلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعارف باللام مثل جاءني الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين (محمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سيبويه (وانما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو أنه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (بذى اللام)



استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ماسيجي في قوله والتزم  
وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام  
ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات  
لما عرفت ما بينها من المساواة (ومن ثمة) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى  
مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص او مساو)  
(لم يوصف ذو اللام) اى المعرف بالام التعريف لا يوصف يعنى لا يكون موصوفا  
بشيء من الاشياء (الابثلة) (اى بذى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى  
يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر ولثلاثتهم انه موصوف بعينه (او)  
لم يوصف ذو اللام الا (الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل  
الضارب ابوه عمرا او غيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل  
لذى اللام) يعنى كما ان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفقه كذلك  
الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفقه (لما عرفت ان بينهما) اى بين  
الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل)  
مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان  
عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى  
﴿قل ان الموت الذى تفرون منه﴾ الآية (او) لم يوصف ذو اللام الا (بالمضاف  
الى مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا  
بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف  
الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة (نحو جاءنى  
الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (او بواسطة)  
يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس) لان  
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه) يعنى ان تعريف  
المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على خلاف الواقع بين  
سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه  
اخذ التعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل  
من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة  
فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف  
وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه  
لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف  
المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير  
لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

اى الشان (بين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) (والموصوف اخص او مساو)  
 فانه لاشئ اخص من المضر ولاشئ مساويا له حتى تكون صفة له ولانه لما وجب  
 ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضر لا يكون صفة له لاشئ  
 لانه لا يوجد في المعارف اخص منه او مساو له على ماسأى حتى يقع صفة له \* واعلم  
 ان قوله والموصوف اخص او مساو وينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان  
 يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءني زيد العالم او مساويا لها والصفة  
 مساوية له ايضا مثل جاءني الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا  
 القسم لا يجوز للا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره  
 ( اى الموصوف المعرفة ) وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص  
 من الصفة بل يكون مساويا لها ( اشد ) اى اقوى ( اختصاصا بالتعريف )  
 يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والعت على  
 الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى ( والمعلومية من الصفة يعنى )  
 يجب ان يكون الموصوف ( اعرف منها ) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف  
 ( المقصود الاصلى ) فى التركيب الوصفى ( فيجب ان يكون ) الموصوف ( اكمل  
 من الصفة فى التعريف او ) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلا بد أن يكون ( مساويا  
 لها لانه ) اى الموصوف ( لو لم يكن اكمل منها فلا قل من ان لا يكون ) الموصوف  
 ( ادون منها ) يعنى لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها ( والمنقول ) اى  
 الذى نقل ( عن سيبويه وعليه ) اى على ما نقل عنه مثنى ( جمهور النحاة ) اى  
 مشاهيرهم ( ان اعرفها ) اعرف المعارف واقواها ( المضمرات ) بانواعها ولذا  
 اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها ( ثم الاعلام ) الشخصية ( ثم اسم  
 الاشارة ) مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ( ثم المعرف باللام )  
 كذلك ( والموصولات فينهما ) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات  
 ( مساواة ) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف  
 او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف  
 وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل  
 كالاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضر اخص من  
 غيره فلعدم الاتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لا يلبس بغيره دون غيرها  
 من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون  
 العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعها واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما  
 صار ادنى رتبة من المضر ولذا جاز توصيفه دون المضر واما اسم الاشارة فانه  
 وان كان معرفة وضعها الا انه جاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة

اعرفين واوضحين لاحتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام  
ما يجوز توصيفه دفعه بقوله ( وحل عليهما ) اى على ضمير المتكلم والمخاطب  
فى عدم التوصيف ( ضمير الغائب ) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما  
يعنى كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا  
عليهما واجاز الكسائى توصيفه متمسكا بقوله تعالى ﴿ لا اله الا هو العزيز الحكيم ﴾  
وحمل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما  
ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وحينئذ يجوز توصيفه ( و ) حمل  
( على الوصف الموضح ) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف  
( الوصف المادح ) اى كون الصفة للمدح ( و ) الوصف ( الزام ) اى كونها  
للذم ( وغيرها ) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه لا يوصف  
للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع  
الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح والمضمر  
لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان  
مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا ( طردا للباب )  
( ولا يوصف به ) اى لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا صفة  
لشئ تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا ( لانه ) اى الشأن  
( ليس فى المضمر معنى الوصفية ) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط ( وهو )  
اى معنى الوصفية ( الدلالة ) اى دلالة اللفظ ( على قيام معنى بالذات ) مثل احمر  
مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بهما معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد فى الضمير  
( لانه ) اى المضمر ( لا يدل على الذات ) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس  
( لا ) يعنى لا يدل ( على قيام معنى بهما ) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى  
يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع لعتا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنعوت  
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا ( وكانه )  
اى اظن انه ( لم يقع فى بعض النسخ ) اى نسخ الكافية ( قوله ولا يوصف به )  
بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من  
الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء  
( ولهذا ) اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيه ( اعتذر الشارح الرضى )  
اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولا يوصف به ( وقال ) اى الشارح الرضى  
( لم يذكر المصنف ) فى المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف ( انه ) اى المضمر  
( لا يوصف به ) يعنى ان المصنف بين ان الضمير لا يكون موصوفا بشئ ولم يبين  
انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا ( لانه )



الفعل ومناسبتة له) في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه  
المشابهة (لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التغير فيكون التكسير من خواص  
الاسم لانه يقبل التغير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانة) بجمع التكسير (مثل)  
قام رجل (يقعدون غلمانة) في الضعف لعدم مشابته له فلم يرث منه الضعف  
ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يذان تعدد الفاعل بلا عطف  
ضمنا وان لم يؤذن لفظا (الذى) صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانة  
ويجوز أن يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانة (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف  
الضمير المرفوع وغلمانة (في الظاهر) متعلق باجتماع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه  
فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعنى الا ان يأول باحد الوجوه  
الثلاثة فيثبت لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت  
في الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان يجعل الواو حرفا ذا الاعلى ان  
الفاعل الا تى مجموع من اول الامر وهذا الضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه  
الغاء الحرف (او) يعنى الثانى ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمرة)  
يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل  
من المضمرة الغائب بدل الكل على ماسياتى وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم  
منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله  
(خبرا مقدما على المبتدأ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتداً اى ان  
يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر  
الذى وقع بعده مبتداً وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه  
لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم  
لفظا على ماسبق \* ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع  
في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال (والمضمرة) مطلقا سواء كان متكلم  
او مخاطبا او غائبا (لا يوصف) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى المضمرة  
يعنى ان المضمرة مطلقا لا يكون موصوفا بشئ مثله او غيره لانه لم توجد معرفة  
مساوية له في التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و (لان ضمير  
المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد  
منهما (اعرف المعارف واوضحها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه  
لا يمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل  
(فلا حاجة لهما) اى لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما  
اوضح واعرف فاذا لم يحتاج فيهما الى التوضيح فلان لا يحتاج لهما الى  
التخصيص اولى لانه لا يكون الا في النكرات فلما ورد أن ذينك الضميرين لكونهما

ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل البهام واجمال اراد أن يوضحه  
ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال **(ومن ثم)** (اى ومن اجل كون الوصف  
الثاني في الخمسة البواقى كالفعل) **(حسن قام رجل قاعد غلमानه)** لان الصفة اذا  
اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن  
كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلमानه لمطابقته  
الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلमानه لعدم المطابقة **(كاحسن)** قام رجل  
**(يقعد غلमानه وحسن ايضا)** ان يقال قام رجل **(قاعدة غلमानه)** لكن الاول احسن  
لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى  
لكونه اصلا **(لان الفاعل)** وهو غلमानه **(مؤنث)** لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة  
يكون مؤنثا لاجمع المذكر السالم وسيأتى الا انه **(غير حقيقى)** لما مر أن تانيته  
لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا **(كاحسن)** ان يقال قام رجل **(يقعد غلमानه)**  
بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون للتذكير كما في المخاطب  
المذكر **(ضعف)** **(قام رجل)** **(قاعدون)** بالحاق علامة جمع المذكر  
وهو الواو والنون في الرفع **(غلमानه)** ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه  
تعدد الفاعل بلا عطف **(لانه)** اى لان مثل هذا التركيب **(بمثلة)** قام رجل  
**(يقعدون غلमानه)** الا ان ضعف قاعدون غلमानه اقل من ضعف يقعدون غلमानه لان  
الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدها عن كونهما علامتى التثنية  
والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين  
لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما انقلبنا في حالتى النصب والجر  
بل هما حرفا اعراب سواء كانا في المشتق او غيره **(ولحاق)** مصدر من لحق على وزن  
ذهاب كالحقوق ومضاف الى الفاعل **(علامتى المثنى)** اى الالف **(والمجموع)**  
اى الواو **(في الفعل المسند الى ظاهرها)** اى المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر  
ان فاعلهما مثنى او مجموع كإث الفاعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى بلا فصل  
ايدانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث **(ضعيف)** اى جائز مع ضعف لاشعاره  
بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف **(ويجوز)** **(من غير حسن)** لكون  
الصيغة جمعا **(ولا ضعف)** لعدم شبهه الفعل ان يقال قام رجل **(قعود غلमानه)**  
لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع **(وان)**  
للوصل **(كان قعود جمعا)** اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود **(ايضا)**  
اى **(ك)** ما ان **(قاعدون)** جمع قاعد **(لانك اذا كسرت)** من التكسير **(الاسم المشابهة)**  
للفعل **(لامطلق الاسم)** يعنى اذا جعلته جمعا مكسرا **(خرج)** ذلك الاسم لكون  
التكسير مخصوصا بالاسم **(لفظا عن موازنة)** اى الاسم المجموع المكسر



بنسوة ( يضر بن ) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى ( فلم خصصت الثانى بهذا الحكم ) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقي مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز أن يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة ( قانا ) فى جوابه ( المقصود الاصلى فى هذا المقام فى تبعية الوصف للموصوف وعدم تبعيته ( بيان نسبة الوصفين ) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق ( الى الموصوف ) متعلق بالنسبة ( بالتبعية متعلق بها ايضا فى الاول ( وعدمها ) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له بالتبعية فيها بل فى بعضها ( ولما كان الوصف الاول ) اى الوصف بحال الموصوف ( يتبعه ) اى يتبع الوصف الموصوف ( فى الامور العشرة ) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق ( وكان ) الوصف الاول ( لا يخرج منه مشابهته ) اى مشابهة الوصف الاول ( للفعل فى الخمسة البواقي عن هذه ) متعلق بلايخرجه ( التبعية ) يعنى تبعية الوصف للموصوف فى الامور العشرة ( لما عرفت ) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا ( اكتفى ) جواب لما اى المصنف ( فيه ) اى فى الوصف الاول ( بالحكم عليه ) اى على الوصف الاول ( بالتبعية ) اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لاسبابه فكأنه مسند اليه لالى ضميره ( بخلاف الوصف الثانى ) فانه قائم بسببه لا بموصوفه ( فانه ) اى المصنف ( لما حكم عليه ) اى على الوصف الثانى ( بالتبعية ) اى بان يتبع الوصف الموصوف ( فى الخمسة الاول ) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتكبير بمناسبة كونه وصفا سببا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضى مناسبة قوية ( لم يكتف ) المصنف ( فيه ) اى فى الوصف الثانى ( بالحكم بعدم التبعية ) فيها ( فانه ) اى الحكم بعدمها فيها ( غير مضبوط ) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفى بعضها يجب التكبير او التأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلافصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقى بدونه ( بل بين ) المصنف ( ضابطة عدم تبعيته له ) اى تبعية الوصف للموصوف ( بكونه ) اى بكون الوصف الثانى ( كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله ) اى حال ذلك الوصف ( عند عدم التبعية ) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا لمتبوعه كالفعل كما سبق



في الدار جاريته فان قلت ( منشأ هذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع  
الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني الا في الخمسة  
الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز أن يصير  
الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه في الخمسة فقط سواء  
كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فان كان كذلك فان قلت ( اذا نظرت )  
ايها الطالب المستفيد ( حق النظر ) منصوب بنزع الخلق اي بحق النظر  
اي بعين الانصاف من غير تغت ولا عناد في اساليب الكلام وسياقه وسبقه  
( وجدت ) النوع ( الاول وهو الوصف بحال الموصوف ) اي بحال قائمة به  
( ايضا ) اي كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف ( في الخمسة  
الباقى ) الرفع والنصب والجر والتعريف والتكثير ( كالفعل ) في ان يدور  
تذكيره وتانيته وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل ( لان فاعله )  
اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف ( الضمير المستكن فيه ) لكونه  
مشتقا وفي حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضمير اما بارز  
او مستكن وفي الصفات لا يكون الامستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص  
بالفعل كما سيجيء ( الراجع الى موصوفه ) للربط ( والفعل اذا اسند الى الضمير )  
الراجع الى شيء قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و ( يلحقه ) اي الفعل  
( الالف ) اي الف الضمير ( في التثنية ) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة  
الضمير مرجعه ( و ) يلحقه ( الواو ) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا  
عاقلا ( في جمع المذكر العاقل و ) يلحقه ( النون ) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا  
( في جمع المؤنث السالم ) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع  
المذكر العاقل ( ويؤنث ) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا  
( في الواحدة المؤنثة ) ويذكر ايضا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا  
\* ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقى كالفعل اورد امثلتها  
على ترتيب الالف ايضا حافقا ( فلذلك ) المذكور ( قلت ) بقاء الخطاب ( مررت برجل  
ضارب ) في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب ( و ) مررت ( برجلين  
ضارين ) في التثنية مثل مررت برجلين يضربان ( و ) مررت ( برجال ضارين )  
في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون ( و ) مررت ( بامرأة ضاربة )  
في الافراد والتأنيث ( و ) مررت ( بامرأتين ضاربتين ) في التثنية ( و ) مررت  
( بنسوة ضاربات ) في الجمع المؤنث ( كما تقول في الفعل ) اذا اسند الى الضمير  
مررت برجل ( يضرب و ) مررت برجلين ( يضربان و ) مررت برجال ( يضربون  
و ) مررت بامرأة ( تضرب و ) مررت بامرأتين ( تضربان و ) مررت

امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تأنيته مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية (كالفعل) في انه يدور تأنيته وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولا يكون بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا او مؤنثا (او مثنى) كذلك (او مجموعا) كذلك (افرد) الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه او مثنى نحو مررت برجلين كريم ابوها او مجموعا نحو مررت برجال كريم ابؤهم لثلاث يلزم تعدد الفاعل لانه لوثنى او جمع حين كون فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيد ان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث (وجوبا) تمييز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (في التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا) الا انه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما (بذكر او بؤنث) ذلك الوصف يعنى يخبر بينهما يدكر لكونه غير حقيقى او مفصولا وجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى او مفصولا (جوازا) \* ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال (تقول) ايضا حا لها وزيادة في التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلامها) كان (مثل) مررت برجلين (يقعد غلامها و) مررت برجال (قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلمانهم و مررت بامرأة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها و) مررت (برجل قائمة جاريتها) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جاريتها و) مررت (برجل معمور او معمورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكفاء بالسياق والسياق (او) مررت برجل (قائم او) برجل (قائمة في الدار جاريتها) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم او تقوم) بالتذكير والتأنيث

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيها اربعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها لانثناء التذكير والتأنيث في تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعل بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لثلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (اوفعل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لا يستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فاعول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل يعني لثلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس لان في فاعول ثقلا لاشتغاله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجر يانه في الافعال كلها والحقة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (اوكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهما حاجة وهو الذى جمع كل شر (والثاني) (اى النعت بحال متعلق الموصوف) (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير) يعنى اذا كان الموصوف معروفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ﴿ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهله﴾ ومنكرا تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (في كل تركيب اثنان) لانه لا يكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا اكتفى في المطابقة بهذا القدر خطأ لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لا يتبع الوصف الموصوف (في البواقى) (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمس) الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة



مفقودا (مثل جاءني رجل زيد عالم) (ويوصف) معنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اي بحال قائمة به) اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملايسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذا لحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اي) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعني بصفة اعتبارية تحصل له) اي للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز أن يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اي معنى حاصل في الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اي مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اي النعت بحال الموصوف) اي بحال قائمة به (يتبعه) لاتحادهما في الصدق حيث يصدق احدهما على ماصدق عليه الآخر فكأنهما شيء واحد فلزم المطابقة في هذه الامور لئلا يلزم كون الشيء مثلا معرفة ونكرة في حالة واحدة (اي) يتبع الوصف (الموصوف في عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر الشارح بقوله (يوجد منها في كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وتثنية وجعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة (في الاعراب) سواء كان في كليهما لفظيا او تقديريا او في احدهما لفظيا وفي الآخر تقديريا او بالحركة او بالحرف (رفعوا ونصبا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اي في حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر مؤنثا وكذا الحال في البواقي (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف (صفة يستوى فيها) اي في الصفة (المذكور

التطابق بينهما ( لان الدلالة على ) حصول ( معنى فى متبوعها ) اى الصفة  
( كما توجد ) اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع ( فى المفرد ) الذى يكون  
صفة ( كذلك ) تأكيد لقوله كما ( توجد ) الدلالة ايضا ( فى الجملة الخبرية فيصح  
ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد ) واما قيد الجملة ( الواقعة صفة ) ( بالخبرية )  
احتراز عن الانشائية لان الفائدة الصفة كاسبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات  
او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق  
ايضا حتى يخص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق  
بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لا نفع  
الفائدة ( لان الانشائية لا تقع صفة ) لما قلنا ( الابتأويل بعيد ) قيده بالبعد لان  
الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مأولة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب  
فى تأويل مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب ( كما اذا قلت )  
فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر ( جاءنى رجل اضربه ) اذا ههنا  
ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين الكلام ( اى مقول ) يعنى جاءنى  
رجل مقول ( فى حقه اضربه ) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس  
كذلك دفعه بقوله ( اى مستحق لان يؤمر بضربه ) فلا تكون الجملة الانشائية  
بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق  
فيكون من قيل وصف الافراد لا وصف الجملة ( ويلزم ) ( فيها ) اى فى الجملة  
الخبرية الواقعة صفة ( الضمير ) ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا  
فلا بد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا  
كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها  
ايضا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم  
مقامه لضعفه ( الرجوع الى تلك النكرة ) لا الى غيرها لفظا وتقدير امثل \* واتفقوا  
يوما لا تجزى نفس \* الآية اى فيه ( للربط ) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه  
الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المحاطب انها اجنبية غير قابلة  
لكونها صفة ( نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها ) اى فى الجملة التى  
وقعت صفة ( الضمير الرابط ) الرجوع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنه  
( تكون ) تلك الجملة ( اجنبية بالنسبة الى الموصوف ) لان الجملة من حيث انها  
جملة مستقلة فى الافادة لا تقضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى  
المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يجر جها عن الاستقلال ويحوجها الى شئ قبلها  
كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف ( فلا تصح ان تقع  
صفة لها ) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط



بدون ذكر هذا قبله او الحل حامض والعسل حلو ( على هذا المعنى ) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل في المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير ( لا يصح ان يقع صفة ) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى في المتبوع ( وذهب بعضهم ) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه ( الى ان الرجل ) في المثال المذكور ( بدل عن اسم الاشارة ) بدل الكل لاصفاه لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول ( وذهب بعضهم ) اى بعض منهم ( الى انه ) اى الرجل فيه ( عطف بيان ) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثر ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد النعت ( و ) ( مثل مررت ) ( يزيد هذا ) فان اسم الاشارة هنا في محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى في متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسر الشارح بقوله ( اى ) مررت ( يزيد المشار اليه ) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت يزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله لما سيجي ان الموصوف اخص من الصفة او مساو وفي الثلاثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساويا له واما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة ( فهذا ) اى لفظ هذا ( في هذا الموضع ) اى في موضع يلي فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغير مما يمكن ان يكون موصوفا به ( يدل على معنى حاصل في ذات زيد ) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه ( فوقع ) اسم الاشارة ( صفة له ) اى لزيد لا يوضح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة للايضاح ( وفي المواضع الاخر التي لا يدل ) اسم الاشارة ( على هذا المعنى ) اى على معنى حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل ( لا يصح ) فيها ( ان يقع صفة ) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى في غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلي ما يوصف به فلما لم يل علم انه لا يراد منه معنى الوصفية \* ولما فرغ من بيان ماهو الاصل في النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع في بيان ماهو في حكم الافراد فقال ( وتوصف النكرة ) او ما في حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كافي قوله \* ولقد امرت على اللثم يسبني \* ( لا المعرفة ) لان الجملة من حيث هي جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة في التعريف والتكرير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا ( بالجملة ) لا مطلقا بل بالجملة ( الخبرية ) ( التي هي في حكم النكرة ) فيوجد



في متبوعه في جميع الازمان بل في بعض الازمان بان يكون ما وصفه به مذكورا  
 لفظا ( بان يدل في بعض المواضع ) يعني عند ذكر الموصوف ( على حصول  
 معنى لذات ما وحينئذ ) اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما  
 ( يجوز أن يقع نعتا ) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة  
 على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا ( وفي بعضها ) اى  
 بعض المواضع ( لا يدل على ذلك ) اى المعنى الواقع في المتبوع لعدم ذكر متبوعه  
 لالفاظا ولا تقديرا لان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد  
 الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة  
 على الذات فقط ( حينئذ ) لا يصح جعله نعتا ( مثل مررت برجل اى رجل )  
 ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف  
 الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل  
 في شأنه ( اى كامل في الرجولية ) بفتح الراء ان كانت الياء مصدرية وضما  
 ان كانت نسيبة ( فائ رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب ) اى في تركيب كان  
 موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه ( على كمال الرجولية ) يعنى باعتبار  
 دلالتها على حصول معنى الكمال في موصوفها ( يصح ان يقع نعتا ) لما قلنا فائ  
 رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء في اعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى  
 فائ رجل في مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالة على معنى الكمال  
 ( وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى ) اى على معنى الكمال بل يدل على  
 الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لالفاظا ولا تقديرا لكونه  
 مبتدأ والظرف خبره ( فلا يصح ان يقع نعتا ) لعدم كون المراد دلالتها على  
 معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ( و ) ( مثل مررت )  
 ( بهذا الرجل ) فان الرجل وقع صفة لهذا دلالة على معنى حاصل فيه وهو  
 الذات المعينة ( فان هذا يدل على ذات مبهمه ) لكون وضع اسم الاشارة ليس الا دلالة  
 على الذات المبهمه ( والرجل ) يدل ( على ذات معينة ) لكون اللام فيه للتعريف  
 فيكون ما دخلت هى عليه معرفة ( وخصوصية الذات المعينة ) في الرجل بلام  
 التعريف ( بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه ) في هذا فيدل الرجل على معنى  
 حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون  
 معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة ( فلهذا ) اى لكونه دالا على الذات  
 المعينة الحاصلة في هذا ( صح ان يقع الرجل صفة لهذا ) فتكون الصفة للايضاح  
 ( وفي المواضع الاخر ) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر  
 وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير ( التى لا يدل ) الرجل اى مثل جاءني الرجل

اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما  
 (من التحوين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط في النعت) لكون دلالة المشتق  
 على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك  
 استضعف سيويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأولوا غير المشتق) (الواقع صفة  
 كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اوآله بما يليق بالمقام  
 (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جماتى لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على  
 معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتأويل غير المشتق  
 بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رده بقوله) (ولا فضل) لان المقصود  
 من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل  
 هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اى لافرق) لان  
 الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا نفى الجنس  
 وفصل فى محل نصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لافرق  
 كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 المشبهة واسم التفضيل (او غيره) اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات  
 (فى حجة) متعلق بلا فرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع  
 الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا  
 (اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع  
 غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قيل خاتم فضة والغرض ما يترتب  
 وجوده على شئ ويقصد به (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع)  
 (عموما) اى دلالة عامة او وضعاعاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى  
 ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على  
 المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا  
 او نعتا (مثل تيمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تنزل على المنسوب مادام منسوباً فى  
 جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروعها  
 (فان التيمى) لكونه اسما منسوباً (يدل دائما) اى فى جميع الازمان سواء ذكر  
 متبوعه او لم يذكر (على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة)  
 بنى (تيمى) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء  
 كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تيمى او معرفة نحو زيد التيمى (وذو مال)  
 لكونه بمعنى الصاحب وضعاً (يدل على ان ذاتا ماصاحب مال) فتقع صفة لتلك  
 الذات من غير تأويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان  
 وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى

( كرجل عالم ) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما ووصف قل  
احتماله ( او توضيح ) ( في المعرفة ) وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل  
في المعارف ( كزيد الظريف ) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار  
تعدد الوضع فلما ووصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه ( وقد تكون ) اى  
فائدة النعت ( لجرد التاء ) اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والتاء بالمد بيان  
صفة الكمال ( من غير قصد ) بيان لقوله لجرد ( تخصيص ) كما في الاول ( او )  
قصد ( توضيح ) كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى  
الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لجرد التاء كما سبق ( نحو بسم الله  
الرحمن الرحيم ) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله  
لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى  
الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدأ  
فلا يكونان ممانحن فيه وكالاوصاف الجارية على القديم تعالى ( او ) قد يكون  
( لجرد ) ( الهم ) من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق ايضا المدح والتاء  
بل لا يستحق الا الهم والقدح ( نحو اعوذ ) من عاذبه وبابه قال لجا اليه ( بالله )  
اى التجئ واعتمد اليه تعالى واعتصم ( من الشيطان ) شيطان على وزن فعال  
من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلا ن من الشيط وهو الهلاك فعلى  
الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على الانصراف فى الاول وعلى  
عدمه فى الثاني ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك أينصرف  
حيان ام لا فقال الملك ان اكرمه فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بانه  
ان اكرمه فكأنه احياء فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون  
والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف ( الرحيم ) فيل  
بتعنى مفعول للمبالغة فى الرجم وهو ههنا اللعن والطرده وصف به مبالغة فى كونه  
ماعونا ومطرودا ( او ) قد يكون النعت ( لجرد ) ( التأكيد ) اى تأكيد معنى  
الموصوف فيها اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما ( مثل نفخة واحدة )  
( اذ الوحدة ) المؤكدة ( تفهم من التاء ) والبناء ( فى نفخة ) لان التاء للوحدة  
كتاء ثمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح ( فاكنت ) الوحدة  
المفهومة من التاء ( بالواحدة ) وانما اورد مثال التأكيد دون البواقي لزيادة الايضاح  
لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون  
الوصف للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف  
نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما  
تحت قوله او لجرد التأكيد ( ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات ) خبر كان



في دلالة التأكيد على معنى في متبوعه ابهام بينه بقوله (لدلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول في القوم) يعنى لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قيل جاءنى زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ان ما هو المراد منها الحقيقية (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البدل والعطف والتأكيد (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخير (في المتبوع) متعلق بالحصول (انما هي) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لاكلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد) بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبني زيد غلامه) مكان اعجبني زيد وعلامه (او اعجبني زيد وغلامه) مكان اعجبني زيد وعلمه (او جاءنى زيد نفسه) بدل جاءنى القوم كلهم (لاتجد) بالخطاب (لها) اى لهذه الامثلة (دلالة على معنى في متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى في متبوع كل واحد منها اما في الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كأنه قال جاءنى زيد بزيد بخلاف نحو جاءنى القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اى في متبوع الصفة (في اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا \* اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثانى يقدر من جنس العامل الاول يعنى يقدر في قولك جاءنى زيد العالم جاءنى العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجيء في قولك جاءنى زيد الظريف ليس في قصدك منسوباً الى زيد مطلقاً بل اليه حال كونه مقيداً بقيد الظرافة وكذا الحال في جاءنى زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (وفائدته) (اى فائدة النعت غالباً) اى في غالب الاحوال (تخصيص) (في النكرة) وهو في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكرات

المحدود في افراد الحد ( فيحصل ) لنا ( حد جامع ) لافراده بسبب انحصار الحدود فيها ( ومانع ) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره ( يكون جمعه ومنعه كالتصوص عليه ) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوبا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوبا ومصرحا بل مضمنا \* ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع في تعريف انواعها كما هو دأبه فقال ( التعت ) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عنه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحاً في قوله ولا يضاف صفة دون غيرها ( تابع ) لانه من التوابع ( جنس شامل للتوابع كلها ) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا ( وقوله ) مبتدأ خبره قوله الآتى احتراز ( يدل على معنى فى متبوعه ) صفة للتابع ( اى يدل ) ذلك التابع حقيقيا كان اوسيبيا ( بهيئة تركيبه مع متبوعه ) والهئية مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المحرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه ( على حصول ) متعلق بقوله يدل ( معنى فى متبوعه ) ( مطلقا ) ( اى دلالة مطلقة ) يريد أن انتصاب مطلقا على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلقا لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لاتساعده العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله هذا وجها ( غير مقيدة ) تفسير للاطلاق ( بخصوصية ) بفتح الحاء ان كان الياء مصدرية لثلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية ومضافة الى ( مادة من المواد ) بيانية يعنى دلالة التعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره ( احتراز عن سائر ) اى باقى ( التوابع ) لما مر أن السائر بمعنى الباقي ( فلا يرد عليه ) اى على تعريف التعت ( البدل ) فى مثل قولك اعجبني زيد علمه ( لان علمه بدل اشتغال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبته الى علمه لما سيجىء ) ( والمعطوف فى مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ) فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالة علمه ليست مطلقة بل دلالة علمه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبني زيد داره او وداره ( ولا التأكيد ) لفظيا كان او معنويا ( فى مثل قولك جاءني القوم كلهم ) اى جاءني زيد زيد \* ولما كان

كان ذلك الاعراب حقيقيا او حكما (فلا يرد) مثال المحلى في الاول (نحو جاءني هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لالفاظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يحجز الحمل على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة على ما سبق وان لم يكن في حكم الرفع لم يحجز رفع صفته حملا على اللفظ (و) نحو (لا رجل) فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجبز حمل (ظريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق (ثم) اى بعد ما عملت الجنس والفصل وغيرها من القيود المذكورة في التعريف (اعلم ان لفظة كل ههنا) اى في تعريف التوابع (ليست في موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس وائى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع (وبالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (في الحقيقة التابع) الذى هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد وفي الظاهر التوابع (والخدم دخول كل وهو ثان باعراب سابقة من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست في محله وجواب له وتنبه على فائدة دخول كل وهي صدق المحدود على كل افراد الحد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى البدخول المستفاد من دخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) اى في افراد الحد (لعدم ذكر غيرها) اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراد لا انحصار



العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء ( على المذهب المنصور ) اعني  
 التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن اى الان ( هذا المعنى ) اى التجريد  
 عنها للاسناد ( من حيث انه يقتضى مسندا اليه ) ليوجد مايدل على الذات  
 ( صار ) التجريد عنها ( عاملا في المبتدأ ) لما مر أن المبتدأ دال عليها اما تحقيقا  
 او تأويلا ( و ) هذا المعنى ايضا ( من حيث انه يقتضى مسندا ) ليوجد مايدل  
 على امر نسبي ( صار ) التجريد ( عاملا في الخبر ) لان الخبر يدل على الامر النسبي  
 ( فليس ارتفاعهما ) اى ارتفاع المبتدأ والخبر ( من جهة واحدة ) بل من  
 جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة  
 كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد ( وكذا ) اى كما ان الابتداء  
 اعني التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال  
 القلوب منها ( ظننت من حيث انه يقتضى مضمونا فيه ) يعنى يقتضى مايدل على  
 الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به ( و ) من حيث انه يقتضى  
 ( مضمونا ) ان يكون وصفا يمكن ان يظن ( عمل ) اى ظننت ( فى مفعوله )  
 يعنى عمل فى المفعول الاول من حيث انه مضمون فيه وفى المفعول الثانى من حيث  
 انه مضمون ( فليس انتصابهما ) اى المفعول الاول والمفعول الثانى ( من جهة  
 واحدة ) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل ظننت  
 زيدا علما لان انتصاب الاول من جهة كونه مضمونا فيه وانتصاب الثانى من جهة  
 كونه مضمونا لما عرفت ( وكذا ) الافعال التى هى تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير  
 الاول ( اعطيت ) مثل اعطيت زيدا درهما فانه ( من حيث انه يقتضى اخذا )  
 يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية  
 ( و ) يقتضى ايضا ( ماخوذا ) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية  
 بها وهو الماخوذية ( عمل ) اعطيت ( فى مفعوله فليس انتصابهما ) اى انتصاب  
 كل واحد منهما ( من جهة واحدة ) بل من جهتين ( واعلم ان الاعراب العتبر  
 فى هذا التعريف ) اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه ( بالنسبة )  
 اى بالقياس ( الى اللاحق ) وهو التابع سواء كان الاول والثانى او غيرها  
 وهو الثالث فصاعدا ( والسابق ) اى ما سبق بلا فصل سواء كان المتبوع اولا ( اعم )  
 خبران ( من ان يكون ) الاعراب فيهما ( لفظيا ) مثل قولك جاءنى زيد العالم  
 ( او ) يكون فيهما ( تقديرى ) نحو جاءنى الفتى القاضى او الاول تقديرى والثانى  
 لفظى او بالعكس ( او ) من ان يكون الاعراب فيهما ( محليا ) نحو ضربت انت  
 او الاول محلى والثانى اما لفظى او تقديرى او الثانى محلى والاول اما لفظى  
 او تقديرى فامثلتهما واضحة على الفطن ( حقيقة او حكما ) تفصيل للاعراب اى سواء

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره  
وحدة شخصية ( مثل جاءني زيد العالم فان ) صفة ( العالم اذا لوحظ مع  
زيد ) الموصوف به في انه موصوف به والعالم وصف له قائم به ( كان ) العالم  
( في المرتبة الثانية منه ) اى من زيد لان الصفة لكونها موصوفة للموصوف  
او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة في الوصف الاول وبمرتبتين  
او اكثر ( واعرابه ) اى اعراب العالم ( من جنس اعرابه ) اى اعراب زيد لان  
الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به ( وهو الرفع  
والرفع في كل ) واحد ( منهما ) اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة  
( ناش ) اى حاصل ( من جهة واحدة شخصية ) لان الصفة اذا كانت وصفه  
وقائمة به تكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا  
كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لا تكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس  
واحد لكن لا يكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه  
ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن  
التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضرك  
خروجها و ( هى ) اى الجهة الواحدة الشخصية ( فاعلية زيد العالم لان المجيء  
المنسوب الى زيد ) الموصوف في قولك جاءني زيد العالم ( في قصد المتكلم  
منسوب اليه ) اى الى زيد ( مع تابعه ) العالم الا ان المجيء منسوب الى زيد  
بالاصالة والى العالم بالتبع ( لاليه مطلقا ) سواء كان زيد موصوفا بالعالم او لا  
اذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف ( فقوله  
كل ثان ) جنس ( يشمل التوابع كلها ) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت  
هذه الامور او مقدمات لان المراد بالتانوية الثانوية في الرتبة لا الذكر على  
ما عرفت ( وخبر المبتدأ ) مؤخرا عن المبتدأ او مقديما عليه وجوبا او جوازا  
( وخبرى كان وان واخواتهما ) اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او  
عليها او لا وسواء قدم على اسم ان او لا ( وثانى مفعولى ظننت ) واخواته ( واعطيت )  
واشباهه اخر او قدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال  
والتمييز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية  
منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان ( وقوله باعراب سابقه يخرج الكل )  
غير التوابع لانها هي المقصودة منه ( الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت )  
وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن  
التياب والتمييز عن المنصوب نحو ~~ونحزنا الارض عيوننا~~ لان كل واحد منها  
باعراب سابقه ( وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء ) المستثناة ( لان

هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا يكون جمعه الاعلى فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ماين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان في الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة المقام لانه في بحث الاسم (والتنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشكل بالجل الوصفية والجل التى هى معطوفات على ماله اعراب (فلا ينتقض حدها) اى حدالتوابع (بمخرج ان ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس لهما اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان ان وضرب وضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لامطلق التوابع فلا ينتقض الحد بمخرج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او اثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق آخر \* وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لافى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى (فيدخل فيه) اى فى حد التوابع (التابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس (باعراب) يريد أن الباء فيه للمصاحبة (سابقه) اى كان الثانى ملابسا لاعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديريا او محليا على ماسيجى (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثمانى (من جنس اعراب السابق) كما قلنا آنفا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق (من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية) لاجنسية ولا نوعية



اسم الإشارة (وكأنه) اى المصنف (خص المضمّر بالذكر) الباء دخلت على المقصور  
لكونه فى صورة الاضافة الى مضمّر فى اخوانه فالمناسب للمقام ان يقول  
وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انما كان بالاضافة  
اليه الا انه نقي ما هو الاشمل وهو اضافته الى المضمّر مطلقا ليعلم منه ان عدم  
اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وهى عدم اضافته  
الى المضمّر مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير ذو  
(حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم فى البعض الآخر مثل رد  
المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب والادغام فى الاكثر فى فنى (عند  
اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنى) المصنف (اضافته)  
اى اضافة ذو (الى المضمّر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعنى  
ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمّر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف  
عدل الى نوعه وهو المضمّر (نفيا) مفعول له لقوله فنى (لاختصاصه) اى ذو  
متعلق بقوله نفيا لالة لقوله فنى (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء  
داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيا لاختصاص  
حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الى الياء كما ان لكل  
واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قل وذو لا يضاف  
الى مضمّر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقطع)  
عطف على قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى  
لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة  
مطلقا واعربت بالحركات للمسبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس  
وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا غلله الشارح  
بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان  
اجراء ما هو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الا باضافته) اى ذو (اليها) اى  
الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض من وصفه الا بالاضافة اليها \* ولما فرغ من  
بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع فى بيان ما يتبعها  
فقال (التوابع) وهى الاسماء التى لا يمسها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها  
(وهى جمع تابع) لانه لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر  
لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لا يعقل كما مر  
فى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل  
(والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمى يجمع بالالف والتاء  
يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تحجب هذه الوجوه فيه (اي في جم (في كل) واحد (من حالي الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما واما هن قضيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الضافة مطلقا وتقديرا عند الضافة الى الياء وثالثها قوله (وجاء هن مثل يد مطلقا) (اي في الافراد والاضافة) سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقدير يا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) اورد المثاليين مخالفا لما سبق تقننا واما غيرها من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الضافة وبالحركة تقديرًا عند الضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند القراء ذوو بالواوين اولامه ياء كفلس وعند غيره كفرس (لا يضاف الى مضمرة) ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والجمع والمؤنث الى المضمرة ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمرة هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمرة على الاطلاق فيها (لانه وضع وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعني وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب اوزيد الذهب فجاءوا يعني فوضعوا ذو و اضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها (وقد اضيف) اي ذو (اليه) اي الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذًا وذلك لان ضمير الغالب لما كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب في حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذًا (كقول الشاعر) اها المعروف ما لم يتبدل فيه الوجود (انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله سبحانه الخرز رجة من صفات \* اياد ذوى ارومتها ذووها \* (ولو قيل لا يضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعني ولو قال المصنف مكان وذو لا يضاف الى مضمرة وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغير لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى

الاعراب يعنى ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجزم  
 فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) فى الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية  
 وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعنى فوق وفاء وفيل  
 قيل ومن البدائع فى الفم كونه مكدولوه دثرا بين الفتح والضم والكسر \* واقول وبالله  
 التوفيق وهو لعبه رقيق وانما جاز فى الفم الحركات الثلاث دون اخواته لان  
 مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام  
 والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ  
 متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالجحوان والجولان وحيدى  
 ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) فى فم  
 سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة (افصح منهما) (اى من الضم  
 والكسر) خفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لمحالة \* وفى الوافية  
 اما كون فتح الفاء فى فم افصح فلكون الفاء مفتوحا فى الاصل واما ضم الفاء  
 فللدل على الواو المحذوفة يعنى المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوّض الواو ميا  
 كما عوّضت ياء فكما انه اذا عوّضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوّضت ميا  
 انتهى \* وفى حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها  
 اعرابه بالحروف فى الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا  
 وثالثها قوله (وقد جاء حم مثل يد) مطلقا يعنى حال الافراد والاضافة الى غير  
 الياء (فيقال هذا حم او حمك ورأيت حم او حمك ومررت بحم او حمك) بخذف  
 اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (خبء) بسكون العين  
 و (بالهمزة) يعنى بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل فى الخرج لان الواو شفوئى  
 والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمؤ او حمؤك ورأيت حمؤ او حمؤك ومررت  
 بحمؤ او حمؤك) (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (الواو) على حالها  
 واسكان ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حموا او حموك ورأيت حموا او حموك ومررت  
 بحموا او حموك) فالاعراب فى هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعنى بالضمّة  
 رفعا وبالفتح نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم  
 لكون الاولين صحيحى الآخر والاخير ملحق به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا)  
 (بالالف) المقدرة او المملوطة (فيقال هذا حم او حمك ورأيت حم او حمك ومررت  
 بحم او حمك) والاعراب فى هذا النوع بالحركات تقديرى لان محل الاعراب  
 الالف المقدرة فى حال الافراد والمملوطة فى حال الاضافة وهى لا تقبل الحركة  
 فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اى جوازم) تفسير المفهوم الاطلاق لبيان اعرابه  
 لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة (مثل هذه الاسماء



(عن اخي وابي) مع ان الاولى ان يذكرها متصلا بهما لاشتراكهما في حذف لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى جمى وهنى (فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لالفاظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا ردت المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه النقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاخرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعيش وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (فى الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا (ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفننا الان الظاهر أن يذكر ههنا وتقول وفى السابق يقال تأمل (فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشيء ووزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون كشيء لان اصل السكون ولا دليل على الحركة وفى البواقي كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قديم حذف او يسكن (فى) (بالرذ) اى ردت العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام) لما مر مرارا (فى الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى فى اكثر موارد استعمالاته) اى فى المواضع التى كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم (وفى) (بالرذ) والقلب ولا ادغام (فى بعضها) اى يقال فى فى بعض موارد استعمالاته (ابقاء) مفعول له لقوله يقال فى فى بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء (المعوض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عن القطع لئلا يوجد اسم على حرفين آخره واو فى كلامهم واختير الميم فى التعويض لمناسبتها الواو فى كونها شفوية وانما قيل فى بعضها فى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ردها الى الواو \* ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخ واب وحم وهن وفم) بالردة بل بالحذف فى الاربعة وبتعويض الميم عن الواو فى الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات

ان يكون المقسم به اى ابنى جمع اب) يعنى ان الـاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريده معنى العلم ايضا فينثذ يكون محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ايين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون فى الاضافة) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت يان) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى) الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثليين فيها هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابنى) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الـاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الـاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى قول الشاعر فلماتيين) من التفعّل وهو الظهور والانكشاف لا مؤكّد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفدّيننا) من التفتدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالآيينا) الالف للاشباع كفى قوله فكيف انتا اردن بهم الـآباء والامهات ايضا (اى للمسموع وعلمنا اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) اتم يريد انهنّ لما سمعن وعلمن اصواتهنّ بكين وتضرعن اليهنّ اى الى الجلائن قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستقدوهنّ من ايدى من اخذهنّ او آذاهنّ (وتقول) صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال نجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الانثى الـابحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتداً (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفاً (لامتناع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لايحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجر التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب (حمى وهنى) (بلا ردة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهولام الفعل فيهما (واما فصلهما) اى حمى وهنى



لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى\* (فأخى وأبى) قدم الاخ مع ان الاب  
 احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ في هذا الحكم  
 (أى فالحال في اخ واب منها) أى من الاسماء الستة (اذا اضيفا) كل واحد  
 منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر مبتدأ وخبرا وجعل (أخى وأبى) مفعولا  
 للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدى ودمى بلا ردة المحذوف)  
 وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (بجمله) أى بجعل المحذوف  
 والياء متعلقة بقوله بلا رد (نسيا) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا)  
 تأكيده مثل قوله تعالى ﴿وكنست نسيا منسيا﴾ لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد  
 فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولا جرائها بعد الحذف مجرى  
 الصحيح (واجاز المبرد) (فيهما) أى فى أخى وأبى (أخى وأبى) قياسا على  
 الاضافة الى غير ياء المتكلم (ردة لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) أى  
 لام الفعل (الواو وجعلها) أى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المنقلبة عن الواو  
 (فى الياء) أى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك)  
 أى المبرد (فى ذلك) أى فى ردة لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم (بقول  
 الشاعر\* وأبى مالك ذوالجواز بدار\* الواو للقسم وما حرف النفي مشابه بليس  
 وذوالجواز اسم ما و بدار الياء زائدة لتأكيد النفي ودار خبرها ولك صفة بدار أى  
 وأبى ما وذوالجواز بدار مخصوصة لك ولا ثقة أوله\* قدر رأى احلك ذا الجواز وقدر رأى\*  
 قوله قد رأى قضاء يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدأ احلك انزلك واسكنك  
 ذا الجواز اسم سوق بمنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتشاهدون  
 ويتفاخرون ومعنى أرى اظن وأرى بصيغة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك  
 (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول  
 شاهدا لهما صراحة وإشارة (لتقاربهما) أى لتقارب الاب والاخ (لفظا  
 ومعنى) اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو  
 المحذوف واما معنى فليقيم الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال  
 والنفس (واجاب المصنف عنه) أى عما استدله (بان ذلك خلاف القياس واستعمال  
 الفصحاء) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم  
 دليلا اوجهة اما كونه واردا على خلاف القياس فلقوات المقصود من الاضافة  
 وهو التخفيف وههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو  
 اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال  
 الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم  
 على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر (مع انه يحتمل



الحرف الذي قبل المتقلبة لتسلم (لأنها) اى لان الواو (لما انقلبت ياء ساكنة) لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لاحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب ووافق وقع فيما تفرّ فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ما قبلها) يعنى بدل حركة ما قبلها (بالحركة المناسبة لها) اى الياء وهى الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقليل مسلمى) بالكسر (وان كان قبل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة) يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء او الواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقى ما قبلها) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا تلبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو فى غيرها (كقولك فى مسلمين) مثنى (مسلمى) بالفتح (وفى مصطفىون) واعلون فى جمع مصطفى واعلى (مصطفى) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدالتها على الواو (خلفه الفتحة) وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما (وفتحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور) جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسأى اى فى صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واو (للساكنين) (اى للزوم التقاء الساكنين) احدها آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثانى ياء المتكلم (اذا لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفته) لما مر أن الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او ياء او واو فكذا الالهة الاسماء فانها ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الالهة الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده بما الاستثنائية (السة) (التي مرّ البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة \* وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمّر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمّر وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولا محل محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه

ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها (وتدغم)  
الياء المقلوبة بعد القلب (في الياء) اى في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس  
واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عصي)  
بقلب الالف واو لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا  
في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحى) وفي الواو ياء لان اصل هذه  
الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو تردت الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى  
الياء ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء  
في الياء (ولا تقلب الف التثنية ياء) حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلامى)  
فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة (لاتباس المرفوع  
بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف  
اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل (وان كان) (اى  
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء) وذلك في المنقوص بالواو نحو غاز  
او بالياء نحو راض وفي المثني والمجموع على حده نصبا وجرا (ادغمت) تلك  
الياء (في ياء المتكلم لاجتماع المثليين) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة  
الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من  
المضاف ما يدل على الانفصال من التثنية والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها  
بعد الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة  
على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثى او مجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) نحو  
مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط النون) يعنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل  
الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال  
(وادغم الياء في الياء) لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد  
هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم مثى وكسرها جمعا وقاضى ورامى وغازى وداعى  
بكسر ما قبلها والادغام (وان كان) (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء  
المتكلم (واو) وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا  
(قلبت) (الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة  
(مثل مسلمون) يعنى الجمع المذكور السالم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت  
واو ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف  
بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعنى  
لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكها\* وفي الرضى وانما  
لم يبق كراهة اجتماع المتقاربين في اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء)  
المقلوبة من الواو (في الياء) يعنى في ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) اى كسر



\* لكن يمر عليها وهو منطلق \* يعنى الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها مفتوحة للساكين (مفتوحة اوساكنة) او ههنا للتخير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايها) من الفتحه والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذا الاصل فى الكلمة التى) وضعت (على حرف واحد هو الحركة) لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لثلا يلزم الابتداء بالساكين) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم التصريف (حقيقة) تميز فيها اذا كانت فى صدر الكلام (او حكما) عطف على حقيقة اى فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها (والاصل فيما) اى فى الكلمة التى (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون لما كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التى بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكين \* ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالقاء التفصيلية (فان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها (الفا) يعنى ان لم يكن آخره تحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واو او ياء فان كان الفا (ثبت) فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب) اى لعدم ما يوجب انقلابها اما واو او واو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واو او ياء وههنا ليس شئ من ذلك فبقيت على جالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء (نحو عصاى ورحاى) او الف تانيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كسلمانى وغلماى (وهذيل) مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) (تقلبها) من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اى) تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكله ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكله تلك الياء المقلوبة



يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه  
بالاضافة اليه \* ولما فرغ من بيان مجاز اضافته وما لم يحجز شرع في بيان  
الحروف الا واخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح)  
(وهو في عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفين ولذا لم يقيد بيان الملحق  
بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف (ماليس في آخره حرف علة) واو اوياء او الف  
سواء كان عينه او فاؤه صحيحين مثل عمرو او لا يعني او فاؤه مثل زيد او عينه  
مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب  
فيها لفظيا وتقديرية (او الملحق به) اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى  
يجري مجراه (وهو) اي الاسم الملحق به (ما في آخره واو اوياء ما قبلهما) اي  
قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة  
ايضا كرمي ومغزو او غيره كظبي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما قلنا انما ان  
يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (وانما كان ملحقا بالصحيح) في تحمل  
الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظا (لان حروف العلة بعد السكون)  
اي لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا يثقل عليها) اي على تلك  
الحروف (الحركة) ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يثقل على الحرف الصحيح  
(لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله  
يعني لا يثقل الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان  
الساكن خفيف والحركة بعده لا يثقل (ولان حروف العلة) التي وقعت  
(بعد السكون مثلها) اي مثل حروف العلة التي وقعت (بعد السكون في الوقوع  
بعد استراحة اللسان) يعني ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف  
العلة الواقعة في الابتداء (ولا يثقل عليها) اي على حروف العلة (الحركة  
بعد السكون يعني في الابتداء) سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة  
نحو قتل وسواء كان الفاء واو او نحو وعد او ياء نحو يسر (كذلك) اي كما لا يثقل  
الحركة مطلقا على الحرف الواقع في الابتداء مطلقا لا يثقل (بعد السكون) اي  
بعد الحرف الساكن (الى ياء) متعلق بقوله واذا اضيف (المتكلم كسر آخره)  
جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف (للتناسب) يعني لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم  
لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها (مثل ثوبى ودارى في الصحيح) يعني هذان  
مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف  
صحيح وهو الباء في الاول والراء في الثاني (و) مثل (ظبي ودلوى في الملحق به)  
هذان مثالان لما الحق به اي بالصحيح لان آخر الاول ياء ما قبلها ساكن وآخر الثاني  
واو كذلك (والياء) الواو للحال ولعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع  
الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى  
التكررة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعمية العين عن الشيء)  
اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه) اى فى الشيء (للمهد)  
اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما تريد مثلاً زيداً فتقول عين زيد  
او عمرو (ظاهرة) لا تحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففيها)  
اى فى اعمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته  
سواء كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص  
بالموجود فيكون خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود  
\* وقال الحشى تزيل الخفاء حجة عين الاشياء ونفس الاشياء والخفاء انما جاء من جعل  
الشيء شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة انتهى \* وفى بعض الشرواح ان  
لفظ العين قبل الاضافة جاز أن يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها  
يختص بالشيء الذى لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا  
ايضا (و) (يرد على قولهم) اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل  
للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز)  
بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة \* اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم  
غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقل هذا سعيد  
كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقل هذا  
عبدالله بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا او عطف بيان له (فان  
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيد له  
(كليت واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب  
(فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول  
(بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر)  
اى اللفظ الآخر يعنى اللقب (على اللفظ) والبدال (فكأنك اذا قلت جاءنى سعيد  
كرز) بالاضافة (فكأنك قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا)  
جاءنى (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب  
عارضاً والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة و غلام  
زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن  
الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة  
التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا  
كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه



(في الاعيان) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجثث) بضم الجيم وفتح التاء المثناة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهمي اخص من الاعيان لان الاعيان تعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (في المعاني) جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعاني اعم فينبهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم اتملته ولا تفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فأمثلته متروكة (او غير مترادفين بل) يكونان (متساويين في الصدق) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق (والناطق) معناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الاخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى آخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد ليث ولا حبس منع ولا منع حبس ولا انسان ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم الفائدة) (في ذكر المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة فيها لان فيها تخفيف المضاف بخذف التنوين منه فيكون في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح ذكر المضاف اليه لانه لافائدة في ذكره (فانك اذا قلت رأيت ليث اسد) بالاضافة (لاتفيد) من هذا القول (الاماتيفيد) اى ماتيفيد من قولك (رأت ليثا بدون ذكر الاسد) الذى يكون مضافا اليه (واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه) اى في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويحجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغو لافائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدرهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء بالاضافة بل يصير خاصا (في مثل) (كل الدرهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما) (يختص) (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يبقى على عمومته) بل يكون خاصا (سواء افادت الاضافة التعريف) اى تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف مادخات هي عليه والاضافة معنوية (او التخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعية



يعنى اوّل مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بياثا ولا تخصيصا لام  
باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا متأول (بانهم) اى  
بان النحاة اوبان العرب (حذفوا قطيفة) يعنى حذفوا الموصوف (من قولهم  
قطيفة جرد) حذفوا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد  
(كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان  
الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر يقوم هو  
به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد  
به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف (فلما  
قصدها تخصيصه) ليكون تمييزا (لكونه صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون  
قطيفة وغيرها) يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على كل ما لا يرش له سواء كان  
فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة او لا كالسك (مثل خاتم) وباب (فى كونه)  
اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحا لان يكون فضة وغيرها) يعنى لان يكون  
اصله فضة وذها ورصا ولا يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه)  
اى جرد (الى جنسه) وهو ما كان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة  
(الذى تخصص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة  
ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى  
فضة) وساج (فليس اضافته) اى اضافة جرد (اليها) اى الى قطيفة (من  
حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد  
ذاك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس مبهم)  
يقبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لو لم يضاف يبقى على عمومته  
ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان  
فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى  
صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف  
الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له  
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم ثمائل)  
(اى مشابه) (للمضاف اليه) اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة  
مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى ﴿انى اراى اعصر خيرا﴾ وقوله عليه الصلاة  
والسلام ﴿من قل قتيلا﴾ (فى العموم) مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع  
الكل فانهما ثمائلان فى العموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف اليه)  
متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى  
المضاف والمضاف اليه ( مترادفين) بحيث يكون معناها واحدا (كث واحد)

الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة  
 اذيت الصلاة فيها بالجماعة ( لكن ) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلاة  
 الاولى على الاحتمالين اى الا ان ( هذا التأويل ) المراد به التأويل على الاحتمالين  
 لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا ( لا تمشى ) اى لا يجرى  
 ( فى ) المثال الاخير وهو قوله ( جانب الغربى فانه ) اى الشأن ( لاشك ان المقصود )  
 من هذا التركيب ( توصيف الجانب بالغربية ) اى جعل الجانب موصوفا بكونه  
 منسوباً الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفاً باللام يحتمل  
 ان يكون يميناً وضده وشرقاً وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود  
 واتضح ( لا توصيف ) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود هنا  
 توصيف ( مكان هو ) اى المكان ( جانبه بها ) اى جانب المكان فالضميران  
 راجعان الى المكان لان المكان هنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه  
 ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقل مكانى كما يقال مكى  
 فى المنسوب الى مكة فالغنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد  
 بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب ( اللهم الا ان يقال هناك ) اى فى المواضع التى  
 اعتبرت جانباً ( مكانان جزء ) يكون مشمولاً ( وكل ) يكون شاملاً ( فالمكان  
 الذى اضيف اليه الجانب هو ) اى ذلك المكان ( الجزء ) وهو الموصوف  
 ( والاضافة ) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء ( بيانية ) لان بين المضاف  
 والمضاف اليه عمومًا وخصوصًا من وجه ( والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه )  
 اى الى الجزء المضاف اليه ( هو ) راجع الى الموصول ( الكل ) فيكون حينئذ  
 من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب  
 الى الغرب ( فيستقيم المعنى ) ( و ) ( يرد على القاعدة الثانية وهى ) اى تلك القاعدة  
 ( قوله ولا ) يضاف ( صفة الى موصوفها ) ( مثل جرد ) جمع اجرد مثل احمر حمر  
 وفى الحاشية \* خرقة بنى ريشه از كهنكى و فرسودكى ( قطيفة ) على وزن وظيفة  
 وهى دثار زوريش ( واخلاق ) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال  
 ( ثياب ) جمع ثوب مثل دار وديار ( فان اصلهما ) اى اصل هذين التركيبين  
 ( قطيفة جرد ) وجرّد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة  
 الصفة الموصوف لاجمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى  
 قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش ( وثياب اخلاق ) لبيان  
 معنى قائم بالثياب وهو كونها خالقة ( ثم قدمت الصفة ) فهما ( على الموصوف  
 و اضيفت ) اى الصفة ( اليه ) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المقاد من التركيب  
 الوصفى ( واجيب عنه ) اى عن هذا الايراد ( بانه ) اى بان مثل هذا ( متأول )

حكما وههنا ليس كذلك ( والجامع ) اى ما كان صفته ( قائما ) وهذا من قيل  
عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ( مقامه ) اى مقام ذلك  
المحذوف حال كونه ( منطويا ) اى مشتملا ( عليه ) لان النائب مناب الشئ يؤدى  
مؤداه ويغنى عنه ( فيكون ) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف ( بمنزلة  
الصفات الغالبة ) لما اضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة  
لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية  
كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى ﴿ ليس والقرآن الحكيم ﴾  
والقرآن العظيم ﴿ لان الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحبه كذلك  
ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا  
للمسجد مجازا ( يضاف المسجد ) الموصوف ( اليه ) اى الى الجامع بحذف  
اللام عنه فقليل قد اضيف الموصوف الى الصفة ( فيندفع اليراد ) المذكور  
( بوجه واحد وهو ) اى ذلك الوجه ( ان الجامع ليس صفة للمضاف ) الذى  
هو المسجد فى الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة  
هو المحذوف وهذا قائم مقامه ( وعلى هذا القياس ) اى القياس الذى اجرى  
فى المسجد الجامع ( صلاة الاولى وبقلة الحمقاء ) حيث ( يتأول ) التركيب الاول  
( بقوله صلاة الساعة الاولى و ) الثانى بقوله ( بقلة الجبة الحمقاء ) هى واحد  
حب الخلطة ونحوها كتمر وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت  
للشجر وهذا حق لان ما كان قوتا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها اشرف  
من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها  
بالحق لانها تبنت فى مجارى السيول ومواطىء الاقدام وما نبنت ههنا يكون  
سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما لبنت فى الاراضى الحالية فانتهدت الى غايتها  
( على الاحتمالين المذكورين ) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرافى نظم  
الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع اليراد من وجهين  
وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع اليراد بوجه  
واحد \* وقال الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى  
صفته من باب طور سيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى  
جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من  
الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه  
الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء  
كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمن \* الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه  
اختار الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال



جرد) بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف  
 التوسين كما في الثاني او بحذف اللام كما في الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز  
 الاضافة كيف ما كان (و) (يرد) فيه اشارة الى ان الواو هنا للاستئناف  
 يعنى جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول  
 (هى) اى القاعدة الاولى (قوله) اى قول المصنف (ولا يضاف موصوف الى  
 صفته) (مثل مسجدا للجامع) بالاضافة (وجانب الغربى) بها ايضا (وصلاة  
 الاولى وبقرة الحمقاء) (فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف  
 الى صفته فان الجامع صفة المسجد) فى الاصل لبيان ان فى المسجد معنى الجمعية  
 لان فى الجامع معنى الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال  
 التى فى الصلاة (والغربى صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربى (والاولى  
 صفة الصلاة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولى (والحمقاء صفة البقرة) لبيان  
 معنى قائم بها وهو الحق كما ان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لبيان معنى قائم به  
 وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها موصوفاتها) يعنى قد اضيف بعد  
 التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب  
 اضيف الى الغربى والصلاة الى الاولى والبقرة الى الحمقاء وهذا هو السؤال المقدر  
 (واجيب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعنى كل تركيب يفهم من ظاهره ان  
 الموصوف اضيف الى صفته (متأول) (متأول) التطلب يعنى طلب المال بالصرف  
 عن ظاهره (مسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت الجامع) بتقدير  
 الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخذت  
 حكمه فصار كما انه مضاف اليه فى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف  
 المحذوف (وذلك) اى هذا التأويل (يحمل معنيين احدهما) اى احدا المعنيين  
 (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا فى نظم الكلام) بحيث  
 يكون كما انه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا  
 كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اى الى الوقت المقدر (و) يكون  
 (الجامع صفة للوقت) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت  
 مذكورا لفظا (فيندفع الايراد) المذكور (بوجهين فا) حدما (ان الجامع  
 ليس مضافا اليه) للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر (و) ان  
 الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت  
 المقدر (وثانيهما) اى ثانيا الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف  
 (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول  
 لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كما انه ليس بمحذوف فكان مذكورا

البيان كما يحتاج ارجاع الاولى ( كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة )  
يعنى يجوز أن يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم  
يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لا اصلا ويجوز  
ايضا ان يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة  
المجردة عن اللام المضاف الى الضمير ( وتضمن ) عطف على ان تجعل اى ولك  
ان تجعل كل واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من المسئلتين  
الاخيرتين ( الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما  
الا بالمحل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج  
الفقير \* ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد أن يبين  
مالا تجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال ( ولا يضاف موصوف الى صفته )  
اى الى صفته القائمة به او غيره لانه لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم  
ابوه حال كونه مصاحبا ( مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى ) اى بقاء المعنى  
الذى استفيد بالوصف التركيبى ( بحاله لان لكل من هئتي التركيب الوصفى  
والاضافى ) يعنى لان لوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى  
( معنى آخر ) بحيث ( لا يقوم احدهما مقام الآخر ) يعنى ان معنى التركيب الوصفى  
لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى  
الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان  
وصفاله او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول وميناله ومعنى  
التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك  
الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتباير التركيبان  
فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى  
الوصفى ( و ) ( لهذا المعنى بعينه ) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف  
الى صفته من غير تفرقة ( لا ) ( يضاف ) ( صفة الى موصوفها ) للزوم تقدم  
الصفة على موصوفها والصفة لكونها تابعة لمخصصة او موصوفة لا يجوز تقديمها على  
موصوفها ( فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع ) باضافة الموصوف الى الصفة اذا صله  
المسجد الجامع ثم اصيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية ( و ) لا  
( جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم  
قدمت الصفة واذيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة  
جرد على التوصيف فيهما ( خلافا للكوفية ) حيث جوزوا اضافة الموصوف  
الى بهيمة والصفة الى موصوفها ( فان مسجدا جامع ) بالاضافة ( عندهم بمعنى  
المسجد الجامع ) بالتوصيف ( و جرد قطيفة ) بالاضافة ايضا ( بمعنى قطيفة

فد حصل لك علم يفيد اليقين ( انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها وقوله الضارب الرجل و ) قوله ( الضارب حملا على نظيرها ) اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه ونظير الثانى من قوله ضاربك ( على الاجوبة ) متعلق بقوله حملنا جمع جواب ( عن استدلال ) متعلق بالاجوبة ( الفراء على جواز ) متعلق باستدلالات ( الضارب زيد ) لما سبق من انه استدل او لا على جواز د شعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله الضاربك ( من جانب المصنف ) متعلق بالاجوبة كان المصنف اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا ( على موافقة ) اى موافقين ( بعض الشارحين و ) لكن جاز ( لك ان تجعل كل واحدة منها ) اى من تلك الامثلة ( اشارة ) مفعول ثان ( الى المسئلة ) متعلق بقوله اشارة ( على حديثها ) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة ( مناسبة ) صفة لمسئلة ( لاحكم بامتناع الضارب زيد ) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا ( فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها ) يعنى معنى الضعف فى هذا الشعر ( انه ) اى الشأن ( ضعف عطف ) الاسم ( المجرد عن اللام ) المضاف الى ضمير المعطوف عليه ( على ) الاسم ( المحلى به المضاف اليه صفة ) بالرفع لانه قائم مقام فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هى له ( مصدر باللام ) وانما ضعف ( لانه بتوسط العطف يصير ) ذلك الكلام ( مثل الضارب زيد كما عرفت ) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا ( وانما لم يحكم عليه بالامتناع ) كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق ( بل ) حكم عليه ( بالضعف ) حيث قال وضعف ( لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه ) يعنى قد يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف لا يجوز أن يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يازيد والحارث وكما فيما نحن فيه ( وحينئذ ) اى حين اذ كان اشارة الى مسئلة على حدة ( يندفع ما فيه ) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ ( من توهم ) بيان لما ( شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول ) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشأت من حله على الجواب عن استدلال الفراء به ( وارجاع ) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ اى ارجاعهما الى مسئلة ظاهرة لا يحتاج الى



يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز  
مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها) انما (سقطت لاتصال  
الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير  
لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة  
وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لالاختصاص (للاضافة ولقائل) خبر  
مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا  
دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى  
﴿فناظرة به رجع المرسلون﴾ وعلم يتسألون ﴿ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك﴾  
لاضاربك (للفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال  
كنسائر موانعه (ثم) اى بعد أن يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى  
الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المنفصل  
متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) باضافة والاتصال (وحصل  
التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله  
لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعد هذا (حل الضاربك)  
وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك  
(لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضممر  
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل  
الاضافة) فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (لا للاضافة)  
عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة  
اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانه لما حمل عليه فكأنه كان  
منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى  
على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد  
فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب  
عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلاضافة لكونها في تقدير  
الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك  
بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة  
الانفصال لان الاتصال اصل في الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن العمل  
بالاصل فلا يضار الى الانفصال وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبقى  
على اصله فلم يوجد ضاربك ولاضارب اياك وما لم يوجد لم يتصور \* ولما فرغ من  
حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات القراء على جواز الضارب  
زيد شرع في انها تكون اشارة الى القواعد منها على ما حمل او لا فقال (واعلم)

التخفيف عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشيء لا يحمل على شيء  
 ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله ( لانهما ) اى ضاربك والضاربك ( من باب واحد  
 حيث كان كل منهما ) اى المضاف والمضاف اليه ( اسما فاعلا ) الظاهر أنه اراد  
 بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلي باللام او لم يكن ( مضافا الى  
 مضمر متصل ) واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان  
 او مخاطبا او متكلما ( محذوفا ) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير من هي له لان  
 الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه ( تنوينه  
 قبل الاضافة ) لاتصال الضمير ( لالاضافة ) يعنى ان حذف التنوين من كل واحد  
 منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين  
 لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما  
 فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك  
 ( ولم يحملوا الضارب زيد عليه ) اى على ضاربك لانه لم يحز أن يحمل على  
 الضاربك لعدم كونه اصلا ( لانهما ) اى الضارب زيد وضاربك ( ليسا من  
 باب واحد ) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم  
 ظاهر هو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بهما  
 فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة ( والدليل على ان سقوط  
 التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف ) يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا  
 ( لالاضافة ) يعنى ليس سقوط التنوين فى ضاربك لاضافة الصفة ( انها )  
 اى التنوين انث الضمير باعتبار أنها حرف او كلمة ( لو اسقطت ) مبنى للمفعول  
 ( للاضافة ) يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير ( لكان ) جواب لو  
 وهى مع جوابها فى محل الرفع خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل  
 ( ينبغى ان يتصور ) مبنى للمفعول ( ذلك ) اى حصول التنوين ووجوده ( او لا )  
 منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة ( على وجه ) متعلق بتصور ( يكون  
 الضمير ) فيه مضمر منفصلا ( منصوبا بالمفعولية ) لامتصلا منصوبا بهما ( ثم  
 تضاف ) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة ( ويقال ضاربك )  
 بالاضافة ( كما يتصور ) فى الاضافة اللفظية ان يكون او لا نمونا والمضاف اليه  
 منصوبا بالمفعولية مثل ( ضارب ) بالتنوين ( زيدا ) بالنصب على المفعولية ( ثم  
 يضاف ) اى ضارب الى زيد مثلا ( ويقال ضارب زيد ) بالاضافة لحصول التخفيف  
 بهما ( ولم يتصور ضاربك ) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة  
 الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية او لا  
 ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كقائنا ( حملا ) ( اى لحميلته ) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا ( على ضاربك ) فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها ( فالتحد فاعل المفعول له والفعل المعلن به اعنى جاز ) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفاعلا لفاعل الفعل المعلن به وان يكون مقارناله فى الوجود وهى ههنا بأسرها موجودة وقال المحشى كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيان او اشياء فى التأويل والاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه ( وبيان ) اى بيان الحمل ووجهه ( انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين ) كضارب مفردا ( و ) اسماء ( المفعولين ) كمضروب مفردا حال كون كل منهما ( مجردة عن اللام بمفعولاتها ) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل ( و ) قد ( كانت ) تلك المفعولات ( مضمرات متصلات ) يعنى كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدها ( التزموا الاضافة ) جواب اذا يعنى او جوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر ( ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف ) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها ( فقالوا ضاربك ) ومضروبك وضاربه وضاربي وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضاربك والتنوين فى ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه ( وان لم يحصل التخفيف بالاضافة ) فى احد الجانبين ( بل ) التخفيف فى جانب المضاف واما حصل ( بنفس اتصال الضمير ) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كفى الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية ( ثم المالم يعتبروا التخفيف فى ضاربك ) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط او لا لا يمكن اسقاطه ( وجوزوه ) اى وجوزوا ضاربك وشبهه ( بدونه ) اى من غير ان يحصل التخفيف ( حملوا الضاربك ) وشبهه فى كونه جائزا بدون



صفة والمضاف اليه جنسا معرّفين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرّفة باللام والمضاف اليه جنسا معرّفا باللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحمل على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقبسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام او الجنسية ايضا فصار القياس به كقياس الضب بالنون ((والضاربك)) (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف ((و)) (كذا) (شبهه) اى شبه الضاربك (وهو) اى شبهه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربة وغيرها) من التثنية فى الصفة والضمير معا وفى احدهما فقط نحو الضاربها والضاربانا والضاربكما والضارباه والضارباي والضاربك والضاربهما والضاربكما والجمع فى الصفة والضمير معا وفى احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية ((فيمن قال)) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول لافى القائل وقيل الاظهر ان يجعل فى بمعنى عند مناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى) من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه ((انه)) (اى الضارب فى) قولك (الضاربك) وامثاله ((مضاف)) كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التوين للانفصال (للالضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى ردّ قياس الفراء

اى لايتين ولا توضح لنا (الا بعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة  
 وحرف الروى ماتكرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان  
 كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل  
 مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا  
 للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويتبين  
 ويوضح المسأل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء  
 (لانه) اى الفراء (قاسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث  
 جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة  
 الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله  
 (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن  
 فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) (واما جاز الضارب  
 الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس  
 المعرف به المضاف اليه ايضا (يعنى كان القياس عدم جوازه) اى عدم جواز  
 اضافة الضارب الرجل (لانفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية  
 فى احد الجانبين (لزوال التنوين باللام) وحصول التخفيف ههنا اما بحذف  
 التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين  
 للتكثير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر  
 (لكنه) اى الا انه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (حملا على) (الوجه)  
 (المختار فى الحسن الوجه) يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على  
 نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله  
 واما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الحقة  
 المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنيا فى الصفة  
 على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران)  
 اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى  
 احدها رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح خلو الصفة عن  
 ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه  
 بالمفعول) لانها لازمة لاتنصب المفعول به الا ان الفاعل شبه بالمفعول فنصب فيه  
 تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون  
 احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شائع عليه لان ما هو الاحسن  
 يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار  
 فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

(او من قيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجه لما عرفت سابقا (كها مذهب الكوفيين) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) اى لتشبيه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى (او عبدها حقيقة) تميز (ف) حينئذ تكون (اضافته) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وحق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذ المدح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعودا بالذال المعجمة جمع عائد) كهود فى جميع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات النتائج حال من المائة) حينئذ يكون مبنيا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل (يزجى بالزاي المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة) المضارع (المعلوم المذكر) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال ازجى اى سبق والترجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع مثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبنيا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجى حينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب او مبنيا للمفعول وهو مرفوع (لا تنكشف)



في التوابع تبعيتها لمبوعاتها في محلها الا يرى انه لو وصف المائة لاتنصب الوصف  
 (حملا على المحل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول  
 معه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته مفعول شبه الفعل ولصحة المعنى  
 عليه (اولانه) عطف على قوله اذ لانص فيه فتكون علة اخرى للاستثناء  
 (قد يتحمل) مبنى للمفعول من التفعّل (في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه)  
 مبنى للمفعول ايضا من التفعّل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم  
 فاعله لقوله قد يتحمل ونائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشيء اذا كان  
 بعيدا عن العامل يتسامح فيه (كما في رب شاة وسخلتها) ويازيد والحارث ولان  
 مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسخلتها  
 ويازيد والحارث (ولم يحجز) ان يدخل رب ويا على المعطوف (نحو رب  
 سخلتها) ويا الحارث (بادخال رب) ويا (على سخلتها) والحارث (بدون  
 العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة  
 لانها تقبل التقليل وضده \* اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان والمعر  
 ذكر اكان او انى الا انه صغيره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم (والبيت  
 بتمامه) اى بما ذكر قبله وما يذكر من المصراع الاول والثاني (الواهب المائة  
 الهجان وعندها عودا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه) فيه اشارة الى  
 ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى  
 الذى يهب المائة ساعة فساعة يعنى في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد  
 والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة  
 او اقل \* وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل الحديثات  
 التناج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا  
 العبد (الهجان) وعندها (اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكور  
 والمؤنث مثل احمر وحرر الا انه كسر الفاء لاجل الياء (من النوق) جمع ناقة  
 بضم النون وسكون الواو (يستوى فيه) اى في الهجان (الجمع والواحد) كالفلك  
 كأنه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا  
 كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون  
 مفردا (والهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها  
 بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على  
 مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض  
 من النوق (او بدل منها) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه  
 او للمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى أليق لان فيه زيادة مدح ليس في الاول

الجار مطلقاً جائز كثير (فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها) بالجر عطف على المائة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه الواهب عبدها (فهو) اى الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمتنع ذلك) اى الواهب عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لو كان ممتعاً لما اجازته البلغاء وان كان بواسطة (لا يمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن استدلال القراء بما وقع في شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى) ان (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب اليه البعض (لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما في المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعاً (في) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولا يخفى) عليك (ان فيه) اى في هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان في هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزءاً من الدليل اى جعل النتيجة جزءاً القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف \* اعلم انه انما يستعمل في موضع القلة والندرة ويقال متصلاً بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطأ الحاصل بنفي الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاءني القوم اللهم الا زيدا فغناه لا تؤاخذني يارب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا اليت (ضعيف في الاستدلال به) يعنى ان هذا اليت ضعيف في كونه دليلاً على جواز الضارب زيد لا في الفصاحة لانه قوى فيها فينبذ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذلا نص فيه) اى في هذا اليت (على الجر فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعبدها (حملاً على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلاً لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل

ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم  
 على الاثبات فالترتيب المذكور في الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (لكنه) الا ان  
 المصنف (اخره) اى هذا التفريع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق  
 والملاحق ولان الشيء اذا كثر البحث فيه يجب تأخير البحث فيه (خلافا للفراء)  
 اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا  
 باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (امالانه) اى لان الفراء (توهم ان دخول  
 لام التعريف) على الضارب في الضارب زيد (انما هو بعد الاضافة) اى  
 بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه (فحصل  
 التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن  
 الاضافة ضائعة (ثم عرفت باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على  
 دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائعة  
 بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول  
 اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لبقاء واعترض  
 على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر أن يقول دخول اللام  
 لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها  
 موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه)  
 اى عن هذا الدليل (في شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى  
 تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم (لان القول بتأخر اللام)  
 عن الاضافة (المقدمة) صفة اللام (حسا) تميز المراد بالحس حس البصر  
 واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة)  
 متعلق بالمقدمة (مجرد ادعاء) حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به  
 ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا  
 لان الاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف  
 ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفي اللام وان  
 لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وكونه محسوسا وملفوظا ولان اللام  
 لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يعرضه وهو التخفيف وتحقيق  
 الذات سابق على تحقيق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما لما وقع في شعر  
 الاعشى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية  
 \*شب كور\* (من قوله) بيان ما في قوله لما (الواهب المائة الهجان وعندها فان  
 قوله وعندها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله  
 الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة



(التخصيص) لالتي الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستلزام ظرف  
مستقر خبرها اى لادخل موجود في ذلك الاستلزام واللام في لانتفاء متعلق  
باسم لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لادخل انتفاء التخصيص موجود  
وكائن في ذلك الاستلزام مثل قولك لاضررب رجل كائن في الدار وهي مع اسمها  
وخبرها خبران وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يرد  
ولا يفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا (و) (من جهة)  
واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) في اللفظ فقط فيه اشارة  
الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثاني على الثاني وانه  
ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط (جاز)  
(تركيب) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل (الضاربا  
زيد و) الحسن اوجه او جمعا على حده مثل (الضاربوا زيد) والحسن اوجه  
(لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) في اللفظ (بمحذف  
النون) فيهما بالاضافة لماسيجي (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة  
بفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما او لا مثل  
(الضارب زيد) والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود من  
الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) في هذا التركيب (انما سقط للالف  
واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير  
فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (للاضافة) لان الساقط  
او لا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيع  
فوجب ان يمتنع اضافته (ولاشك انه لادخل في هذا التفرع) اى في جواز  
التركيب الاول وامتناع الثاني (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص)  
كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده في التعريف الاول وههنا لادخل لانتفاءهما  
مع لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه (بل يكفي فيه) اى في هذا التفرع  
(وجود التخفيف) في اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثاني ممتنع  
لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف او لا (وعلى هذا) اى على انه  
لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب) والاولى  
(تقديم هذا التفرع) على التفرع الاول ويقول ومن ثم جاز الضاربا زيد  
والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع  
مررت بزيد حسن الوجه لان اصل هذا التفرع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا  
واصل التفرع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معامذ كور ضمنا  
فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان

اللفظية (لم تعد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بز يد حسن الوجه) بحجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يحجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيلا لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثاني لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة قطبا تعريفا فينبغى ان يحوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندي حيث قال فان قيل ثمة اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمة وهو) اى المشار اليه ثمة (مجموع امور ثلاثة) لكل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمة والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثاني) وهو قوله مررت بز يد حسن الوجه نظرا الى الامر الثاني (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمة مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يحوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يحوز أن يكون) الاستلزام (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان لاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه ثمة مجموع تلك الامور باعتبار أن يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا (انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (يحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل  
 الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لا يحذفه نسيا منسيا بل يجعله مستترا  
 (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة  
 بلا رابطة فتقبح ما على سياتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع  
 غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه)  
 للتخفيف (واستتر) عطف تفسير للحذف (فى القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف  
 لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اى الى الغلام  
 (للتخفيف) اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم  
 الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما فى المضاف  
 والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او فى المضاف وهذا هو القسم الثالث  
 من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير  
 مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله قائم) بالتثوين (غلامه) بالرفع لانه  
 فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى  
 هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل  
 (يحذف التثوين و) التخفيف (فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل  
 (يحذف الضمير) منه (واستتاره) اى ينقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا  
 (فى الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان  
 الاخيران لا يكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج  
 الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن ثم) (اى من جهة) واجل (وجوب افادة  
 الاضافة) هذا التركيب من قيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر \* حمامة جرعى  
 حومة الجندل اسجعى \* ومنه قوله تعالى ﴿ذكر رحمة ربك﴾ ومثل هذا لا يخل  
 بالصفحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو افادة  
 جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف  
 والتخصيص) اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر  
 الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة  
 فيه صفة للتكررة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت  
 برجل حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها)  
 فاعلم لما عرفت (وجعلها صفة للتكررة) بكون الصفة ايضا تكرة لانها بالاضافة  
 لم تقدر الا تخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه  
 غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فن جهة) واجل (انها) اى الاضافة



اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه في الاصل كان حسن وجهه بالرفع  
 ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور. في الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف  
 واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فصل التخفيف من الجانبين على  
 ماسيجي ونحو معمور الدار في اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح  
 مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تفيد) (الاضافة  
 اللفظية فائدة) من الفوائد (الاتخفيفا) (لا تعريفا) يعني لا تفيد تعريف  
 المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولا تخصيصا) يعني لا تفيد ايضا  
 تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف  
 (لكونها في تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لماعرفت ان المضاف  
 اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب  
 كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوي لم تعد شيئا من التعريف  
 او التخصيص بل لا تفيد الاتخفيفا (في اللفظ) (لا في المعنى) فيه اشارة  
 الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو افادتها  
 (بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ) كافي  
 ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شيء في مقابلة التنوين فكان معنى ضارب  
 بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط الشدة وبقى اصل  
 الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) في الاضافة اللفظية (على ما كان عليه)  
 من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل  
 قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة  
 وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعتها  
 (والتخفيف اللفظي) في هذه الاضافة على ثلاثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما  
 يقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز  
 الى لفظ المضاف اليه ويكون (بم حذف التنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة)  
 يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة  
 (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف  
 فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى  
 فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط  
 التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين  
 بالاضافة وكذا احركم (او بم حذف) عطف على قوله بم حذف التنوين (نوني  
 الثانية والجمع) المذكر السالم (مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما) عطف على  
 قوله اما في لفظ المضاف اى اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط)

(البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء اى الخالى \* والديار الخاليات عن الماء  
وانواع النبات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق  
\* ما زال منذ عقدت يده ازاره \* قسما وادرك خمسة الاشبار \*  
(واما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه  
السلام) بيان ما (بالالف الديار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده  
بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل)  
اى فيحمل على ان الديار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير  
يشعر به ذكر الديار بعده بدلا منه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه  
يجرى مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فينه  
بجعل الديار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لا يحمل على ان الالف مضاف  
الى الديار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والالكان اختيار غير الفصيح وهذا  
ليس من شان من بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه  
(و) (الاضافة) (اللفظة) (علامتها) اى قرينتها شيان ان يكون المضاف  
مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها  
ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم تكن الاضافة لفظية  
لانعدام الشرط و اشار الى الاول بقوله (ان يكون المضاف) فالاطلاق مجاز  
بعلاقة الاولية (صفة) مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما  
الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى  
فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل  
كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة و اشار الى الثانى  
بقوله (مضافة) صفة لصفة (الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة  
فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف  
الذى (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى  
صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فحينئذ تكون الاضافة مغوية  
لانفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة  
مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصرو) كريم فى قولك (كريم  
البلد) فان المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان  
كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب  
اليوم (مثل) ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قيل اضافة اسم  
الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتثنية ثم اضيف  
الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قيل

(تعريف الم عرف ) اى جعل المعرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول (تعريف آخر وهو التعريف الحاصل بالعملية) لان العلمية وضع ثان تريل التعريف الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلا ما لم تبقى فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعاً ثانياً ازلت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعاً ثانياً ولم تقدر أن تريل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف الم عرف بل) انما يلزم (تبديل تعريف بتعريف آخر) يعنى زال التعريف اللامى او الاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ (وما اجازة) اى التركيب الذى فيه اضافة الم عرف باللام اجازة (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما فى قوله (وما) الثلاثة الاثواب حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العدد) (المعرف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وجرىء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو معرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته لا تعريفاً مستعاراً من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان الم عرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جوازاً لخاتم فضاء بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياسا) نصب على التمييز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة)

\* ايا منزلى سلمى سلام عليكما \* هل الاز من الاتى مضين رواجع \*  
 \* وهل يرجع التسليم او يكشف العمى \* ثلاث الانافى والديار البلاقع \*  
 (ثلاث الانافى) جمع اثنية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالانافى واذن الثلاث الى الانافى بعد التجريد (والديار) جمع كثرة والقلة ادور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد



(عند الاضافة سواء كان) ما اريد اضافته (نكرة في نفسه) كغلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما اريد اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) في الاضافة المعنوية ولم يضاف من غير تجريد (لان المعرفة) التي يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة) من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين ولا شك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل \* وفي الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيله للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين انتهى \* (قتضيع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد (فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) في الامتاع يعنى كما يتمتع الاول يتمتع الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (في نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احد اليائين فى الاخرى ثم عرفت باللام ثم جعل علما لتجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (في لزوم تعريف المعرفة) متعلق بقوله لافرق (فباالهم) اى ما حالهم وشأنهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذلك) ولم يجوزوا اضافة المعرفة الى المعرفة او النكرة وائى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل) لا نسلم ان فى هذه الامثلة (يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها)

للشخص المشتهر في ذلك الشيء ( جاء مثلك كان ) مثل ( معرفة ) بالاضافة  
 اليه كما اذا قيل لابي حنيفة رحمه الله اوعلى رضى الله تعالى عنه جاء مثلك او شبهك  
 ( اذا قصد ) بالمثل ( الذى يماثله في الشيء الفلاني ) يعنى في العلم او الشجاعة  
 ( و ) ( تفيد الاضافة المعنوية ) ( تخصيصا ) ( اى تخصيص المضاف ) اى  
 فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد أن كان عاما يقبل  
 الخصوص مصاحبا ( مع ) ( المضاف اليه ) ( النكرة ) لما سبق في افادتها  
 التعريف مع المعرفة ( نحو غلام رجل فان التخصيص ) في عرف النحاة ( تقليل  
 الشركاء ولاشك ان الغلام ) الذى اريد اضافته ( قبل اضافته الى رجل كان  
 مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة ) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من  
 افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص بواحد منها ( فلما اضيف الى  
 رجل ) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له ( خرج عنه غلام امرأة ) لان ما  
 يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة ( وقلت الشركاء فيه ) اى  
 في الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال  
 من غير أن يتعين \* ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع في بيان شرطها الا انه  
 اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال ( وشرطها ) ( اى شرط الاضافة  
 المعنوية ) ومبناها وما تتوقف عليه ( تجريد المضاف ) اى ما اريد اضافته  
 بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعريف  
 ما اريد اضافته لا مطلقا بل ( اذا كان معرفة ) باى وجه كان والمراد ما يقبل  
 التجريد ومن شأنه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات  
 ليس من شأنه الاضافة ولا يضاف ايضا ( من التعريف ) الذى يصح تجريده  
 كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية ( فان كان )  
 ما اريد اضافته ( ذا اللام ) كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل ( حذف لاه )  
 او حرف ندائه ( وان كان علما ) مثل زيد وعمرو ( نكر ) ذلك العلم او لا ( بان  
 يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ) سبق تفسيره في آخر مبحث  
 غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا  
 هناك ( وان لم يكن ) اضافته ( معرفة ) من المعارف التى يصح تجريدها  
 بل كان نكرة ( فلا حاجة ) فيه ( الى التجريد بل لا يمكن ) التجريد لان اخلالى  
 عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود ( او المراد ) عطف على  
 مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به  
 والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل  
 ( بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف ) اى وجوده مجردا وعاريا من التعريف

غلمان كثيرة اودلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا  
 سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة  
 هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعاً مع المضاف اليه المعرفة جواب  
 عن سؤال مقدر تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوعه لافادة  
 المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها  
 لا تفيد تعريفا ولا تخصيصاً وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس  
 يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو ليشمل ماهو  
 بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه  
 الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبني الحكم على الغالب  
 والاكثر (فان اضافتهما لا تفيد التعريف) اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة  
 (وان كانا مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافاً الى  
 المعرفة (لتوغلها فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى زيد غير زيد  
 ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة  
 زيد وكذا مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لا تخصص ذاتاً \* وفى الرضى واعلم ان  
 بعض الاسماء قد توغل فيها التكثير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة  
 حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبيهك وسواك  
 وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون  
 اخرى وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لا تخصص  
 ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب  
 والسواد والعلم الى غير ذلك \* الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى  
 للذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد)  
 كالسكون فانه له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك  
 (يعرف) مبنى للمفعول اى ذلك الضد (بغيريته) اى بكونه غيرا بما اضيف اليه غير  
 لانحصار الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم  
 عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لا يحب البطالين وغيرهما بالجر  
 صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة  
 اخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان  
 فى آئين فى مكانين والسكون كونان فى آئين فى مكان واحد (وكذلك) اى كما اذا  
 كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك (اذا كان  
 للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم) كابى حيفة وابى  
 يوسف (والشجاعة) نحو على بن ابي طالب وخالد بن الواليد (فقليله) اى



من المضاف اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اى لالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد فى قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههناك للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لاتستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (فلنا ذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لاتفقد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفه غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لاجنب الوضع والاستعمال لا يراحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اى (كما ان المعرف باللام) يعنى ان الاسم المعرف بالتعريف الجنس المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لواحد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى ﴿تَاللّٰهِ لَآ كِدَٰنُ﴾ (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مرة يمر (على اللثيم) متعلق به واللثيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلاأم سال يسأل وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس (يسبني) من سب يسب مثل مديمت وهو الشتم والقده وقع صفة لقوله اللثيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثل قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ اَسْفَارًا﴾ (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد أن الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له

(بمعنى اللام قليلا) نصب على العلية لقوله ردوها (للاقسام) اى اقسام الاضافة  
 المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما  
 الاضافة) التى تكون (بمعنى من) اليانية (فهي كثيرة فى كلامهم) اى كلام النحاة  
 او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة بمعنى  
 من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأس من غير أن تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما  
 كثر استعماله يلىق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون  
 لادنى ملاسة وذلك مجاز واذا اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز  
 فى امور شتى \* ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع فى ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة  
 البدعية التى هى كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كجوهو دأبه  
 (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر (للاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) لان  
 المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فتكون لامية  
 لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد) (و)  
 نحو (خاتم فضة) (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى من) اليانية لان المضاف  
 اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (اى خاتم) متخذ (من فضة)  
 ومضوع منها (و) نحو (ضرب اليوم) (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى فى)  
 لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اى ضرب  
 واقع فى اليوم) فاضيف الى زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك  
 تكون الاضافة ظرفية بمعنى فى \* ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها  
 وايضا حها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما لفظى وهو التخفيف  
 ولكنه لم ينبه عليه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوى وهو  
 قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال (وتفيد) (اى الاضافة المعنوية) (تعريفا)  
 (اى تعريف المضاف) فيه اشارة الى ان التثوين عوض عن المضاف اليه يعنى  
 فأندها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه او يكون  
 المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ماسأتى من انه المختار  
 مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (المعرفة) (لان الهيئة التركيبية) التى هى هيئة غلام  
 زيد (فى الاضافة المعنوية) التى يكون المضاف معرفة معها فلا ترد الاضافة  
 المعنوية التى تفيد التخصيص (موضوعة) وضعا نوعيا (للدلالة على معلومية  
 المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج  
 لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التثوين وجب  
 ان يمتزج بمفناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف



وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءاً منه فاضيف  
 الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك  
 (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصاً بالاضافة الى مايفيد  
 اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولو احد لان اضافة العام  
 الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصاً به  
 بسبب الاضافة\* ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد أن يفرق بينها بالقلة  
 والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القليل في الاستعمال على منوال  
 بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل)  
 (فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلاً  
 فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازاً بعلاقة  
 الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضاف فى اللامية  
 فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى البيانية فتفرع منه فتكون الاضافة  
 فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردها) اى وردت الظرفية  
 (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف  
 اليه مبين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصاً كغلام رجل (فان  
 معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه)  
 اى بسبب كون الضرب واقعاً فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اى  
 كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملازمة انها تسرع للتهى لاسباب  
 الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء المدبرة للامور فصار كأن الكوكب  
 مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على  
 رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن رد الاضافة) التى  
 تكون (بمعنى من ايضا) اى كما يمكن رد الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة)  
 التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسماً واحداً فقط وهو كونها  
 بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص  
 الواقع بين الميئين) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين  
 (والميين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضاء  
 وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل  
 فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم) يمكن  
 رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن)  
 اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة  
 الى غيرها (وردها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون



المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مبايناله وليس بظرف له فكانت  
 بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له  
 تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا ( فاضافة خاتم ) الذى هو متفرع  
 ( الى ) اصله الذى هو ( فضة ) فى قولك خاتم فضة ( بمعنى من ) اليبانية لان  
 الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة  
 بمعنى من اليبانية ( واطافة ) الاصل مثل ( فضة الى ) الفرع مثل ( خاتم ) تكون  
 ( بمعنى اللام ) لانه ليس اصلا لها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام  
 ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل  
 لم يأت له مثالا لما انه كثير لم يحتاج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة  
 الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتي له مثالا  
 فقال ( كما يقال ) عند التماذج والتفاخر كما هو العادة بين الناس ( فضة خاتمك  
 خير ) يعنى جيدة ( من فضة خاتمي ) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة  
 خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك  
 \* ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف  
 ظاهر فى قسمين منها اليبانية والظرفية بحيث لم يحتاج فيهما الى البيان وفى تقديره  
 فى قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد أن يبينه فقال منها ( واعلم ) ايها الطالب  
 المنصف ( انه ) اى الحال والشان ( لا يلزم ) اى لا يجب ( فيها ) هو بمعنى اللام  
 اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام ( ان يصح التصريح بها ) اى باللام  
 قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف  
 اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص  
 ( بل يكفي افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك ) فى اضافة العام  
 الى الخاص ( يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ) لما عرفت سابقا  
 ( و ) الحال انه ( لا يصح اظهار اللام فيه ) اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم  
 لاحد باظهار اللام كما استعمل فى قولك غلام زيد غلام لزيد ( وبهذا الاصل )  
 الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها افادة معنى الاختصاص  
 ( يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ) لانه اذا لم يجب اظهار اللام  
 لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه  
 لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم لاحد وعلم الفقه ( ولا يحتاج )  
 مبنى للمفعول ( فيه ) اى فى مثل قولك يوم الاحد ( الى التكاليف البعيدة ) مثل  
 ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار أنه من قيل اضافة المسمى  
 الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه  
الاخر بان كانا لفظين مترادفين (كليت واسد) وحبس ومنع (او اعم) عطف على  
مساو يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم  
وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم  
حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية  
\*يكشبهه\* (فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير أن يكون  
المضاف اليه اعم مطلقا (ممتعة) لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت  
مررت بالاسد لم يحتاج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتاج  
الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد بالاضافة العام الى الخاص كما تقول  
يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون  
النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم  
الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص  
يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس مالها  
وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة  
(وشجر الاراك) وهى جمع اراكه وهى فى الاصل شجرة مرة مرة يتخذ منها  
المسواك الذى يستاك به ينبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن  
اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتجريك نبت له  
ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا فيكون عاما يصير خاصا  
بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة  
حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف  
اليه لما كان اخص مطلقا صار كأنه مبين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت  
الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى  
يكون المضاف اليه فيه مابينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا (واما اخص من  
وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز أن يتخذ منه كالخاتم  
والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من)  
البيانى لان المضاف اليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب  
من البيانى لانها ايضا للبيان فهذا القسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية  
ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز أن يتخذ  
منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كما ان المضاف اليه  
اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان

كأهو المتبادر (عليه) أى على المضاف أى فى المضاف اليه الصادق على المضاف  
يعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) أى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله  
الصادق (ان يكون المضاف ايضا) أى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه  
(على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على  
المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على ما لا يكون خاتما من الفضة  
كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة  
ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدارهم  
فضة (فيكون بينهما) أى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص  
من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احدا الشئيين على ما يصدق  
عليه الاخر او يصدق والاخر التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق  
احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا والاخر التساوى كالانسان  
والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس  
اولا والاخر العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق  
على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه  
كالحيوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض  
فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة ما يصدق احدهما دون الاخر كالحيوان  
والاسود فى الخمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص  
المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فى مادة  
ويقتصر فان فى مادتين كذا فى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما معنى فى  
فى ظرفه) (اى فى ظرف المضاف) أى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف  
ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه  
ظرف للمضاف ومحل له (والحاصل) أى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل  
ان تكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لا يتخلو  
(اما مبين للمضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان  
والفرس لما عرفت من النسب الاربع (وحينئذ) أى حين اذ يكون المضاف اليه  
مباينا للمضاف على ما قلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفا له) أى للمضاف بان يكون  
زمانا او مكانا باعتبار وقوعه فيه (فلاضافة بمعنى فى) لما قلنا (والا) أى وان  
لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) أى فلاضافة (بمعنى  
اللام) فصل القسم الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مساو له) يعنى



مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل  
 الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح (او كان) المضاف (صفة) اسم فاعل  
 او اسم مفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعولها  
 (بل) لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير معمول (كمصارع مصر) بالتثوين  
 لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير  
 معمول وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى  
 فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة  
 ايضا بمعنى فى لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة  
 الى غير معمولها (واحترزه) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون  
 المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب  
 زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو  
 (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجى لهما  
 زيادة تحقيق (وهى) (اى الاضافة المغوية بحكم الاستقرار) ثلاثة اقسام فالخصر  
 استقرائى لانها (اما بمعنى اللام) سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه  
 بالاضافة اليه فاسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام  
 الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان  
 النار (فيا) (اى فى المضاف اليه) الذى هو (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه  
 مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف  
 على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لا يكون) المضاف اليه فى التركيب  
 الاضافى (صادقا على المضاف) اى لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف  
 (وغيره) عطف على المضاف يعنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير  
 المضاف (ولا ظرفا له) اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون  
 صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيدا  
 ليس جنسا) المضاف الذى هو (للغلام) حال كونه (صادقا عليه) وغيره  
 لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان  
 الغلام رق وزيد حر (ولا ظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام  
 اليه) اى الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى  
 غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيانىة) سميت ببيانىة لان المضاف اليه فيها  
 يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانىة ايضا تبين ان ما قبلها من  
 اى جنس فتناسب (فى جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه  
 فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف

التخفيف في اللفظ) في جانب المضاف اليه كإسائى (وهى) (اى الاضافة  
بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه  
ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ على ماسبق  
غير مرة (معنوية) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لعود اثرها  
اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تفيد معنى فى  
المضاف تعريفا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على  
تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف  
من التعريف والتخصيص لان كـون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى  
المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى  
المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف  
او المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى  
ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط)  
يعنى فأنتها منحصرة فى اللفظ (دون المعنى) يعنى لاتفيد شيئا زائدا على المعنى  
الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لاتسرى فأنتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال  
فيها لما كان فى اللفظ فقط انحصرت فأنتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على  
قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل \* ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد  
ان يفصل كل واحدة منهما وبين انواعها وشرائطها وفوائدها ليفيد  
زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام  
للعهد الخارجى على سبيل ترتيب الف والنشر (المعنوية) التى هى قسم  
من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها  
اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها)  
قدره ليصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف  
اى ذات ان يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة)  
والصفة المنفية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول  
والصفة المشبهة) يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضافة)  
بالجر صفة الصفة (الى معمولها) (اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (او  
مفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها او مفعولا لها واذا  
اضيف يصير مضافا اليه حينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا  
باعتبار الكونية مثل قوله تعالى ﴿واتوا اليتامى امولهم﴾ وهى على ضربين اما ان  
يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف  
فيها (صفة كغلام) فى قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

(ورد فلكم) لان الصفة ههنا متعدية فلا تحتاج الى الواسطة (اي ضارب لزيد)  
 لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة  
 بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (في اضافتها) اي في  
 اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من اليبانية) متعلق  
 بتكلف (فان ذكر الوجه) الذي هو (في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة  
 التمييز) فيكون الوجه مبينا للموضع الحسن فتناسب من اليبانية فتدخل لتأكيد  
 البيان كما تزداد في التمييز في قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل لتأكده  
 ايضا (فان في اسناد الحسن) في قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر  
 موضع الحسن (ابهاما فانه لا يعلم) منه (انه اى شئ منه) (اي من زيد) (حسن)  
 يعنى لا يعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه و اى وصف من  
 اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ماهو المقصود والمراد (فاذا ذكر  
 الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبيين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن  
 (من حيث الوجه) كما في قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون  
 الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان  
 محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن  
 حيث وجد فيه كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد  
 فيه فالمعنى الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم فجاز أن  
 تكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم (فان قلت هذا) اي كون الحسن  
 مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (في الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن  
 كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به  
 وافادت الاضافة التخصيص (فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد)  
 شيئا من الاشياء (الاتخفيفا في اللفظ) فقط وفي هذا المثال قد أفادت الاضافة  
 اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون في  
 الوجه وغيره كما ان الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام  
 رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى  
 الرجل (قلنا) لا نسلم ان هذا في الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص  
 واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذي هو الوجه لان الفاعل مما يخص لانك اذا  
 قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو  
 وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه في قولك الحسن وجهه يخص  
 الصفة بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (مما تفيد الاضافة) لانه حاصل  
 قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا



اى وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ماتمت هى به لانه لما حذف  
 ماتمت هى به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى  
 ومكلمة لها (ثم) اى بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ماهو وشرط  
 تقدير الحروف (المبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف)  
 اى تعريف المضاف اليه وهو أنه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا  
 او تقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر (الى كلام القوم)  
 وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث ليسوا) اى ليس القوم (قائلين بتقدير  
 حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال  
 ولذا لم تقدر التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج  
 الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب  
 او مرفوع (انه) اى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة  
 اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة  
 اللفظية حرف الجر لفظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه  
 بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن)  
 اى فى متن الكافية (والصرح فى شرحه له) اى فى شرح المصنف لهذا المتن  
 (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتى معنوية ولفظية بارجاع  
 الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و)  
 الاضافة (اللفظية انما هو) اى ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر)  
 فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) اى المصنف (لم يبين  
 تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى  
 اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشرط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة  
 وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن)  
 لفظة لازائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) اى عن  
 المصنف (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى  
 صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) اى من باقى الكتب المصنفة له فبقى امر  
 الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن الحشى عصام الدين قال  
 المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما  
 انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية  
 (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل  
 الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف المصدر  
 مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى

اعصر خرا<sup>ك</sup> والا يلزم تقدم الشئ على شرطه وذا غير جائز (اسما) (اذلوكان  
 المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف) الذي صار واسطة لان الاضافة  
 لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان  
 الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما في الاسم (نحو  
 مررت بزيد) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو انا مارت بزيد (مجردا) (اي  
 منساعا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا يرد أن الواجب  
 على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه او في العبارة قلب اى مجردا هو  
 عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثلكم رجله وضاربك وضاربه وضاربي  
 وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع  
 على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو  
 عنه (او ماقام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع) على حدها بيان  
 لقوله ما في ماقام (للاجها) علة للانسلاخ (اى لاجل الاضافة) (لاغيرها كاللقاء  
 الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم  
 حذف التنوين) (لان التنوين او التون) اى نون التثنية والجمع على حدهما (دليل  
 تمام ما هي فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او التون فيه لان التنوين  
 انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ماقام مقامه (فلما ارادوا) اى التحاة (ان  
 يمزجوا) (من المزج بالميم والزاي المعجمة والجيم وهو الاختلاط اى اراد التحاة  
 اختلاط) (الكلمتين) واتصال احديهما بالآخرى (مزجا تكتسب به) اى  
 بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف)  
 اذا كانت الثانية معرفة (او التخصيص) اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية  
 (او التخفيف) وهذا ايضا يجرى في المعنوية والاولى لان مخصوصان بها لان اولم  
 الحلو اذ التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظة ايضا لانه  
 لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف  
 في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما امتزجا امتزجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية  
 التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما  
 ايضا والا يلزم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارتا كلمة واحدة  
 لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف  
 فقط كافي الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة)  
 اى التنوين او التون لانه ان لم تحذف لزم ان يكون التنوين او التون في الوسط ولفات  
 الغرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون  
 فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (وتمموها بالثانية)

الصادقين ويوم قدوم عمرو واذا خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه)  
 اى الاسم (شئ) وانما قال شئ ليعم الاسم والفعل ولذا قال الشارح (اسما كان)  
 الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فى غلام (زيد او) كان (فعلا نحو  
 مررت) فى مررت (زيد) او اسما ايضا نحو انا مارت بزيد (بواسطة حرف الجر)  
 احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا  
 او تقديرا) (اى ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه  
 اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه  
 مع اسمه كثير شائع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظا كان قرينة دالة عليه  
 او الى ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما فى) ما اذا كان المنسوب  
 فعلا (مثل مررت بزيد) او اسما نحو انا مارت بزيد (او مقديرا) ولم يذهب الى كون  
 كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون  
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد أن قوله مرادا حال من قوله تقدير لان خبر  
 كان المقدر والخبر فى حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل  
 فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة  
 معنى الحرف حتى يكون له معنى (بإبقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف  
 لانه لما حصل فى التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف  
 المقدر و اشار الشارح الى الثانى بقوله من حيث العمل بإبقاء اثره وهو الجر وذلك  
 الحرف اما اللام (مثل غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما فى نحو (ضرب  
 اليوم) على ما سيجئ واحتراز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف  
 الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم ينصب بل  
 حذف نسيا منسيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضرته تأديبا (فانه) اى الحال  
 والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه محلا له  
 (بالحرف المقدر وهو) لفظة (فى) لانه كان فى الاصل صمت فى يوم الجمعة ولما  
 اوهم هذا ان الصوم واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الابهام وتعدي  
 الفعل الى يوم بنفسه فصار اليوم حيثذ معيارا للصوم (لكنه) اى لكن ذلك  
 الحرف (غير مراد) لالفتا ولا تقديرا (اذلو اريد الانجر) اليوم (به) اى  
 بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب  
 علم انه ليس بمراد \* ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد أن يبين  
 المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (اى تقدير الحرف) اى كون  
 المضاف اليه منسوب الى بالحرف المقدر المراد (شرطه) اى شرط هذا التقدير  
 (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولى كقوله تعالى (انى اراى



(وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فجره كلا جر\* وفى الرضى وعمل الجر ههنا لمشابهة المضاف اليه الحقيقى تجرده عن التوين او النون لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى ما دخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبين المعرف اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرفة اذا عيد معرفة فايكون الثانى عين الاول لاسما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لا تكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور او فى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لما عرفت ان المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كريد فى غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل) قوله كل اسم (الجل) جمع جملة (التي يضاف اليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو او اسمية نحو اذا خلفية عبد الملك (فانها) اى تلك الجملة (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لا تكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فهى فى حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم نفع

الدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال الدال في زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن (لا يطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعنى اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اى على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعنى) ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعنى لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل (وهو) اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (او الفتحة) نحو غلام احمد (او الياء) كما في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة في اول الكتاب (لفظا او تقديرا) فبضرب الاثنين في الثلاثة تصير الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى في الاقسام الثلاثة وقد سقت امثلة الجر اللفظى واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحلى وابى العباس ولم يذكّر الجر المحلى لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثني (وانما قلنا) في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل لحيثية كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) ان للوصل وقد سبق اعرابها مرارا (مختصا بمعرفة به) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المصنف به وهو التعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومما هو مشبه به) اى اعم من شئ يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز أن توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل في تعريف المجرور) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله) الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ما جاء من احد وما زيد بقائم وليس زيد بقائم

(إذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذي هو شرط في عملهما خطأ لرتبة الفرع عن رتبة الأصل وأشعارا لفرعيتهما (مع ضعفهما في العمل) لما عرفت غير مرسومة وإذا بطل العمل وجب الرفع إما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وإما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قيل فان طابقت مفردا جازا الامران وقد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها (وإذا عطف عليه) (اي على خبر ما) اي اذا وقع عطف شيء على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان البناء لاتزاد فيه (بموجب) (بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفى المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي) اي بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفي يعنى يفيد ان ايجاب الحكم في المعطوف بعد أن يكون المعطوف عليه منفي (نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود لعمرو (فالرفع) (اي فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقريته الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لاغير) ايدان بان الرفع مخصوص بالمعطوف لمله على المحل لان الخبر اذا عطف باللام يفيد الخصوص يعنى لا يكون منصوبا عطفًا على اللفظ (لكونهما) اي لكون بل ولكن (بمثلة الا) الاستثنائية (في نقض النفي) يعنى كما ان ما ولا لاتعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما بالا كذلك لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم \* ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ماهو شبيه بها فقال (المجرورات هو) تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اي اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرًا او محلا وانما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف (التي هي محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كانا محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديرًا وتلك الحروف مثل



(نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت) لفظة (ما بالذکر) ممتازا بها عن لا (لانها)  
ای لان کلمة ان (لاترجم مع لا) ای بعد لا (فی استعمالهم وهی) ای کلمة ان بعدما  
(زائدة عند البصريين) لتأكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقوله تعالى ﴿ان عندکم  
من سلطان﴾ (ای ما عندکم وقوله تعالى ان اتم الا بشر) ای ما اتم وما وضع  
لنفي اذا جئ بعد حرف النفي يكون للتأكيد والایکون لغوا وذا غیر جائز (ونافية)  
مؤكددة من غیر أن تكون زائدة (عند الکوفيين) ولعالمهم يقولون هی نافية زیدت  
لتأكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الایجاب ويرد عليهم ایضا انه  
لا يجوز الجمع بین حرفین متفقین المعنی الا مفصولا بينهما کما فی قولک ان زیدا لقاہم  
کذا فی الرضی ﴿او انتقض النفي﴾ الذی يكون علة وسببا لعملهما (بالا) بتوسط  
کلمة الا بین الاسم والخبر (نحو ما زید الا قائم) ولا رجل الا حاضر ﴿او تقدم الخبر﴾  
(على الاسم) ای نفس الخبر ظرفا کان او غیره الا عند ابن عصفور فانه يجوز  
العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى ﴿فما منکم من احد عنه حاجزین﴾  
واجیب بان المعنی فاما احد منکم حاجزا عنه فالجمع لعموم التکرر بوقوعها فی سیاق  
النفي (نحو ما قائم زید) ولا حاضر رجل ﴿بطل العمل﴾ جواب اذا زیدت (ای  
عمل) لفظة (ما) فی الاسم والخبر (اذا کان مع کل) (واحد من هذه الامور الثلاثة)  
التي هی زیادة ان بعدها وتوسط الا بین الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا  
بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا یخلو عن عامل مادام  
مرکبا ترکیبا اسنادیا وکذا یبطل عمل لامع کل واحد من الامرین الاخرین لما  
عرفت ان ان لاتزاد بعدها ولم یدکرها الشارح اکتفاء بذکر الاصل عن الفرع  
(اما) بطلان عمل ما (اذا زیدت ان) بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعیف)  
لکونه حرفا غیر اصل فی العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غیر متصرف وهو  
(لیس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل کغير المتصرف مع انه مشابه  
بفعل متصرف لکون المشابهة فیہ ضعیفة (فلما فصل بينها و بین معمولها)  
ای ولما وقع الفصل بينها و بین ما عملت هی فیہ باجنبي وهو ان وان کان فیها  
معنی النفي (لم تعمل) لکون الولی شرط فیها ولکراهة ابراز ان النافية مع معرض  
العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفي) الذی هو علة وسبب لعملهما  
لما عرفت (ب) توسط کلمة (الا) بین الاسم والخبر (فلان عملهما) فی اسمهما  
وخبرهما (لمعنی النفي فلما انتقض) ذلك النفي بتوسط الا بينهما (بطل العمل)  
ای عمل ما ولا فی الاسم والخبر لان انتفاء العلة یوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل  
وجب الرفع فیها بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفی عمل العامل اللفظی فی التركيب  
الاسنادی یتظهر العامل المعنوی لکونه منسوخا به (واما) بطلان العمل

بهما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم  
 مرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه  
 مرفوع بهما ولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع  
 بهما لان الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئيهما ( فجعل الخبر  
 خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز ) ومذهب البصريين ( واما بنو تميم ) وهو  
 مذهب الكوفيين ( حيث لا يذهبون الى اعمالهما ) لعدم اختصاصهما بقبيل  
 واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين لفعل غير متصرف ولان  
 المقصود من وضعهما مجرد التثني لا العمل فيثبذ ( لا يجعلون الخبر ) اى ما هو  
 الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين ( خبرا لهما ولا الاسم ) اى  
 ولا يجعلون ما هو الاسم عندهم ( اسما لهما ) بان يعملا فيهما الرفع والنصب  
 كما كان عند اهل الحجاز ( بل هما ) اى ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز  
 ( مبتدأ وخبر ) عند بنى تميم من غير أن يعملا فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون  
 الجملة لا غير بناء ( على ما كانا ) اى الاسم والخبر ( عليه قبل دخولهما عليهما )  
 لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعاد الدخول ايضا  
 يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس  
 الاحكامهما من الايجاب الى السلب \* ولما بين ان ما ولا تعملان في الاسم والخبر  
 رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين  
 واما عند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابهها ليس اراد الشارح بيان ما  
 هو الراجح والمختار من المذهبين فقال ( ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها  
 التنزيل ) اى هي التي انزل عليها القرآن ( قال الله تعالى ما هذا بشرا ) وما  
 فيه هي المشابهة بليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا  
 خبرها ولما عملت في بشرا عملت ايضا في هذا لانهما سواء في عمل الرفع والنصب  
 عند من يجوز عملهما ( وما هن امهاتهم ) جمع ام وهي الوالدة والجمع امات واصل  
 الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفنا غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهات  
 والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا  
 صريح في كون ما عاملة رفعا ونصبا واما لا فقيسة على ما لكونهما شريكتين  
 في المشابهة بليس \* ولما بين كون ما ولا عاملتين وما هو سبب لعملها وما هو  
 المختار فيه اراد أن يبين ما يبطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال ( واذا زيدت )  
 لفظة ( ان ) بكسر الهمزة وسكون التون المراد بها النافية لا الشرطية لان لها  
 صدر الكلام ( مع ما ) اى بعد ما بلا فصل لان مع يحى بمعنى بعد كقوله تعالى  
 \* ان مع العسر \* اى بعد العسر لانه لا يكون مع العسر يسر وانما يكون بعده

ان بنو تميم  
 لا يذهبون الى اعمالهما  
 لعدم اختصاصهما بقبيل  
 واحد ولان مشابهتهما  
 ضعيفة لكونهما مشابهين  
 لفعل غير متصرف ولان  
 المقصود من وضعهما مجرد  
 التثني لا العمل فيثبذ

ويحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى لا العاملة بدون المفعول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايدانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعنى جاز أن يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لامثله) اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لا التى لتنفى الجنس لان النفى يقتضى نفيا او قرينة حالة (و جاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرا) لها فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالة (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانساب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف فى ذلك المثال (حرفا) عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز أن يكون مسندا ولا يجوز أن يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه (اى لا احد كزيد) اى لا احد كائن كزيد (خبر ما ولا) اوردهما فى آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما بهما لبيان وجه عملهما لان سبب عملهما عند من يقول به ليس الا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه فى آخر المرفوعات (بليس) متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به (هو) فصل او مبتدأ (المسند) اى الاسم حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمهما (بعد دخولهما) (اى دخول ما ولا) يعنى بعد دخول واحد منهما (وهى) (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ما ولا لهما) والثاني باعتبار الخبر او لان الثاني امرهين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة حجازية) (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المتصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم (لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب



الاصل عن ذكر التبع (اولان المتصود) من قول المصنف (بيان الخلاف)  
 فيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فياينهم  
 (لاتعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسفا كتنفى بذكر من  
 يعتمد بقوله (مذهب سيويه والخليل وجهور النحاة ان اسم لا) هذه (في مثل  
 هذا التركيب مضاف) الى الضمير المحرور (حقيقة) نصب على التمييز (اعتبار  
 المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفى الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه  
 المعلومين فينتد يكون اسم لامعرفة ولايجب الرفع ولاالتكرير لشبهه التكرير  
 بصورة الفصل باللام (واقام اللام) عطفت على اعتبار المعنى والاقام  
 الادخل يقال احق فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيد)  
 علة للاحكام (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجي ان المضاف  
 اليه اذا لم يكن من جنس المضاف ولاظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء لحق لا  
 وهو أن لا تدخل الاعلى المكرر بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان  
 المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فى الظاهر وان كان فى الحقيقة  
 مضافا فتدخل لا حيثئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده  
 لما عرفت) وفى الرضى ثم اعلم ان مذهب خليل وسيويه وجهور النحاة  
 ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقول اللام لا تظهر بين المضاف  
 وانضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الضامرة  
 تأكيد لتلك اللام المقدرة كتم الثانى فى قوله ياتيم تيم عدى وكن الفصل بينهما  
 كلا فصل فقول لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام  
 المتحمة توكيذا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجبوا بانهم قصدوا  
 نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لاختفا وحق المعارف المتنية  
 بلا الرفع مع تكرير لا ففعلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل  
 كأنه ليس بمضاف فلا يستكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا)  
 هذه اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذفا) (كثيرا)  
 يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز أن ينصب على الظرفية  
 اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان (فى مثل لاعليك) اى فى تركيب  
 ذكر فيه الخبر (اى لا بأس عليك) من له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية  
 (و) لكن (لايحذف) اى الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لا يحذف الخبر  
 الامع وجود الاسم لفظا (لثلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم  
 المقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الازهاب والتقصيص ومنه اجحفته اى اذهبه  
 كذا فى الصحاح اى لثلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا

(وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نقى ثبوت جنس الاب) فى الاول  
(او) نقى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور)  
وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر  
الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف  
بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب  
ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نقى ثبوت جنس الاب  
او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير  
ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما  
اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله  
اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين  
(على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد  
يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم الا  
بتقدير خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما  
اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام  
بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لاعاملة  
فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى  
الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نقى ثبوت  
جنس الاب او) نقى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت  
ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها  
(لا) ان المراد (نقى الوجود عن ثبوت ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه  
المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف  
الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة  
فيلزم نقى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب  
وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم  
لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا  
(والخليل) بن احمد استاد سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف  
العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واسارة الى انه لكماله فى هذا  
الفن صار كأنه ليس منهم (وانما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف)  
الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة لله  
تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه العمدة) والمقتضى (فيما بينهم)  
فخلافه خلافهم فذكره يعنى عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر

عليه خصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين  
 وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة \* الى هنا كلامه (الان بين الاختصاصين)  
 اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم  
 من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص المفهوم  
 من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب  
 لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام  
 المضاف اليه مقام التوئين او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف  
 اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف لا اباله ولا غلامى له  
 لان الثانى اجتنى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن  
 اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمه) قد سبق تفسيره  
 غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات الالف  
 وحذف النون (انما هو لتشبيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) باسم لا الذى  
 هو (المضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لا  
 هذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لا ابا فيها) (اى فى الدار) ولا رقى  
 عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف  
 قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى فانتفاؤها  
 يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شىء)  
 اذا اضيف اليه (انما هو بابوته له) اى يكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اى  
 المفهوم من اضافة الاب الى شىء (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) لان الاب  
 من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح  
 اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها  
 بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى  
 يشبه مثل لا ابا فيها به فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها  
 (لمشاركته) اى لمشاركة تركيب لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها  
 (فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون  
 اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما  
 ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس  
 بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة  
 بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى  
 بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى  
 المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سيأتى



هذه في هذين التركيبين (انما هو) فيه اشارة الى ان اللام في قوله (لمشاركته)  
 علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد  
 في الشجاعة وهي علة لتشبيه زيد به (اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار  
 اللام) متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المقدرة (بينه) اي بين المضاف  
 (وبين ما يضاف اليه) (له) (اي للمضاف) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا  
 في تركيب لا اياه ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لا في قولك لا اياه ولا غلاميه  
 (في اصل معناه) اي في المعنى الاصلى (اي معنى المضاف من حيث هو مضاف  
 يعنى الاضافة وهو) اي الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر  
 او باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو  
 ابوك اب لك فكان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف  
 صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصيل لكونه مضافا وتعريف حادث  
 بالاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذى هو في اصل معناه فكما ثبتت  
 الالف في اباك ثبتت في اباك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا  
 في الرضى (او المعنى) عطف على قوله اي اسم لاني تفسير قوله تشبيهاله من حيث  
 المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا اياه ولا غلامى له جائز) باثبات  
 الالف في الاول وحذف النون في الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر  
 لا اب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون (تشبيهاله اي مثل هذين  
 التركيبين) وهما قولك لا اياه ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اي في مثل  
 هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اي لكون مثل هذين  
 التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها (بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة)  
 يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة  
 الجزئية لامعناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما في التفسير الاول  
 فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اياه بتركيب  
 لا ابا رجل وتركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فثبت الالف وحذف  
 النون كما ثبت وحذف في المشبه به (لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين)  
 الغير المضاف فيهما اسم لا (له اي لما يشتمل على الاضافة) اي لتركيب يكون اسم لا  
 فيه مضافا (في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو) اي ذلك المعنى  
 (الاختصاص) فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة  
 فيه \* وقال المحشى لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب  
 المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع  
 ضمير له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا يقطع عن الاضافة على ماسأتى (و) من  
 (حذف النون) اى نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع على  
 حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما  
 حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثنى والجمع وفى الاب  
 والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر أن يعطى حكم الاضافة بحذف  
 نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولا مسامى لك  
 ولا اباه ولا اخاه فتكون معرفة اتفاقا فقوله مثل لا اباه مبتدأ (جائز) خبر اى  
 يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا  
 (يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه  
 نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل و (يقال لا اب له) ولاخ له بالبناء على الفتح  
 وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لاغلامين له) ولا مسلمين له  
 مثنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل  
 هذين التركيبين (مبني على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء  
 فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى الافراد والتذكير والولى (و) يكون (الجار  
 مع المجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبرها) للالتى لنفى الجنس والمعنى لا اب  
 موجود لفلان الا ن لانه قد مات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الا ن ولا  
 غلامين موجودان لفلان الا ن فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له  
 الا ن (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن الى حد الشذوذ لانه  
 قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لا اباه و) حذف النون مثل  
 (لاغلامى له) ولا مسامى له وجعل معربا منصوبا (زيادة الالف) متعلق بقوله  
 جاء (فى مثل اب) ونحوه (وباسقاط النون فى مثل لاغلامين) ولا مسلمين (كفى  
 حال الاضافة) يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة يكون  
 معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا اباه رجل فى الدار ولاغلامى  
 رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى  
 (تشبيها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه  
 تشبيها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه  
 (لاسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف)  
 متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء احكام المضاف) بالنصب عطف على قوله تشبيها  
 وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصل من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة  
 (عليه) اى على اسم لاهذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض  
 (فيكون) اسم لاجتئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا

لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير  
المستكن في الخبر فيه نشر على ترتيب الالف لان الاب يشبه مروان والابن  
ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه موقوف وهو أن يأتي بالمشبهات ثم بالمشبهة  
بها كقول الشاعر

\* كأن قلوب الطير رطبا ويابسا \* لدى وكرها الغاب والحشف البالي \*  
أذهو بالمجد ارتدى وتأزرا (الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر \* الارتداء الرجوع  
يقال ارتدى إذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع أيضا وتأزر من أزر مهموز الفاء  
وبعده زاي معجمة وبعده راء مهملة إذا قوى يقال تأزر في الأمر إذا قوى يعني لان  
مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف في تأزرا للاشباع كالف انتا في  
قول الشاعر لا للتثنية (واما سائر التوابع) أي باقيها من التأكيد اللفظي أو المعنوي  
والبدل وعطف البيان (فلائص عنهم فيها) يعني لم يصّر حوا يحكمها كما صرّ حوا  
بالعت والعطف بالحرف (لكن) أي إلا أنه (ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع  
المنادى) يعني يبنى البدل والتأكيد اللفظي إذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل  
صاحب لي ولا ماء ماء باردا وإذا كان معرفة مجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل  
صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا عطف  
البيان نحو لا رجل أبو عبد الله (كذا) أي كما يكون حكمها حكم توابع المنادى  
(ذكره الاندلسي) حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظي فلائص  
لهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المنادى المضموم  
ففي البدل يجوز البناء أن كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي \* إلى هنا كلامه  
لان البدل في حكم تكرير العامل فكأنه قال لا صاحب لي والتأكيد اللفظي  
كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لا ماء في لا ماء ماء باردا  
فينبى البدل والتأكيد اللفظي إذا كان مفردا نكرة (ومثل لا ابا له ولا غلامي له)  
بلا فصل بينهما لانه إذا فصل نحو لا اب في الدار لك أو لا غلامين فيها لك لم يحز  
اثبات الالف في الاول ولا حذف النون في الثاني لانه ينبغي المشابهة بالمضاف حينئذ  
والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (أي كل تركيب) المراد بالتركيب  
لامع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) أي في ذلك التركيب  
(بعد اسم لا التي لقي الجنس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا أو مخاطبا  
أو متكلما أو اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط  
أن يكون من الاسماء الستة غير ذي أو مثنى أو جمعا على جنة نحو لا ناصري له ولا  
مجيرى له (وأجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) أي اسم لا التي لقي الجنس  
(احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (في نحو اب) فيه اشارة الى ان



اوجه من حيث التلغظ لانه ذكر وجه التمثيل لالحصر فيكون حكمه عامنا مالا  
 لما وجد فيه شرطه وهو أن تكون لا مكررة بطريق العطف وولى كل واحدة منهما  
 نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه  
 راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور ((على اللفظ)) اى على لفظ  
 اسم لا المبنى (صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبه بالنصب فيجوز الحمل  
 على اللفظ (ويجعل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل ((و)) (بان يحمل)  
 المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجارة لوقوع الفاصلة ((على المحل))  
 اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويجعل)  
 المعطوف (مرفوعا) ((جائز)) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا  
 على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون  
 الثانى منفيا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء  
 مصحح البناء وهو ما ذكرناه من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتكثير والولى  
 وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه بعد فاصلا فى عرفهم لماسيجى وان جاز  
 فى النداء نحو يا زيد وعمر و لضعف لاعتن التأثير الا فيما يليه او كان فى حكمه كما فى النعت  
 وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف)  
 اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولاشك ان البناء  
 مع الفصل متمتع والحال ان المعطوف يغير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا  
 (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق  
 كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والديبر  
 وكما فى النداء مثل يا زيد وعمر و لانه فى حكم ياعمر و وان لم تكن الواو فيه زائدة  
 (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة)  
 مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا  
 الظن فافترقا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف  
 على المنفى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد المنفى (نحو لاحول ولا قوة)  
 لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا ((مثل لا اب وابنا وابن))  
 فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ  
 وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (فى قول الشاعر  
 ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لافيه لنفى الجنس والاب لكونه نكرة مفردة  
 بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب  
 وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف  
 جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

البعيد ( ونصبا ) عطف على رفعا ( حملا ) اى لكونه محمولا ( على اللفظ )  
 اى لفظ اسم لا المبني وهو الفتح ( اوعلى محله القريب ) وهو النصب بها ( مثل  
 لارجل ) فانه اسمها المبني على الفتح ( ظريف ) وهو ( بالفتح ) يعنى مبنى على  
 الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه ( وظريف ) معرب ( بالرفع ) حملا  
 على محله البعيد ( وظريفا ) معرب ( بالنصب ) حملا على اللفظ اوعلى محله  
 القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بدعية ( والا )  
 عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم  
 لاهذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا  
 ونصبا والاشار الشارح الى هذا بقوله ( اى وان لم يكن النعت كذلك ) اى وان  
 لم يكن نعت اسم لامتصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل  
 لاغلام رجل ظريف اولى يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن  
 الوجه اولى يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف  
 والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها او لا  
 ( قالاعراب ) ( اى فحكمه الاعراب ) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا  
 لاغير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء ( لاغير ) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا  
 باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع ( رفعا حملا ) سبق  
 اعرابهما ( على المحل البعيد ) الذى هو الرفع ( او نصبا حملا على اللفظ اوعلى  
 المحل القريب ) وهما ظاهران ( وقد مرت امثله ) اى امثلة كون النعت  
 معربا لعدم وجود شرط البناء ( فى بيان فوائد القيود ) وانا اوردتها بعد قوله  
 والاتأمل وكن على بصيرة ( والعطف ) اى عطف شئ ( على ) لفظ ( اسم لا  
 المبني ) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم  
 من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبنيا وان يكون  
 المعطوف نكرة وان لا يكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله  
 ( اذا كان المعطوف نكرة ) مثل لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف  
 معطوفا ( بلا تكرير لا فى المعطوف فانه ) اى الحال والشان ( اذا كان المعطوف  
 معرفة ) سواء كان علما مثل لاغلام لك وزيدا ومضافا مثل لاغلام لك وعبدالله  
 ( وجب رفعه ) اى رفع المعطوف او معرفا باللام ( نحو لاغلام لك والفرس )  
 لانك لو نصبته حملا على اللفظ اوعلى المحل كانت لفظة لاعاملة فى المعرفة وذات محال  
 لما عرفت انها لا تعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة ( واذا كان لامكررا  
 فى المعطوف ) مع افرادها وتنكيرها مثل لارجل ولا امرأة ( فحكمه ) اى حكم  
 هذا المعطوف ( ما علم فى قوله لاحول ولا قوة فيما سبق ) من انه يكون فيه خمسة

الاتحاد بينهما ) في الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت  
 فاتحدا فحينئذ اذا لم يكن لزم ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا ( والاتصال )  
 ايضا للمعرفة انه من شرط الولى بحيث لا يجوز أن يقع بينهما فصل ( وتوجه  
 النفي الى اى الى النعت حقيقة ) تميز لان النفي في قولك لارجل ظريف قائم نفي  
 القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع  
 شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى  
 ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت  
 مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه ( والمبنى  
 في قوله ) اى في قول المصنف ( ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة  
 لابلتبعية فانه ) اى المبنى بالاصالة هو ( المذكور سابقا ) في قوله فان كان مفردا  
 فهو مبنى بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء  
 بالاصالة لابلتبعية ( فلا يرد أنه ) اى الشأن ( اذا كرر المبنى ) الذى هو  
 اسم لاهذه ( وبني ) المكرر ( على الفتح ) كالاول لكونه تأكيدا ( ثم جىء  
 بنعت ) وجعل نعتا للثاني بناء على ماهو الظاهر ( لا يجوز بناؤه ) اى بناء  
 النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصلة في البناء ( مثل لاماء ماء باردا )  
 بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد ( مع  
 انه يصدق عليه ) اى على قوله باردا ( انه ) اى البارد ( نعت المبنى الاول  
 مفردا يليه ) يعنى تصدق هذه الشروط مقتضية بناء النعت الموجودة هى فيه  
 ولا يصح بناؤه ( فان باردا ) الذى هو ( فى هذا المثال نعت للتابع ) يعنى الماء  
 الثانى ( لا المتبوع ) يعنى الاول ( كما هو الظاهر ) من المنعوت لثلايق الفصل  
 بينهما لان الماء الثانى وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول  
 ( ولو جعل ) ذلك النعت ( نعتا للمتبوع ) على خلاف الظاهر ( فليس ) النعت  
 ( مما يليه ) اى يلى النعت المنعوت ( لتوسط التابع بينهما ) يعنى لوجود الفصل  
 بالماء الثانى بين النعت والمنعوت ( ومعرب ) سواء كان النعت مفردا او مضافا  
 او مضارعا له ولى اولا ( لان الاصل فى التوابع ) كلها ( تتبعيتها لمتبوعاتها فى  
 الاعراب دون البناء ) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هو لاء  
 الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف بالرفع او النصب الا انه يجوز  
 البناء ههنا على الفتح للمعرفة او معربا نحو لا غلام رجل ظريف او ظريف  
 لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى ( رفعا ) منصوب على  
 المصدرية او على نزع الخافض اى برفع ( حملا ) اى لكونه محمولا ( على محله



\* صبت على مصائب لو أنها \* صبت على الايام صرن لياليا \*  
ولما فرغ من المنصوب بلا التي لثني الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا  
ومبنيا ومرفوعا شرع في بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفي احواله  
فقال (ونعت) مبتدأ (اسم لا) بحذف المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة  
الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت  
ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن نحو لا غلام رجل ظريفا) فانه  
لا محالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع  
حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لا بد أن تكون الصفة ايضا معربة واما  
اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع  
(صفة للنعت) لالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم  
فتكون القيود قيودا له (اى لا) النعت (الثاني وما بعده) يعنى الثالث والرابع  
وغير ذلك (احتراز) به (عن) النعت الثاني (مثل لا رجل ظريف) اما مبنى  
على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لماسيجي لانه نعت الاول (كريم)  
بالرفع او كريما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من  
ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتكثير لان الحال  
لا بد أن يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة  
بلا فصل واقع بينها ولوجعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا  
اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه  
مبنى) لما تقرر أن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (احتراز عن) النعت  
المضارع (مثل) قولك (لا رجل حسن الوجه) او لا رجل خيرا من زيد فانه  
لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لماسيأتى (يليه) فعل مضارع معلوم (حال  
بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولوجعل ايضا حالا من المبتدأ  
لكان اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبني (اوصفة مفردا) اى يلى  
النعت الاول المفرد اسم لا المبني لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز به عن  
المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بشئ (نحو لا غلام  
فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا (وهذا القيد)  
يعنى قيد الولى (يعنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول  
ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن  
الآخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يعنى عنه ايضا  
الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيدا له (مبنى) خبر  
(على الفتح حملا على المنعوت) يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لمكان

مفسر له يكون حالها كما قاله السيرا في ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب بحث لجواز أن يكون بعد كلة الافعل لازم نحو ألا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التمنى) (نحو أأما اشربه حيث لا يرجي ماء) قيد به لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان ما لا يرجي لا يستفهم اذ لا يقال لاحد أظير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجماع الطلب لان في التمنى معنى الطلب كافي الاستفهام وكما في قوله \* أأسيل الى خمر فاشربها \* أأسيل الى نصر بن حجاج \* (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الارجلا جزاء الله خيرا وفي الرضى روى الالغاء في الا التي للتمنى نحو (أأرجلا جزاء الله خيرا) وروى أأرجل بالجر اى الامن رجل (فهذه) اى كلة أأ في هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذى هو امام النحوى (ليست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية لكلمة لا (عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتحضيض) مستقلا (برأسه) مثل أأوهلا وغيرها (فكانه) اى فكان الشاعر قال (قال الاترونى) بضم التاء من الارائة اصله ترئون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمى التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلاترونى رجلا) جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون أأ حرفا برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب) رجل فيه (ونون) وفي الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض على الفعل والطلب له فبى اى في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضى \* الى هنا كلامه (وهى) كلة أأ (عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى مركبة من همزة الاستفهام ولاننى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك أأما اشربه (فكان القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال (أأرجل) بالفتح بلاثوين لكونه جنسا (لكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل في قول الشاعر وهو أأرجل جزاء الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه في كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذا لم يكن منونا يكون الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله

والبناء وغيرها ( بدخول كلمة الاستفهام ) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم تغير اثر لافيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو اذيتى بلا جرم ووجدت بلامال فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان ( ومعناها ) ( اى معنى الهمزة الداخلة على لالتى لنفى الجنس ) احد ثلاثة اشياء ( اما ) ( الاستفهام ) ( حقيقة ) نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا ( فقول ألا رجل فى الدار ) من غير تغير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك ( مستفهما ) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى ( و ) ( اما ) ( العرض ) بسكون الراء مجازا ( نحو الأنزول عندى ) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان المجهولية بالشيء كاهو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحدین فى السبب فى الآخر ( ولم يذكر سببويه ان حال ألا ) المستعمل ( فى العرض كحاله قبل ) دخول ( الهمزة ) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا فى الافعال كما يقال ألا تنزل ( بل ذكره السيرافى ) يعنى ذكر السيرافى ان حالها فى العرض كحالتها قبل دخول الهمزة ( وتبعه الجزولى ) بالجيم المفتوحة والزاي المعجمة المضمومة ( والمصنف ) لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز أن تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى ( ورد ذلك ) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالتها قبل دخول الهمزة ( الاندلسى ) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة ( وقال هذا ) اى كون حالها فيه كحالتها الاولى ( خطأ ) بفتح الخاء والطاء مع القصير ضد الصواب يعنى ليس بصواب ( لانها اذا كانت عرضا ) بدخول الهمزة عليها ( كانت من حروف الافعال ) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرًا كحروف الشرط ( مثل ان ولو وحروف التحضيض ) مثل هلا وألا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرًا ولا تدخل على الاسم ( فيجب انتصاب الاسم ) الواقع ( بعدها ) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعمل يفسر الفعل الناصب له ( نحو ألا زيدًا تكرمه ) فى تقدير ألا تكرم زيدًا تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون



الاسمان فيه اولا \* وفي الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها  
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان لا يتوافق الاسمان  
في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة  
لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس  
فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع \* الى هنا كلامه (فهذا) اى  
القسم الخامس او ما جرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون  
لافيه فى الاول بمعنى ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس  
(متعين لعطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد  
المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان الحاصل فى  
الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لالتقى الجنس  
يقتضى نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف  
المذكور فتعين العطف الاول (نحو لا حول) موجود (الابالله ولا قوة) موجودة  
(الابالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال ان يكون عطف مفرد  
على مفرد (يلزم ان يكون قوله الابالله) يعنى الخبر المتعلق به قوله الابالله  
(منصوبا ومرفوعا) فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولا  
الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا  
غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو  
ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (يحتمل  
ان يكون) هذا القول (من قيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع  
بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والابالله خبر الاول فيكون  
جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه  
نما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى على المتأمل  
الصادق (واذا دخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظة (لا) (التي)  
تكون (لتنى الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير من  
التفصيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام العهد (اى تأثيرها)  
فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان  
العمل يلزمه التأثير فيكون من قيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (فى مدخولها)  
اى فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان  
مدخولا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيًا يكون ايضا بعده معربا  
فى الاول ومبنيًا فى الثانى (لان العامل) لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا  
رافعا او ناصبا او جاريا (لا يتغير عمله) اى اثره فى مدخوله من الاعراب

اى كما جازا فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة  
 نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين  
 او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف  
 مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان  
 تقليل الكلام اولى (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع الاول) يعنى  
 ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ما ولا  
 تكون لنفى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لئلى  
 الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة  
 لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى ما فان  
 كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها (وقفح الثانى) اى يكون  
 الثانى مبنيا على الفتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح  
 (الا بالله بناء على ان يكون لا) فى الثانى (لنى الجنس) وقوة بعدها نكرة  
 مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف)  
 مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز أن يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه)  
 مرفوع ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو أن تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه)  
 متعلق بضعف (يجوز أن يكون رفعه) رفع الاول (لا لغاء عمل لا) اى تأثيرها  
 فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتركير) اى بسبب ان يكون ما دخلت هى عليه مكرر  
 لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع على  
 انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾  
 ورفع لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس)  
 يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل  
 بسبب التركير (لان شرط حجة الغائها التركير) اى تكرير اسمها كما فى صورة  
 الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق  
 الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما  
 فى قوله تعالى ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ﴾ اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل)  
 التركير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى  
 فى حجة الالغاء بالتركير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله  
 ولا دخل لافيه لنفى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق  
 الجار والمجرور خبرها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين  
 بعدها فيه مدخل فى حجة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التركير سواء توافق

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لان الثاني وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز أن يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني و يعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جلتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز أن يعطف اسمان على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غير مرة (و) (الثالث) (فتح الاول) يعني ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق في الاول والثاني (ورفع الثاني) (اي لاحول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (الابالله اما فتح الاول) اي اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لا الاولى لنفي الجنس) وحوول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغي ان تبني على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثاني) اي اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفي لما قلنا فيما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر (لانه) اي لان الاول (مرفوع) في الاصل (بالابتداء) اي بالعامل المعنوي فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بدل من قوله معطوف او تفسيره او خبر مبتدأ محذوف اي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون الا (بان يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبرا للاول اي لاحول موجودا الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمر و فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اي من الاول والثاني (خبر) واحد لان لا الاولى عامل لفظي يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلا فتكون جملة اخرى ولذا كان الكلام جلتين عطف الثانية منهما على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجود (رفعهما) اي رفع الاسمين معا (بالابتداء) لان التكرة وقعت في حيز النفي فتخصصت كما في قولك ما احد خير منك على ما سبق (نحو لاحول ولا قوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اي لان هذا الكلام (جواب قولهم أبغير الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ مؤخر والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا (جاء) الجواب (بالرفع فيهما) اي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز أن يكون حالا من فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقة (للسؤال) لما عرفت انهما مرفوعان في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامر ان ههنا) اي في القسم الرابع (ايضا)



فالقياص ان تكون ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنا  
لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول)  
من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثاني يعنى بناؤهما على الفتح (اى  
لا حول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فيهما)  
اى فى كل واحد منهما (لنفي الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما لو انفردت كل  
واحدة منهما عن صاحبتهما (ولا قوة) مع ان لافيه لنفي الجنس واسمها مبنى  
(عطف على لا حول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على  
مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (و خبرها) اى خبر لا حول  
لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لا حول ولا قوة موجود  
الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرغ العرب باعراب  
المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لا بد له من متعلق هو فى الحقيقة  
خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الا بالله (او عطف جملة  
على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة)  
موجودة (الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغناء عنه) اى عن خبر الجملة  
الاولى (بمجر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف  
بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة لللاحق  
وليكون او لا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا وقع فى النفس والذ  
اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه  
(فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لا حول ولا قوة  
الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنا عليه (فلان لا الاولى لنفي الجنس)  
وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية  
مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفي) لان المعطوف على النفي يكون منقيا  
ايضا فيكون حرف النفي فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفي المستفاد  
او لا كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم  
مجيء عمرو ايضا وزيد لا فيه نصا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول)  
الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا  
حملا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو  
منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب)  
قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز  
ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل  
فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل  
 على رضى الله تعالى عنه والحال انه لا مثل لها (او بتأويله بفيصل) على وزن  
 حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على على رضى الله  
 تعالى عنه من قيل رجل عدل (لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة) اى  
 بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قل النبي عليه  
 السلام ﴿افضأكم على﴾ رضى الله تعالى عنه (فكأنه قيل) هذه قضية (لا فيصل  
 لها) فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا  
 لكل فرعون موسى يعنى يكون من قيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر  
 صاحبه بها (ويقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف  
 اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابوالحسن  
 مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير) لانه  
 لو لم يكن للتكثير لما عرضوا عما هو المشهور فالترامهم نزع اللام ليس الا لقصد  
 التكثير وانما قل لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية له رضى الله  
 عنه الا ان الظاهر ايراده باللام (وفى مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة  
 وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقل فى تفسيره مرفوعا الى النبي عليه السلام  
 لا حول ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا  
 قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولا قوة على  
 الطاعة الا بتوفيق الله تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصى ولا طاقة لنا على مشاق  
 الدين مما امرنا الله تعالى الا بعونه وعصمته بها (اى فيما كررت فيه) لفظ (لا)  
 هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل  
 موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار  
 بالعطف وان يلى كلا منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت  
 فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة  
 بلا فصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثال (يجوز) فيه  
 ﴿خسة او وجه﴾ (بحسب اللفظ) اى بحسب التاللفظ (لا بحسب التوجيه) وبيان  
 الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هذه الصورة (بحسب التوجيه زيد) كما فى  
 اثناء الوجوه تنقيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تنقيد فانها على ما بينه تكون  
 تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زادت  
 (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبني والثانى معرب  
 منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول  
 مبني والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى



حقيقى او تقديرى ( هو ) اى هذا الكلام ( جواب له من مثل ) بيان لما فى قوله لما هو ( قول السائل ) تحقيقا او تقدير اوفرضا ( فى الدار رجل ام امرأة ) واجيب  
لا فى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه  
يجب التكرار ( وهذا التعليل ) اى المطابقة بين السؤال والجواب ( جار ) على  
وزن غاز اى يجرى ( فى المعرفة ) باقسامها الاربعة ( ايضا ) اى كما هو جار  
فى النكرة فكأنه قيل أزيد فى الدار ام عمرو فاجيب لا زيد فى الدار ولا عمرو وكذا  
غيره من الامثلة ( ونحو قضية ) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف ( اى هذه قضية )  
حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية  
( ولا اباحسن لها ) الواو للحال ولان فى الجنس وابعسن اسمها ولها جار ومجرور  
والجملة جال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى  
الاشارة او التنبية المفهومان من لفظة هذه ( اى لهذه القضية ) قيل هو قول  
الصحابه رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه أمحكم نحن وليس  
على رضى الله تعالى عنه حاضر ابهنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل قوله عليه  
السلام ﴿ افضاكم على وافر ضكم زيد ﴾ كذا سمعته ( هذا ) اى قول المصنف ونحو  
قضية ولا اباحسن لها متاويل ( بجواب دخل مقدر ) بان يكون الواو فيه للاستئناف  
( على قوله ) متعلق بقوله دخل ( وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير ) بان يقال  
هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه ( فان اسم لا ) وهو قوله اباحسن  
( فيه ) اى فى هذا القول ( معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه )  
وهى ماصد رب الاباب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب  
وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة ( و ) الحال انه ( لارفع  
فيه ولا تكرير ) فانقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم  
الرفع فلانه لو رفع لقليل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير  
ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق ( بل هو ) اى قوله اباحسن ( منصوب )  
لان نصبها ايضا يكون بالالف ( غير مكرر ) وهو ظاهر ( فاجاب ) المصنف  
( عنه ) اى عن الدخل المقدر ( بانه ) اى بان هذا القول ( متاويل ) ( بالنكرة )  
فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك  
التاويل ( اما بتقدير المثل ) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه ( اى ولا مثل ابى حسن لها ) فيكون مبنيا على الفتح ( لان المثل لتوغله  
فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ) فيكون اسم لاهذه حينئذ من القسم  
الثانى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كأنه مبنى  
على الالف التى هى اخت الفتحة وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به



(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد أن يكون صور المفصول اربعا وغيرها اثنتين ولذا قيل اربع منها في المفصول واثنتان منها في المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (في جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اي رفع الاسم الذي وقع فيها (على الابتداء) اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي (اما) وجوب الرفع على الابتداء (في المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصلة كانت او غير مفصلة يعني باقسامها الاربعة (فلامتناع) نفوذ (اثر لالنافية للجنس فيها) اي في هذه المعرفة فان شرط تأثير لا في مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت في الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (في المفصول) وهو في النكرة المفصلة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة المفصلة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق في تأثيرها اعرابا او بناء الولى فما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكرير) (اي وجب تكرير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اي الا انه يكون التكرير (مطابقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اي لا يشترط ان يكون الثاني عن الاول مثل ان تقول لازيد في الدار ولازيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعي لا الشخصى (اما) وجوب التكرير (في المعرفة) مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصلة او غير مفصلة (فليكون) التكرير (كالعوض عما في التكرير من معنى) بيان لما في قوله عما (نفي الآحاد) لان لا هذه موضوعة لنفي الآحاد وذا لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان في المعرفة نفي المفرد لا نفي الآحاد فينبغي حينئذ التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد في الجملة نفي الآحاد لان في التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (في النكرة) المفصلة وان وجد فيها نفي الآحاد كافي صورة الولى (فليكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اي لسؤال

بناؤه (على حركة) كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم  
 (او حرف) كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة في الاصل  
 قبل البناء) يعنى ليكون اسم لاهذه مبنيًا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف  
 كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق  
 الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على احدهما الياء  
 واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما يستحق في الاصل لتكون الحركات البنائية  
 والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن) مبنى للمفعول  
 الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت  
 من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفًا او تخصيصًا او تخفيفًا (ترجح) اى  
 الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة  
 (مائلا) اى متوجها (الى ما يستحقه في الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم  
 مطلقا اصل في الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية  
 والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكدة بالاضافة التى هى من خواص الاسم  
 ولانه لا يكون المضاف مبنيًا الا نادرا نحو خمسة عشر اولانه يلزم من البناء جعل  
 ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه  
 معربا عملا بالاصل ((وان كان)) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان  
 مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء  
 شرط النكارة) (بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها) (او) كان  
 المسند اليه (مقصولا بينه) (الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم  
 فاعله) (اى بين المسند اليه) ((وبين لا)) عطف على الجبرور فى بينه باعادة  
 الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء  
 التعريف ولذا قال الشارح (على سبيل منع الخلو) اى لا يخلو من ان يكون  
 المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة  
 ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملاسبين (مع انتفاء شرط كونه)  
 اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) يعنى لا تكون المعرفة ولا المفصول مضافا  
 ولا مشبها به (اولا) يتنفي هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او مشبها به  
 (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العلقية لان المسند اليه  
 اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو  
 ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه  
 اثنتان (و) (الثانى اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو) (لا فى الدار رجل  
 ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان

بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل  
راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى  
المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتيبا تاما ( قوله ) ( فهو ) اى  
الاسم المسند اليه ( مبنى على ما ينصب به ) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر  
لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الا مضافا نحو اباه فبقى ما به البناء  
ثلاثة ( فانه ) اى المسند اليه ( لو كان مفردا معرفة ) ولم يكن بعد الافراد نكرة  
( او ) كان مفردا نكرة ولكن كان ( مفصولا فحكمه غير ذلك ) لما سيجي ( وقوله  
على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا ) هذه ( عليه )  
يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه تجاز بعلاقة الكونية لان  
عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والى ان ينصب  
مسند الى ضمير المفرد ( وهو ) اى ما كان ينصب به المفرد ( الفتح والواحد )  
لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا ( نحو لارجل  
فى الدار ) او غير منصرف نحو لاجر فى الدار ( والكسر ) عطفت على الفتح  
( فى جمع المؤنث السالم ) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر  
عند الجمهور ( بلاثنون ) لان التثنية لا يدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا  
او لا لانه من خواص العربات ( نحو لامساعات فى الدار ) والمآزى يفتح  
بلاثنون ( والياء المفتوح ما قبلها فى المثني ) اى فى التثنية ( و ) الياء ( المذكور  
ما قبلها فى جمع المذكور السالم ) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء  
خلافا للمبرد فان عنده لا يبنى المثني ولا الجمع على حدة لان النون كالتثنية دليل  
الاعراب ( نحو لامسامين لك ولا مسامين لك ويعنى ) اى يريد المصنف ( بالمفرد  
ماليس بمضاف ولا مضارع له ) لما سبق ( فيدخل فيه ) اى فى قوله المفرد ( المثني  
والجمع ) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبيان كما ذكرنا ( وانما بنى ) اى  
المسند اليه بعد دخول لاهذه عند وجود الشروط المذكورة ( لتضمنه معنى  
من ) الاستغراقية وسقط التثنية ايضا لانه لا يمكن وهو من خواص العرب  
( اذ معنى لارجل فى الدار لا من رجل فيها ) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب  
( لانه ) اى لان قوله لا من رجل فى الدار ( جواب لمن يقول ) سائلا ( هل من رجل  
فى الدار حقيقة او قديرا ) وفرضا ( تحذفت ) لفظة من الجواب فتضمن  
معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وينبوا وجه المناسبة بستة  
اوجه على ما سيجي ( تخفيفا ) تعليل للتحذف يعنى ان حذف من من الجواب  
مجرد التخفيف ( وانما بنى ) اسم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون  
فرقا بين البناء الاصل والبناء العارضى و ( على ما ينصب به ليكون البناء ) اى



واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (وما بقى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متاخلا لامترادفا كما سبق ليكون الحال بحسب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يليها لما قلنا آنفا (مثل) مبتدأ مضاف (لا غلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا و) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لثلاث بطول الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهما لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشبهة بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تمة المثالين كاليهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفاً\* ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لامنصوبا اراد ان يبين كونه مبنيًا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان للبناء ايضا شروطا ثلثة ان يلى المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لا يكون مبنيًا فلورجع اليه لا يستقيم اى ان كان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) (بانتفاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الا ولان وهما الولى والتكثير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

اى للاهذه ( لعدم عملها ) من النصب او البناء ( فيه ) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان  
 العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كنه من المنصوبات لانه  
 منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لانفى الجنس  
 ( هو المسند اليه بعد دخولها ) ( خرج به ) اى بقوله بعد دخولها ( مثل ابوه )  
 اى ما كان مسندا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على  
 ما كان عليه ايضا ( فى لاغلام رجل ابوه قائم ) وفى لاغلام رجل قائم ابوه ( لما  
 عرفت ) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية ( وهذا القدر ) اى مقدار أن يقال وهو  
 المسند اليه بعد دخولها ( كاف فى حدة اسمها ) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث  
 لم يحتاج الى قيد آخر ( مطلقا ) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا  
 ( لكنه ) اى الا ان المصنف ( لما اراد ) بيان ( حدة المنصوب ) بها ( منه ) اى من  
 اسمها مطلقا ( زاد عليه ) اى على هذا الحد ( قوله ) ( يليها ) يعين ماهو المنصوب  
 منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها  
 ( اى يلى المسند اليه لفظة لا ) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع  
 الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا ( اى يقع ) المسند اليه ( بعدها ) اى بعد  
 لاهذه ( بلا فاصلة ) بينهما بشئ لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل  
 والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله ( نكرة ) والثالث ان يكون ( مضافا او مشبهابه )  
 ( اى بالمضاف ) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها يكون لاهذه ناصبة  
 لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ( فى تعلقه ) متعلق  
 بقوله او مشبهها اى فى تعلق المضاف ( بشئ هو ) اى ذلك الشئ ( من تمام معناه )  
 اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لا يتم معناه ويكون  
 ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل  
 فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف  
 ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهما لك ( وهذه ) المذكورات  
 من القيود الثلاثة التى هى الولى والتكثير والاضافة او شبهها ( احوال مترادفة ) اى  
 متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة ( من الضمير المجرور  
 فى اليه ) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند  
 فتكون الاحوال مبنية هيئة الفاعل ( او ) الحال ( الاولى ) هى قوله يليها ( منه )  
 اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل  
 المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل ( او ) الحال الاولى ( من الضمير المجرور فى )  
 قوله ( دخولها ) الراجع الى لفظة لايكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون  
 الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولى ليس وصفا للا وكلا المعنيين



وحكمه) بحذف المضاف لان المنى بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكأنك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل) المصنف في هذا الموضع (اسم لالنفى الجنس مع انه اخصر) كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لالنفى الجنس لقلة النصب في اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها (فلا يصح جمعه) اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه او لا (من المنصوبات لاحقية) نصب على التمييز ولا زائدة لتأكيد النفي في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولاجازا) عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كافي باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كافي البابين (بل المنسوب منه اقل مما عدها) اى من غير المنسوب لان مادخلت هى عليه ثلاثة اقسام على ماسيأتى والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنسوب بها بخلاف ماعداه من المنصوبات) بيان ما فى ماعداه (فان بعضها) اى بعض ماعداه فتاثير الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اى كل البعض (من المنصوبات) لفظا او تقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) اى كما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنسوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا (فعدت) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها من المنصوبات (تجوزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية \* وفى الرضى لان كلامه فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى انتهى \* فلا يعد المبنى من المنصوبات (ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنسوب منها اقل والمنسوب فى لالنفى الجنس اقل (ان يقال اسم لا هو المنسوب بها لفظا) او تقديرا (كالمضاف) نحو لا غلام رجل فى الدار ولا توبى رجل موجودان (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اى وكشبه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا (او محلا كما هو مبنى منه على الفتح) اى ما ينصب به نحو لا رجل فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلى للمجاز الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا او تقديرا اذا كان الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لا زيدا ومضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا فى الدار رجل على ماسيأتى (فليس اسمها)



فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما (واقصر) المصنف في بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما تكون الهمزة فيه مكسورة (لانه) اى لان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابه لل فعل المتعدى مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه أكد واما لا التي لثني الجنس وما ولا المشبهتان بليس فمشابهة الاولى للفعل بالواسطة والاخرين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخواتها) اى امثالها واشباهها (وستعرفها في قسم الحرف) اى تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعدما يقتضى ما وراء المرفوع لافى كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه في المرفوعات (هو) فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان (المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى اخواتها) (مثل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا وغيره كقوله تعالى ﴿ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ الآية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشأن في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت اليهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شأن الا ان حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما في قوله بما (والدخول فيما سبق) في بحث خبر ان واخواتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو أن يكون فضلة في الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع انتقاض هذا التعريف) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل في محله وبحته (بمثل ابوه في) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت (المنصوب بلا التي لثني الجنس) اورد عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لثني الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين قوله لثني الجنس احترازه عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا (اى لثني صفة الجنس

المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا  
لثلاثي تجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين  
الحذفين من وجوه لانه في الاول جواز وفي الثاني وجوب وفي الاول حذف كان  
مع اسمها او خبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض  
وفي الثاني مع عوض ولذا وجب (اي يجب حذف عامله) اي عامل خبر كان (يعني  
كان) وحدها ايضا بعد ان معوضا عنها (في مثل) اي فيما عوّض عن كان بعد  
حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسما عا (اما انت منطلقا انطلقت  
اي لان كنت) (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول  
للاختلاف فيه دون الاول وتنبيه على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون  
وقال المحشي وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان  
ههنا داعين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط  
كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما مكسورة  
كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى  
(فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدرا باللام الجارة وهي متعلقة  
بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر  
من ان المصدرية وان المشددة قياس فبقى بعده ان كنت (ثم حذفت لفظة  
كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانقلب الضمير المتصل) بكننت  
بعد حذفها (منفصلا) لما سيجيء ان حذف العامل وحده يوجب انفصال  
الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه  
ليكون (عوضا عنها) اي عن كان فصار ان مانت (وادغمت النون) اي نون  
ان بعد قلبها ميما (في الميم) اي في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج (وابقى  
الخبر) اي خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف  
فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في المفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك  
التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر  
كأن لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) في اما انت (واما على  
تقدير كسرها) اي كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اي فاصل اما  
انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة (منطلقا انطلقت  
فعمل) مبني للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبني ايضاله (بالاول) نائبه يعني  
فعل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام  
النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين  
العملين في الموضعين (الحذف باللام) من الثاني (اذلا لام فيه) اي في الثاني

اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون  
النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة  
كونه جزاء الشرط والجزء لا يكون الاجملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب  
الاول ورفع الثانى (اقويها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة  
المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا  
بالقياس وهو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه  
خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرى لانه لا يجزى بالشر فى مقابلة الخير  
وما ربك بظلام للعبيد محذوف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لا يليه  
الا الفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا انها اكثر فى الجملة الاسمية  
(ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثانى ايضا (نحو ان خيرا فخير) بناء  
(على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لا بد للفاء  
من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الجزاء محذوف  
كان مع اسمها من الشرط لما قلنا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا  
ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف فى الشرط تكون قرينة له ايضا لكون  
الشرط والجزاء كاجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحو ان  
خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه  
اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغى  
ان يكون الضمير فى جزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاء العمل لان المجزى هو  
العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحو ان  
خير فخير اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول  
على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوفة  
مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن  
الوجوه وما يكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير  
عامل فى الموضعين فيلزم كثرة المحذوف والمخالفة الاصل الذى هو الوجه  
الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى متوسطان لكون الحذف فيهما  
قليلًا والمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خالفه فى الجزاء  
فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة  
فى المعنى والاستعمال (وضعفا بحسب قلة الحذف وكثرته) يعنى ما يكون  
المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا  
يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين  
المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لان فهمه مما سبق لان



يعنى للدلالة على ان احدهما مبتدأ والاخر خبر ( لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة ) اما بالراء او بالذال ( للبس ) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لهما سواء قدم الاسم او الصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قلب سليم ( وكذلك ) اى كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب ( اذا اتنى الاعراب ) اللفظى لا مطلق الاعراب ( فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة ) تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر ( هناك ) اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا ( لا يجوز تقديم الخبر ) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينا لك آنفا ( نحو كان الفتى هذا ) او كان القبعثرى موسى او كان هذا ذاك ( وقد يحذف ) جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف ( عامله ) ( اى عامل خبر كان وهو ) اى عامل خبر كان لفظ ( كان لا خبر كان واخواتها ) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط ( لانه لا يحذف من هذه الافعال ) اى الافعال الناقصة الناصبة للخبر ( الا كان ) فانحصر الحذف فيها ( وانما اختصت بهذا الحذف ) يعنى انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها ( لكثرة استعمالها ) تصرفا ولحيثها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع ( فى مثل ) متعلق بقوله وقد يحذف ( الناس ) مبتدأ اللام فيه للجنس والاستغراق ( مجزئون ) خبر ( باعمالهم ) متعلق بالخبر لقوله تعالى ﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ﴾ ولما قيل وللعباد افعال بها يشابون وعليها يعاقبون يعنى الافعال الاختيارية ( ان خيرا فخير وان شرا فشر ) وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو لا يرتحلان وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو ارجل ولو راجلا وان راجلا انتهى \* ومنه قوله عليه السلام ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ اى ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين \* وتصدقوا ولو بظلف محرق واو لم ولو بشاة \* ( ويجوز فى مثلها ) ( اى مثل هذه الصورة ) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك ( وهى ) اى الصورة المذكورة ( ان يحى بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم ) يعنى ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بقاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فيسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا ( اربعة اوجه ) بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح ( نصب الاول ) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع

اللفظي (وامره) (اي امر خبر كان واخواتها) اي حاله وشانه (كامر خبر  
المبتدأ) (اي كحاله وشانه) (في اقسامه) من كونه مفرد او جملة ومعرفة ونكرة  
(واحكامه) من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحدوفا ومذكورا (وشرائطه)  
من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة (على ماسبق في بحث المبتدأ والخبر) ووجوب  
تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار رجل وجواز  
تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة  
سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبين الفرق  
بينهما ايضا (يتقدم) خبر كان على اسمها حال كونه) اي كون الخبر  
(معرفة) (حقيقة) تميز مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة)  
مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة او نكرة  
فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها  
في الاعراب) لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم  
او اخر (فلا يلتبس احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخر في الخبر حينئذ مع  
ان الاصل والاولى هو الثاني لكونه مسندا (وذلك) اي جواز تقديم الخبر على  
الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت (اذا كان الاعراب فيهما  
او في احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد  
من تقييده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا (او كان هذا  
زيدا) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلي  
لا لفظي ولا تقديري لان مخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز  
التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل وهما  
سنة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي فكان  
ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الانسان في الثلاثة صار الحاصل  
سنة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيدا و الاول لفظي والثاني تقديري  
نحو كان زيد الفتى او بالعكس نحو كان موسى العالم او الاول لفظي والثاني محلي  
او بالعكس نحو كان زيد هذا او كان هذا زيدا وفي هذه الاقسام الثلاثة يجوز  
التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقديران واما محليان واما الاول تقديري  
والثاني محلي او بالعكس وفي هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على  
الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقربة وجب تقديم الاسم  
لما سبق في الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفين او متساوين  
في التعريف او لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره  
لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اي في المبتدأ والخبر (لا يصلح للقربة)



(دخول كان) وما يشق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بمحذف  
المضاف (والمراد ببعديّة المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها  
(ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان او احدى  
اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى  
كان اى الى اسم كان (واقفاً) وثابتاً (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك  
ان ذلك) اى البعديّة (انما يتصور) اى لا يمكن ان توجد البعديّة الا (بعد تقرر  
الاسم والخبر) اى الا بعد أن يكون الاسم اسماً لها والخبر خبراً لها (فالاسناد  
الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم)  
اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقررّه) اى  
تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبراً لكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك  
الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل) لا (يكون) الا (قبله) اى قبل  
الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قائم فى قولك  
كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول  
كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما  
يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلاً نحو (كان زيد يضرب ابوه)  
او كان زيد قام ابوه (ولا بمثل) يعنى او اسماً مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال)  
متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له (يصدق على) الفعل  
الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هو (قائم فى هذين المثالين المعرف) بفتح الراء  
لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزوائد يجيء على وزن اسم المفعول منه اى  
التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها  
(وليس) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم  
مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر  
كان فارفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر  
المقدم على تقررّه لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم  
الى ابوه كان موجوداً قبل دخولها ولم يفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكأنه  
جواب ثان (فى جواب هذا النقض) الذى اوردته الرضى (ان المراد بدخولها  
ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه  
كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين (فى خبر ان واخواتها) فى المرفوعات وقد حقق  
هناك فن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى  
زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ما ورد (مثل كان زيد قائماً) فان قائماً مسند  
الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل



(والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً) باقتضاء العوامل (كغير) اى كالتصرف  
 فى غير رفعاً ونصباً وجراً على حسب العوامل ( متمسكين بقول الشاعر ) وهو  
 سهيل بن شيبان اوله \* فلما صرَّحَ الشَّرُّ وامسى وهو عريان \* اى فلما ظهر الشر  
 وكشف واستقر واشتد ( ولم يبق سوى العدوان ) سوى مرفوع تقدير اعلى انه  
 فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوانا مثل غفران  
 اى ولم يبق غير العدو (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه  
 يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستعبده اصله ديناهم مثل بيعنا فاعل مثله  
 اى جازيناهم ( كما دانوا ) اى كما فعلوا لا ازيد ولا انقص واجب عنه بانه محمول  
 على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة  
 لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العدو بل بقيت العدو فقط لانه يجوز  
 تقدير موصوف سوى كما جازى غيره ( وزعم الاخفش ان سواء ) بالمد ( اذا خرجوه )  
 اى اذا اخرج الكوفيون سواء ( عن الظرفية نصبوه ايضا ) اى كما نصبوه حين  
 كونه ظرفاً ( استنكاراً لرفعه ) باعتبار اصله وانما خض الزعم فى سواء بالمد لكون  
 نصبه لفظياً واذا رفع يكون ايضا لفظياً واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى  
 ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه ( فيقولون جاءنى سواءك ) بالنصب  
 وان كان فاعلاً لجاء ( و ) يقولون ايضا ( فى الدار سواءك ) بالنصب وان كان  
 فاعلاً للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على  
 شئ ( ومثل هذا ) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ ( فى استنكار  
 الرفع ) اى فى استنكار رفعه ( فيما ) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار ( غلب  
 انتصابه على الظرفية قوله تعالى ) مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم  
 وهذا أليق بالمعنى ( لقد تقطع بينكم بالنصب ) اى بنصب بينكم مع انه فاعل  
 لقوله لقد تقطع اى لقد تقطع وصلتكم وانتصابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك  
 وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى \* ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية  
 والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان  
 لانه فعل ظاهر ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور  
 عن اسم المفعول لم يسم مفعولاً بل يشبهه فى وقوعه بعد المرفوع غالباً كما ان  
 المفعول يقع بعد الفاعل غالباً ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل  
 فيه بالمفعول فقال ( خبر كان ) وما يشق منه اما داخلة تحت كان او فى قوله  
 ( واخواتها ) اى اشباهها ( وستعرفها فى قسم الفعل ) اى ستقف على اخوات  
 كان وتفصيلها فى بحث الفعل ( ان شاء الله تعالى ) ( هو ) فصل او مبتدأ راجع  
 الى خبر كان والجملة خبر ( المسند ) اى الذى اسند ( بعد دخولها ) ( اى ) بعد

الشذوذين ( وصف كل دون المضاف اليه ) لانه لو كان صفة للاخ لقليل الا  
الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان  
بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه ( والمشهور ) في الاستعمال  
( وصف المضاف اليه ) كقوله تعالى ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي ﴾ لان الحى  
بالجر صفة شيء ( اذ هو المقصود ) من الكلام ( و ) لفظة ( كل ) ليست الا ( لافادة  
الشمول ) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى  
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ ( فقط واثنيهما ) اى ثاني الشذوذين ( الفصل بالخبر )  
وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا ( بين الصفة ) وهى الفرقدان  
( والموصوف ) وهو كل ( وهو ) اى الفصل بينهما ( قليل ) لان الصفة  
والموصوف لما نزل منزلة الشيء الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين  
الموصوف آيا ان يقع بينهما اجنبى ولكن لما تغيرا فى اللفظ جاز الفصل بينهما  
باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا ( واعراب سوى وسواء النصب على  
الظرفية ) اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم ( اى  
بناء ) مفعول له لقوله النصب احوال منه اى مبنيا ( على ظرفيتهما ) لكون كل  
منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا وفى الآخر تقديرا كما ينصب  
لفظة مكان \* وفى الرضى وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان  
وهو مكان قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم  
الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الموصوف اى معنى الاستواء الذى كان  
فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط كما استعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى \*  
فقس عليه سواء لاتحادها فى المعنى ( لانه اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد  
اوسواء زيد ) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز  
جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة  
بالاضافة اليها ( فكأنك قلت ) جاءنى القوم ( مكان زيد ) حيث هو لم يحى الا  
ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء  
زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا ن معنى الظرفية وما قيل انها منصوبان على  
الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذف موصوفاتها  
بقيت هى على حالها ( على الاصح ) ( اى ) بناء ( على المذهب الاصح ) لان  
فيهما مذهبين ( و ) الاصح ( هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما ) اصله لازمان  
سقطت النون بالاضافة الى ( الظرفية ) لما قلنا ان النصب فيهما على  
الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية  
( وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية ) وان يجعل اسمين برأسهما



ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا في الحاشية ولان العقل لم يجز المواظاة في كل الامور وفي كل الازمان بين الآلهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا ( وضعف ) بالضم ( حمل الاعلى غير ) اعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير ( في غيره ) متعلق بقوله وضعف ( اى في غير جمع منكور غير محصور ) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور ( لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى ( حينئذ ) اى حين اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور ( ومذهب وسيبويه جواز وقوع الافة ) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف ( مع صحة الاستثناء ) الذى هو معناها الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة ( قال ) اى سيبويه ( يجوز في قولك ما اتانى احد الا زيد أن يكون الا زيد صفة ) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء حينئذ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثانى ( وعليه ) اى على مذهب سيبويه ( اكثر المتأخرين ) لكونه اماما في هذا الفن وقدوة ( تمسكا ) مفعول له او حال اى متمسكين ( بقوله ) اى بقول عمرو ابن معدى كَرَبَ وهو جاهلى لا يقول بقاء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لا يقر بالبعث وينكر بقاء العالم ويجوز أن يريد أنهما لا يفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فئت افترقا ويكون من قيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا في الباب ( وكل ) مبتدأ مضاف الى ( اخ مفارقه ) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و ( اخوه ) فاعله لاعتماده على المبتدأ واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قيل فان طابقت مفردا جاز الامر ان ( لعمر ) مبتدأ مضاف الى ( ابيك ) وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذاته ما اقسم به ان الامر في الواقع كذلك ( الا الفرقدان ) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق احدهما الا آخر ( فالفرقدان ) في البيت بالرفع ( صفة ) للمبتدأ وهو ( لكل اخ ) لا استثناء منه ( والا ) اى وان كان استثناء منه ( وجب ان يقال الا الفرقدان بالنصب ) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الاحمول على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور ( وحمل المصنف ذلك ) اى هذا البيت ( على الشذوذ وقال ) اى المصنف بعدما حمله على الشذوذ ( في ) هذا ( البيت شذوذ ان آخر ان ) اى غير الشذوذ الاول وهو حمل الاعلى غير عند عدم الشرط ( احدها ) اى احد



(اى نخرجنا) اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج  
فالاَسناد مجاز عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم  
التعدد او الكلام مبنى على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخرجتا (عن الانتظام) اى  
الانتساق يقال انتظم الامر اذا انتسق واجتمع وبقي على تلك الحالة من نظمت  
للؤلؤ اذا جمعت وبابه ضرب كذا فى الصحاح (فالا) اى فكلمة الا (فى) هذه  
(الآية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لأنها) اى  
لان كلمة الا (تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى تلك  
الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر وهو (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس فى آلهة حصر على  
احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء) الذى هو الاصل فى الا (لعدم دخول الله  
فى آلهة بيقين) لانفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس  
فى آلهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى  
فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا  
المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفى الآية مانع آخر) اى  
غير المانع الاول (عن حل الاعلى الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى  
ذلك المانع (انه) اى الشان (لوحملت) اى الا (عليه) اى على الاستثناء لكونها  
اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى منها) اى من  
تلك الآلهة (الله لفسدتها) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير  
مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد  
مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى  
منها الله) لانه اذا لم تفسدا لزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك  
محض (وبهذا) المعنى (لا تثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباتها له  
(تعالى لجواز أن يكون حينئذ) اى حين كون معنى الآية هكذا (فيهما آلهة  
غير مستثنى منها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الآلهة  
فيهما متعددة فيلزم الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما)  
اى المعنى الذى (اذا كانت) الا فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى  
حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعنى يدل على انه  
ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب  
ان لا تعدد الآلهة) حيث لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع  
يلزم من المثنى ايضا فلزم ان لا يكون الا اله واحدا (لان التعدد) اى تعدد  
الآلهة (يستلزم المغايرة) اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع  
بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعاً والمنقطع يجب عدم دخوله قطعاً والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يحزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان معنى مجازياً (وانما قلنا في صدر هذا الكلام) اى في قوله اذا كانت تابعة للجمع (ان الا لا تحمل) مبنى للمفعول (على غير في الصفة غالباً فقيدناه) اى فقيدناه هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالباً) الفاء في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشأن (قد يتعذر الاستثناء في المحصور) اى في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعاً (نحو جاءنى مائة رجل الا زيد) اى غير زيد فانها تابعة للجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح (في غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحداً والا رجلاً) في المستثنى المتصل (والاحمارا) في المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اى تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره (نادراً لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (في بيان هذه القاعدة) اى في بيان حمل الاعلى غير بل بنى الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعاً وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب (نحو قوله تعالى) في نفى تعدد الآلهة (لو كان فيهما) (اى في السماء والارض) افردهما باعتبار الجنس اى في خلقهما والتصرف فيهما (آلهة) اى امر آلهة اى لو كان في السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقاً وایجاداً او اعداء وافاء وفي الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والایجاد والاحياء والامانة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادالة فيها) اى في آلهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلاً نكرة وقعت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي آلهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الا لله) (اى غير الله) وقال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) لم يحزم لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البديل ايضا لان شرط البديل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجزى النفي المعنوى كاللفظى وايضاً انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يحزم الاصل الذى هو الاستثناء فلا يجوز الحلف الذى هو البديل (لفسدتا)



خارجا عنهم ( فحينئذ لا يتعذر ) المستثنى ( المنقطع ) فلا يجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاءني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءني رجل الا زيد ولا نه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله عم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لالفاظا ولا تقديرا ( غير محصور ) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع ( والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق ) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة ( نحو ما جاءني رجل او ) جمعا ( نحو ما جاءني رجال ) او كانت مضافا اليها لكل نحو ما جاءني كل رجل او كل رجال ( واما بعض منه ) اى من الجنس ( معلوم العدد ) وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد ( نحو له على عشرة دراهم او عشرون ) او مائة او الف واما ما كان لا يتعذر الاستثناء ( وانما اشترط ان يكون ) المستثنى منه ( غير محصور لانه اذا كان ) المستثنى منه ( محصورا على احد الوجهين ) اى على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرفا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد ( وجب دخول ما بعد الا فيه ) اى في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا ( فلا يتعذر الاستثناء ) فلا يعدل عنه ( نحو كل رجل الا زيدا جاءني ) او جاءني كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ما كول واذا كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل ( وله ) اى لفلان خبر مقدم ( على ) الجار والمجرور وحال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة على ( عشرة ) مبتدأ ( الادرها ) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد ( وانما يصار عند وجود هذه الشرائط ) الثلاثة ان تكون الانابة للجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام ( الى حمل الاعلى غير ) اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة في الصفة مثلها على خلاف وضعها ( لتعذر الاستثناء ) الذى هو المعنى الموضوع له لكلمة الا ( عند وجودها ) اى عند وجود الشرائط



(اذلا بدلها) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من المستثنى منه متعدد) اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعدد ا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (فلا تقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءنى رجل الازيد) او غير موجب نحو ما جاءنى زيد الازيد كما لا تقول هكذا في الاستثناء (والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) اما مكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس او مع نقصان ككتب وزبر او مصححا نحو مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كقوم ورهط و) نفر ونام والمتعدد اعم من (ان يكون مثنى) فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا <sup>١</sup> قال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اى في قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى (مثل جاءنى رجلان الازيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الازيدا ومررت برجلين الازيدا اى غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الضحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا (لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يراد به) اى باللام (العهد) الخارجى او الذهنى (او) يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما و يقينا (على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى <sup>٢</sup> والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا <sup>٣</sup> الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام اى يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التى يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءنى القوم الازيدا فيئذ السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (فلا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطرر وتعذر أن تكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطف على قوله التناول اى او يعلم عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما و يقينا بناء (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام الذى فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل

اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير فى كلامهم)  
 وكثرة الاستعمال تدل على الاصلة لان الشيء اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله  
 فى ذلك الشيء (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) اى كلمة  
 غير (مثلها) اى مثل كلمة الا (فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا على  
 خلاف الاصل (يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت  
 (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثابت (لاشتراك  
 كل واحد (منهما) اى لكون كل واحد من غير والامشتركا (فى مغايرة ما بعده  
 لما قبله) يعنى لان ما بعد الا مضايير لما قبله وما بعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا  
 فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعنى شبه  
 غير بالا والابنير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الآخر (كما حملت الا)  
 الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا  
 (عليها) (اى على كلمة غير) واستعملت (فى الصفة) فحينئذ يعرب ما بعدها  
 على حسب ما قبلها ان كان صرفوعا فرفع وان منصوبا فنصب وان مجرورا  
 فمجرور (لكن) اى الانه لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا (اذا) وجد  
 شروط ثلاثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الا اصل فى الاستثناء  
 ومحقق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى  
 يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شئ ولذا لم تحتج الا فى جعل غير تابعة لها  
 الى شرط واما غير فلكونها غير اصيلة فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة  
 الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها  
 حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ  
 وقويا فيه لم يقدر أن يستتبع غيره لضعفه (كانت) (اى) كلمة (الا) (تابعة  
 بجمع) اى ما يدل على الجمعية (اى واقعة بعد شئ متعدد) فيه اشارة الى ان المراد  
 بالجمع مضاه اللغوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ما وصف  
 بالا (مذكورا) لفظا لان الافرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها  
 للدلالة على كونها فرعاً ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لامقدرا)  
 اى لا يجوز أن يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير  
 يكون مذكورا غالبا و (قد يكون مقدرا) فى نظم الكلام (فى غير مثل جاءنى  
 غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير زيد (وبعد ما كان) الموصوف (مذكورا)  
 وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون  
 متعددا (ليوافق حالها) اى حال الا حال كونها (صفة حالها) اى حال الا حال  
 كونها (اداة الاستثناء) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى الاستثناء



سابق حكما لتيقنه في القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة  
المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت  
فعلا ويجوز أن يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل  
الذى (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب  
القوم عمرا حاشا زيدا) بالنصب او حاشا زيدا بالجر اى تبرأ زيد من ضرب عمرو  
(اى برأه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وإيقاعه نحو  
ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيد او حاشا زيدا اى تبرأ من  
ان يكون مضروبا (واعراب) كلة (غير) المستعملة (فيه) ولم تبين وان تضمنت  
معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر  
فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان  
كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذ هو)  
اى غير (حينئذ) اى حين اذ تكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفة)  
لاشترط المطابقة فيه نحو جئنى رجل غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه  
النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا (على التفصيل) (المذكور فيما سبق)  
لان كلة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام او مقدما للمستثنى على  
المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه  
واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال  
المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من  
الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى  
على المتأمل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار  
على قدر الامكان نحو ماجئنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكأنه)  
اى واظن انه (لما انجر به) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه  
اسما لازما للاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى لما  
اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب  
(وغير) (اى كلة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه  
الشارح بقوله (فى الاصل) اى فى اصل وضعه (صفة) يعنى دالة على معنى قائم بالغير  
وهو المغايرة (لدالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمه) اى ذات موصوفة  
بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها  
لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه  
غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت  
الى المعرفة (كما تقول جئنى رجل غير زيد) يعنى مغايله فى الذات (واستعمالها)



مازید الا قائما علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى  
 عمل ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افردته لكون ظهور العمل فيه (اتماهو)  
 اى العمل فيه (للفى و) الحال ان النفى (قد انتقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب  
 الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال مازيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل  
 مابتوسط الا بينهما \* ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب  
 على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبديل هو  
 المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما  
 بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف فى انجراره  
 وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال ( و ) ( المستثنى ) ( محفوض )  
 فيه اشارة الى ان قوله ومحفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب  
 الاستثناء ( اى ) المستثنى ( مجرور ) وجوبا اذا كان واقعا ( بعد غيرو ) بعد  
 ( سوى ) كائن ( بكسر السين ) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف ( او ضمها )  
 اى او ضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل ( مع القصر ) فيهما ( و ) بعد  
 ( سواء ) ( بفتح السين ) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ  
 ( وكسرها ) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلانا فى  
 سوى لم يكن ثقيلانا حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ ( مع المد ) فيهما  
 وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات ( لكونه ) اى المستثنى  
 ( مضافا اليه ) لانه لازم الاضافة ( و ) المستثنى محفوض ايضا اذا كان واقعا  
 ( بعد حاشا ) اعاد بعد ليكون قوله ( فى الاكثر ) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف  
 على ماسبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا  
 التوهم كما اعاد كان فى قوله او كان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى  
 منصوب على المفعولية لاعلى الاستثناء وانما انجر بعدها ( لكونها حرف جر  
 فى اكثر استعمالهم ) وهو مذهب سيويه ويقوى حقيقته نحو حاشا  
 بلانون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحق النون لانه لا يقال رمى  
 بل يقال رماني فكان يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول ما المصدية عليها  
 ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة  
 فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجيء اللام بعدها نحو حاشا  
 لله ( واجاز بعضهم ) اى جوز بعض النحاة ( النصب ) اى نصب المستثنى ( بها )  
 اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء ( على انها ) اى  
 كلمة حاشا ( فعل ) ماض مبنى للفاعل ( متعد ) بنفسه مثل عدا ( فاعله مضمرة )  
 اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه

رأسه (بخلاف زيد ليس شيئا الا شيئا) متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيء  
 تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شيء حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى  
 بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة الناصبة للخبر لا بقوله لانهما عملتا  
 للنفي والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حينئذ  
 يكون ليس لا غير واما في الاول فالحالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب  
 ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير  
 ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفي لما انتقض بالابقى اصل الفعل وصار ليس  
 بمعنى كان (مع انه انتقض النفي فيه) اى فى ليس (ايضا) اى كما انتقض فى ما  
 ولا (بالا) وعلى الخلاف بقوله (لانهما) (اى ليس) فالتأنيث باعتبار الكلمة  
 اى كلمة ليس (عملت) فى اسمها وخبرها (للفعلية) (لأن النفي) لانها فعل ماض  
 متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف. مثل  
 نعم وبئس ومعناها النفي رضا مثل زال رامتني وبفطيتها تصل الرفع والنصب  
 كسائر الافعال المتحدية فبانقضاء النفي الذى ليس سببا لصلها لا تنتقض الفعلية  
 فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض  
 معنى النفي) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى لنقض الامعنى  
 النفي (فى عملها) اى عمل ليس يبنى لا يؤثر انتقاض النفي بالا فى عملها حيث  
 لا يبطل عملها بعده (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العاملة  
 هى) صفة جرت على غير من هى له ولذا ابرز ضميرها (اى ليس) (لأجله)  
 متعلق بقوله العاملة (اى لأجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية)  
 لانه وان انتقض النفي بالابقى فعليتها التى كانت علة لعملها (ومن ثمه) (اى  
 ومن اجل ان عمل ليس) فى اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو  
 الاصل (لا) اى ليس عملها (لنفي) اى لكونها بمعنى النفي (وعمل ما ولا)  
 المشبهين بليس ملابس (بالعكس) اى عملها للنفي لا الفعلية (جاز) توسط  
 كلمة الاين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيها ولو كان عملها للنفي لا للفعلية  
 لما جاز توسطها بينهما لانقضاء النفي بالانحو (ليس زيد الا قائما) (باعمال  
 ليس فى) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض  
 نفيها بالا) لبقاء فعليتها (وامتنع) توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (ما زيد  
 الا قائما) (باعمال) لفظ (ما فى) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط  
 ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع ما زيد الا قائما ولا رجل  
 الا علما مع انه كاف فى الفرق بين ما ولا وبين ليس ليكون فى ما شبهة لكونها  
 مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع



لفظ المستثنى منه (حل) المستثنى (على المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون عملاً بالاختصار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز أن يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفاً لخصفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمره والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله (فعمره) فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصصه بالمصوم لوقوعه فى حيز النفي مثل ما احدث منك لما سبق (وشئ) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول على محل شيئاً وهو) اى محل شيئاً (الرفع بالخبرية) على انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز أن يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفاً بان كان حرفاً (فان قلت لاحد فى هذا المثال) اى فى قوله لاحد فيها الامر (محلان) اعتباراً للعامل اللفظى والعامل المعنوى (من الاعراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وهو) اى ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التى لفتى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوباً بها محلاً (ومحل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين (وهو) اى المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقاً (فلم اعتبروا) اى النجاة (محله) اى البديل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعاً (لا القريب) يعنى لم يعتبروا المحل القريب ولم يجعلوه بدلاً منه لانه اذا كان لشيء اعتباران قريب وبعيد فالقريب وهو الاولى بالاعتبار لقربه فالاعتبار المحل على المحل البعيد يكون اعراضاً عما هو الاولى والالىق وذا غير جائز (قلنا) هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (لعمل لا فيه بمعنى النفي و) الحال انه (قد انتقض بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلاً منه ينزى ان تقدر لا فيه حقيقة او حكماً كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البديل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب (بخلاف محله البعيد فانه) اى الشأن (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فحمل عليه عملاً بالاختصار بقدر الامكان \* واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلاً عملاً بالاختصار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفي فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزءاً منه وبديل البعض ما يكون جزءاً من المبدل منه مثل ضربت زيدا



ما ( فيه ) اى فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر أن تعمل بعد الا  
 هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا  
 بالاختار بقدر الامكان ( وما ولا تقدران ) هذا من قيل عطف معمولين على  
 معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولان ما ولا تقدران مبنى للمفعول  
 فى المستثنى المحمول \* واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل  
 مقدر ليكون كل منهما مستقلا كأنه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف  
 فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما  
 خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع  
 بحكم الاستصحاب فى سرية حكم العامل فى المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان  
 التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح  
 ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء  
 بعامل المتبوع وسرابة حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله ( للاحقيقة  
 اذا لم يكن البدل الابتكير العامل ) فيه وفى بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون  
 الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثانى بقوله ( او حكما  
 اذا اكتفى ) مبنى للمفعول ( بدخوله ) اى بدخول العامل ( على المبدل منه واعتبر ) مبنى  
 للمفعول ايضا ( سرابة حكمه ) اى حكم العامل ( اليه ) اى الى البدل \* ولما كان فى هذا  
 نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله ( فانه )  
 اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية ( فى قوة التقدير )  
 لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا ( حال كونهما ) اى ما ولا  
 ( عاملتين ) ( فى المستثنى المحمول على البدل ) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين  
 على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله  
 تقدران على تضمين معنى الجعل ( بعده ) ( اى بعد الاثبات ) يعنى بعدم اصدار الكلام  
 مثبتا ( لانتقاض النفي ) الذى هو علة لعملهما ( بالا ) لان الكلمة ربما  
 تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا  
 ليس كذلك ( لانهما ) ( اى ما ولا ) ( عملتا ) فى اسمهما وخيرها ( للنفي )  
 اى لاجل النفي فكان النفي سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفي لم تعمل لانه  
 مدار عملهما على ليس وان ( و ) الحال انه ( قد انتقض النفي ) الذى كان سببا  
 لعملهما ومدارا للحمل ( بالا ) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اثبات  
 ما بعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤها يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى  
 مدار الحمل ايضا ( وحيث ) اى ولما ( تعذر فى هاتين الصورتين ) يعنى فى لا  
 احد فيهما الا عمرو وفى ما زيد شيئا الا شئ ( البدل على اللفظ ) اى حملا على

(الزيد بالجذر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هذا القول اى المستثنى  
 (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه  
 والعامل فى المبدل منه لفظه من فيلزم تكرارها مع ما تعلق به فيكون التقدير  
 ماجاءنى من زيد الا جاءنى من زيد (فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى  
 زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تراد لتأكيد النفي يعنى يستغرق  
 النفي جميع افراد النفي مثلا اذا قلت ماجاءنى من رجل فمعناه ماجاءنى من واحد  
 الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت تكون  
 حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (و) انما  
 تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله  
 ولا احد فيها الامر والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيئا لا يعاب به (لانه) اى الشأن  
 (لو اُبدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية  
 ابداله (لا احد فيها الامر بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد  
 وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة  
 احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) فى حصولها  
 بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى  
 زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا)  
 فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهي) اى تلك الفتحة فى العروض  
 والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك  
 التقدير كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا  
 على اللفظ اى على احد (من تقدير لا) فى المستثنى المحمول على لفظ احد  
 (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل  
 (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على  
 البدل (لتعمل) لفظه لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل  
 على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبني بعدلا ولان المعرفة لا تقع بعدها  
 الا مرفوعة لفظا على البناء والنصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير  
 جائز لان لا لا تعمل فى المعرفة لما سيحىء وانما لم يحجز التقدير حقيقة او حكما تعذر  
 الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل  
 على محله البعيد ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال  
 (فى قوله ما زيد شيئا الا شيئا لانه لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه)  
 وهو الشيء الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب  
 (لا بد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لتعمل) لفظه



وصف بكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان على مائة الامانة جيدة (ولا يخفى انه) اى الشان (لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشئية او لا) يزيد عليه صفة غير الشئية حتى يكون له شئية فقط يكون الشئ الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه غير الشئية) فيكون الشئ الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناءه منه كما فى قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة وردية ومتوسطة وتكون عارية عنها الا مائة وارتدت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهم الا اولوا الالباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشئ الا شيئا على ما فهم من الرضى \* ولما فرغ من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف وبين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البدل) حملا (على اللفظ) اى على لفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بمن الاستغراقية (لان من) (الاستغراقية) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لاتزاد من فيه اتفاقا لان من تراد فى الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها فى الاستغراق (لاتزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ماصار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الافعال ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صار ذا مامشية (لانتقاض النفي) الذى هو فى ما جاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعنى ان كان ما قبلها منفيما يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيما وههنا ما قبلها منفي فتكون لاثبات ما بعدها بنقض النفي الذى فيما قبلها وعلل قوله لاتزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانهما) اى لان من الاستغراقية تزداد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفي (لتأكيد النفي) لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيد النفي المستغرق (ولاننى) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفي بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلو ابدل) المستثنى (على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ما جاءنى من احد



ما أمكن وهو الاصراب المحلى لان اللفظى او التقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملاً بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكناً لا يصر الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسمها واحداً لكون الجار فيهما حرفاً زائداً وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجروراً بمن الاستغراقية (مثل ما جاءنى من احد الازيد) فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظاً (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظاً (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البديل من لفظه متعذر لما سيجى (و) الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنياً لفظاً ومنصوباً محلاً بان يلى لا التبرئة نكرة مفرداً او مضافاً او مشبهه (مثل) (لا احد فيها) (اى فى الدار) فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التعذر سياتى لما سياتى (الاعمرى) (فعمرى) فى هذا المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا منصوب محمول على لفظه) او محله القريب (و) الثالث اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس (مثل) (ما زيد شيئاً) فان لشيء حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتدائية (الا شيء لا يعاب) مبنى للمفعول من عاباً مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و (به) نائبه (اى لا يعتد به) مبنى للمفعول (فشى) بدل (مرفوع محمول على محل شيئاً لا منصوب محمول على لفظه) اى لفظ شيئاً لان المحل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعاب به ليس) موجوداً (فى كثير من النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد أنه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ما وقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شئ المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يعاب صفة الشئ المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قيل) فى توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه) استثناء نفس الشئ بحيث لم يبق بعد الثبوت شئ فى محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبق بعد الثبوت شئ فى محله سواء كان اقل او اكثر او مساوياً لما سبق وههنا لم يبق شئ بعد الثبوت فيه اذ لا يصح ان يقال فلان على مائة الا مائة واما اذا

ولا يخفى (اى لا يكون خفيا) (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه  
(انه) (اى الشأن) (يمكن بمثل هذه التأويلات) (اى بهذين التأويلين اللذين  
اوردهما الرضى وامثالهما) وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى  
انه لا ينحصر فى ما نقله الرضى بل يجوز أن يأول بتأويلات اخرى (ارجاع) بالرفع  
فاعل يمكن وهو خبر ان وهو مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل  
قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة  
غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة) (اى استقامة  
المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ فى كل  
كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلم يصح قول المصنف بل  
قول النحاة فى هذا الموضح وهو فى غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول  
(مثلا فى قولك ضربى الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك)  
بيان من فيكون التقدير ضربى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا  
زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (او المقصود) عطف على قوله  
المراد (منه) اى من قولك ضربى الا زيد بناء على التوجيه الثانى (المبالغة  
فى غلو) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو  
(المجتمعين) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم  
(على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة  
الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربى بالياء فيكون  
التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة  
المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى  
شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام \* ولما بين اجالا فى القسم الثانى من  
المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد أن يفصل المواضع التى يتعذر فيها  
البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل  
بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على  
حسب العوامل ولتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال  
﴿واذا تعذر البدل﴾ اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث حملة) اى حمل  
البدل هو المستثنى (على اللفظ) (اى على لفظ المستثنى منه) اى على اعرابه  
المفوض او المقدر (فعلى الموضع) (اى فيحمل) المستثنى البدلى (على موضع  
المستثنى منه) اى على محله (لا على لفظه) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى  
منه اى على اعرابه اللفظى او التقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى  
ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار) وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اى على



مصدر بحرف النفي وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعاً ونصباً (مثل مازال زيد الاعمالاً) ومابرح زيد الامقياً ومافتى عمرو الاسافراً وما انفك زيد الاقائماً (اذ معنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبات) لان زال واخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفي النفي اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفي متوجهاً اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفاه بقى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى مادام واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اى معنى مازال زيد الا عالماً (ثبت زيد دائماً) اى حال كونه دائماً ومستمراً (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذكلاً (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والعود والحرة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتاويل الصفة وحجة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (لما لا يتناقض) بيان لما فى قوله على ما يمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلاً ثبت زيد قائماً على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبهاً على كمال حمقه وبلادته (او يحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل مازال زيد الاعمالاً (على المبالغة فى نفي صفة العلم) عن زيد أى مبالغة فوق ان يقال امكن فى زيد أن يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ﴿ولو ترى اذ وقفوا على النار﴾ فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعهما فى محل واحد (الا صفة العلم) أى مبالغة فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شئ فيه من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى ويندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الاعمالاً على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى

زمان صدق حية زيد  
والصفاء



قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور الخ خبرها لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهو قوله ضربى الا زيد (فلو قام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربى الا زيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكي والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للسند الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) فى الجواب (ضربى الا زيد) اى ضربى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربى الا زيد فانه لم يضربى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربى الا زيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع مع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب) فى مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقابلة تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب) والبناء على ماهو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا \* ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معرأ على حسب العوامل دون غير الموجب اراد أن يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثم) متعلق بقوله لم يحجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والاىصال (لا يكون) اى لا يوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ فى الموجب (لم يحجز) توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التى هى

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا او غير موجب  
(واجب) عن الاعتراض الاول (بان المعبر) في بناء الاحكام ونصب الدلائل  
في هذا الفن (هو الغالب والغالب في الايجاب) يعني اذا كان الكلام موجبا  
(عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب  
لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان (و)  
الغالب (في النفي عكسه) يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه  
(لان اشتراك جميع اشراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل  
كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل  
كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى  
كالجوهر (في انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد اى  
لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة)  
عطف على اسم ان اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد  
الجنس (في ذلك) متعلق بالمخالفة اى في انتفاء تعلق الفعل بها (مما يكثر ويغلب)  
عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر مثل ماضربنى الازيد فانه تعلق الضرب  
بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثابوتا يعني ان يكون  
الفعل نفيا عن كل احد بحيث لم يثبت وان يكون مثبتا على واحد معين هو زيد  
كثير وغالب وهو فلان ومثله ايضا ما رأيت الازيدا وما صررت الازيد (واما  
اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (في تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد  
ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى  
الاشراد (في ذلك) اى في تعلق الفعل (فما يقل) الفاء جواب اما والجار والمجرور  
خبر (كما في المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت اليوم كذا لان تعلق القراءة  
فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراد كل واحد من حيث وقعت  
فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله  
بان المعبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضا لا يصح الخ  
يعنى واجب عن الاعتراض الثانى وهو قوله وايضا لا يصح الخ بان الفرق (بين  
قولك قرأت اليوم كذا) الذى ذكر في المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك  
(ضربنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما شيئا من الاشياء  
(الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع)  
بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير  
المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوّه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى  
المستثنى منه (في الاول) متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرأت اليوم كذا



اوستة ايام وخمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما  
 او خمسين او ستة اوسنتين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم  
 (ان يقول) مبتدأ (كما لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط  
 لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تضع اصنع واذا ركت مع الكاف تضمنت  
 معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في)  
 الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربى الازيد وكذا حالة النصب والجر  
 ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا  
 المعنى دخول الفاء في قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت  
 رب على الفعل (لا يستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه  
 في غير) الكلام (الموجب) في بعض الصور (ايضا) اى كالا يستقيم المعنى على  
 تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو مامات الازيد) اذ لا يصح ان يقال  
 مامات احد او مامات كل احد الازيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك  
 (فينبغى ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط في الموجب  
 (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول  
 ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب الا ان يستقيم  
 المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لا يصح  
 مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص) اليوم المستثنى (بايام الاسبوع) الباء  
 هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع  
 الايوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص في)  
 نحو (ضربى الازيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخص المستثنى منه بكل  
 واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة  
 واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند  
 الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما  
 يقول المضروب حال الشكاية ضربى الازيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل  
 احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير  
 ضربى كل احد من محلة كذا الازيد او مقالية كقول المضروب لمن قال له من  
 ضربك من محلة كذا ضربى الازيد اى ضربى كل واحد من تلك المحلة الازيد  
 اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربى الازيد  
 حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الايوم كذا فيجوز (في كون كل واحدة منهما  
 جائزة مع القرينة) الدالة على جوازها (وغير جائزة بدونها) اى بدون القرينة  
 الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه



اعرابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول (على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الانواع واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (بحرك) من التحريك (فكك الاسفل) وهو اللحي يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لأك في فيه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع (الاتمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لاما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد في جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهي فوق مصر باثني عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذه المواضع لا يدخلها تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات ونحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى في كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذي هو غير مذکور في الكلام لما مر أن اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذکور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً) اى جزماً بلا شك نصب على التمييز (مثل قرأت الا يوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد أن يقرأ جميع الايام الا اليوم المعين (اى اوقعت القراءة) اى صدرت مني القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الا يوم الجمعة مثلاً حيث وقع فيه الترك (لظهور أنه) اى الشأن (لا يريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزماً انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبي وبعضها سيأتي وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة في الايام الماضية والآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءتي مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يتأتى في الايام الآتية (بل) لا يريد بكلامه هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين الهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع فتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية \* هفتة يعنى قراءات ايقاع كنيم در هفتة يك لكن يك روز از ان هفتة قراءات ايقاع نمي كنيم \* لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) ادنى منهما مثل خمسة عشر يوماً او عشرين يوماً

موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل (ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني في الخاصة كقوله تعالى ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ﴾ من يشاء وهذا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشأن (فرغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط (فالمراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على الحذف والاىصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اى والحال ان المستثنى واقع) (في غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيا لانك اذا قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد قطعاً وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد متفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فينبى ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ما ضربى الازيد) والشرطان قد ووجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد) لان معناه ما ضربنى احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحو ضربنى الازيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الازيد فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيد) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من خوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فينبذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف

في البدل (والا زيدا بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على ان يكون  
 مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (ما رأيت) اى ابصرت لان  
 الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب (احدا الا زيدا بالنصب) يعنى نصب زيدا  
 لا يخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق ان يكون بدلا  
 (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان يكون مستثنى  
 (وهو جائز غير مختار) فالبدلية يجوز أن تعتبر في الاحوال الثلاثة \* ولما فرغ من بيان  
 كون البدل مختارا اراد أن يبين وجهه وعلته فقال (واتما اختاروا البدل  
 في هذه الصور) اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه  
 الشروط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم الواقع بعد الا  
 بناء على ان يكون مستثنى (اتما هو) اى ليس الا (بسبب التشبيه) اى تشبيه  
 المستثنى (بالمفعول) في كون كل واحد منهما فصلة وخصوصا بالمفعول معه في كونه  
 معمولاً بواسطة الا لان المستثنى من الماحقات بالمفاعيل (لا بالاصالة) عطف  
 على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه  
 (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس  
 الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا  
 (بلا واسطة) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى  
 من الاعراب الذى لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبلا واسطة فالعمل بالاقوى  
 مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل  
 واما في عامل المستثنى فالاخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول  
 كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى في القسم  
 السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام  
 ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد (ويعرب) (اى المستثنى) (على حسب  
 العوامل) الحسب بفتحين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب  
 وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه (اى بما) اى  
 بشئ من الرفع او النصب او الجر (يقضيه) اى يطلبه (العامل) فيه اشارة الى  
 ان اللام في العوامل للجنس وللام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع  
 ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما في قوله بما (والنصب والجر) المقصود  
 انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان يقتضى  
 النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحو ما رأيت الا زيدا وما مررت الا يزيد  
 لكن انما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما (اذا كان المستثنى منه)  
 في الكلام (غير مذكور) لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام



فيه مذكورا (فانه) اى الشأن (حيث) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور  
 فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل  
 من رفع او نصب او جر على ماسأى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن  
 بضم النون وفتح السين المهمة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه (ذكر  
 المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به  
 الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر  
 المستثنى منه (صفة) بعد صفة (ل) قوله (كلام غير موجب) لكونه بتقدير  
 ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير  
 الراجع الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر  
 فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه  
 النسخة حالا لتوافق النسختان فى المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه  
 راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له  
 فيجب الانفصال ويقال المستثنى هو منه \* الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية  
 الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع  
 لما يراد أنه كما اشترط القيود الثلاثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار  
 يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه  
 لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى  
 على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فلم ان القيود المعتمدة خمسة  
 فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف  
 ههنا (ان لا يكون) المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم  
 فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله او مقدما على المستثنى منه  
 او منقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذها  
 فى القيود (نحو ما فعلوه الا قليلا) (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية)  
 اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة  
 الجمع (و) ما فعلوه (الا قليلا) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء)  
 منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب  
 وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز  
 الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لما سيجىء هذا مثال  
 حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو ما مررت باحد الازيد بالجر) يعنى بجر  
 زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد  
 كما ان تقدير ما فعلوه الا قليلا الافعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه

افعال قوية في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مصارع في الخمسة الاول  
ولا يكون للاربعة الاول تنية وجمع ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن  
ولا الى مجهول لانها جارية بحرى الامثال والامثال لاتغير عما ضربت فكذا هذه  
و (لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهى)  
نائة عنها لما عرفت وهى اى كله الا لكونها حرفا (لا يتصرف فيها) لان الحرف  
لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه وناثبا منابه (و) الثانى من المواضع  
المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه  
ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن  
المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او ما و (يحوز فيه) (اى  
في المستثنى) اى المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم (النصب) اى نصب المستثنى  
(على الاستثناء) (ويختار البديل) اى جعل المستثنى بدل البعض (من المستثنى  
منه) (فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط  
بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا وصل  
في المسجد في مكان كذا اى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول  
من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) في قوله فيه فتكون حينئذ كلمة ما  
في قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على ما فهم من تفسير  
الشارح (اى حال كون المستثنى واقعا في محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان  
(متاخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط  
بعد ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى  
والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا  
احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء)  
اى باقى كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل  
عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (في كلام غير موجب)  
حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا من  
قيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا  
في بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (احترزه عما اذا وقع)  
اى عن مستثنى وقع (في كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه (منصوب  
وجوبا كامرا) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارة  
الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدره والى ان الماضى المبتدئ حال بالواو  
وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة  
(احترزه عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه

(الاستثناء) يعنى اذا كانا اداتى استثناء ليكونا شبه بالالتى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدها فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع القصان فى المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءنى القوم لا يكون المحيى منهم زيدا وليس المحيى منهم زيدا اذ لا يقال المحيى زيدا الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يضح (وهما) اى ليس ولا يكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز انخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرfa باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليس اولا لا يكون زيدا وجاءنى امرأة لا تكون فلانة اولست فلانة ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجيء مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وما عدا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما خلافا حتى جاز الجربها ولم يحز فيهما شئ سوى النصب \* ولما فرغ من بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تنصرف اولا فقال (واعلم انه) اى الشأن (لا تستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى (الا فى المستثنى المتصل الغير المرفوع) فاستعما لها فى الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانهما لا تستعمل فى المستثنى المتقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لماعرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف) مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى



اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونهما جزء الفعل  
ولمناسبة ماسبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط ( او على  
الحالية ) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون  
كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا ( بجعل المصدر ) اى الذى هو  
خلو وعدو ( بمعنى اسم الفاعل ) لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير  
المصنف لماسبق واما عنده فان مادل على هيئة يصح ان يقع حالا وههنا  
المصدر لما لم يدل عليها احتياج الى التأويل بالمشق عنده ايضا ( او جاؤا )  
اى جاء فى القوم ( خاليا بعضهم ) من زيد ( او ) خاليا ( مجيئهم من زيد ) او خاليا  
الجاى منهم من زيد ( او ) جاءنى القوم ( مجاوزا بعضهم عمرا ) مجاوزا ( مجيئهم  
عمرا ) او مجاوزا الجاى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل  
المتقدم لما ذكرناه فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا ماسبق فى خلا وعدا  
للكونه غير جائز ( و ) روى ( عن الاخفش انه اجاز الجر ) اى جوزه جر مابعدهما  
( بهما ) اى بكل واحد منهما بناء ( على ان ) لفظة ( مافيهما زائدة ) لتحسين  
اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين  
الشارح وجه عدم ذكره بقوله ( ولعل هذا ) اى هذا النقل عن الاخفش  
( لم يثبت ) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته ( عند المصنف ) اصلا ( او ) ثبت عنده الا انه  
( لم يعتد به ) اى لم يعتد به شيئا يعا به لان زيادة ما فى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى  
الاخر وانما زاد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيثا وكيفما وغيرها وبعد الحروف وايضا نحو  
قوله تعالى ﴿ فبارحمة و ما خطيأتهم ﴾ و عما قليل ( و لهذا ) اى لكل واحد من هذين  
الامرئين ( لم يقل ) و ما عدا وما خلا ( فى الاكثر ) كما قال فيما سبق او كان بعد عدا  
و خلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا ( و ) كذا ( اى كما كان المستثنى  
منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك ) المستثنى منصوب ( اذا كان واقعا ) ( بعد )  
( ليس ) الا انه ثمة منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبر لان ليس  
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ( نحو جاءنى القوم ليس زيدا ) اى ليس الجاى  
منهم او بعض منهم زيدا ( و ) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا ( بعد )  
( لا يكون ) لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فت نصب المستثنى على انه خبرها  
( نحو سيجى اهلك لا يكون بشرا ) اى لا يكون الجاى منهم او بعض منهم بشرا  
( وانما يكون النصب ) اى نصب المستثنى ( واجبا ) اذا كان واقعا ( بعدها ) اى  
بعد ليس ولا يكون ( لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ) والمستثنى الواقع  
بعدهما لا يكون الا خبرا لهما فينصب على الخبرية ( ويلزم ) اى ويجب  
( اضمار اسمهما ) اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضمير امستكنا فيهما ( فى باب

( قال السيرا في لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما ) اى بكل منهما وقال ايضا لم ارأحدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا الاخفش فانه قرنهما في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما والسيرا في تبع في هذا سيويه وفي الاول الاخفش ( الا ان النصب ) اى نصب المستثنى ( بهما ) اى باحدهما ( اكثر ) من الجر ( وماعدا وماخلا ) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظه كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لافرق بينهما الا بزيادة لفظه ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر ( اى المستثنى منصوب ايضا ) اى كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا ( وجوبا اذا كان ) واقعا ( بعد ماعدا وماخلا لان ) لفظه ( مافيهما مصدرية ) وحروفها ثلاثة ماوان وان ( مختصة بالافعال ) اى الاوليان تختصان بالافعال يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانهما في تأويل المصدر ولذا اختصتاها لان المصدر لا يوجد الا في الافعال نحو قوله تعالى ﴿ وضاعت عليهم الارض بما رحبت ﴾ اى برحبها اى بسعتها وقوله تعالى ﴿ وان تصوموا خير لكم ﴾ وهذا مذهب سيويه وجوز غيره دخول ما في الجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضى ( نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وماعدا عمرا ) ومافيهما اما حرفة وهى ثلاثة اما نافية وهى لاتصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهى تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهى مختصة بالافعال غالبا لان المصدية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهى ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهى ايضا ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كونها احديهما ظاهرا لوجوب كونهما في الآخر حقيقة او حكما فتعين انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا ( تقديره ) اى تقدير المثال الاول جاءني القوم ( خلو زيد ) بالاضافة الى المفعول ( و ) الثانى جاءني القوم ( عدو عمرو ) بالاضافة اليه ايضا ( بالنصب ) فيهما ( على الظرفية ) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل ( بتقدير مضاف اى ) جاءني القوم ( وقت خلوتهم ) اى خلوا لجأئ منهم او بعض منهم او مطلق منهم ( او ) وقت ( خلوتهم من زيد ) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ماسبق ( او ) جاءني القوم ( وقت مجاوزتهم ) اى مجاوزة الجأئ منهم ( او مجاوزة محيئهم عمرا ) على قياس ماسبق وهذا المعنى

ههنا هذا المعنى ( والتقدير ) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة  
 ( جاءنى القوم عدا ) مجيئهم زيدا ( او خلا مجيئهم ) زيدا مثال لرجوع الضمير الى  
 مصدر الفعل المتقدم ( او ) جاءنى القوم عدا ( الجائى منهم ) زيدا او خلا  
 الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه ( او ) جاءنى  
 القوم عدا ( بعض منهم زيدا ) اى كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اى  
 كلهم لمسبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثالين الاخيرين منهم ليكون  
 ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لمسبق ان الحال اذا كان جملة  
 يلزم الضمير فيها ( وهما ) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما ( فى محل  
 النصب على الحالية ) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة  
 المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاءنى احد عدا او خلا زيدا  
 وقيل لاموضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الواو هى حرف لاملح لها  
 منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها ( ولم يظهر ) من الظهور مبنى للفاعل  
 او من الاظهار مبنى للمفعول ( معهما ) اى مع كل من عدا و خلا اذا وقع حالا  
 بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالافتراك  
 الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظه ( قد ) والواو اصلا مع ان  
 الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة  
 وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيبويه والمبرد  
 لما عرف ( ليكونا شبه ) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة ( بالا ) فى عدم  
 الفصل بينهما وبين المستثنى منه ( التى هى الاصل فى باب الاستثناء ) لكونها  
 موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغير فاستعماله فيه  
 يكون مجازا عن الاوبدلا منها لعلاقة ما ( فى الاكثر ) ( اى النصب ) اى نصب  
 المستثنى ( بهما ) اى بكل واحد منهما ( انما هو فى اكثر الاستعمالات ) فيه  
 اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر  
 عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا  
 فان فى نصب المستثنى هناك خلافا ( لانهما فعلان ماضيان كما عرفت ) فيما  
 سبق والفعل الماضى ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه  
 وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الا  
 ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ما كان  
 فى معناها ليم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال ( وقد  
 اجيز الجر ) اى جر المستثنى ( بهما ) اى بكل واحد منهما بناء على انها حرفا  
 جر ) وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدها لانه فعل متعدي بنفسه



متعد بمن ولذا قال الشارح ( وهو ) اى لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا ولم ينبه  
الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه  
متعديا يكون مضارعه كذلك ( فى الاصل ) اى فى استعماله فى الاستثناء وغيره  
( لازم ) الا انه قد ( يتعدى الى المفعول ) به ( بمن ) كما تتعدى الافعال اللازمة  
الى مفعولاتها بالحروف الجارة ( نحو ) قول العرب اذ خربت الديار ( خلت  
الديار ) جمع دار ( من الانيس ) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل  
كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس او كل مايؤنس به ويقال وما فى الدار  
انيس اى احد كذا فى الصحاح ( وقد يضمن ) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد  
تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم ( معنى جاوز ) فيكون معنى قولك جاءنى  
القوم خلا زيدا اى جاوز زيدا ( او ) قد ( يحذف ) الجار الذى هو ( من ويوصل  
الفعل ) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به ( فيتعدى ) الى المفعول به ( بنفسه )  
فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال  
والتزمو ) اى التزم التحاة ( هذا التضمن ) اى جعله بمعنى جاوز ( او الحذف  
والايصال ) وهو أن يحذف الجار المعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل  
الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل  
المتعدى المفعول به كقوله تعالى ﴿ واختر موسى قومه ﴾ مكان من قومه اى التزموا  
احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع ( فى باب الاستثناء ) يعنى اذا كان خلا  
واقعا فى الاستثناء ( ليكون ما ) اى المفعول الذى وقع ( بعدها ) منصوبا  
صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لالفظى واما اذا  
الترم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع ( فى صورة المستثنى  
بالا التى هى ام الباب ) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها  
منصوب وليكون اشبه بالا ( وفاعلهما ) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلان  
ماضيان لا بد لهما من فاعل ( ضمير ) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر  
الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لما سيحى ( راجع ) لانه لا بد له  
ايضا من مرجع لفظا ومعنى او حكما لانه ضمير غائب ( اما الى مصدر الفعل  
المقدم ) كأنا ما كان مثل ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ ( او الى اسم الفاعل منه )  
اى من الفعل المتقدم ( او الى بعض مطلق من المستثنى منه ) وعلى التقادير الثلاثة  
يكون المرجع مذكورا معنى اذا لا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لا يلزم من  
مجاوزه بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا  
فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى قوله  
تعالى ﴿ علمت نفس ﴾ اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريده

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون في حكم التنجيه ويكون حذفه وذكره سواء ( كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله ) لا لنفي الجنس وعاصم مبنى على القتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا ( الا من رحم ) من موصول ورحم صلاته واليه اشار الشارح بقوله ( اى من رحمه الله ) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه ( فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم ) لان من كان عاصمه الله لاحالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لاحالة يكون مرحوما ( فلا يكون ) المعصوم ( داخلا في العاصم ) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل ( فيكون ) مستثنى ( منقطعا ) فيكون من رحمه في محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا \* واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا فان كان مقدما فهو القسم الثاني وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والافهو القسم الثالث ( او كان بعد خلا وعدا ) نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغير المعطوف عليه في النصب لان نصب المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية وفي الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال في الاول وفي الثانى واقع بعد الحرف وهو الا ( اى المستثنى منصوب وجوبا ) اى نصبا واجبا ( ايضا ) اى كما اذا كان واقعا بعد الا ( اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا ) مثل غزا يغزو وغزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره ( اذا جاوزة مثل جاءنى القوم عدا ) اى جاوز ( زيدا و ) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا ( بعد خلا ) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ( من خلا يخلو خلوا ) مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر لانه لازم في الاستثناء وغيره ( نحو جاءنى القوم خلا زيدا ) والاصل خلا من زيد فانه

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم أكثر من بعض والناصبون يكونون أكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (أوفي أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم) أي أكثر النحاة (ذهبوا إلى اللغة الحجازية) لأنهم يوجبون نصبه مطلقا لأن بدل الغلط لم يوجد في الفصح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) أي سواء كان قبله اسم يصح حذفه أولا (منصوب عندهم) أي عند الحجازيين (أذلا يصور) أي لا يمكن (فيه) أي في المستثنى المنقطع إذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) أي بدل الغلط (لا يصدر) أي التالف به (الابطريق السهو والغفلة) أي الابطريق أن يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المنقطع إنما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطاة) فتافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضا أما عدم كونه بدل الكل فلانقضاء شرطه لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول مثل جاءني زيد أخوك وأما بدل البعض فلأن شرطه أيضا أن يكون الثاني جزء الأول ويكون مضافا إلى ضميره وأما بدل الاشتغال فلأن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر البديل وأما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء القسم منه وهو البديل أذلا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد وإذا انتفت البديلة لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء (وأما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع إلى قسمين) لأنه لا يخلو أما أن يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه أولا (أحدهما) أي أحد هذين القسمين (ما) أي مستثنى منقطع (يكون قبله) أي قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) وإقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ما جاءني القوم الاحمارا) ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعني القوم وإقامة المستثنى مقامه يعني حمارا المراد بالاقامة أن يكون قائما مقام الفاعل إذ يجوز أن يقال ما جاءني الاحمارا وغير متعدد مثل ما جاءني زيد الاعمر (فهنا) أي في هذا القسم (يجوز أن يكون البديل) لأن المبدل منه في حكم التنحية في المعنى فيجوز حذفه وأبانه فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فصح الكلام نحو عندي نجم بدر شمس (وثانيهما) أي ثاني القسمين (ما) أي مستثنى (لا يكون قبله) أي قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب أن يكون مذكورا (فهو) أي بنو تميم (ههنا) أي في هذا القسم (يوافقون الحجازيين في إيجاب النصب) أي في أن يكون نصب المستثنى واجبا لأنه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن إقامة المستثنى مقامه



المالكية او غيرها ( و ) الحال ان المستثنى ( قد جاء بعد تمام الكلام ) كما ان المفعول  
 يحىء بعد تمام الكلام ( فشابه ) بهذه الحثية ( المفعول ) في كونه فضلة عاما  
 وبالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول  
 ( او مقدما ) ( عطف على قوله بعد الا ) لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان  
 ( اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما ) ( على المستثنى منه )  
 وواقعا بعد الا ( سواء كان ) المستثنى واقعا ( في كلام موجب او غيره ) اى او كان  
 واقعا في كلام غير موجب ( نحو جاءنى الا زيدا القوم ) مثال لما كان واقعا  
 في كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول  
 على الفاعل وكان حقه ان يحىء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول  
 ان يحىء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن  
 جواز تقديمه لكثرة استعماله ( وما جاءنى الا زيدا احد ) مثال لما يكون غير موجب  
 ويجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على  
 الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز ( لامتناع تقديم البدل على المبدل منه )  
 لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا  
 على الاستثناء ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة  
 في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء ( او منقطعا ) عطف  
 على قوله مقدما لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله  
 ( اى المستثنى منصوب ايضا ) اى كما كان منصوبا في القسمين الاولين ( وجوبا )  
 اى نصبا واجبا ( اذا كان ) المستثنى ( منقطعا ) واقعا ( بعد الا ) سواء كان في كلام  
 موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءنى القوم الا زيدا كما سبق او لا من جنسه  
 مثل جاءنى القوم الاحمارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاءنى  
 القوم الا زيدا او لا ( نحو ما فى الدار احد الاحمارا ) ( فى الاكثر ) متعلق بقوله  
 منصوب المقدر الذى قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى  
 فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما فى القسمين الاولين ( اى فى اكثر  
 اللغات ) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله الا كبر  
 اى اكبر كل شىء فى قول ( وهى ) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما  
 اضيف اليه فيكون مؤثلا لان المضاف اليه ههنا ( لغة اهل الحجاز ) بكسر الحاء  
 المهملة وفتح الجيم وآخره زائى معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها  
 لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع ( فانهم ) اى اهل الحجاز  
 ( قبائل ) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم  
 شتى مثل الروم والنزح والجمع قبل ومنه قوله تعالى ﴿ وحشرنا عليهم كل شىء قبلا ﴾

على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام  
(لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام  
المصنف تعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض اى لان المقصود  
ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا  
على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا  
على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على  
الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا  
(بدليل) عطف (قوله او كان بعد عدا وخلا) وغيرها مما يكون المستثنى بعده  
منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان  
واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية  
او على الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر  
(الحاجة الى هذا القيد) وهو أن يكون المستثنى منه مذكورا أو أن يكون الكلام  
تام (انما هو لخراج مثل قرىء) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اى يوم  
كذا (مرفوع وجوبا لمنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان  
على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرىء الا يوم كذا مكان  
قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر  
المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورد بالتكثير  
(والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال  
(على الاستثناء) لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا  
(عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء بهما ولكونها  
نائة عن المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد المحذوفة  
فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يحىء ولهذا بين الشارح  
العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب  
المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بتوسط الواو (او معنى الفعل  
المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق  
بالفعل) المتقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الا تى (او معناه) اى معنى الفعل  
اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى  
جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجه وصرفته عن حكم الجيىء (تعلقا  
معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه  
احدهما) من الفعل او معناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه  
واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والا فبعلاقة



حيث عرّف الكلمة أو لاثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه إشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (روما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرّف المستثنى أو لاثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنا وان كان فيه فائده (منصوب) سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تمييز او منصوب على المصدرية اى نصبا واجبا دليل كونه قسما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعد الا) (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى وغيرها) مثل سواء وحاشا في قول لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون منصوبا ولا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا (غير الصفة) صفة الا (قيد به) اى بقوله غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعد الا التي) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا في المستثنى لئلا يذهل) مبنى للمفعول (عنه) اى عن عدم دخول ما بعد الا للصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا\* فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوى لا احترازي وعلى الرضى ايضا حيث قال ولم يحتاج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى (في كلام) متعلق بما تعلق به قوله بعد الا وانيهما اذا كان المستثنى واقعا في كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اى) في كلام (ليس بنفى) فيه (ولا نهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به في الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفي او النهى في ان يكون مادخله غير موجب (نحو جائئ القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترز به) اى بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى (اذا وقع في كلام غير موجب) بان يكون فيه نفي او نهى او استفهام (لانه ليس حينئذ) اى حين وقع في كلام غير موجب (واجب النصب) بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل (على ماسيجى) كل في موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما كان المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اى غير القيدتين الاولين بل يكفى في كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا\* فيه رد على الهندي حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيد الاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اى في الكلام الموجب (ليخرج) تعليل للنفي لا النفي يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال في كلام موجب ليخرج عنه (نحو قولك قرأت الا يوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا



ذكر (بعدها) (اي بعد الاو) احدى (اخوانها) (غير مخرج) اي (من متعدد) اي من شيء متعدد جزئياته او اجزائه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لاحاجة الى الاجراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج او لا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحتزبه) اي بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءني القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقرينة المقام او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا او مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا في تقدير ما جاءني القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما (او لم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءني القوم الاحمارا) فيجري فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا\* ولما قسم المستثنى او لا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد أن يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب فقال (وهو) (اي المستثنى) مطلقا متصلا او منقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (او لا) منصوب على الظرفية (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به اللفظ اي لفظ المستثنى (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هناك (و) علم (ثانيا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما في قوله بما (تعريف قسميه) اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعني) به (المذكور بعد الاو) احدى (اخوانها) اي اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزائه (او) كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اي لكونه معلوما او لا بالوجه المذكور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اي لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كاهو دأبه

وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او  
 بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال (فالم متصل)  
 الفاء للتفسير والتفصيل قدمه فى اللف والنشر لكونه اصلا فى هذا الباب كما ان  
 التمييز عن المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل (هو المخرج) (اى الاسم الذى  
 اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة  
 سواء كان الباقي بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة او اكثر  
 نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان على عشرة  
 دراهم الا خمسة (واحترز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى  
 المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة (من  
 متعدد) اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل  
 متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات  
 ظاهرا نحو جاءنى القوم الا زيدا او غير ظاهر (نحو ما جاءنى احد الا زيدا) بالرفع  
 بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا  
 ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفي فعم الافراد واستغرق فتعدد معنى  
 لان النكرة فى حيز النفي تفيد الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف على  
 جزئياته اى شئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشتريت  
 العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلقا بالاشتراء  
 تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق بالاشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان  
 ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه او جزئياته (لفظا) (اى ملفوظا نحو جاءنى  
 القوم الا زيدا) (او تقديرا) (اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيدا) بالرفع لانه اذا كان  
 المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على  
 حسب العوامل على ما سيجى (اى ما جاءنى احد الا زيدا) على البدل من احد  
 والا زيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا  
 كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخواتها) اى اخوات الا  
 اى اشباهها وهى حرف الاستثناء وادواته على معنى مابه يستثنى فى الكلام سواء  
 كان حرفا واسما او فعلا وهى الاوعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا  
 وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وببىد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى ﴿ولما عليها  
 حافظ﴾ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن)  
 ما يخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيدا) مثل لكن فى نحو  
 (ما جاءنى القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن  
 زيدا لم ينجى (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) اى الاسم الذى

فبارجاع ضمير تطيب الى المذكور والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكور اذ التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك فانه يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا في التذكير والتأنيث والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى في العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصين واما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقي والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبني للمفعول (عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلوميته) اي معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اي بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في تقسيمه) اي تقسيم المستثنى اي المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء مبتدا تكون ايضا كافية في تقسيمه فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا (قسمه) اي المستثنى او لا (الى قسمين وعرف كل واحد منهما) اي من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حدة واحد لان الحد مدين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضما والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعان في حدة كذا في الرضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة) اذ احدهما مخرج والاخر غير مخرج (لا يمكن اجراؤها) اي تلك الاحكام (عليه) اي على كل قسم (الا بعد معرفته) اي الا بعد أن يكون معلوما ومعروفا (فقال) (متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضادين على واحد نوعي او واحد جنسي في حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني



والمعنى وما كاد الشان اى وما قرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى  
 بافراق حبيبها عنها يعنى لا تقرب نفس سلمى ان ترضى بافراقه وانزاله عنها فكيف  
 ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ) اى حين  
 كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كما قلنا (لذكيره) اى لكون  
 الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز  
 ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى  
 حينئذ وما كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن  
 فيه (الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما  
 عليه) اى على الفعل (واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير  
 اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من  
 تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولا يكون ضمير الشان  
 لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير  
 المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب  
 اى يرضى بالفراق اى بالافراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى  
 البيت حينئذ لا تهجر اى لاتمتنع سلمى حبيبها راضية بافراقه وانزاله عنها بل  
 تريد أن يكون معها اثناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا  
 ان ترضى وتسمح بافراقها عنه وانزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا  
 ولا تسمح نفسه ان ينزل عنها طرفه عين (فلاتمسك) على جواز تقديم  
 التمييز على عامله الفعل الصريح (حينئذ) اى حين كون نفسا تمييزا عن نسبة  
 كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التمييز هو كاد وهو مقدم  
 عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا  
 تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل)  
 رد على الهندي اذ القائل هو (يحمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى  
 تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا  
 الوجه) اى على الوجه المذكور والجاز فى (بان يكون) متعلق بقوله  
 ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار  
 النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذ المعنى) اى معنى المصراع  
 الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا  
 تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فتكلف  
 وتصف غير قادم فى التمسك به) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح  
 اما كونه تكلفا فارجاع ضمير المؤنث الى المذكور باعتبار النفس واما كونه تعسفا

اى الى التجارة (مجازا) اى اسنادا مجاريا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح  
 فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما  
 لا يتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا  
 فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلاله لنفسه (وبهذا)  
 اى بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة  
 فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة  
 وهى) اى تلك القاعدة (ان التمييز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية  
 او الايقاعية لا الاضافية لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر  
 الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى  
 او مفعول) اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد  
 (ان التمييز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل  
 امتلا الاناء ماء (لا فاعل ولا مفعول) لالفاظا ولا معنى (فلا تطرد تلك القاعدة)  
 حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة  
 كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق  
 يقبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله ((للمازنى  
 والمبرد)) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى ايضا  
 (فانهما) اى المازنى والمبرد (يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح) مثل  
 طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا  
 كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح  
 فظاهر واما فى الآخرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع  
 فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل والقياس على الحال بجامع الاشتراك  
 فى رفع الابهام الا ان الحال مبين الصفة والتمييز مبين الذات (بخلاف الصفة  
 المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم  
 التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل (لضعفها  
 فى العمل) وهذا بالاتفاق (وتمسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجوز) اى  
 فى تجوز تقديم التمييز على العوامل المذكورة (بقول الشاعر أتهجر سلمى) وفى  
 رواية لىلى والهجر المنع اى أتمنع (بالفراق) متعلق بأتهجر على تضمين معنى  
 الرضى (حيبها) مفعول أتهجر اى أتمنع سلمى حبيبها راضية بفراقه عنها حيث  
 لا تمنعه ولا ترضى ايضا بفراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة  
 والضمير المستكن فيها عاملها وهو ضمير الشأن (نفسا) تمييز عن نسبته الى سلمى  
 (بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

بالمبتدأ (وكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم (وهنا) ي في قوله امتلاء الاناء لافي مطلق التعليل يعنى في جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلاله (بحث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى كان تميزا (في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلاء ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلاء (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيوننا لانه لو لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لاحقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظهروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلاء الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى في قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلاء (لاجرم) لفظ لالنفى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى يجعل ماء تميزا خبره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلاء الاناء ماء (في معنى امتلاء ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في انت الربيع البقل (فالماء) في قولك امتلاء الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء في قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة) فيه (تمييز) عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى (يرفع الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ منسوب الى زيد (وهو) اى الشئ المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لما قيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لاحالة تفسيره بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشئ وقع ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعنى فاعل ربح (في قصدك هو التجارة لازيد وان كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)



المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول ( فلا يقول )  
المفرد التام باحدها ( ان يعمل فيما قبله ) اى فى التمييز الذى تقدمه فليس للتمييز  
ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا  
او شبهه كما فى القسم الثانى من التمييز فى تقدمه عليه خلاف ولذا قال ( والاصح )  
( اى اصح المذاهب ) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه انسان على ما  
ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف  
واللام يضمن معنى الجمع ( ان لا يتقدم ) ( التمييز ) ( على ) ( ما هو عامل فيه )  
اى فى التمييز ( من ) ( الفعل ) ( الصريح ) مثل طاب فى طاب زيد فارسا ( او الغير  
الصريح ) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى  
ليشمل قوله الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان  
فى الفعل الاصطلاحي كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلا بد من التعميم والذى  
ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضى  
تأخيرها والتقديم ينافى غرض ذكر التمييز من الابهام او لا والتفصيل ثانيا لىتمكن  
فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله  
( لكونه ) اى التمييز عن النسبة ( من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد  
ابا اى طاب ابوه ) اى ابو زيد انا ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان  
كون الشيء بمجمل او لا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه  
بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال او لا والتفصيل ثانيا فليل طاب زيد ابا لانه  
فرق بين قولك اشتعل نار بيتي وبين قولك اشتعل بيتي نارا ( او ) لانه ليس فاعلا  
للفعل نفسه الا انه يكون ( فاعلا له اذا جعلته ) اى جعلت الفعل العامل  
فيه ( لازما ) بنقله الى باب انكسر فيثبت يكون فاعلا للفعل نفسه ( نحو وفجرتنا )  
من التفجير ( الارض عيوننا ) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرتنا  
عيوننا الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت الارض عيوننا ( اى  
انفجرت عيونها ) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ما ينبع من الارض اى شققنا  
الارض فسالت عيوننا اى عيونها ( او ) انه ( اذا جعلته ) اى اذا جعلت الفعل العامل  
فيه ( متعديا ) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة  
متعديا ( نحو امتلاء ) على وزن افتعل ( الاناء ماء ) لان الماء ليس بفاعل للامتلاء  
نفسه لان الماء ملئ الاناء فالظاهر انه كان فاعلا له بكون المعنى امتلاء ماء الاناء  
فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مائلا ( اى ملاء الماء ) اى ملاء الماء الاناء  
فانقسم التمييز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للارزاه او متعديه  
فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها ( والفاعل لا يتقدم على الفعل ) لئلا يلتبس

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اثباتها بل انما اتى بها لتأكيد البيان لان التمييز للبيان فلا ينافي هذا كونها بيانية ولهذا تزداد فيه (لا في الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان وللتمييز ايضا كذلك فاسب ان تزداد في التمييز لتأكيد البيان كما زيدت في ميز كم الخبرية والاستهلامية في قوله تعالى ﴿وَم أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ \* وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ \* وَفِي قَوْلِهِ الشَّاعِرِ

\* وَكَمْ ذَدَّتْ عَنِي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ \*

\* وَسُورَةُ أَيَّامٍ حَزَنَ إِلَى الْعِظَمِ \*

والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولذا لا تزداد في الحال (وايضا) اى كما ان زيادة من البيانية ترجح التمييز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه) اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (لاحال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد ينافى المدح (اذ قد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك \* ولما قسم التمييز او الى اقسامين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثانى ثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها وضافة وبين ايضا احوالها وكون التمييز ايضا صفة مشتقة اراد أن يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبه هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال (ولا يتقدم) (التمييز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما (اذا كان) عامله (اسما تاما) كما فى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولادرها عندى عشرون (ولا) يقال ايضا عندى (زيتا رطل) ولا زيتا عندى رطل وكذا غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (حينئذ) اى حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرناه) وقد ذكر فى القسم الاول من التمييز أن المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتمييز الآتى بعده مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فغصب

لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويحوز أن يكون) المصدر الذي هو  
 طبق (بمعنى اسم الفاعل) كخالق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب  
 بمعنى الضارب (والواو) حينئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على  
 خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول  
 هو الاولى (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له) ومطابقة اياه) وحينئذ  
 يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة  
 فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ما انتصب  
 عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث)  
 لا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها  
 على نوعين لا المطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة  
 ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس  
 كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتكثير مع انها صفة  
 قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التمييز (حاملة) اى مسندة (لضميره)  
 اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان. الوالدية مثلا  
 قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب ان تكون موافقة له  
 فى الامور المذكورة والالم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه تجب الموافقة (واحتملت)  
 عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز كذلك  
 (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا وانما قال واحتملت لان كونها تمييزا  
 هو الاولى للمسيجي (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على  
 الحال) اى على ان تكون حالا مبنية للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا  
 اى من حيث انه) اى زيدا (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية  
 لا تزداد الا فى التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا للبيان فتناسب البيانان والاكثر  
 على انها هى تمييز (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون  
 حالا وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول  
 حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح  
 بحال فروسيته (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من  
 فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه  
 راجع الى من اريد وصفه بالغة مثل عز فلان ومثل قولك قتاله الله من شاعر  
 (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لماسبق ف قيل عز من  
 قائل (يؤيد التمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره اى يرجح جانب  
 التمييز وفيه اشارة الى ان السارح ايضا رجح جانب التمييز (لان من تزداد فى التمييز)



التمييز مفردا عند قصد الانواع ( لا تفيد ذلك المعنى ) المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من التثنية او الجمعية عند قصد الانواع ( وان كان ) عطف على قوله ثم ان كان \* وفي الرضى قسم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجيء لما انتصب عنه ولتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجيء الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس فى الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا \* الى هنا كلامه ( اى التمييز ) ( صفة ) ( مشتقة ) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ( مثل لله دره فارسا ) فالفاراس اسم الفاعل صار تميزا ( او ) صفة ( ماؤلة بها ) اى بالمشتقة يعنى لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل ( نحو كفى زيد رجلا ) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تميزا اول بها ( فان معناه ) كفى زيد ( كاملا فى الرجولية ) بفتح الراء اوضحها وسيأتى ( كانت ) ( الصفة صفة ) اى مختصة ( له ) ( اى لما انتصب عنه لا ) تكون محتملة ولا مختصة ( لمتعلقه ) بفتح اللام ( لان الصفة ) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها ( تستدعى موصوفا ) تقوم هى به ( والمذكور ) وهو المنتصب عنه ( اولى بالموصوفية ) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان أليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر ( فاذا قيل طاب زيد والدا ) بجعل والدا تميزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقية ( كان الوالد زيدا ) لامتعلقه لما سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لا ثقلا لا يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له ( ولا يخلو ان تكون ) الصفة صفة ( والده ) بل تكون مخصوصة لزيد ( بخلاف الاسم ) فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لا يقتضى موصوفا لا تكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولتعلقه كما سبق ( نحو ابا ) فى طاب زيد ابا وزيد طيب ابا ( وطبقه ) ( الواو ) فى وطبقه ( بمعنى مع والطبق ) بكسر الطاء وسكون الباء ( مصدر بمعنى المطابقة ) واما نحو طبق بفتحين فهو الحال نحو قوله تعالى ﴿ لتركن طبقا عن طبق ﴾ اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لصاحبه فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشبة ( اى كانت الصفة ) التى تكون تميزا ( صفة ) مختصة ( له ) اى لما انتصب عنه ( مع مطابقتها اياه ) اى مطابقة الصفة ما انتصب عنه ( او مطابقتها اياها ) اى مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثانى الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها

اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية  
 فلا بد أن يكون التمييز مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية لطابق التمييز  
 المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنسا) استثناء من  
 عموم الاحوال اى فيطابق التمييز فيهما ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون  
 التمييز جنسا للماسق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء  
 (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التمييز (اوجعيته) اى  
 التمييز (لا يلزم) اى لا يجب (ان يثنى ذلك الجنس) لطابق ما قصد (او يجمع)  
 ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتمييز حال كونه (مفردا  
 لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل)  
 لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا  
 حاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التمييز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع  
 موافقة ما انتصب عنه او لمعنى فى نفسه (وجميته) اى الى ان يكون التمييز جمعا اذا  
 اريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) بصيغة  
 الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى نحو طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)  
 جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد) مبنى للمفعول  
 استثناء من مقدر تقديره يفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا  
 كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع  
 الواحد حينئذ يثنى التمييز اذا قصد تثنيته ويجمع اذا قصد جمعيته (بالتمييز الذى  
 هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) نائب فاعل يقصد المراد بالانواع  
 ما فوق النوع الواحد على ما شرنا له واليه اشار الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها)  
 اى الانواع (التوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء  
 كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى  
 حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التمييز مثنى (اوجعيته) اى من  
 جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر  
 على ترتيب اللف (اذا اريد ان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ما تعلق به يعنى  
 ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفى بعض النسخ ان تعلق  
 الطيب بصيغة المصدر كأنه وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل)  
 واحد (من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى  
 زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا  
 آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لا بد الى آخره اى كون

( بالتعير عنه بها ) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقول زيد ذو دار ( فهى ) اى هذه الاسماء مخصوصة ( لمتعلق زيد وهو ) اى ذلك المتعلق ( الذات المقدرة ) فى جملة طاب زيد ( اعني الشئ المنسوب الى زيد ) المغاير له فى الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ماهو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة وعلمها ودارا ( فيطابق ) ( اى التميز ) مطلقا ( فيهما ) اى فى الصورتين ( اى فيما ) اى فى صورة ( جاز أن يكون ) التميز فيها تميزا ( لما انتصب عنه سواء كان ) التميز ( نصا فيه ) وخاصاله مثل طاب زيد نفسا ( او ) كان التميز ( محتملا له ) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه ( و ) كان ايضا محتملا ( لمتعلقه ) بفتح اللام كالاب فى نحو طاب زيد ابا ( وفيها ) اى فى صورة ( تعين ) ان يكون التميز خاصا فيها ( لمتعلقه ) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلمها ودارا ( ما ) موصولة او موصوفة ( قصد ) مبنى للمفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته فى محل النصب على انه مفعول يطابق اوشينا قصد ( من وحدة التميز ) بيان لما ( او تثنية او جمعته ) اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به ( سواء كانت ) اى كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التميز وتثنيته وجمعته ( لموافقة ما انتصب عنه ) اعني زيدا فى الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع ( مثل طاب زيد ) نفسا و ( ابا ) وابوة وعلمها ودار ( و ) طاب ( الزيدان ) نفسين و ( ابوين ) وعلمين وابوتين ودارين ( و ) طاب ( الزيدون ) نفوسا و ( آباء ) وابوات وعلوم وديارا ( او لمعنى ) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لموافقة معنى كائن ( فى نفسه ) اى فى نفس التميز ( مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباله فقط ) فيجربى باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد ( وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجداله ) سواء كان الجذاب الاب او اب الام لان الجذب باطلاقة يشمل كليهما ( وطاب زيد آباء ) جمع اب ( اذا اردت ابا واجدادا له ) المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه ( فعلى كل من التقديرين ) اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او معنى فى نفسه ( اذا قصد وحدة التميز اورد ) التميز ( مفردا ) ليطابق ما قصد اى المقصود ( واذا قصد تثنيته اورد ) التميز ( تثنية واذا قصد جمعته اورد جمعا ) ليطابق المقصود فيهما ( فان صيغة المفرد ) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها ( لا تصلح ان تطلق



(متعلقه) بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه (مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه) اى الاب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (تارة) اى فى مرة واحدة (تمييزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه) اى زيدا (ابو عمرو) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا \* دو ستر است زيد ازان روى كه او بدرست \* (وجاز ان يكون) الاب (تارة) فى مرة اخرى (تمييزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا \* ويترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد بدرست \* (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن) التمييز (نصا فى المنتصب عنه) اى خاصاله لانه ان كان خاصاله لايجرى الحكم الا تى عليه كالفنس فانه خاص له ولايحتمل ان يكون لمتعلقه ولايخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انتصب عنه) لان التمييز حينئذ اما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة (فهو) اى التمييز على كلا التقديرين (متعلقه) اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلم ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا فى المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالفنس لما مر أنها تدل على ذاته فكانت نصا بل الانسان وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه

مرغوبا عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو  
اللبن والمنقول اليه وهو الخير والنفع \* واعلم ان الدر في الاصل بمعنى الادرار  
اي الانزال يقال بالفارسية \* ريختن بارانست \* ثم نقل منه الى اللبنة لانه ينزل ايضا فيقال  
\* ريختن شير است \* ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اي لله خير فارسا) وههنا  
كناية عن الفعل المدحوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا  
للتعجب لان الله تعالى منشيء العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه  
اليه تعالى ويضيفونه اليه فعنى لله دره فارسا ما انجبت فعله كذا في الرضى  
(الفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اي بفتح الفاء على  
وزن ظرافة (مصدر فرس بالضم) من باب ظرف (اي حذق) وبابه ضرب اي  
مهر ومكل والكسر لغة فيه ايضا (بامر الخيل) بالفارسية \* نيك شناس دركار  
اسب يعنى اسب شناس نيك مى كون \* يعنى فعله يكون في امر الخيل من تققه مرضه  
وجودته وقيمته لله اي طلبا لرضى الله تعالى لا لغرض دنيوى (واما الفراسة  
بالكسر) اي بكسر الفاء من باب سهل (فن الفرس) والادراك والاذعان يقال  
تفرس اذا تفكر (ثم ان كان) اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف يغير المعطوف  
عليه لان البحث ههنا كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يحتملها  
او يختص بالمعلق وثمة كان البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما شابهها  
او اضافة (اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه) اي بعد تمييز لم يكن  
مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه  
بالنفس في قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب  
عنه مع انه لا يصح جعله لمعلقه (اسما) (لاصفة) كالا بوة والعلم (يصح جعله)  
اي ذلك الاسم (لما انتصب عنه) احترز به عن الدار (والمراد بجعله له اطلاقه  
عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب (والتعبير به) اي بذلك الاسم  
(عنه) اي عما انتصب كما عبرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون  
اسما لصفة والثاني صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا  
في المنتصب عنه (جاز) جواب الشرط (ان يكون) (ذلك التمييز تارة)  
منصوب على الظرفية اي في مرة والجمع تارات وتير كنب ويحذف منه التاء  
يقال فعل تارا (له) (اي للمنتصب عنه) كزيد في طاب زيد ابا فما انتصب عنه  
هو ما نسب اليه عامله وهو الشيء المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب  
الحجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار  
نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا كذا في الهندى (بان يكون) الاب (تمييزا  
يرفع الابهام عنه) اي عن زيد (و) (تارة اخرى) اي في المرة الاخرى يكون



تقتضى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه ﴿ اوفى  
 اضافة ﴾ (عطف على قوله في جملة) لكونها اصلا في المعطوف عليه (او)  
 عطف على قوله (ماضاهما) لقر به باعادة الجار وانما اعاده لبعده المعطوف  
 عليه وفصل كثير بينهما ﴿ مثل اعجبنى طيبة ﴾ (نفسا) نفسا تميز عن النسبة  
 الاضافية لان الضمير حينئذ يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع  
 انه اورده سائر الامثلة (لانه) اي نفسا (اظهر التميزات) لانه عين غير اضافي خاص  
 بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولاخفاء به) اي فيه اي في كونه  
 تميزا وهو لم يورد الا ما في كونه تميزا خفاء (و ابا وابوة ودارا وعلما) (اورد  
 هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذي يرفع الابهام عن  
 النسبة الاضافية (على وفق ماسبق) لئلا يتوهم انها لا تجوز أن تكون تميزا  
 عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاولين (وزاد عليه قوله) ﴿ والله دره فارسا ﴾  
 (اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد  
 لا تكون مشتقة كالا بوة والعلم يعني ان الاصل في التميز أن يكون اسم جنس يدل  
 على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات  
 المذكورة او مقدرة فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت  
 والدرهم وما في حكمهما كالا بوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها  
 على الذات (وايضا) اي كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها  
 على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب  
 المفصل) اي هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتمييز المفرد) اي  
 للتمييز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اي في دره (مبهما)  
 لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتوين المقدر في تقدير دره شيء (كضمير به  
 رجلا) فانه مبهم تام بالتوين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف  
 على ان يكون (فارسا تميزا عنه) اي عن الضمير (اراد) جواب لما اي اراد  
 المصنف (ان ينبه على انه) اي فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة)  
 كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه  
 (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك  
 جاني زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولي لأن الاصل في الضمير أن يكون معلوما  
 معينا (والابهام) لا (يكون) الا (في نسبة الدر اليه) اي الى الضمير مثل  
 اعجبنى طيبة ابا (والدر في الاصل) اي في اللغة ما يترل من الضرع وهو (البن  
 وفيه) اي في البن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش  
 وغيره اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشهم به فكان معظما



زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب و يترجم \* خوش زید  
ازان روی که از بد رست \* (و حيث) علة لقوله فهذا الخ (لا فرق في التمييز بين الجملة  
وماضاهاها) في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام عنها (فهذان  
المثالان) اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (في قوة اربعة امثلة) باعتبار أن ما هو  
تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيث  
لا فرق بينهما (فكأنه قال) المصنف (طاب زيد نفسا و ابا وزيد طيب نفسا  
و ابا فقوله) (وابوة و دارا و علما) (عطف على نفسا و ابا) اي عليهما (بحسب  
المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعني نفسا لكونه اصلا  
لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول و اما على المثال الثاني لقربه وهذا  
رد على الهندي حيث قال و خص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل  
(فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر) كما قاله الهندي  
اذا كان الامر كذلك (فهو) اي المصنف (بحسب الحقيقة) و نفس الامر  
(اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة) يعني اورد  
المصنف للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع في ماضاهاها خمسة  
امثلة ايضا \* و لما ورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف  
اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده و التمييز بين الامثلة حتى  
لا يكون فيها تكرار فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافي) لانه  
ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شيء (خاص بالمتصّب  
عنه و الدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافي) لان تعقل معناه لا يحتاج الى  
شيء (فهو) اي الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعلق)  
بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمتصّب عنه) فيكون نسبة طاب  
الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافي) لان  
تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائه  
حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اي يحتمل ان يكون بالمتصّب عنه  
وان يكون لمتعلقه ايضا كما مر تحقيقه (والابوة عرض اضافي) لانها لا تقوم  
بنفسها بل تقوم بالاب و لان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها  
صفة تقوم مع شخص خالق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا  
(عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافي) لان  
تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل) واحد  
(منهما) اي من الابوة و العلم (يتعلق بالمتصّب عنه) و يرفع الابهام عنه  
و يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة

هذه المقابلة اقتصر على النسبة ( في جملة ) ( اى ) يرفع الابهام عن ذات مقدرة  
 في ( نسبة كائنة في جملة ) اشار الى ان الظرف مستقر صفة النسبة ( او ماضاهاها )  
 ( اى ماشابهها ) اى الذى شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه ( عطف  
 على جملة ) اى القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه  
 الجملة ( وهو ) اى ما يشبه الجملة اما ( اسم الفاعل نحو الحوض تمتلئ ماء ) فالابهام  
 في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في تمتلئ لا في نسبته الى الحوض وكذا البيت  
 مشتل نارا ( و ) اما ( اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا ) فعيونا تميز عن نسبة  
 التفجير الى ما استكن فيه ( او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها ) فوجهها تميز  
 عن نسبة حسن الى ما استكن فيه ( او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا ) فان ابا تميز  
 عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الرجوع الى زيد ( او المصدر نحو اعجبني طيبه  
 ابا ) فان ابا تميز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان  
 في محل الرفع او في محل الجر ( وكذلك ) اى كما ان التمييز عن هذه الاشياء تميز عما  
 يشبه الجملة كذلك ( كل ما فيه معنى الفعل ) اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى  
 الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه ( نحو حسبك زيد رجلا ) اى يكفيك زيد رجلا  
 ويالزيد فارسا اى استغيت زيدا فارسا ويكون الاول في حكم الفاعل ولذلك  
 صار فاعلا في قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد  
 بتقديم التمييز وعلة بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز  
 من حسبك لا من حسبك زيد \* ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثانى  
 اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال ( نحو طاب زيد نفسا ) هذا  
 ( مثال للجملة ) لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لامحالة ( والتمييز ) الذى  
 هو نفس ( فيه ) اى في المثال المذكور ( خاص بالمنتصب عنه ) وهو زيد فالمراد  
 بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تميز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب  
 اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ  
 لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسر بقولنا نفسا ف قيل طاب شئ زيد نفسا ف حذف  
 ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه ف قيل طاب زيد نفسا ( وزيد طيب ابا ) هذا  
 ( مثال لما يشبه الجملة ) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعله مستكن فيها  
 وهى مع فاعله لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها ( والتمييز ) يعنى ابا ( فيه )  
 اى في هذا المثال ( يصلح ان يكون لما انتصب عنه ) وههنا ما انتصب عنه زيد  
 فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ \* خوش  
 زيد ازان روى كه پدرست \* ( و ) يصلح ايضا ان يكون ( متعلقه ) بفتح اللام  
 اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

الخفض في العدد من الثلاثة الى العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام \* ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره اراد أن يبين القسم الثاني ويفصله فقال ﴿ والثاني ﴾ ( اى القسم الثاني من التمييز ) و اشار بقوله من التمييز الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد صريحا اوضحنا معر فايكون الثاني عين الاول ( وهو ) اى القسم الثاني ( ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة ) كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة ( يرفعه ) اى يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام ( عن نسبة ) تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية او اضافية ( كان الظاهر ) اى كان مقتضى الظاهر ( ان يقول ) المصنف في تعبير هذا والثاني ( عن ذات مقدرة في نسبة في جملة ) لان الابهام الذى يقتضى التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة ( لكن ) اى الا ان المصنف عدل عنه لانه ( لما كان الابهام ) الذى ( في طرف النسبة ) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لان الابهام الذى يقتضى ليس الا الذات المقدرة والطرف هى بالنظر الى الحقيقة ( يستلزم ) خبر كان ( الابهام فيها ) اى في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضى ابهاما حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة ( و ) لما كان ( رفعه عنها ) اى رفع الابهام عن النسبة ( يستلزم الرفع عنه ) اى رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنقضى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك ( قال ) جواب لما ( عن نسبة مقتصرا عليها ) اى على النسبة يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر ( تنبيها ) علة لقول لكونه بمعنى اخرج ( على ان مقابلة ما في هذا القسم ) اى في هذا القسم الثاني ( للمفرد المذكور في القسم الاول انما هى ) اى ليس تلك المقابلة الا ( لمجرد النسبة ) اى لمجرد كون الابهام في النسبة ( لا غير ) فان الابهام الذى يقتضى التمييز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصارت كأن الابهام في النسبة فقط بلا ولاشعار



وهي ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون رمضان ﴿ وعن غير مقدار ﴾ (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار عطف (على عن مفرد مقدار اي) القسم (الاول) وهو ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ (يرفعه) اي الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اي ما لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين (اي مالمس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل لي مثله عسلا\* وفي الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد ا وباب ساجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقيل فضة لم يحجز انتصاب الثاني على التميز\* الى هنا كلامه ﴿ نحو خاتم حديد ﴾ (فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين (مبهم باعتبار الجنس) اي باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس اتخذ من حديد او فضة او ذهب او غير ذلك (تام بالتكوين) ههنا سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتكوين ايضا (فاقتضى تميزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتميز الاتي بعده يشبه المفعول فانصب التميز للتشبيه بالمفعول ﴿ والخفض ﴾ (اي خفض التميز) فيه اشارة الى ان اللام في الخفض عوض عن المضاف اليه او مفعن غناءه (باضافة) متعلق بالخفض (غير المقدار اليه) اي الى التميز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اي انجرار التميز الذي يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض) اي لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التميز منصوبا او مجرورا ملابسا (مع) زيادة (الخفة) على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان (ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التميز في المقدرات اكثر (لان الاصل في المبهات المقادير) لانها جعلت معيارا لان يعرف المبهم بها وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصبا على انه مميز والنصب اصل في التميز بخلاف الجر فانه علم بالاضافة (وغيرها) اي غير المقادير (ليس بهذه المثابة) اي بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتميز ليس في الحقيقة تميزا فيكون الخفض في غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

من الاشياء (الابقرة في نون الجمع) اى فباتم بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى  
 مميزه وان قل (نحو عشرو درهم) في عشرون درهما (اما) عدم الجواز  
 (في الاضافة) اى فباتم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه لا يخلو  
 اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع  
 وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما  
 الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم  
 بالاضافة لا تجوز اضافته (واما) عدم الجواز (في) ماتم (نون الجمع)  
 فلانه لا يخلو اما بقاء النون او بحذفها اما الاول فلانه لا تجوز الاضافة مع بقاء  
 النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا تجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز  
 ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى ما ليس بمميز (نحو عشريك)  
 لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعشرى  
 رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحدا لا يجوز أن يكون رمضان  
 مميزا له لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد  
 عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا  
 لما نحن فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورده مثالا (بالاتفاق) متعلق بجاز  
 (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب  
 العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى  
 كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس  
 ما ليس بمميز بالمميز (لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان) وقيل  
 عشرو رمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين رمضان)  
 بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى بالفارسية \* بيست رمضان شود \* الا انه يجب  
 ان يقال رمضان بالتوين للتذكير لان التميز يجب ان يكون منكرا (او) انه  
 (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تميزا بل اضيف  
 العشرين الى غير المميز مثل عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية \* بيست  
 روزى از يك رمضان شود \* (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة  
 الالتباس ايضا) اى كما لا يضاف فى صورة الالتباس (الا) اذا اضيف ملابسا  
 (على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم  
 الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احديها جائزة بلا خلاف وهى ان يضاف الى  
 غير المميز نحو عشريك وستيك كما مر وثانيها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى  
 المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها عدم الجواز للالتباس

يجمع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال تاب يثوب اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى الرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالتمييز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه ((ان كان)) (اى المفرد المقدار) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث الماتم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان (تاماً) (بتنوين او بنون التثنية) على سبيل منع الخلوة والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدر اى فالمعنى هذا او المعنى (ان وجد التمييز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول المفرد فيكون الجار والمجرور حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبساً بتنوين المفرد او بالنون التى للتثنية) فالاول انسب للمقام فلذا قدمه \* ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعمله بقوله (فانه لما تم الاسم) المفرد (بهما) اى باحدهما اما بالتنوين او بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما (اقتضى التمييز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان ((جازت الاضافة)) جواب ان كان (اى) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التمييز) الى الميزة (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجى ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جوازاً شائعاً) يعنى جواز اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لانادر (كثيراً) يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض) من ايراد التمييز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابساً (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التنوين ونون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتاً بالنصب (ومواسمناً) بالاضافة ايضاً مكان منوان ههنا والاول لما كان تاماً بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلوة بقوله ((والا)) معطوف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاماً (بتنوين او بنون التثنية) وذلك (بان يكون) المفرد المقدار تاماً (بنون الجمع او الاضافة) التى لا يتعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد ((فلا)) (تجاوز الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شئاً



يفرد التمييز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه  
الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فينبذ يكون التمييز مطابقا  
لل اسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا ( اى مافوق النوع  
الواحد ) وفي الهندى وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد  
بالجمع الجمع اللغوى وهو مافوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى \* والشارح  
الفاضل اختار الثانى ( فيشمل ) قوله الانواع ( المثنى ايضا ) اى كما يشمل الجمع  
بصيغته يشمل المثنى بدلالته ( لانه ) اذا قصد بالجنس مافوق النوع الواحد ( لا يدل  
لفظ الجنس عليها ) اى على الانواع يعنى على ما قصد من التثنية والجمع حال  
كون لفظ الجنس ( مفردا ) فاذا لم يدل ( فلا بد من ان يثنى ) عند قصد النوعين  
( او يجمع ) اذا قصد الانواع ( قيل ) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال  
( وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء ) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة  
على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد  
المرآت ( نظر ) اى في هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا  
ان يقصد الانواع او المرآت ( لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين ) بكسر  
الجيم ( للنوع ) وطاب زيد جلسات بالكسر ( جاز ايضا ان يقال طاب زيد  
جلستين ) و جلسات بفتح الجيم ( للعدد ) كما جاز ان تقول عشرين ضربات  
بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد ( ويمكن ان  
يجاب عنه ) اى عن هذا الاعتراض ( بان المراد ) اى بان مراد المصنف ( بالانواع  
حصص الجنس ) اى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرآت كما يحتمل  
الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول  
المصنف ان كان جنسا ( سواء كانت ) تلك الحصص ( بالخصوصيات الكلية )  
كما في الانواع ( او الشخصية ) كما في المرآت والاعداد فيدخل في الاستثناء المرآت  
كما يدخل الانواع ( ويجمع ) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التمييز  
واليه اشار الشارح بقوله ( اى ويورد التمييز على مافوق الواحد ) فيشمل المثنى  
ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى ( جوازا ) تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان  
لا يراد بالجمع ( حيث لم يقصده الواحد ) نائب فاعل لان يقصد مبنى للمفعول ( في غيره )  
( اى في غير الجنس ) يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث تتشابه اجزؤه طابق  
ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجلا  
كذا في الرضى ( نحو عندى عدل ) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف  
الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزؤه فعند قصد الافراد  
يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل ( ثوبين او ) عند قصد الجمعية

التمييز عنه) خبران في قوله الا يرى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنونى التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح في محل اليان عن اليان ( فلا يقال عندى الراقود خلا ) ولا عندى الرطل زيتا ولا عندى المن عسلا وفي القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يصبغ داخله بالقار\* وفي الاساس ميكال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل ( فيفرد ) مبنى للمفعول ( اى التمييز ) المفرد ههنا ما يقابل المثني والمجموع والاضافة ايضا ( وان كان ) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون ( الاسم التام مثني او مجموعا ) يعنى لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثني او مجموعا ( ان كان ) ( اى التمييز ) الذى يجب افراده ( جنسا ) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا يفرد ( وهو ) اى الجنس ( ما تشابه اجزائه ) المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسامه ويكون متعدد فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنة شتى ( ويقع ) ذلك الجنس حال كونه ( مجردا عن التاء ) التى تدل على الوحدة كتاء تمر ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير ( على القليل ) متعلق بقوله يقع ( والكثير ) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان واحد او في امكنة شتى ( فلاحاجة الى تثنيته ) اى الى جعل التمييز مثني اذا كان الاسم التام مثني نحو عندى رطلان خلا ( وجمعه ) اى لاحاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند كون الضمير جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام ( كالماء والتمر والزيت والضرب ) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة الاجزاء ( بخلاف رجل و فرس ) فان كل واحد منهما لا تشابه اجزائه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعاً في مكان او في امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة ( الا ان يقصد ) مبنى للمفعول ( الانواع ) نائبه والاستثناء مفرغ اى

ياؤه بالجزم (اقسام المقادير) بإيراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها للمسبق  
 غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (وكرر  
 بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بإيراد البعض مثالا لما يتم بالتنوين  
 والبعض الآخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان احسن الا  
 انه اوردهما من جنس واحد للمشكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد المتممات الاربعة  
 (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى أن يكون الاسم مع احد تلك الاربعة  
 (لا يمكن اضافته) اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام  
 باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التنوين ونونى  
 التثنية والجمع) لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و)  
 الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لا يضاف ثانيا)  
 لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض  
 من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول  
 الغرض المذكور لانه يلزم احدا الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة  
 الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدار (باحد هذه  
 الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل  
 (كلاماتاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما  
 تاما (فيشابه التمييز الآتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى  
 لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على  
 الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلا فى الكلام والتمييز شابه المفعول  
 فى الوقوع بعد التام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا  
 كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد  
 الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز فقائدة هذا التشبيه ان ينصب  
 الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى  
 لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذه  
 الاشياء) يعنى التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة  
 منها (مقام الفاعل) وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام (كأن الفاعل  
 عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو  
 الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الارى ان لام  
 التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (يتم بها الاسم) وكان  
 ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابه والجملة حال اى حال كون الاسم  
 تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب



ما يذرع به. وهو ايضا اماتام بالتوين (نحو ذراع ثوبا) واما بنون التنية نحو  
 ذراعان ثوبا (و) (كالمقياس) وهو كالاولين في العطف واعادة الجار وهذا القسم  
 ماتم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلها زيدا) واما  
 مثنى مضافا نحو على التمرة مثلها زيدا وهو بالزاي المعجمة مضمومة بعدها باء  
 موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس في هذه  
 الاشياء المذكور ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه  
 وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان  
 للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة  
 (في هذه الصور) المذكورة في الامثلة (هو المقدرات) في اكثرها والمقياس في  
 بعضها (لان قولك عندى عشرون درهما) في العدد وماتم بنون الجمع (ورطل  
 زيتا) في الوزن وماتم بالتوين (وذراع ثوبا) في الذراع وماتم بالتوين ايضا  
 (وعلى التمرة مثلها زيدا) في المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها)  
 اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران  
 في قوله لان قولك (و) (بالتانى) (الموزون و) (بالتالث) (المذروع و) (الرابع  
 (المقيس لا غير) اى لا غيرها واذا كان المراد هو لاء يحصل الابهام لاحالة لان  
 المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهم يزول  
 الابهام ويحصل المرام وكذا في غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة)  
 يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد  
 امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زيدا  
 مع ان ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين خمسة لماسبق ولم يورد لكل واحد  
 منها مثالا حتى تكون امثلة خمسة للاثلاثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمئح)  
 مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال  
 طمئح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه)  
 بالنصب خبر كان (على بيان ما يتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لا يحصل  
 في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ما بينه الشارح  
 (و) الاول (هو التوين) لان التوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها  
 (كافى رطل زيتا و) الثانى (النون) يعنى نون التنية وهى لما كانت قائمة مقام  
 التوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كافى منوان سمنا و)  
 الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا  
 دليلا على التمام والانقطاع (كافى على التمرة مثلها زيدا ولهذا) اى لكون غاية  
 نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط

تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار  
 (ما يقدر به الشيء) يعنى معيار كل شيء (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدره)  
 اى قدر الشيء (ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع  
 والمقياس (غالبا) (اى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد)  
 اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا)  
 اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غيرها  
 (يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص)  
 وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام  
 المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه)  
 فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار  
 كثيرا ما يستعمل بالتوين او بنونى التثنية والجمع او الاضافة وما كثر استعماله  
 باحد هذه الاربعة يكون ايهامه اكثر لان التوين للتكثير وبنونى التثنية والجمع  
 بدل من التوين والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا  
 للتكثير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعنى موجود (فى) (ضمن)  
 (عدد) هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام  
 وكلاهما واحد (نحو عشرون درهما) مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة  
 لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع (وساى) (ذكر تمييز العدد  
 وبيان) و تمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والف  
 وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين  
 سواء كان مقدما او مؤخرا وما بينهما (فى باب اسماء العدد) (واما فى) (ضمن)  
 (غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن  
 (غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتوين (نحو رطل زيتا) (فان الرطل)  
 قد سبق انه (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل (و) اما تام بنون  
 التثنية (نحو) (منوان) تثنية منى بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان  
 الاول افصح للتخفيف (سما) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج  
 من السمس (و) (كالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده  
 لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتوين  
 نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو) (قفيزان برا) البر بضم الباء الموحدة  
 وتشديد الراء المهملة بالفارسية \* كندم \* (وكالذراع) معطوف اما على  
 الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تباين المعطوفين وهو  
 بكسر الذال المعجمة و بعدها راء مهملة مفتوحة و بعدها الف على وزن قرام



الرطل المنسوب الى بغداد او الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى) او مكى او يقال اشترت هذا الرطل ببغداديا او مكيا (واذا اريد رفع الابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وهنا قيل اشارة من اول الامر الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (يرفع الابهام المستقر عن الذات) والجلس (لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتدأ ونصبه محكى لاعلى الذات كاهو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يمنع (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدرة) بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع اخلو والجمع (فا) لذات ا (لمذكورة) ماتم باحد المتممات اربعة اما بالتثوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زيدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة او ماضاها او الاضافة على ما سأتى (نحو طاب زيد نفسا) ففسا تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة النفس ام جهة العلم او غيرها فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تميزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التمييز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المشئ والجوع والمراد به هنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير (يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى



( لا ) يرفع الابهام ( عن وصف ) وفي المحشى فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الاول لان لبيان ثبوت وصف في شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن في الزيت الى هنا كلامه ( واحترز به ) يعنى احترز المصنف بقوله عن ذات ( عن النعت والحال فانهما ) اى النعت والحال ( يرفعان ) اى يرفع كل واحد منهما ( الابهام المستقر الواقع ) يعنى الابهام الثابت ( فى الوصف ) مثلا ان رجلا فى قولك جاءنى رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع الابهام فى وصفه فلما قلت جاءنى رجل علم زال الابهام الواقع فى الوصف ( لا ) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع ( فى الذات ) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما فى الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح ( وتحقيق ذلك ) اشارة الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون مميزا اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف ( ان الواضع ) اى واضع الالفاظ ( لما وضع الرطل ) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين ( مثلا لنصف من ) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما ( فلا شك ان الموضوع له ) اى ان المعنى الذى وضع الرطل له ( معنى معين ) وهو نصف من ( متميز عما هو اقل ) اى عن المعنى الذى هو الاقل ( من النصف ) اى من نصف المن ( كالربع ) اى كربع المن وخمسه وسدسه ( و ) ذلك المعنى متميز ( عما هو اكثر منه ) اى من نصف المن ( كمن ومنين ) فمعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين ( ولا ابهام فيه ) اى فى معنى الرطل لانه نصف المن ( الا من حيث ذاته اى جنسه ) اى جنس الموضوع له يعنى ليس فيه الابهام الذى هو للموزون ( فانه لا يعلم ) مئى للمفعول ( منه ) اى من نفس الرطل حال كونه ( بحسب الوضع ) اى بمقتضى الموضوع اذا قيل عندى رطل ( انه ) اى المراد من الرطل كائن ( من جنس العسل او اخل او غيرهما ) من الموزونات فحصل الابهام فى ذاته وجنسه ( والا ) عطف على قوله الا من حيث يعنى ولا ابهام فيه اى فى الرطل الا ( من حيث وصفه ) وهو أن يكون الرطل نصف المن او ربه ( فانه ) اى الحال والشان ( لا يعلم ) مبنى للمفعول ( منه بحسب الوضع ) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل ( انه ) اى ذلك الرطل ( بغدادى او مكى ) يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل جزئ منه)  
 اى من المفهوم الكلى فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام  
 بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى)  
 من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو  
 المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير (ولا) ابهام ايضا (فى واحد  
 من جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والغلام وغيرها  
 (بل الابهام انما نشأله) اى للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثانى اى  
 على انه موضوع لكل جزئ (او) الابهام انما نشأله من تعدد (المستعمل فيه)  
 على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فحينئذ يكون ما استعمل فيه متعددا  
 ففصل الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) اى توصيف اسم الاشارة (بالرجل)  
 اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل  
 من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع  
 (الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من  
 حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود  
 (وكذا) اى كما احتراز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك  
 (يقع به الاحتراز عن عطف البيان) الذى هو (فى مثل قولك) اقسم بالله  
 (ابو حفص عمر) وفى عكسه فى قولك جاءنى يعقوب ابو يوسف (فان كل  
 واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كل واحد  
 منهما لذات معينة (لا ابهام فيه) كما ان ابا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع  
 لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى  
 علم اصطلاحى وان الثانى فى الاول علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابو حفص  
 كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له  
 فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى  
 الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بالعلم  
 دون الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص (الحق واقعا)  
 فى ابى حفص لعدم الاشتهار) يعنى زال الحفاء الناشئ من كونه غير مشهور  
 مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الابهام الوضعى) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام  
 وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان ما نشأله من عدم الاشتهار والفرق  
 بين هذه الثلاثة ان الابهام فى القسم الاول انما نشأ فى الاستعمال باعتبار الموضوع له  
 فقط وفى الثانى انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه  
 وفى الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع



مقصودا (المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت الخ (وان كان بحسب اللغة) الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبران والواو زيدة لتأكيد اللصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام (الوضعى) لا الابهام الاستعمالى (واحترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعيا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (برفع الابهام عن قوله عينا) الذى لم يكن فيها وضعيا بل استعمالا (ليكنه) اى الابهام فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعيا (بل نشأ) اى تولد منه وحصل (فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعيا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحیوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمر ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو مشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ماشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا



اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكنت بقوله ﴿قائما بالقسط﴾ (ولا بد  
 ههنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدى  
 الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون  
 الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة  
 مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصح كل واحد منهما (للعمل فيها)  
 اى فى الحال بان لا يكون المسند فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل  
 فى الحال مطلق اى سواء كان مؤكدا او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن  
 (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة  
 (مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا) او جائزا  
 لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى  
 بعض النسخ وكأن المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف  
 هذا القيد لان فهمه من قوله وعاملها الفعل اوشبهه او معناه لان الجملة اذا  
 ركت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه \* ولما  
 فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التمييز وذكره بعد  
 الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدرة  
 والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزا حال مثل طاب زيد فارسا  
 فقال (التمييز) بيائين ويجوز حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفصيل  
 من ميزت الشئ اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر  
 على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز  
 هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب  
 هذا الكلام يميزا كقوله تعالى ﴿والقرآن الحكيم﴾ لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى  
 حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف مبتدأ اى من الملاحظات او هذا  
 بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو (ما)  
 (اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف  
 ولو كان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا لان الشارح  
 اقتصر على الاول (يرفع الابهام) صلة ما وصفته (واحترزه) اى بقوله يرفع  
 الابهام (عن البديل) باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنحية) اى  
 فى حكم الازالة من الين فى المعنى (فهو) اى البديل (ليس يرفع الابهام  
 عن شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البديل (ترك مبهم)  
 وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم  
 (وارادة معين) وهو البديل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

في هذا المثال (عندى ان يقدر) قوله (يحنى) فعل مضارع معلوم من حنى يحنى  
 مثل رمى يرمى من باب ضرب اى يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك  
 يحنى (عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان  
 الفعل المقدر وهو يحنى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل  
 المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير  
 مروى عن سيبويه يعنى تقدير احقه \* وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل  
 في الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك فى معنى زيد مسمى بابيك اقول هذا  
 التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مريبك لان فى الاب معنى التربية  
 وما ذهب اليه المصنف مذهب سيبويه وهو الحق لجريانه فى قوله تعالى ﴿وهو الحق  
 مصدقا لما معهم﴾ وفى مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لا يقال مثله الا بمن  
 اشتهر بالخصلة التى دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة  
 فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا  
 اختصارا واعتمادا لما تضمنه الخبر كذا فى الرضى \* ولما فرغ من بيان حذف العامل  
 فى الحال جوازا او وجوبا شرع فى بيان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم يحتاج  
 الى الشرط لجواز ذكره اولا كفاء القرينة اولا ان الحذف جوازا امر سهل  
 اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال ﴿وشرطها﴾ (اى شرط وجوب  
 حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله ﴿ان  
 تكون مقرر﴾ لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال (اى  
 مؤكدة) هذا تفسير باللازم لان التقرير المذكور مرة بعد مرة او جعل الشيء فى قراره  
 فيلزمه التأكيد ﴿لمضمون جملة﴾ وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوة زيد  
 والى المفعول (احترز به عما يؤكده بعض اجزائها) اى اجزاء الجملة (كالعامل) اى  
 كما يؤكده العامل الذى (فى قوله تعالى وارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلاة  
 والسلام رسولا اى مرسلاتهم من قوله ارسلنا لان الارسل لا يكون بدون المرسل  
 بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب  
 فأكده بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسل  
 (فانه لا يجب حذفه) بل لا يحذف اصلا (اسمية) (احترز به عما اذا كانت فعلية  
 فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية  
 لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ﴿ولا تعشوا فى الارض مفسدين﴾ والشمس  
 والقمر والنجوم مسخرات بامره \* ومثله يقال جئ جانيا وقم قائما واقعد قاعدا  
 (كما قال صاحب الكشف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه) اى قائما بالقسط (حال  
 مؤكدة من فاعل شهد) فى قوله تعالى ﴿شهد الله﴾ الآية لان القيام بالقسط



لان الحال حينئذ هي الهيئة الطبيعية في ذى الحال يعنى الخلقية وهي لا تقبل  
 الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذى الحال عند  
 ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل  
 الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال  
 كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت متقلة (و)  
 الحال (المتقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها  
 اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيده (بخلاف)  
 الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون  
 التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا) وانما  
 وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية  
 فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان  
 مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روما للاختصار (فان  
 العطوفية لا تنتقل عن الاب) يعنى ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن  
 حين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت  
 متقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص (اي احقه) مقتضى الظاهر  
 في التفسير أن يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لاعلى  
 الماضي (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب ضرب  
 مثل فريفرحق يحق (اوضمها) اي اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم  
 وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصير الاول  
 مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه) اي من الامر (على يقين)  
 يعنى لم يبق لى شبهة حيث حصل لى علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال  
 مينا ليهية المفعول لكونه حالا منه (او) الثاني مأخوذ (من احققت الامر بهذا  
 المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعنى حيث لا فرق بينهما في كونهما بمعنى  
 تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهة (او بمعنى اثبته) يعنى الاول بمعنى  
 اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازى بعلاقة  
 السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت  
 ابوته لك وصرت منها) اي من كونه ابا لك (على يقين او اثبتها) من اثبت فعل  
 مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت  
 منها على يقين بحيث لم يبق لى شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شقيقا  
 وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب  
 المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات) التي يجوز ان تقدر



(حالية) يعنى حال صاحب الحال ووصفه (كقولك للمسافر) (اى الشارع  
 فى السفر او انتهى له) اى للسفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقى وبالثانى معناه  
 المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة  
 المسبب او بعلاقة الاولى (راشدا مهديا) (اى سر) امر من سار يسير مثل  
 باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشدا مهديا بقرينة حال  
 المخاطب) وهو ذو الشروع او انتهى والمراد براشدا الراشد بنفسه مهما امكن  
 المهدي اذا لم يكن الرشيد دون الهداية (وقوله مهديا امصفة لراشدا) كانه هدى  
 له فقرررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا ان الضمير  
 لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشيد (او حال بعد حال) فكان  
 الهداية لم تحصل الا عند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعنى متتابعة فيكون  
 ذو الحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال  
 الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه ماستكن فى الاول والعامل  
 ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوف او فى الثانى مذكورا وعلى التوجيه  
 الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن)  
 اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال ووصف جئت (اى  
 جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت  
 (ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى يحسب  
 الانسان ان لن نجتمع عظامه) جمع عظم اى ايقظن او ايقظ لان الظن من جملة العلم  
 فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الشأن لن نجتمع عظامه  
 المتمزقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مختصة بايجاب النفي (قادرين)  
 حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله يحسب  
 الانسان (اى بلى نجتمعها قادرين) اى نعم ايها الجاهل نجتمع تلك العظام  
 المتمزقة فتأثرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها وحياتها وتعذيبها  
 وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد  
 مقام الجمع متعارف عند البلغاء فى التكلم وما يتبعه كما فيما نحن فيه لافى الخطاب ولا  
 الغيبة كذا فى الهودادى (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة (فى)  
 (بعض الاحوال) (المؤكد) لافى كلها كما فى قوله تعالى ﴿شهد الله انه لا اله الا هو﴾ الى قوله ﴿قائما بالقسط﴾ فان قائما حل مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو  
 شهد فعلم ان وجوب حذف العامل فى بعضها لا فى كلها (وهى اى الحال  
 المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عاملها او لا وسواء كان حذف العامل واجبا  
 او جائزا (هى) اى الحال المؤكدة مطلقا (التي لا تنتقل عن صاحبها مادام موجودا)

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان  
العامل بنفسه ( سواء كانت ) متعلق بقول المصنف ولا بد لبقول الشارح اى  
لفظة قد ( ظاهرة ) ( فى اللفظ ) بان تكون ملفوظة داخلية على ما وقع حالا ( نحو  
جاءنى زيد قد ركب غلامه ) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب  
عمرو ( او ) كانت لفظة قد ( مقدرة ) ( منوية ) بان تكون محذوفة فى اللفظ  
ملحوظة فى النية لان المقدر المتوى كالمفوض من غير فرق ( نحو قوله تعالى  
او جاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت ) صدورهم جملة حصرت  
صدورهم حل من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع  
بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم  
حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب  
وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة المحلية ومعناه  
بالفارسية \* آمدند ايشانها شمارا در حال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى \* ومثله  
قوله تعالى ﴿ هذه بضاعتنا ردت ﴾ اى قدردت ( وهذا ) اى كون الماضى المثبت  
حالا بقدر مقدر ملتبس ( بخلاف مذهب سيويه والمبرد فانهما ) اى سيويه  
والمبرد ( لا يجوز ان حذف قد ) سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة تسيما منسلا ان  
قد حذف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون  
مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور ( فسيويه ياؤل قوله تعالى حصرت صدورهم )  
بم حذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة ( بقوما حصرت صدورهم  
فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف ) فتكون الجملة هى  
قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه  
ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان مقامه محذوف ( وهو ) اى الموصوف المحذوف  
( الحال ) بتأويله بالمشق فيكون المعنى حينئذ او جاؤكم حال كونهم مجتمعين  
منحصرة قلوبهم ( والمبرد ) ياؤل ( بجعله ) اى جعل قوله ( جملة دعائية ) يعنى  
دعاء عليهم ( وانما لم يشترط ذلك ) اى دخول قد ( فى ) الماضى ( المنفى ) اذا وقع  
حالا ( لاستمرار النفي ) من وقت الانتفاء ( بلا قاطع ) يعنى بلا مناقص وهو الايجاب  
لان النفي يستوعب الازمان ( فيشمل ) النفي ( زمان الفعل ) اى زمان العامل فى الحال  
فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه  
\* ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف  
عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو  
هذا الهلال بيننا فقال ( ويجوز حذف العامل ) بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة  
( فى الحال ) سواء كان مفردا او جملة ( لقيام قرينة ) دالة على حذفه وتعيينه



اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين فقال  
 (ولا بد في الماضي المثبت) الواقع حالا (لا المنفى) فانه لا يشترط فيه دخول قد  
 عليه اذا وقع حالا لان النفي يستمر من حين الاستفاء الى حين صدور الفعل عن  
 الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان  
 الفعل فاذا قلت مثلا ماركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفي يستوعب  
 الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا  
 الى دخول قد المقرّبة اليه (من) (دخول لفظه) (قد) (المقرّبة) صفة قد زمان  
 الماضي (الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقرّبة (الى) زمان (الحال) وهو ان  
 صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول \* الجار متعلق بقوله المقرّبة (لغة)  
 تمييز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظه قد موضوعة لتقريب زمان الماضي  
 الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظه قد دخلت على الحال لتقريب  
 زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد فيقارن الركوب المجيء فيكونان في زمان  
 واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) مجهول  
 من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظه قد والجار والمجرور في محل الرفع  
 لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي المثبت  
 الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذي الحال)  
 اذا كان ذو الحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اي وقوع الفعل على ذي  
 الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به (تجوّزا) اي دلالة تجوّزا ودلالة تجوّزية يعني  
 دلالة لفظه قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء  
 من معناها اللغوي لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا  
 ان مضيه) اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اي بالقياس  
 (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب في قولك جاءني  
 زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه يعني ان زمان الركوب سابق  
 على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس  
 الا مع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى تقرّبه) اي لفظه قد  
 زمان الركوب (اليه) اي الى زمان المجيء (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال زمان  
 العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل  
 زمانا مقرّوبا بدخول قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي المثبت  
 الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد) على  
 الماضي المثبت اذا واقع حالا اي لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل  
 يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المنفى حالا بغيرها كما عند البصريين



واذا كان المضارع مصدرا بقدره فيدخله الواو مثل قوله تعالى ﴿لَمْ تَوْذَنْنِي وَقَدْ  
 تَعْلَمُونَ﴾ الآية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) فى الحركات والسكنات  
 وعدد حروفه (ومعنى) يعنى فى الحدوث والتجدد (لاسـم الفاعل المستغنى)  
 اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى  
 فى الحال المفردة يغنى عن الواو (نحو جاءنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى  
 ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت  
 اسرع (وماسواها) (اى ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية  
 باقسامها وانواعها (و) الجملة الفعلية المشتمة على المضارع المثبت (الواقعة حالا  
 بالضمير وحده) (من الجمل) جمع جملة بيان لما فى قوله وماسوى (المشتمة) صفة  
 الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنفى او الماضى المثبت او الماضى المنفى)  
 ملتبس (بالواو والضمير) (معا) اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما  
 فيه (او) ملتبس (باحدهما) يعنى بالواو وحده او بالضمير وحده من غير  
 ضعف (عند الاكتفاء بالضمير لعدو قوة استقلالها) اى استقلال واحد من الانواع  
 الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا ومنفيا  
 (كلاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة  
 استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا  
 او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة  
 اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون  
 واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء  
 كانت اسمية او فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من  
 المتصفين (مثال المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءنى زيد ومايتكلم غلامه)  
 بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد مايتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى  
 زيد ومايتكلم عمرو) بالواو وحده (و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة  
 ايضا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاءنى زيد قد  
 خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وقد خرج عمرو) (و) مثال (الماضى  
 المنفى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وماخرج غلامه) بالواو  
 والضمير (او جاءنى زيد ماخرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وماخرج  
 عمرو) بالواو وحده \* اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد  
 او الاثنى فى الماضى المثبت وفى البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد  
 احدهما كذا فى الرضى \* ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية  
 وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه

بلا افراد احدها عن الآخر كما في النوع الاول (انما يكون في الحال المنقلة) الغير  
 المقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدّر بالواو الموضوع للجمع ليعلم من  
 اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعنى ان  
 الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعنى  
 في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعنى عدم جواز الواو في الجملة الاسمية  
 الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بناء الخطاب (هو الحق لاشك  
 فيه) ونحو قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ على احد الوجوه (وذلك) اى  
 عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف  
 وهو دليل التغير (لاتدخل بين المؤكدة والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعنى  
 سواء كانا في الحال او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثانى  
 عين الاول ونفسه فتحلل الفاضل بينهما كتحلله بين العاص والحائث (او) الجملة  
 الاسمية ملتبسة (بالضمير) (وحدده) اى حال كونه منفردا في الربط (على ضعف)  
 متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اى في ابتداء الكلام  
 بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط  
 بل قد يقع في الاخر (فلا يدل على الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل  
 على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطراد اللباب (نحو كلمته فوه  
 الى فى) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالربط ضمير المتكلم في قوله الى فى وان  
 جعلته من ضمير المفعول فالربط ضمير الغائب في قوله فوه ونحوه قوله رجع  
 عوده على بدء وقول الشاعر \* ولولا جنان الليل ما لب عامر \* الى جعفر سر باله  
 لم يمزق \* (فلا بد من الواو على الاصح) فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام  
 باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو  
 راكب واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب  
 انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت  
 عودى على بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة  
 اقسام فالاول منها اقوى الوجود لاشتراكه بالواو في دلالاته في اول الامر على  
 الربط والثاني اضعفها بعد الربط لكونه في الاخر والثالث متوسط بينهما  
 فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت)  
 (اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط  
 فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال  
 (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا واما قوله قت واحبك وقوله  
 \* ولما خشبت اظافرهم \* نجوت وارهنهم مالكا \* فتقدير وانا احبك وانا ارهنهم

نحو لاشك فيه  
 مؤكدة بالعل في الحال  
 ل وهو الحق انه صفة مثبتة  
 ككس نيل كذا سفت  
 ستادى فزاروه



صارت من جملة توابعه ولو احقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او تقديرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية) اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعا منفيًا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا او ماضيا منفيًا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة \* ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية (فلاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابط لدلالاتها على الدوام والثبات ولكون البحث في الاسم ولما سبقتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعى موصوفا (ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركيبتها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة) ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما (نحو جئت وانا راكب و) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب و) غائبا مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرًا والخبر مقدما فيئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اى حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانهما تدل على الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانهما لا يجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) مبنى للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى الى النبوة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى مجاز اولى مثل (وانى ارانى اعصر خرا) واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وافراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركيبتها من اسمين مقتضيين للدوام والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كفى النوع الثاني (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير)



في الحال في المثال المذكور في المتن افعل \* ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال ( وتكون ) ( اى الحال ) ( جملة ) ( لدالتها ) اى الجملة ( على الهيئة ) اى الصفة ( كالمفردات ) يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا مثلها \* وفي الرضى جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد ( فيصح ان وقعت ) اى الجملة ( حالا مثلها ) يعنى كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما في خبر المبتدأ ( ولكن ) يعنى الا انه ( يجب ان تكون الجملة الحالية ) ( خبرية ) ( محتملة للصدق والكذب ) يعنى الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن يعقل وعن ليس من شأنه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها ( لان الحال ) في المعنى ( بمنزلة الخبر عن ذى الحال ) للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كخبر ( واجراؤها عليه ) اى جعل الحال حالا منه ( في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية ) التى لا ثبوت لها الا ان ( لا يصلح ان يحكم بها على شيء ) وان كان فاعلا لانها لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوت في نفسه وهى لا ثبوت لها في نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه ( ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة ) لا شتمالها على الاسناد المقتضى للمسند اليه والمسند واذا كانت كذلك ( لا تقتضى ارتباطها ) مع تعلق ( بغيرها ) لان المستقل في الافادة لا يقتضى التعلق بغيره ويكتفى بنفسه ( والحال مرتبطة بغيرها ) لكونها عرضا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عام له بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها ( فاذا وقعت الجملة ) الخبرية التى من شأنه ان تكون صادقة ومحتملة للكذب ( حالا لا بد لها ) اى لتلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة ( من رابطة تربطها الى صاحبها ) حيث لا تكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال ( وهى ) اى الرابطة ههنا اثنان ( الضمير والواو ) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال يحى فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع المطابق ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث

لما لم يكن مافوظا حقيقة بل ملفوظا حكما ( كان كالعدم ) والمعدوم ليس بشيء  
فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار أن ذلك الضمير يرجع اليه ( ومع هذا )  
اي مع كون الضمير المستكن في افعل كالعدم ( فلا يرى بأسا بان يقال وان لم يسمع )  
ان للوصل والفعل مبنى للمفعول ( زيد احسن قائما منه قاعدا ) ليكون كل من  
الحالين بحجب صاحبه لانه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاولى بين اسم  
التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا يرى بأسا حيث قيد الرؤية بالأس  
المفيد للكرهية قلنا لما لم يميز كل واحد من الحدين عن الآخر في افعل باداة  
التشبيه وغيرها مما يدل على حديثين حتى يجعل منصوب كل واحد بحجبه التزم  
ان يكون منصوب كل حدث بحجب صاحبه المصرح به فقل زيد راكبا افضل  
من عمرو راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل ( وذهب بعضهم ) وهو ابو علي  
واتباعه ( الى ان العامل في بسرا ) يعنى في الحال الاولى لان الخلاف فيها ( اسم  
الإشارة ) يعنى العامل في تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الإشارة لانه  
لا يجوز أن يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله  
عليه ( اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ) اى كون العامل في الحال الاولى  
اسم الإشارة يعنى معنى الفعل ( ليس بصحيح ) لانه يلزم تفريق العامل في الحالين  
وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار  
حالة واحدة وهو الرطية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل  
تحت التفضيل فتكون الرطية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل  
( لانه يمكن ان يكون المشار اليه ) بهذا ( التمر اليابس ) فيلزم حينئذ تقييد  
الإشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود  
الإشارة مطلقا ( فلا تقييد الإشارة ) يعنى فلا يصح تقييدها ( بحال البسرية )  
لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الإشارة عاملا في بسرا لتقيدت الإشارة بحال  
البسرية ولم تكن مطابقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية  
وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه وطبا  
في غير حالة البسرية حتى تكون الإشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل  
فيه اسم التفضيل ( ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم ) والمعنى  
يصح ان يقع اسم موقع اسم الإشارة ( لا يصح اعماله فيه ) الجملة صفة الاسم  
اي لا يصح اعمال ذلك في الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه  
لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع  
( نحو تمر نخاتى بسرا اطيب منه رطبا ) باقامة تمر نخاتى مقام اسم الإشارة  
ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتصافا مع خلو المبتدأ عن  
معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى القمر ( حالان ) احديهما البسرية  
والاخرى الرطبية ( باعتبارين ) متعلق بتعلق (مختلفين ) اذ الحال الاولى  
تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار  
المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر ( يلزم ) جواب اذا  
( ان يلى كل منهما ) اى من الحالين ( متعلقة ) اى ماتعلق به يعنى صاحبه فيكون  
اللام فى متعلقه مفتوحة ( والبسرية ) يعنى الحال الاولى فيه ( تعلقت بالمشار اليه  
بهذا ) يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به ( من حيث انه ) اى  
المشار اليه به ( مفضل وهذه الحيثة ) اى كون المشار اليه مفضلا ( وان لم تكن )  
الواو للحال وان للوصل ( معتبرة فيه ) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى  
وهذه الحيثة حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه به ( الا ) انها كانت معتبرة  
( بعد اضماره ) اى المشار اليه ( فى اطيب ) يعنى الا بعد أن يكون ضمير اطيب  
المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا الا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ماذا اعتبر  
لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذلك المرجع ( لكنه ) اى الا  
ان الشأن ( لما كان المضمّر ) مطلقا سواء كان المراد به المضمّر فى اطيب او فى غيره ( بالنسبة  
الى المظهر ) مطلقا ايضا ( كالعدم ) والمراد بالمضمّر ايضا المستكن لا المضمّر البارز لانه  
لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن  
ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم ( اقيم المظهر ) الذى هو اسم الاشارة  
( مقامه ) اى مقام المضمّر الذى فى اطيب فى كونه ذاحل ووقوع الحال بعده بلا فاصلة  
( واوجبوا ان يليه ) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال بمنحجب صاحبه حكما  
لان صاحبه حقيقة المضمّر فى اسم التفصيل ( والرطبية ) المفهوم من قوله  
رطبا التى هى الحال الثانية فى المثال المذكور ( تعلقت به ) اى بالمشار اليه بهذا  
يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به ايضا لكن ( من حيث انه ) اى المشار  
اليه ( مفضل عليه ) باعتبار أن ضمير منه راجع اليه ولذا قل الشارح ( وهو )  
اى المفضل عليه ( ضمير منه ) لانه يرجع اليه ( فيجب ان يليه ) اى الحال ضمير منه  
وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل  
كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلى المظهر ليكون  
الحال بمنحجب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على  
عامله الضعيف وان كان حقه التأخير ( قال الرضى واما الضمير المستكن ) الراجع  
الى لفظ هذا ( فى افعّل ) يعنى فى اسم التفصيل الذى هو اطيب ( فانه ) اى الضمير  
المستكن فيه ( وان كان ) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير  
مرة ( مفضلا ) فى الحقيقة ( لكنه ) اى الا ان ذلك الضمير ( لم يظهر ) اى



فيه حموضة) على وزن فعولة بالفارسية \* ترش \* (اطيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا والتمر له ست مراتب اوليها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام واخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ الآية (فهما) اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البصرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطوبة) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على ماعليها يكون الاطلاقا مجازا لاحقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لاحاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمربط) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ماعليه بسرا) اى زيد الف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسر بالفتح (و) الثانى مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح \* قال الرضى وهو الحق اى ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل مقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عند المحققين وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا اول قوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه ياخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ

والمعاصي مجداً فيه وحائناً على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشف (بجعلها) متعلق ايضاً باجاب اى يجعل كافة (صفة لمصدر) محذوف حينئذ يكون كافة منصوباً على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (اى ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصي وحائنة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجعلها) اى يجعل كافة (مصدراً) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوباً على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشيء الا لتكف الناس وتحثهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفاً لغواً (والكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفاً فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعالٍ وفَعُولٍ ومفعُالٍ والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفاً فلانه لاحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفاً فلانه اثبات مصدر غير معلوم واما كون الرابع تعسفاً فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً كذا قاله عصام الدين (وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقاً) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامداً) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع) ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق) ليحصل معنى النسبة ظاهراً (لان المقصود من الحال) اى المراد من اراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضاً فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجوز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقاً او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقاً لان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان او فى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا) اى مع تجوز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقاً لما سبق ان الحال فى المعنى خبر اوصفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (يسرا ورطباً فى قولهم) اى قول العرب (هذا يسرا) بضم الباء وسكون السين واحده بسرة مثل فعل وفعلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر (مابقى

عند المصنف قال (على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للعة المذكورة سابقا  
 (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز)  
 اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى  
 وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشيء من الاشياء الا ارسلناك  
 للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين  
 كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه  
 على ما ذهبوا بالفارسية\* فرستاديم تراى محمد از براى آدميان مكر درحالى  
 و بودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم\* (ولعل الفرق بين  
 حرف الجر والاضافة) حيث جوز الكوفيون وبعض البصريين تقديمها على  
 صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور  
 بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معدة) اسم فاعل من عدت يعنى  
 من باب التفعّل حذف ياءؤه (للفعل) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به  
 (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف  
 فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى  
 بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك  
 حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف  
 الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل  
 وبعض حروفه بخلاف الضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من  
 تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن  
 الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا لانها لما دخلت على  
 معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة يهند)  
 بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هند)  
 بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب  
 فى هذا المثال كذلك جوز فيها يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا  
 بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم  
 على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو  
 الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم  
 الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة)  
 حالا من الكاف المتصل بالفعل مبنيها هيئة المفعول به (والهاء) فى كافة (للمبالغة)  
 فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لالتأنيث كثناء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك  
 يا محمد ملايسا بشيء من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك



(داخلا في العامل المعنوى) بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق (واما اذا جعلته)  
 اى الظرف (دخلا في العامل المعنوى) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ  
 او شبهه الملفوظ ايضا او معنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ  
 او شبهه كذلك او معناه (كما) اى شئ (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من  
 كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل  
 المعنوى (فالمراد هو الاحتمال الثانى) وهو أن الظرف يتقدم على العامل المعنوى  
 بخلاف الحال (لا غير) لان اللائق حينئذ استثنائه من العامل المعنوى وان يقول  
 ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال  
 يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرًا \* ولمفرغ من بيان تقدم  
 الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال  
 على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى)  
 ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تأكيد لقوله كما لا يتقدم (لا)  
 (يتقدم) (على) (ذى الحال) (المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب  
 جوازا او وجوبا لانه كتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق انهما في المعنى  
 مبتدأ وخبر فاذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرور الجر) لان  
 المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم (فان كان) ذو الحال  
 (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم  
 حنيفا﴾ او لا كالمثال الآتى في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق  
 البصريين والكوفيين (نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اى  
 عدم تقدم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه  
 عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبه (وفرع لذى الحال) فى الوجود لان ذا  
 الحال يوجد او لا ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على  
 المضاف) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو التنوين او النون \* وفى الهندى  
 لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع  
 حيث لا يجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذو الحال  
 (مجرورا بمجرور الجرفيه) اى تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف)  
 بين البصريين والكوفيين (فسينويه واكثر البصرية) عطف العام على  
 الخاص لكون النصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه (يمنعون تقديمها)  
 اى تقديم الحال (عليه) اى على ذى الحال المجرور بالحرف (لعلة المذكورة)  
 فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرقها فلا نعيدها  
 (وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اى لكونه هو المختار

ايضا) اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف في العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز له الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لا يجوز له الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ الذي صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه في المنع) اى في منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد في الدار) او مقدما مثل (ولا قائما في الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا في مثل في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى في الحال (من معنى الظرفية) بيان ما في قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال للظرف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل في الظرف معنويا مستتبعا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى ﴿كل يوم هو في شأن﴾ في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك أكل يوم لك ثوب في مكان ألك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النجاة (في الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن الظرف

اى فى تركيب جاوز ( مثل ) منصوب لانه مفعول به له ( زيد قائماً كعمرو وقاعدا )  
يعنى لايتقدم الحال ( على العامل المعنوى ) فى غير هذا التركيب فان العامل فيه  
معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على  
العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد  
كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثاً قائماً بالمشبه به الا انهما غير معلومين  
مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لايتعلق بالآخر فانه  
يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يليه وان لزم التقدم على العامل  
الضعيف \* وفى الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدخل بصيغتها على حدثين معينين  
بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو أن هناك حالة يشتركان  
فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها فى اللفظ \*  
الى هنا كلامه فليانها جىء بحال ووضعت بحجب المشبه وبحال اخرى ووضعت  
بحجب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بحجب  
صاحبها ( قد عرفت فيما قبل ) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى  
اذا حذف ماضيفت هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ماسيجىء ( العامل  
المعنوى ) وهو المستنبط من مخوى الكلام من غير التصريح به والتقدير ( و ) عرفت  
فما قبل ( ان ما هو مقدر بالفعل ) عند البصريين ( او باسم الفاعل ) عند  
الكوفيين ( مثل الظرف ) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف  
زمان او مكان ( وما يشبهه ) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة  
ومحلا للفعل ( اعني ) بقوله وما يشبهه ( الجار والمجرور ) مثل زيد فى الدار  
( خارج عنه ) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر  
( داخل فى الفعل ) اذا كان متعلقه فعلا ( او ) داخل فى ( شبهه ) اى شبه الفعل  
اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل ( فعلى هذا ) اى على ما عرفت فيما سبق  
العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل  
فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لايتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه  
( معنى الكلام ) اى معنى ولايتقدم الحال على العامل المعنوى ( ان الحال لايتقدم  
على العامل المعنوى اتفاقا ) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض  
منه اى باتفاق النحاة ( بخلاف الظرف ) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم  
الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف ( اى بخلاف ما اذا كان  
العامل ) فى الحال ( ظرفا او شبهه ) حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا  
( فان فيه ) اى فى عدم تقدمها عليه ( خلافا ) بين سيويه والاخفش ( فيسيويه )  
بالباء التفسيرية ( لايجوز ) اى لايجوز تقديم الحال على عامله الظرف ( اصلا )



بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه جريانه في الاحوال  
المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والجواز والجريان  
الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول ( فان كان صاحبها )  
( اى صاحب الحال ) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما ( نكرة )  
( محضة ) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه  
مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سبق ( لم تكن فيها ) اى في تلك النكرة  
( شائبة تخصيص ) اى لم يكن في النكرة شئ يفيد التخصيص ( بما سوى التقديم )  
اى سوى تقديم الحال على صاحبها ( ولم تكن الحال مشتركة بينها ) اى بين  
النكرة ( وبين المعرفة ) كما اذا كان ذو الحال متعددا احدها نكرة والاخر معرفة  
( مثل جاءني رجل وزيد راكبين ) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال  
الجملية لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا ( وجب تقديمها ) ( اى تقديم  
الحال على صاحبها ) النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا ( ليتخصص النكرة  
بتقديمها ) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف  
فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يتخصص  
المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه ( لانهما )  
اى ذا الحال والحال ( في المعنى مبتدأ وخبر ) لان معنى قولك جاءني زيد راكبا  
زيد راكب وقت المجيء ( ولئلا يلتبس ) اى الحال من النكرة ( بالصفة في ) حالة  
( النصب ) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان  
الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على الموصوف والحال يحوز تقديمه على  
صاحبه معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يحوز تقديمه على  
المحكوم عليه ( في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ) لانه لا يعلم ان الضرب وقع  
على المفعول في ان ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرر او بعد لزومه  
وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم  
علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابسة الركوب به يعنى قبل تقررده  
( ثم قدمت ) الحال على صاحبها النكرة ( في سائر المواضع وان لم تلتبس ) وهى  
حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يحوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة  
يعنى قدمت الحال في سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس  
بالصفة اذا لم يتقدم ( طردا للباب ) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف  
الواو في تعدد بالياء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في يكرم تبعا  
لنفس المتكلم وحده نحو اكرم ( ولا يتقدم ) ( اى الحال فيما عدا ) فعل ماض من  
عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

ارسلها ( مثل فعلته ) بقاء الخطاب ( جهديك ) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد \* وقال  
 الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفا  
 ( متأول ) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آتفا  
 التاويل التطلب يعنى طلب ما ل الشئ بصرفه عن الظاهر ( بالكرة ) متعلق بقوله  
 متأول ( فلا يرد ) مبنى للفاعل من وورد يرد ( نقضا ) منصوب على الحال من الفاعل اى  
 لا يرد ارسلها ونحوه ناقضا ( على قاعدة اشتراط كونها ) اى الحال ( نكرة  
 وتاويلها ) اى الحال المعرفة ( على وجهين ) على ما ذكره الشارح ( احدها )  
 اى احدا الوجهين ( انها ) اى الاحوال المعرفة ( مصادر ) اى كل واحد منها مصدر  
 ( لافعال محذوفة ) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا \* وقال ابو على ان هذه  
 المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدّر حذف فعلها العامل  
 فيها وجوبا ( اى تعترك العراك وينفرد وحده ) اشارة الى ان العراك مصدر من  
 عرك يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد  
 منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه ( اى انفراده وتجهده جهديك )  
 من اجتهد اجتهدا ( فهذه الجمل ) جمع جملة ( الفعلية ) وهى تعترك وينفرد  
 وتجهده ( وقعت احوالا ) اى وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده لماسيجي  
 ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو ( وهذه  
 المصادر ) يعنى العراك ووحده وجهديك ( منصوبة على المصدرية ) يعنى على  
 انها مفعولات مطابقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الخمشرى وانما سميت  
 احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل والنايب باسم المنوب ويقال  
 مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة ( وثانيهما ) اى ثانى  
 الوجهين ( انها ) اى هذه المصادر ( معارف ) باللام فى الاول والاضافة  
 فى الاخيرين لان كل واحد منها يفيد تعريف ما دخل عليه ( موضوعه مواضع  
 التكرات ) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة  
 بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق ( اى ) ارسلها ( معتركة ) متراحة ( و )  
 مررت به ( منفردا و ) فعلته ( مجتهدا فالصورة ) اى صورة كل واحد منهما ( وان  
 كانت معرفة باللام او الاضافة ( ففى فى التقدير ) اى صورة كل واحد منهما ( نكرة )  
 لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية للهمدية لان كلا من  
 اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة ( كما ان ) المضاف الى  
 المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و ( حسن الوجه فى صورة  
 المعرفة ) لكونه مضافا اليها ظاهرا ( وهى ) اى الصفة المضافة ( فى المعنى  
 نكرة ) لكونها فى حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

القيد وههنا لم يمكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه  
 لم يوجد الا في بنى آدم فاجاب عنه بقوله وكأن ( المراد بالارسال البعث او التخليه )  
 يعنى خالى كردن راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحش مرا اين راه آب از خوردن \*  
 والمراد هو الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها  
 ( بين المرسل ) بفتح السين وهو الاتن ( وما يريد ) اى حمار الوحش او المرسل  
 بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى \* جاى آب  
 خوردن \* ( اى ارساله ) يعنى ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها ( معتركة  
 متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ) اى لم يمنع حمار الوحش الاتن عن  
 الاعتراك والتزاحم ( ولم يشفق اى لم يخف على نقص الدخال ) يقال نقص البعير  
 اذا لم يتم شربه ولذا فسرہ الشارح بقوله ( اى ) لم يخف ذلك الحمار ( على انه  
 لم يتم شرب بعضها ) اى بعض الاتن ( الماء بالدخال ) اى بالمزاحمة والاعتراك  
 ( والدخال ) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف ( هو )  
 اى الدخال فى اللغة ( ان يشرب البعير ) ماءه ( ثم يرد ) مضارع مجهول من رد يرد  
 مثل مديمة ( من العطن ) بفتح حى العين والطاء المهملتين ماحول الحوض والشرب  
 من مبارك الابل اى المناخ يعنى \* جاى اشتر \* ( الى الحوض ) متعلق يرد  
 يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه ( ويدخل ) ذلك البعير ( بين  
 بعيرين عطشانين ) لم يكن ان يشربا ماء ( ليشرب ) ذلك البعير المردود المدخول  
 بين البعيرين العطشانين ( منه ) اى من الحوض او من الماء ( ماعساه لم يكن  
 يشرب منه ) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض ( ولعل المراد )  
 هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا في الحيوان الذى يكون  
 في ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخل فاجاب  
 عنه بقوله ولعل المراد ( به ) اى بالدخال ( ههنا ) ليس الا ( نفس متداخل ) بالتذكير  
 صفة جرت على غير من هي له ( بعضها ) مرفوع فاعل متداخل ( فى بعض آخر )  
 متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيق بل المراد به معناه المجازى  
 الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض ( او ) اجاب عنه ايضا بان ( المعنى  
 على نقص مثل نقص الدخال ) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من المشبهة  
 واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كخاف  
 الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء ودخله بين بعيرين عطشانين ليم شربه  
 ( و ) مثل ( مررت به وحده ) مصدر وحيد حدة ووحداء مثل وعد  
 بعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالإضافة الى الضمير صار معرفة  
 لان اضافة المصدر معنوية ( ونحوه ) بالرفع عطف على مقدر يعنى ونحو



للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع  
المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة  
غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر أن لا يكون  
صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول  
وان كان قيذا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب  
( ويحتاج ) عطف على يقال ( الى ان يصرف الكلام ) اى ان يخرج الكلام وهو  
قوله وصاحبها معرفة غالبا ( عن ظاهره ) وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم  
ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قيل عطف معمولين  
على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد ( ويجعل  
قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا ) فيه نشر على ترتيب اللف ( معطوفا ) من  
قيل تعدد المفعول الثانى او يكون بدلا منه او حالا فيكون حينئذ عطف جملة  
( على ) جملة هي ( قوله وشرطها ان تكون نكرة ) ولما بين ان التكرار  
شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى الشرط  
فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله ( وارسلها العراك ) اقول الحال المعرفة اما  
مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة  
نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير وكقوله عليه السلام  
﴿ يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول ﴾ اى مرتبين كذا فى الرضى وقيل  
الحال المعرفة اثنان معرف باللام وبلاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من  
شعر ليلى والثانى مما شاع فى المحاورات و يروى اوردها العراك ( ولم يذدها )  
بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من زاده يذوده طرده وذاد الابل من باب  
قال ساقها وطردها كذا فى الصحاح ( ولم يشفق ) من اشفق يقال اشفق عليه  
واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى  
واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف ( على  
نقص الدخال ) النقص بالصاد المهملة والغين العجمة المفتوحة من نقص  
الرجل نقصا اى لم يتم مراده وقيل نقص \* بمراد تام نارسيدن وشرب تمام ناشدن \*  
كذا فى حاشية العصام ( البيت لليلى ) وهو من شعراء الاسلام ( يصف حمار  
الوحش ) وهو الذكر منه ( والاتن ) جمع اتان وهو الاتى منه الواو اما للعطف  
فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه ( يقول ) اى ليلى  
ويمحتمل ان يكون بقاء الخطاب لبيان اللغة ( ارسل حمار الوحش الاتن ) لانه  
قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من تاديبه اياهن ( وكأن )  
كلمة التشبيه لأكلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق

افادت التخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصلت لان تكون  
 ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءني رجل من بني تميم) ومن فيه  
 بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اي يكون ذو  
 الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اي نكرة مفيدة فائدة التعريف  
 (لاستعراقها) اي لاحاطة تلك النكرة بافرادها بحيث لا يشذ فرد منها حينئذ  
 تكون في حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف  
 شعبان (يفرق كل امر حكم امرا من عندنا) اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى  
 الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان  
 لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة  
 (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن  
 في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذو الحال  
 معرفة ومثله قول الشاعر \* لا يركبن احد الى الاجام \* متخوفا يوم الوغى  
 لحام \* فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة في حيز  
 الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فعم  
 ايضا جميع الافراد (نحو هل اناك رجل راكبا او) واقعة (بعد الا) لان توجيه  
 هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتي بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او  
 واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) منصوب  
 على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا (لنفي) متعلق بالنقض  
 لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت للمسبق (نحو ما جاءني رجل  
 الا راكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون  
 ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص  
 ذو الحال لما سيأتي (نحو جاءني راكبا رجل وتانيهما) اي ثاني القسمين (ما يكون  
 ذو الحال فيه غير هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها  
 معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع  
 الحال في هذا القسم) اي في القسم الثاني (مشروط بكون صاحبها) اي صاحب  
 الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة)  
 يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا (لا) قيد (لكون  
 صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف (حتى  
 يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اي  
 تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصور المذكورة في القسم الاول  
 (تنافي الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

مقيا وياربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة او مشبها به لان التعريف او النكرة المخصصة شرط في ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيا ولعله) ولعلك ولعل زيدا (في الدار قائما وكأنه) وكانك وكأن زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا انها لا تتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمتي مثلا لا التمتي ويختلف المعنى في ليتني صحيحا راجع الى اهلى (وشرطها) (اي شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التكثير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتكثير يجوز فيها ايضا الا ان التكثير اصل عندهم ايضا (ان تكون) الحال (نكرة) (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لا يعتبر وفي الرضى والاولى ان يبين الشيء او لا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اى من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه في المعنى) لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى في صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التكثير واجب فيها لا غالب (اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لا كلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام او تركيب (يكون ذو الحال فيه) اى في ذلك الكلام او التركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة



ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا ( الملفوظ ) يعنى يكون الفعل  
العامل فيها ملفوظا حقيقة ( او المقدر ) يعنى يكون ملفوظا تقديرا بان يكون  
محدوفا جوازا او وجوبا كما سيأتى ( نحو ضربت زيدا قائما ) هذا مثال الفعل  
الملفوظ حقيقة ( وزيد فى الدار قائما ) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة  
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل الفعل واذا لزم التقدير  
فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح ( ان كان الظرف مقديرا بالفعل ) بناء على  
كونه اصلا فى العمل ( اوشبهه ) اى ما يشبه الفعل ( وهو ما يعمل عمل الفعل )  
يعنى الرفع والنصب ( وهو من تركيبه ) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا  
فى مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب ( كاسم الفاعل ) سواء كان لازما  
( نحو زيد ذاهب راكبا ) فى مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب  
غلامه قائما مكان ضرب زيد غلامه قائما ( و ) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالشالين  
المذكورين او تقديرا مثل ( زيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقديرا باسم  
الفاعل ) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما  
سبق ( وكاسم المفعول ) اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل  
سواء كان تحقيقا ( نحو زيد مضروب قائما ) او ملفوظا تقديرا نحو زيد فى الدار  
جالسا ان كان الظرف مقديرا باسم المفعول ( والصفة المشبهة ) ملفوظة كانت  
( نحو زيد حسن ضاحكا ) فى تقدير حسن زيد فى الدار ضاحكا والمصدر نحو  
اعجبنى ضرب زيد قائما وهذان اعنى الفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدما مثل  
راكبا ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال  
عليه لما سيجىء والثالث اعنى معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه  
لضعفه ( او معناه ) ( المستبطن ) اى المفهوم ( من فحوى الكلام ) اى من معنى  
الكلام ( من غير التصريح به ) اى بالعامل ( او تقديره ) لانه اذا صرح او قدر يكون  
اما الفعل اوشبهه ولا يكون معناه ( كالاشارة والتنبيه ) المفهومين من حرف  
التنبيه واسم الاشارة ( فى نحو هذا زيد قائما كاسم ) فى قوله وهذا زيد قائما  
( وكالتداء والتتى ) مثل ليت ( والترجى ) كاعل ( والتشبيه ) نحو كأن وانما خص  
هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معانى الافعال  
الحقيقية غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار  
تلك المعانى بخلاف الثلاثة الاخر فانها مجرد تأكيد النسبة والاستدراك  
فلا يصح تقييدها بالحال \* وقال المحشى ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل  
فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منه ابل العمل سماعى \* وفى الرضى  
فالاولى احوال ذلك على استعمالهم وان لا يعمل ( فى نحو يا زيد قائما ) ويارجل

للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر  
بجملة عند الأكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني  
انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هي) يعني ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار  
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام  
ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنانه جائزا او واجبا (ملفوظ  
حكما) اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي لصحة  
اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير  
ذلك مما يدل على كونه مافوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما) الظاهر  
انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعني  
يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه في معنى  
الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي  
(مثال) للمفعول (المعنوي لان مفعولية زيد) اي كونه مفعولا (ليس باعتبار  
لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته  
جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى  
الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء  
الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انهما) اي معنى  
الاشارة والتنبيه (ليسا بما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم  
(في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيدا) اي بماقدر في نظم الكلام (مفعولا  
لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول  
هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد  
مفعولا (انما هي) يعني لا تكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير او انبه  
الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة  
وقوع القاءم حالا) يعني انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان  
العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه على ماسياتي والاول لان مفقودان ههنا  
لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع  
قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهي) اي مفعولية  
زيد في المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره  
قوله الفعل وما عطف عليه (اي عامل الحال) لان الحال يؤنث باعتبار انه  
صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) (الفعل) اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة  
حقيقية يعني تكون لمنع الجمع والحلول وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل  
لفظا او تقديرا لانه اصيل في العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها

تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل ( الذى هو من ابواب الخماسى )  
 ( اويين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل ) الذى هو من ابواب  
 الرباعى المزيّد فيه على الثلاثى ( وجعل الجار ) الذى ( فى ) قوله ( به متعلّقه )  
 اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول الذى  
 عبر عنه بقوله ما ( لا بالمفعول ) يعنى لم يجعل الجار متعلّقا بالمفعول بل يجعل  
 متعلّقا باحد الفعلين السابقين ( دخل فيه ) اى فى تعريف الحال ( الحال من  
 المفعول معه و ) الحال من ( المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل )  
 الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى او الحكمى ( او ) الى تعميم  
 ( المفعول ) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على  
 المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد  
 فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه  
 لا يقع الحال منهما ( الا لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه ) فاذا احتيج  
 الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والالىق  
 ليكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى تدبر ( مثل  
 ضربت زيدا قائما ) فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز  
 ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال  
 من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا  
 وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان يقول  
 اقوم او يقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير  
 بجعله حالا من ايهما شئت ( هذا مثال اللفظى المفلوظ حقيقة ) تمييز عن نسبة  
 المفعول الى نائبه ( فان فاعلية تاء المتكلم ) يعنى كونها فاعلة للفعل ( ومفعولية  
 زيد ) اى كونه مفعولا للفعل ( انماهى ) اى ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية  
 الا ( باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج ) تكون فاعلية  
 الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام ( عنه ) اى  
 عن الكلام ( وهما ) اى الفاعل والمفعول ( ملفوظان ) فى هذا الكلام ( حقيقة )  
 اى ملفوظان حقيقيان يريد أنه يصح ان تجعل قائما حالا من ايهما شئت اى من  
 الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلط والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا  
 منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم تكن قرينة ليكون الحال  
 بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا ( و ) مثل ( زيد  
 فى الدار قائما ) ( مثال اللفظى المفلوظ حكما ) نصب على التمييز ( فان فاعلية  
 الضمير المستكن فى الظرف ) اى كونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه



(فكأنه) اى المضاف اليه الذى هو ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لا يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر (نحو بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا (و) نحو (أحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك تتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبني للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم) فكأنه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذو الحال (فكأن الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكأنه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزءا منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشيء لا يقوم مقامه بعضا او كلا (كفى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاحتياج الى خبر منصوب (فقوله مصحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار أن الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعاً بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار) ان (الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله له فحكم المراجع حكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المراجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المراجع ايضا كذلك فصار (كأنه حال من مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرئ

ملفوظا او منطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك  
 (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوى  
 في قوله هذا زيد را كما او المفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم)  
 ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من خوى الكلام) خوى القول معناه يقال  
 عرفت ذلك من خوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا وفي الحديث ﴿من  
 اكل من خوى ارض لم يضره ماؤها﴾ يعنى البصل كذا في الصحاح (سواء كانا) اى  
 الفاعل او المفعول به (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمر ارا كين  
 (او حكما) كما سيحى من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل  
 او المفعول به (معنويا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية  
 المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من خوى الكلام) بحيث (لا) يكون  
 فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ  
 الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من خوى الكلام (والمراد بالفاعل)  
 الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون  
 كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا  
 حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية  
 الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف  
 الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل)  
 لمصاحبة اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا را كما ومثل ماشانك قائما  
 فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء  
 والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبة  
 اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفأك وزيدا متبعا درهم (وكذا المفعول المطلق)  
 يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف  
 ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب  
 شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله  
 جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حل كونه كثيرا (فانه) اى مثل  
 ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به  
 وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول  
 المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف  
 واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب  
 الحال (فاعلا او مفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او  
 مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذو الحال (مقامه) اى مقام المضاف

او مقدره نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا وسيأتي (وباضافتها) اى اضافة الهيئة  
 (الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة  
 المبتدأ) او الخبر او غيرها فانها وان كانت مينة للهيئة الا ان تلك الهيئة  
 ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم  
 او ان زيدا العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اياك او غير ذلك  
 (وبقيد الحثية) اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة  
 الفاعل) مثل جاءني زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة  
 نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل  
 منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه المجيء  
 او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف  
 بالعالم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث  
 هو) الفاعل (فاعل او) المفعول به (مفعول وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم  
 من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل  
 او هيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يتمتع ان يجمع  
 الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج عنه)  
 اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه  
 اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا  
 راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد  
 منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندام مصعدا منحدره اولقيت هندام  
 منحدره مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن  
 فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرام زيدا مصعدا ويجوز  
 على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا  
 منحدرام والمصعد هو زيد كذا في الرضى بل هذا هو الاول فيكون الاول والثاني  
 والثاني الاول وفصل اولى من فصلين \* وفي الهندي مثل لقيت مصعدام منحدرام  
 على الجمع في الاول والتفريق في الثاني وهذا دليل على ما قلت (لفظا) تمييز  
 عن الفاعل او المفعول او حل منهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح  
 حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به الذى  
 وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا  
 والفاعل اللفظي او المفعول اللفظي لا يكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل  
 او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا  
 المفعول مفعولا الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به



فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾ فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يخلو عن تكلف (واتما حكما بمعنوية الفعل في هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخري ﴿لان المعنى﴾ اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ﴿ماتصنع﴾ (وما يئاله) مثل يلبس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ماشائك وزيدا) قولك ﴿ماتصنع وزيدا﴾ بالتاء المثناة من فوق في هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك ﴿ماتصنع وزيدا﴾ بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى مالزيد وعمرو) قولك ﴿مايصنع زيد وعمرو﴾ بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك ﴿الحال﴾ من حل الشيء يحول اى انقلب سمي هذا القسم بهما لانقلابه وتحوله غالبا (لما فرغ من المفاعيل) الخمسة (شرع في الملحقات) اى في بيان مايلحق (بها) واتما اُلحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث ﴿ما﴾ اى شئ مفردا كان او جملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم الحقيقى والحكمى وفسرتهما بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه ﴿بين هيئة الفاعل﴾ اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا بين حال زيد ووصفه عنه صدور المجئ عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مينا لوصف الركوب عند كون المجئ صادرا عنه ﴿او﴾ هيئة ﴿المفعول به﴾ حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله مايين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج مايين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مينا الا انه بين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان القوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو ما زيد وعمر و والا ) عطف على جاز ( اى وان ) كان الفعل امرا معنويا مستتبطا من اللفظ ولكن ( لم يجز العطف ) اى عطف ما بعدها على ما قبلها ( بل امتنع ) العطف ( تعين النصب ) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى ( حيث ) اى لانه ( لا وجه سواء ) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه ( نحو مالك وزيدا وما شانك وعمر ) انما ورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كفى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كفى المثال الثانى ( فانه امتنع العطف ) اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور ( فيهما ) اى فى المثالين المذكورين واما لهما ( لان العطف على الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما فى المثال الثانى ( بلا اعادة الجار ) فى المعطوف حرفا كان او اسما ( غير جائز ) لمنسجى وههنا لم يعد ( ولم يجز ) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهو الشأن ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان ههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو والاستثنائية بقوله ولم يجز ( عطف عمرا على الشأن ) كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله ( اذ السؤال عن شأنهما لانه عن شان احدهما ونفس الاخر ) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لو عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آفاه وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شأنهما او على الشأن

مابعدھا علی ان یکون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزاً) اذ لا مانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلاً والعمل بالاصل هو الاولی عند التعارض (نحو جئت انا وزید) وجئت اليوم وزید وزیداً وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعیناً لان الفصل وان كان قائماً مقام التأكيد الا انه لم یکن مثله من كل وجه (بالرفع) ای رفع وزید (علی العطف) ای بناء علی ان یکون معطوفاً علی الضمیر المرفوع المتصل لا مکان التأكيد بالمفصل (وزیداً) (بالنصب علی المفعولية) ای علی ان یکون مفعولاً معه لمصاحبة معمول فعل فی زمان واحد (والا) عطف علی قوله جاراً وان كان ما يدل علی الحدث لفظاً (لم یجز العطف) ای عطف مابعد الواء علی ما قبلها (بل یمتنع) العطف لمانع (تعین النصب) ای نصب مابعدھا علی انه مفعول معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب بخینئذ یکون المراد بالتعین التعین الاستحسانی وذلك مبني علی ان العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکید بالمفصل وبلا فصل بین المعطوف والمعطوف علیه قییح لا یمتنع علی ما سیجئ (مثل جئت وزیداً) فتعین ههنا ان یکون زید منصوباً علی انه مفعول معه (فان العطف) ای عطف زید علی الضمیر المرفوع المتصل (فيه) ای فی المثال المذكور (یمتنع لعدم الفاصلة) بينهما یعنی (لا) توجد الفاصلة التي تكون (بتأكيد) الضمیر المرفوع المتصل (با) لضمیر المرفوع (المفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف او غیر (وان كان) ای وجد (الفعل) ای ما يدل علی الحدث سواء كان فعلاً اصطلاحياً او غیره كما سبق (معنی) تمييز او حال او خبر كان علی تقدير كونها ناقصة (ای امرأ معنویاً مستتبلاً من اللفظ) من غیر تصریح به ولا تقديره \* وفي الرضى والفعل المعنوی علی ضربین لانه اما ان یکون فی اللفظ مشعربه قوی او لا فالاول نحو مالک وزیداً لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فی معناه نحو ماشانک لانه بمعنی فعلک وصنعک فهو بمعنی المصدر الذی فیه معنی الفعل والثانی اعنی الذی لا یکون فی اللفظ مشعراً بالعامل قوی نحو مانت وزیداً فههنا العطف اولی بلا خلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال علیه وهو ما الاستفهامیة \* الی ههنا کلامه (وجاز) هو کالاول فی التوجيه الا انه ههنا سلب العام (ای لم یمتنع) (العطف) ای عطف مابعد الواء علی ما قبلها بان تكون للعطف لا المصاحبة (تعین) جواب الشرط وقيل اختیر (العطف) ای عطف مابعدھا علی ما قبلها (حيث) ای لانه (لا یحتمل) الکلام (علی عمل العامل المعنوی بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غیر الحمل علی عمل العامل المعنوی (وهو) ای الوجه الآخر (العطف)



اما لفظا (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التى فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يحز تقدم المفعول معه على مصاحبه ولا على عامله كما لم يحز تقدم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) \* وفي الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والحشبة استوى الماء انتهى \* ولا يقال ايضا استوى والحشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها \* ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقيل مصدر كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكركه بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز أن يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسباً للمقام اكتفى الشارح به فى التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيعم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل عجبى سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا وان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولى الفعل ولم يمنع ذلك العطف ايضا معنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعيان سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد او زمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

ولا ينفصل يعنى يكونان (فى زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا)  
فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل فى السير فى وقت واحد وقع  
سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك الزمان ايضا  
وبالعكس (او) مشاركته له فى ذلك الفعل (فى مكان واحد نحو لو تركت) الرواية  
بناء التانيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع  
فصيلها فى مكان واحد (لرضعها) جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول  
معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى  
لو اقيمت الناقة مع فصيلها فى مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء  
فى مكان واحد لم يقدر أن يرضعها فى هذا المثال يكونان شريكين فى الزمان  
ايضا لان الشركة فى المكان تستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا ان  
المقصود فيه الشركة فى المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبي بالفارسية  
\*شير خورده كودك يعنى بحة شيراز شير مادر خود خورد شده\* (فلا يتقص)  
تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق  
لا الاشتراك فى الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورأيت  
زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو فى هذه الامثلة (لاتدل الاعلى  
المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (فى اصل الفعل) يعنى فى الجىء  
والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المحيثان فى زمان  
واحد لان المراد اجتماعهما فى الجىء سواء يحيثان فى زمان واحد او لا وكذلك  
غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين فى الجىء فى الزمان ويحتمل ان يكون حصوله  
من احدهما قبل حصوله من الآخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترازه  
عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى  
المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال  
الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه  
وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الحشبة والاخفش نصبه نصب  
الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من  
له ذوق سليم (ان العامل فى المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المتقدم  
سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اى العامل الناصب له معنى  
الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من خوى الكلام (بتوسط الواو التى بمعنى  
مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة  
بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم  
لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة يقولون كلامهم (الواو موضع مع)

المصاحبة والمعية لكن مابعدا لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج  
 المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل  
 جاءني زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية في المجيء سواء جا آما او متفرقا  
 (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعني اللام ههنا للتعليل كقولك  
 ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر معمول  
 معه (بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى  
 المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته  
 اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة  
 اى ولجل افادة الواو المصاحبة المذكورة ليكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع  
 (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه  
 مصاحبه له (فاعلا) للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تأويل المصدر  
 مبتدأ (نحو انتوى الماء والخشبة) اى في العلوى وصل الماء الى الخشبة وصار  
 مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء والاماء ارفع منها والخشبة ههنا  
 مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون  
 فيها لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه  
 ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء  
 في الاستواء على ما ذكرنا (او) سواء كان ذلك المعمول (مفعولا) لذلك الفعل  
 (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل  
 مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحدهما على سبيل  
 الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل في المفعول معه (لفظا)  
 (اى لفظيا) يعنى منسوب الى اللفظ يعنى ملفوظا (كالمثالين المذكورين) اللذين  
 ذكرهما الشارح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما  
 (او معنى) (اى معنويا) مستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره  
 (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة  
 لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثانى اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال  
 المذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل  
 (اى ماتنضع وزيدا) وماتلبس وزيدا وغيرها (والمراد بمصاحبته) اى  
 المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل  
 او معنويا (مشاركته) اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اى للمعمول  
 الفاعل او المفعول (في ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو  
 شريكا للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر



اي الى ما جوزه بعض النحاة واثبت ( ذهب ) بالبناء للمفعول واثبت قوله  
اليه ( في قوله تعالى لقد تقطع ) التقطع التفرق وبالفارسية \* برا كنده شدن \*  
( بينكم ) حال كون هذا القول جاريا ( على قراءة النصب ) واما على قراءة الرفع  
يعني رفع بينكم فليس مما نحن فيه ( و ) ذكر ( في بعض الحواشي ان هذا الرأي )  
اي هذا التوجيه يعني اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا ( شريف )  
اي مقبول حسن ( جدا ) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل  
واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة وهو ما لازم  
نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع  
الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا  
مناب الفاعل \* وفي حاشية العصام خلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر  
واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا  
انتهى \* ( وقيل الوجه ) فيه ( ان يجعل ) قوله معه ( من قيل ) قوله  
( وقد حيل ) ماض مبني للمفعول مثل قيل يقال حال الشيء بين وبينه يحول  
حوالا اي حجز وبابه قال كذا في الصحاح ( بين العير ) بالفتح الحمار الوحشي  
والاهلي ايضا والاثني عيرة ( والتزوان ) بفتحين الوثب يقال نزا الذكر على الاثني  
يتزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اي وقع الحيلولة بين الحمار نفسه  
وبين نزوه على الاثني ( فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه ) اي في هذا القول ( الضمير )  
المستكن ( الراجع الى مصدره ) اي مصدر الفعل ( اي حيل الحيلولة لان ) لفظة  
( بين للزوم ظرفيته ) اي لكونه دائما منصوبا على الظرفية ( لايقام مقام الفاعل )  
اي لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم  
مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة  
واحدة وهو تمتع ( فعلى هذا ) اي على الوجه الذي قيل ( معناه ) اي معنى قوله  
المفعول معه ( الذي فعل فعل بمصاحبه ) بناء ( على ان يكون مفعول ما لم يسم  
فاعله ) لقوله المفعول معه ( ضميرا ) مستكنا فيه ( راجعا الى مصدره ) الذي هو الفعل  
( و ) يكون ( الضمير الجور ) في معناه راجعا ( للموصول ) وهو الالف واللام  
في قوله المفعول ( المذكور ) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره  
هو والجملة استئناف ( بعد الواو ) ظرف للمذكور ( احتراز ) اي قوله بعد الواو  
احتراز فيكون خبر محذوف ( عن المذكور ) اي عن الذي ذكر ( بعده ) اي غير  
الواو ( كالفاء ) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها  
لما لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه ( لمصاحبة معمول فعل )  
لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

كذلك يشمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه  
 من غير واسطة ايضا\* وفي الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تنجيء جامعة لهذه  
 الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية والغرض ان يكون هناك  
 ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى  
 (بمخلاف ماذا اختل) من الاختلال (شئ منها) اى بمخلاف المفعول له الذى  
 لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه  
 عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه  
 (المفعول معه) قد سبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة)  
 الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى  
 الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها  
 مفعول معه على ما سيجىء والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل)  
 الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصحبا له) اى للمفعول معه  
 (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشب فان الاستواء  
 مصاحب للخشب حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى  
 او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على  
 المفعول مثل كفأك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله  
 وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا  
 للزوم الظرفية لانه مرفوع تقديره على انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول  
 كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديره  
 قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به) (المفعول  
 فيه) (المفعول له) والضمير المجرور (فى الكل) (راجع الى) الالف واللام (لكون  
 الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اواتى) (واعتذر)  
 بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول  
 مالم يسم فاعله لقوله المفعول ومفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه  
 مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى اثبتنا (بعض النحاة  
 من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بما جوزه يعنى جوزه بعض النحاة اسناد الفعل  
 او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف  
 الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل  
 والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وإبقاء (منصوبا جريا)  
 اى ليكون جاريا وواقعا (على ما هو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون  
 ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على الظرفية (واله)



الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو  
 ضربته تاديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر  
 عنه ايضا (واحد) وهو الزمان الماضي لان الحدث المعلن ههنا تفسير للحدث  
 المعلن فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا فيه بل هما في الحقيقة حدث  
 واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا في الرضى (اذ لا مغايرة  
 بينهما) اى بين زمان الفعل و زمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبر أن زمان  
 الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون)  
 عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدها) اى زمان وجود واحد  
 من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدها  
 شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له  
 (نحو قعدت عن الحرب جينا فان زمان الفعل) العامل في المفعول له (اعنى القعود)  
 الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجين) القائم بالمتكلم ايضا لان  
 زمان وجود الجين فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثانى جزء من  
 الزمان الاول والجين بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجين بضمين لغة  
 فيها وبعضهم يقول جبن وجنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يحجب بالضم  
 جبا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجين كذا في الصحاح  
 (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين فان زمان  
 المفعول له اعنى ايقاع الصالح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب)  
 لان زمان ايقاع الصالح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلًا في اثناؤه  
 وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو  
 قوله ومقارناله في الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى  
 زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان  
 وجود الفعل حالا و زمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمك اليوم لو عدى  
 بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان  
 فعلا لفاعل الفعل المعلن به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور  
 لان زمان وجود الاكرام اليوم و زمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط)  
 بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان  
 المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه  
 المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج في نصبه الى الواسطة (فيتعلق)  
 المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى  
 فكما يشمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلا واسطة



وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاء في النية كما قال به  
الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة الى ان تقدير  
اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط  
لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف في التعبير  
(بالارجاع ضمير الفاعل) المستكن في يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز  
لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف \* وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير  
الراجع الى التقدير تنصيحا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضم  
لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نضبه بتقدير اللام انتهى \* (فيجوز  
حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كيجوز ذكرها)  
عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له)  
(فعلا) اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا  
يعنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا  
للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز به عما) اى عن الشيء الذى دخل  
عليه اللام (اذا كان) ذلك الشيء (عينا) قائما بذاته لامعنى قائما بغيره فان اللام  
اذا كان مادخله عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل  
عليه فيكون اجنبيا فلزم الواسطة وهى اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن  
وان كان باعثا للمجيء في الظاهر وعلته له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت  
الحجيء فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلى به) بفتح اللام الاولى  
والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحاد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى  
عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون  
فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم في قولك ضربته  
تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قعدت عن الحرب جينا قائمان بالمتكلم وهذا  
(احتراز به عما اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون  
فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم  
اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك  
فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك لحبيبتك اياى) فان الحجيء الاول قائم بالمتكلم  
والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله (ومقارنا له) (اى  
للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحاد فاعله وفاعل المفعول له (في الوجود)  
لان الاصل في التعليقات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جعلت علة له وذلك  
(بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان  
المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

في التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنها كما ان ان وان اصل في الحروف  
 النواصب والجوازم حتى جاز اظهارها وتقديرها دون غيرها على ماسيجي  
 ( فلا يقدر غيرها ) اى غير اللام ( من من ) بكسر الميم ( او الباء ) الجارة للالصاق  
 ( اوفى مع انها ) اى مع ان كلا من هذه الحروف ( من دواخل المفعول له كقوله تعالى  
 خاشعا ) مفعول ثان لرأيت والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى  
 متواضعا لان الخشوع التواضع اوسا كنماطمثنا مثل قوله تعالى ﴿ وترى الارض  
 خاشعة ﴾ اى ساكنة مطمئنة لامر الله ( متصدعا ) التصدع التفرق يقال تصدع  
 القوم اى تفرقوا وبالفارسية ﴿ برا كنده شدن ﴾ مفعول ثان ايضا لرأيت ( من  
 خشية الله ) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى متقادا  
 لامر الله متصدعا اى متفرقا خوفا من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له  
 بمن الجارة ( وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا ) وفي الرضى والباء السببية  
 ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى حرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت اى اشياء  
 كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم  
 على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة ( وقوله  
 عليه السلام ان امرأة دخلت النار ) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت في ضمير  
 القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان  
 اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار ( فى هرة اى لاجلها ) اى لاجل هرة  
 امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض  
 فأتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بقى ( ولما كان تقدير اللام  
 فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام ( عبارة عن حذفها ) اى اللام ( من اللفظ و )  
 عن ( ابقائها فى النية ) لاعن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا  
 لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام ( و ) الحال انه ( كان الاصل )  
 فى تعليقات الافعال ( ابقاءها ) اى اللام ( فى اللفظ ) لان اللام وضعت للتعليل  
 والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ماوضع هو له من لفظة لا  
 من غيره ( كما كان ) الاصل ابقاءها ( فى النية ) اذا كان كذلك ( فلاحاجة فى ابقائها  
 فى النية الى الشرط ) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لايحتاج الى الشرط  
 لكونه مستعملا على الاصل ( بل الحاجة اليه ) اى الى الشرط ( انما تكون فى حذفها )  
 اى اللام ( من اللفظ ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى  
 الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه ( ولهذا ) اى  
 لكون التقدير عبارة عن الحذف ( قال ) ( وانما يجوز حذفها ) اى اللام بوضع  
 المظهر موضع المضمحل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير

الحال عن حقيقةها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا حجة  
تأويل الظرف بالحال لتخرجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم  
اي جاءني زيد حال كوني معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبه) (اي شرط  
انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى  
ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشرط كون المفعول له منصوبا  
لفظا او تقديرا (لا شرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند  
المصنف ايضا يعني كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا  
ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط  
(فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان  
بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصرلته بالسمن فهو  
طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبائعه سمان كذا في الصحاح وما يستخرج  
من الجيوب والنبات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (في قولك جئتك  
للسمن ولا كرامك الزائر) والمخاصمة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس  
مجرورا باللام في الكل (عنده) اي عند المصنف (مفعول له بناء على ما يدل  
عليه حده) وحده على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجيء  
لنقصد تحصيل السمن او لسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له  
(وهذا) اي ما قاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال في المفعول فيه  
وشرط نصبه تقدير في وهذا) اي ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير  
اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لا يطلقون المفعول له الا على المنصوب  
بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام  
لفظا لا مفعول له ولهذا قالوا وشرطه اي شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام  
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق  
في المفعول فيه (تقدير اللام) اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد  
من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما في الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام  
تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لان اللام (لانها) اي لان اللام  
(اذا ظهرت) لفظيا (لزم الجر) اي جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام  
لان نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اي  
واقصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير  
اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اي لان اللام (الغالبه) اي غالبه الاستعمال  
(في تعليقات الافعال) لان احد معانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكأنها اصل  
في هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل



الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال في الحاشية والظاهر أن يقدر يخالف  
 الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى  
 (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الا ترى ليس لاحد خلاف في انه مفعول  
 مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله  
 حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لامفعول مطلق فصارت  
 خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا  
 (للزجاج) فعال من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بائعا كما يقال  
 قدار لصانع القدر ولبائعه وكذا خفاف وبرايز (فانه) (اي المفعول له) (عنده)  
 (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لامفعول له ولو قال فانه عنده  
 مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله)  
 العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اي عند الزجاج (في المثالين  
 المذكورين) في المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جنبنا على وجهين  
 اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك  
 الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبت في العقود عن الحرب جنبنا و) اما  
 بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند  
 الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربه ضرب تأديب) هذه الاضافة  
 من قيل اضافة السبب الى المسبب او من قيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت  
 قعود جنبنا) هذه الاضافة من قيل اضافة المسبب الى السبب لان الجنب سبب  
 للقعود عن الحرب (ورد مبنى للمفعول من ردّ وبابه قال (قول الزجاج) اي  
 مقوله وهو أن المفعول له ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق برّد (صحّة  
 تأويل نوع بنوع) آخر (لا تدخله في حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له  
 بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف حيحا لا يخرج المفعول له  
 عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى  
 بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الارى) قوله الا  
 كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع  
 مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فينبذ يكون بالتاء  
 المقبوطة بنقطتين من فوق (ان صحّة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال  
 مفردا او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اي هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث  
 ان معنى) قولك (جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب) قوله (من غير  
 ان تخرجها عن حقيقتهما) حال من الضمير المستكن في الخبر يعنى صحّة تأويل  
 الحال مفردة او جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحّة غير مخرجة

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول ( قلنا المراد ) بقوله ( مذكور معه ) اى مع المفعول له ( فى التركيب الذى هو ) المفعول له ( فيه ) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالفاظ ولا تقديرا فان دفع ايضا السؤال المذكور ( ويرد حينئذ ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه ( نحو اعجبني التأديب الذى ضربت ) انت ( لاجله ) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبني ( اللهم ) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول ( الا ان يراد بذكره معه ) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له ( ايراده ) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل ( معه ) اى مع المفعول له ( للعمل فيه ) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز أن يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير أن يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثرا للفعل ( مثل ضربته تأديباله ) لان التأديب علة غائية للفعل واثرا له مثل مبتدأ وقوله ( مثال ) خبره ( لما فعل ) اى للمفعول له الذى فعل ( لقصد تحصيله فعل وهو ) اى ذلك الفعل ( الضرب ) الصادر عن المتكلم ( فان التأديب انما يحصل ) فى هذا المثال ( بالضرب ) ويترتب عليه ( فيكون اثرا له وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثرا له ( و ) اما ان يكون علة له فقط مثل ( قعدت عن الحرب جينا ) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثرا له بل مؤثر له \* وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى \* ( مثال لما فعل ) اى للمفعول له الذى فعل ( بسبب وجوده فعل وهو ) اى ذلك الفعل ( القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن ) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود ( والقائل ) اى الذى قال ( بكون المفعول له معمولا ) من معمولات الفعل ( مستقلا ) فى كونه معمولا له ( غير داخل فى المفعول المطلق ) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعهم معمولات مستقلة له وبهذا جعل المناهض خمسة ( يخالف ) ( خلافا ) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة مسندة الى النجاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها

( فعل ) مبنى للمفعول ( لاجله ) الضمير راجع الى الموصول ( اى لقصد تحصيله ) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا ( اولسب وجوده ) كما فى قعدت عن الحرب جبا يعنى اثر اكان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغيره ( وخرج به ) اى بقوله لاجله ( سائر المفاعيل ) اى باقى المفاعيل ( بما فعل مطلقا اوبه اوفيه اومعه ) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها مافعل لاجله بل مطلقا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معه ( فعل ) بالرفع نائبه ( اى حدث ) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر ( مذكور ) بالرفع صفة الفعل ( اى ملفوظ حقيقة ) كالمثالين المذكورين ( او حكما ) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوزا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى الشرح او حالية كما اذا قلت تأديبا لمن اراد أن يضرب غلامه اى أتضربه تأديبا اى اتريد أن تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبا يعنى أقعدت عنها جبا ( فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا ) يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقرينة المقالية ( كما اذا قلت ) انت مجيبا للسائل ( تأديبا فى جواب من قال ) سائلا لك ( لم تضربت زيدا ) او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا ( فقوله ) اى قول المصنف ( مذكور ) احتراز به مما لم يذكر فعله لاحقيقة ولا حكما ( مثل اعجبني التأديب ) وعجبت عن التأديب او اعجبني تأديبك او عجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لاحالة فعل من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولا حكما \* وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لالفظا ولا تقديرا انتهى \* ( فان قلت كيف يصح الاحتراز به ) اى بقوله مذكور ( عنه ) اى عن مثل اعجبني التأديب ( وهواى الفعل الذى فعل لاجله ) اى لقصد تحصيله ( مذكور فى الجملة ) اى فى بعض الامثلة ( كفى ) قولك ( ضربت زيدا ) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبني التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور ( قلنا المراد ) من قوله مذكور ( مذكور معه ) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احتراز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال ( فان قلت هو ) اى الفعل الذى فعل لاجله ( مذكور معه ) اى مع المفعول له كما ( فى ) قولك ( ضربت زيدا تأديبا ) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون



لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على استعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (فى) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى للاختصار وايدانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود فى زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (بفى شاذ) لان ماخالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفى يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمرة) اى محذوف جوازا (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة فان (يوم الجمعة) مفعول فيه حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد أن يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمرة) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون او لا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمرة على شريطة التفسير (بعنه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كإمرة فى المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعمرابه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما

لامفعولا فيه ( ان كل فعل ) لازما كان او متعديا ( ينسب ) مبنى للمفعول والجملة  
صفة الفعل ( الى مكان خاص بوقوعه فيه ) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل  
فعل ههنا ( يصح ان ينسب ) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة  
اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك  
عندى انك منطلق ( الى المكان ) متعلق بينسب ( شامل ) بالجر صفة مكان ( له ) اى  
للمكان الخاص الذى وقع فيه ( ولغيره ) اى ولغير ذلك المكان ( فانك اذا قلت  
ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد ) فالمكان الخاص ههنا لفعلك  
هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا  
خاصا له والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها  
وكون الدار جزءا منه ( فكما يصح ان ) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه  
و ( تقول ضربت زيدا فى الدار ) وصليت الصلاة فى المسجد ( كذلك ) اى مثل  
هذا ( يصح ان ) تنسب الى المكان العام و ( تقول ضربت زيدا فى البلد ) وصليت  
الصلاة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك  
فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل  
﴿ يجعلون اصابعهم فى آذانهم ﴾ ( وفعل الدخول ) فى قولك دخلت الدار ( بالنسبة  
الى الدار ليس كذلك ) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى  
مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان  
من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم  
فكذلك الدار الداخلى فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول  
دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه ( فانه  
فاذا قال الداخلى فى البلد ) الآن ( دخلت الدار ) يصح و ( لا يصح ان يقول  
دخلت البلد ) لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى البلد والدخول  
انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار ( فنسبة  
الدخول الى الدار ) فى قولك دخلت الدار ( ليست كنسبة الافعال الى امكنتها  
التي فعلت ) تلك الافعال ( فيها ) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل  
نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك  
الدار مفعول به ( فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به ) وفيه نظر لانه لا يلزم  
من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كإخراج من الدار من قبل  
ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت  
من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة  
ولا يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

(نحو دخلت الدار) فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه من لفظة في الا انه حذف منه لفظة في اتساعا (لكثرته في الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (للا بهامه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعلق بقوله حمل (اى) حملا واقعا (على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب\* وفي الرضى قال الجرومى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى\*\* (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يحى على وزن فاعول وما يحى مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة في ويقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجرائع في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا في مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعنى لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (و بعد تمام معناه بهما) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني) في المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اى الدار في هذا المثال (مفعول به) كريد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون ما بعد دخلت مفعولا به



لان تحت الشيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى  
 المكان كما سيجي (لابهامها) (اى لابهام عند ولدى) اى لكونهما مبهمين  
 كالجهاز الست فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه  
 لا يقال المال في عند زيد ولا في لدى زيد واما في الجهات الست فيجوز لانه يجوز  
 ان يقال صليت في امامك وفي يمينك كما يجوز أن يقال جلست امامك ويمينك  
 (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على  
 ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه  
 غالبا يكون في حكم المشبه به ويشترك في علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون  
 ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا \* وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا  
 الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا  
 الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى  
 التقديرين وجه حل الجميع مذکور انتهى \* (و) وقع (في بعض النسخ) اى  
 نسخ الكافية (لابهامها) مقام لابهامها بصيغة التأنيث مقام التثنية (كاهو)  
 راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل مذكورا في المحمولات كلها  
 لان الظاهر حينئذ يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع  
 الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذ علة للتفسير والحمل (و) (كذا)  
 اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حمل) ايضا (على المبهم  
 من المكان) المفسر بالجهات الست (لفظ مكان) وما في معناه كالمقام والموضع  
 والمجلس اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت  
 مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل المضافا (نحو  
 جلست مكانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار  
 فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل في مكان كذا (لكثرته) اى لكثرة لفظ  
 مكان (في الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اى لا لابهام  
 لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز  
 ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما حملت  
 الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان  
 المحدود الذي وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو نزلت وسكنت \* وفي الرضى  
 واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي  
 عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت الغرفة لكثرة  
 استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى في معناها في غير المبهم  
 ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيويه انتهى \* (وان كان معينا

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجہات الست فان فوقاً مثلاً يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتاً اذا علا الشخص عليه وقيل ما سعى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماماً مثلاً بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت (بالجهات) جمع جهة وهى الجانب (الست) بلاتاء التأنيث للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكنجيين خل وعسل وماء فالخصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى الجزئيات (وما فى معناها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلاً) قد سبق اعراب مثلاً (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهماً وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحت يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهماً ولما يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر صفة الظروف (الجارى) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجى (قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم من المكان) (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله حمل ومعناه الحوالى والجواب الاربعة ويجوز فيه تثلث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجزى لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى ﴿قل كل من عند الله﴾ (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائباً عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الا ان (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

التآنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني  
 او النوع الثاني او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث  
 الظروف غير حقيقي لكونه بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعد وفوق وتحت  
 وغير ذلك (قبل ذلك) (اي) قبل المكان المبهم (تقدير في) او النصب  
 بتقدير في (حالا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اي لمحمولته  
 (على الزمان المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل (لاشترأ كهما) اي لكون  
 الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (في الابهام)  
 اي في كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل  
 المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب  
 الثاني اصاله لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشترأكه معه في الابهام (نحو  
 جلست يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل  
 يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا)  
 عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اي وان لم يكن) ظرف المكان  
 (مبهما) بل يكون المكان (محدودا) (فلا) (يقبل تقدير في) اي الانتصاب  
 بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في (اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة  
 لانه ليس جزءا لمفهومه ولم يمكن ايضا (حملة على الزمان المبهم) الذي هو  
 جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حملة على المكان المبهم وان اتحدتا لان  
 انتصاب المكان المبهم لم يكن اصاله بل تبعا وحالا على الزمان المبهم فالحمل  
 عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما)  
 اي لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول  
 الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني المحدود فلم يوجد وجه الحمل  
 فلم يصح حملة واذا لم يصح حملة بقي على حاله الاصل وهو كون الواسطة مذكورة  
 (نحو جلست في المسجد) باظهار لفظ في فعل من هذا التفصيل ان الظروف  
 اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب  
 بتقدير في اصاله لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينتصبان بتقديرها لكن  
 تبعا وحالا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات  
 والثاني في الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا  
 له في الذات ولا في الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز  
 تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسير) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم)  
 نأثبه في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب  
 المتقدمين وعدم اتخاذ مذهبها اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر



على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على الجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان الجرور بقى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال للقوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير في) خبره اى ان يكون لفظة في مقدرة في النية يعنى ان تكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في النية لانها ان لم تكن مقدرة في النية ايضا يكون اسما محضاً ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولاً على مقتضى العامل (اذ التللفظ بها يوجب الجر) يعنى لان كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظاً او تقديرًا او محلاً واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حيثذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كالיום والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم (ذلك) (اى تقدير في لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصب الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءاً من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءاً من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الواسطة للعمل في جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحمل والتبع (لاشترهما) اى لكون الزمان المبهم او الزمان المحدود مشتركين (في الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرها) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكر (واظفرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشير الى ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب

حالا واذا كان نكرة تكون صفة فهنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمي المفعول فيه) وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتقييلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه باظهار في بقوله (وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب بتقدير في احدهما (ما يظهر فيه في وهو مجرور بها) كقولك سرت في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه في) الضمير راجع الى الموصول وفي في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى ما يقدر فيه في (منصوب بتقديرها) اى بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذفت منه في اختصارا في اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في (خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ما ذهب اليه المصنف لانه كما ان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني (فانهم) اى القوم (لا يطلقون المفعول فيه) على شيء من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير في) ولذا تالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في ان يكون منصوبا بتقدير في فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في (واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى ينتجر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة وصليت في المسجد (فهو) اى المجرور بها (مفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان المجرور بالباء في قولك مررت بزيد وبين والى في قولك سرت عن البصرة الى الكوفة مفعول به (لامفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث جعل المجرور بها) اى بلفظة في (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ما ذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها لانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشيء يستلزم صدق المحدود



لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ومعناه حيثئذ بالفارسية \* حاضر شدم روز جمعه را باين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را با اين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان گفته شود كه حاضر شدم باز جمعه را \* (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لا يكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ما قلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالنسبة للمفعول (في التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اي المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (خرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغيره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى في المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى في ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به لامفعول فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المصنف (انه) اى الشأن (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) في التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله \* حمامة جرعى حومة الجدل \* (لا حاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) في التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المصنف مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور في الحيثية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا لشيء بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيدا يوضحه تأمل (الزيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لا حاجة الى آخره اى لا تكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر مسمى من التعريف لان المصدر المسمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من الزيدات على الثلاثي ياتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من زمان او مكان) (بيان) خبره (لما) في قوله مافعل فيه فعل (الموصولة او الموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز أن تكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون



مثل صمت يوم الجمعة (او) في ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوارزا او وجوبا على ماسياتى في آخر هذا البحث (او شبهه) بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمننا في ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون مشابه الفعل ما فوظا او مقدرنا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (او مطابقة) عطف على تضمننا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) في المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (ما فعل فيه) جنس (شامل لاسماء الزمان) كالיום والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة او لا (فانه) اى الشان (لا يخلو زمان) من الازمنة (او مكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى في كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب (فعل) نأثبه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى في كل واحد منهما لفظا او تقديرا (او لا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لفظا ولا تقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خائف الامام افضل ثم يمينه افضل ونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لاحالة) لفظة لانفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لاحالة فيه اى لاشك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفاظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديره فلا انه لما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية وفي الثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (لكن) استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حل من فاعل بقى (فيه) اى في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه ما فعل فيه فعل مذكور) تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

في تأويل الاسم فلما طال لفظا ماهو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف  
قياسا بحذف حرف الجر ﴿ولاتقول﴾ (في المثال الاول) من النوع الاول ﴿اياك  
الاسد﴾ كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف (لامتناع تقدير من) الجارة في الاسم  
الصريح حيث لم يحز حذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشذوذ) اي لشذوذ  
تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر \* وياك اياك المراء فانه \* الى الشعر  
دعاء وللشرب جالب \* بتقدير من اي اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذا وللضرورة  
اي فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من  
لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد  
حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز في الثاني وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف)  
في هذا الباب (اشد شذوذا) من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف  
حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره (قياس) يعني شائع كثير  
(مع ان وان) مثل قوله تعالى ﴿أفخصرب عنكم الذك﴾ صفحان كنتم \* اي لان كنتم  
وقوله تعالى ﴿وان المساجد لله﴾ الآية اي ولان المساجد ومثل قولك امانت منطقة  
انطلقت اي لان كنت ومثل قول الشاعر \* اعد ذكر نعمان لانا ذك \* اذا قرئ  
بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرهما) اي في غير ان وان مثل قوله تعالى  
﴿واختار موسى قومه﴾ اي من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اي بالله لافعلن  
(واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوذه اشد كما قال ابو علي  
في قوله تعالى ﴿ولا على الذين اذا ما تولىك لتحملهم قلت﴾ اي وقت \* ولما فرغ من بيان  
المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال  
﴿المفعول فيه﴾ اي الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اي منه  
بقريته قوله منه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدا محذوف  
اي هذا باب المفعول فيه ولكن لا قريته له او موقوف لا اعراب له او مبتدا واجملة  
بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمى المفعول فيه ظرفا لانه محل  
الافعال تشبيهه بالاولاى التي تحل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اي المفعول فيه  
فيه (ما) اسم ما ولم يذكره كفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا  
اكتفى بذكره في المفعول به لقوله اي اسم ما وقع ﴿فعل﴾ بالبناء للمفعول ﴿فيه﴾  
المجرور راجع الى الموصول ﴿فعل﴾ بالرفع نائبه (اي حدث) اشار به الى ان  
المрад بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر يعني الحدث \* وفي الصحاح الفعل بالفتح  
مصدر فعل يفعل وقراء بعضهم به \* واوحينا اليهم فعل الخيرات \* والفعل بالكسر  
اسم والجمع فعال مثل قدح وقداح انتهى \* (مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب  
على التمييز او على المصدرية اي ذكرنا تضمنا كائنا (في ضمن الفعل المفوظ)

لان ما يكون خارجا عن النوعين لا يكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ  
 الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير فى القسم الاول لا يكون  
 الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول  
 (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف  
 وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من  
 ان تحذف فيحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر  
 فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع  
 التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو  
 المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود  
 المتبوعات (بدليل ذكرها) اى ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت  
 داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم  
 انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك  
 والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اظن فى الظاهر  
 لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذورا ومذكورا ولاجل  
 هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف  
 المعطوف عليه وهما ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام  
 لا يسمع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر  
 على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على  
 ذكر المعطوف (و) تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك (من ان  
 تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان  
 تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر  
 فى الظاهر وان كان اظن فى التقدير (و) (تقول فى المثال الاخير) من النوع  
 الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى (اياك ان تحذف بتقدير من)  
 الجارة (اى اياك من ان تحذف) فالذى يغير أن جاز فيه الوجهان كونه مع الواو  
 وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس  
 ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذا ان الوجهان كونه مع  
 الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز  
 فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف  
 الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف  
 حرف الجر من ان) المحففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان  
 ان محففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها



زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغي ان يقدر فيه ) اى فى اول النوعين ( مثل بعد ) امر من التباعد ( اوضح ) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغي ان يقدر فيه بعد اوضح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب ) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية ( لان المعنى ) اى معنى قولك الطريق الطريق ( على الاتقاء ) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده ) اى على تباعد المارة السالك فى الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد ( فالصواب ) اى ماهو الاولى واللاق ( ان يقال ) اى ان يقول المصنف فى تعريفه معمول (بتقدير اتق او بعد او نحوها) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضائق واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فينبذ يع التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها ( فيقدر ) بالبناء للمفعول ( مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول ) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرها مما يصلح ان يكون مثالا له ( و ) يقدر ايضا مثل بعد ( فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك ) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى ﴿وما برىء نفسي ان النفس لامارة بالسوء﴾ وقوله عليه السلام ﴿اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك﴾ ( فان المعنى ) اى معنى نفسك نفسك (على هذا بعد نفسك مما يؤذيك ) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة ما يؤذيك ومباين لكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لامتعلق بقوله كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه ( كالاسد ونحوه ) تمثيل لقوله مما يؤذيك ( ويقدر مثل اتق فى بعضها ) اى فى بعض افراد النوع الثانى ( كالتمثال المذكور ) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال ( قيل ) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف ( لفظ الاسد فى اياك والاسد ) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف ( خارج عن النوعين ) اى عن نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون محذرا وفى الثانى ما يكون محذرا منه ( فينبغي ان لا يكون ) لفظ الاسد ( تحذيرا )

اي معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل  
 ( بعد نفسك ) بتوسط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير  
 ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشيء  
 واحد وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا  
 لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانقل الضمير المتصل به  
 ايضا منفصلا فقل ايئك (عن الاسد) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد  
 عن نفسك) جىء بالنفس هنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز أن يقال بعد  
 الاسد عنك للمشاكاة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن حذف الارنب) الحذف  
 بفتح الحاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى  
 رميتها من بين اصابعى وتجاوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا  
 رماء بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام  
 تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه \* اياى وان يخذف احدكم الارنب \* وهو بفتح الهمزة  
 وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية \* خر كوش \* واتما قال هذا  
 حال كونهم مجرمين او أنه اذا رمى بما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد  
 الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى اللغة  
 (ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى  
 كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه  
 هو الاسد) فى المثال الاول (والحذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر  
 والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تباعد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن  
 نفسك (و) تباعد (الحذف) فى قوله بعد حذف الارنب (عن نفسك تحذيرها)  
 اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) اى من الاسد والحذف (لا) المراد  
 (تحذيرها) اى تحذير الاسد والحذف (منها) اى من النفس لان التحذير  
 والتخويف لا يكون الا فيما له روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل  
 له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثنائى نوعيه) اى نوعى  
 التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا تكرر لزم حذف عامله  
 وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى  
 المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا  
 مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياى  
 اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى ورأسى ورأسه رأسه  
 (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير انا فى اول النوعين)  
 من التحذير (غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من

مصدر منصوب عطف على تحذير كأنه قيل اول ذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى \* هذا انما يصح على التوجيه الثاني على ما يستفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه ( فان قلت فعلى هذا ) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر او ذكر المقدر ( لابد من ضمير ) راجع الى المعمول ( فى المعطوف ) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا ( كما ) كان ضميرا راجعا الى المعمول ( فى المعطوف عليه ) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان جفة الشيء او خبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فى المعطوف فقول المصنف او ذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى وهى ذكر او حذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمولا فلا بد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى تحقيقه ( قلنا نعم ) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه ( لكنه ) اى الا انه خولف و ( وضع فى المعطوف ) الاسم ( المظهر ) وهو المحذر منه ( موضع المضمير ) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير ( اذ تقدير الكلام ) اى كلام المصنف ( او معمولا ) اى اسم عمل فيه نصب ( بتقدير اتق ذكر ) ذلك المعمول ( مكررا ) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه ( لانه وضع ) المظهر فى المعطوف وهو ( المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول ) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى ﴿ والحقه ما لالحقة ﴾ ( اشعارا ) مفعول له لقوله وضع ( بانه ) اى بان الضمير فى المعطوف ( محذر منه لا محذر ) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمركما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير ( مثل اياك والاسد واياك وان تحذف ) وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا كونه مخاطبا وقد يحىء متكلمنا نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياك واياك الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزليه منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز أن يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا ( هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناها )



فيها لما عرفت ايضا فيه (الرابع) اى رابع الاربعة لارباع الثلاثة يعنى انه باعتبار الحال لا باعتبار التصير لما ساقى (من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها) (التحذير) اى ما فيه التحذير سمي به اللفظ المحذره فى نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشاركة الهلاك وشدة الخوف او لقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (فى اللغة تخويف شئ) (المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر وللشئ الثانى المحذر منه (وتبعده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعده عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) \* وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول فيه بتاويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قيل الحذف والايصال وقيل من قيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى \* يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة لمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد او مخ (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) وتبعيدا (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لا بد له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذورا (او ذكر) بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا لا) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ايضا (نما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل اياك من الاسد (او ذكر) بالبناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا الاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذرا وذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يثن اى على حذر المقدر او ذكر المقدر \* وقيل

وقيل ( الفاء ههنا ( زائدة ) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى ليكون  
 الثانية بيانا للحكم الموعود في الاولى ( او ) الفاء ههنا ( للتفسير ) اى لتفسير  
 ذلك الحكم وهذا اظهر ( ونجزء الجملة ) وهى قوله تعالى ﴿ فاجلدوا كل واحد  
 منهما ﴾ الآية لان المراد بالجزء ههنا ثقة من الكلام لا المسند والمسند اليه  
 ونجزء الجملة وهو قوله اجدوا ( لا يعمل في جزء جملة اخرى ) لان جملة اجدوا  
 كل واحد الآية لكونها مستقلة لا يعمل في جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله  
 الزانية والزانى ( فيمتنع التسليط ) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور  
 بعينه او مناسبه على الاسم المذكور ( فلا يدخل ) هذا القول على كلا التوجيهين  
 ( فى الضابطة ) اى فى باب ما اضر عامله على شريطة التفسير لعدم كون  
 التعريف صادقا عليه ( فتعين الرفع ) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان  
 يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون  
 الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط وفاجلدوا جزاء له فى  
 معنى الخبر على مذهب المبرد ( والا ) عطف على توجيه المبرد او على توجيه  
 سيبويه ولذا قال الشارح ( اى وان لم يكن الفاء ) فى قوله فاجلدوا مرتبطة  
 ( بمعنى الشرط ) كما هو مذهب المبرد ( او لم تكن الآية جملتين ) مستقلتين على ما  
 هو مذهب سيبويه ( ايضا ) اى كما لم تكن الفاء بمعنى الشرط ( فهى ) اى هذه الآية  
 ( تكون داخلة تحت الضابطة ) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله  
 الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقة بحيث لو ساطع عليه هو  
 او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها ( فالتحتمل ) ( فيها ) اى فى هذه الآية  
 ( النصب ) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان  
 واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب ( واختيار النصب ) فيها ( باطل )  
 لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون  
 باطلا للمسبق ( لاتفاق القراء على الرفع ) اى رفع الاسم المذكور فى الآية فاذا كان  
 الامر كذلك ( فلا بد من جعل الفاء ) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة ( بمعنى  
 الشرط ) كما هو مذهب المبرد ( او جعل الآية جملتين ) مستقلتين كما هو مذهب  
 سيبويه ( ليتعين الرفع ) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه  
 القراء وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس  
 التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منهما من  
 هذا الباب فالتحتمل فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول  
 والثالث فلو وقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما فى الثانى فللا لباس  
 بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذى يأتي فى درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان مابعداها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول مابعداها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون شئ مما قبلها من ذيول مابعداها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعاً له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجاً من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلبت عليه هو او مناسبه على ما سبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمناً لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبراً وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبراً بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه الاقوى لعدم احتياجه الى الاضرار ولذا قدم المصنف ولكون الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جملتان) (مستقتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعاً على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينها حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها (عند سيويه) (اذ الزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقیم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (وانزاني عطف عليه) بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازاً بالقرينة الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى) مبنى للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظرف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق بـ يتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكماء كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهم جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده) اى عند سيويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (السببية) يعنى جواب شرط مقدر (اى ان ثبت زناها) شرعاً وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطى بنكاح صحيح (فاجلدوا



او انتهى فالتحتم فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ما تمحلوا)  
 الى الى ما جعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى ﴿ الزانية  
 والزاني ﴾ الاية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار  
 ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما مذهب اليه  
 المبرد وثانيهما مذهب اليه سيويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) اى كل  
 موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بفاء لكن بشرط ان يكون  
 ذلك الاسم صفة مصدر باللام لانه اذا لم يكن كذلك لايجرى فيه ما ذهبوا اليه  
 من التحمل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده  
 ضربه (كل واحد منهما) اى من الزاني والزانية يعنى المزني بها والزاني وانما عبر  
 عنها بالزانية لمشاكله ما بعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هي  
 فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان  
 (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع  
 خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط  
 المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزاني جعل الباء متعلما بالربط بقرينة  
 الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج  
 هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشغول عنه بضميره او متعلقه فامتنع  
 التسلط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما ضمير عامله  
 على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزاني  
 (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسأتى الا انه لمشابهة اللام  
 الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى  
 الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لاغير على ماسأتى تحقيقه (موصولا)  
 صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان  
 موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو  
 صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى  
 الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى  
 زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحيث يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد  
 ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى ياتيك  
 فاكرمه اى فستحق لاكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ  
 (مرتبطة بالشرط) يعنى حيث لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة  
 الفاء (على سببته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية  
 ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

الامر كذلك ( فالرفع ) يعنى كل شئ ( لازم ) وواجب ( على ان يكون كل شئ مبتدأ ) معمولاً للعامل المعنوى ( والجملة الفعلية ) بعده وهى فعلوه فى محل الجر ( صفة لشيء ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جاز اتفاقاً على ماسأتى ( و ) على ان يكون ( الجار والمجرور ) فى قوله فى الزبر ( فى محل الرفع ) بناء ( على انه ) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر ( خبر المبتدأ تقديره ) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور ( كل شئ ) مبتدأ ( هو ) مبتدأ ثان ( مفعول لهم ) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشيء ( ثابت ) خبر المبتدأ الاول ( فى الزبر ) متعلق بقوله ثابت ( بحيث ) متعلق ايضا بقوله ثابت ( لا يغادر ) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم ( صغيرة ولا كبيرة ) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقاً لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ( قوله ) واعلم ( تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى ) الآية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق ( ان الاسم المذكور اذا كان الفعل ) الواقع بعده ( المشتغل عنه بضميره او متعلقه ) اى الفاعل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره او متعلقه ( امرا ) نحو زيد اضربه ( او نهيا ) نحو زيد لا تضربه ( فالتخيار فيه ) اى فى ذلك الاسم ( النصب ) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبراً بلا تأويل على ما سبق ( والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ) الآية داخل ) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر ( تحت هذه القاعدة ) اى قاعدة ما ضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوساطة عليه هو او مناسبة لنصبه ووقوع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدراً بالفاء ( مع ان القراء ) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح ( اتفقوا فيه ) اى فى هذا القول ( على الرفع ) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم ( الا فى رواية شاذة عن بعضهم ) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعاب به اذا كان الامر كذلك ( فاضطر النحاة ) لخالفه قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة ( الى ان تمحلوا ) اى ذهبوا الى بيان الحيلة ( لاجراجه ) اى لاجراج قوله تعالى الزانية والزانى ) الآية ( عن القاعدة المذكورة ) وهى ما ضمر عامله على شريطة التفسير ( لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار ) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

اى قوله تعالى ﴿كل شيء فعلوه في الزبر﴾ (ليس من باب الاضمار على شريطة  
 التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (اشار التقدير)  
 اى تقدير قوله تعالى ﴿كل شيء فعلوه في الزبر﴾ (فعلوا) اى الناس او الجلائق  
 (كل شيء) من خير او شر من اعمالهم (في الزبر) يعنى اوقع الناس كل شيء  
 من الخير او الشر في صحائف اعمالهم (فقوله في الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا  
 بفعلوا) المقدر الناصب كل شيء (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فينشد يكون  
 المعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شيء من الخير او الشر  
 في صحائف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحائف اعمالهم ليست محلا  
 لفعالهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم  
 الكرام الكاتبون (لاهم) اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها) اى في تلك الصحائف  
 (فعلا) لا خيرا ولا شرا ولا قليلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير  
 وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوش بوى وخوش سرشت \* (الكاتبون)  
 وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى ﴿وان عليكم  
 لحفظين كراما كاتبين﴾ (اوقعوا فيها) اى في الصحائف (كتابة اعمالهم  
 وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى ﴿في الزبر﴾ ظرفا مستقرا مع  
 متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشيء) بناء على تجويز الفصل بين الصفة  
 والموصوف (مع انه) اى كون في الزبر صفة شيء (خلاف ظاهر الآية) الكريمة  
 لان الظاهر أن يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على انه خبر  
 المبتدأ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجني وان كان جائزا  
 (فات المعنى المقصود) من الآية (اذ المقصود) منها على ما قلنا ان يكون كل شيء  
 مبتدأ وجملة فعلوه صفة شيء وفي الزبر ظرفا مستقرا في محل الرفع خبرا له والمعنى  
 على هذا (ان كل شيء هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وثابت (في الزبر)  
 اى في صحائف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى في تلك الصحائف  
 فينشد يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما  
 حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه  
 موافقا واما من الضمير المستكن في قوله كائن يعنى ان كل شيء هو مفعول لهم  
 كائن في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير  
 مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم  
 لنا لا يشد منه شيء عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شيء كائن) بالجر  
 صفة شيء (في صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم  
 لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدر ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان



زيدا ذهب به فحينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالمناسب) في قوله او مناسبه ليس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا في هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبه (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الذهاب او احد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبه لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد في المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يحجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير أن يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لثلايقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا يناسبه بالترادف او الزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم الذى (يختار فيه) اى في ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء مانع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشغول عنه بضميره الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (في الزبر) فيكون في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فاعل بمعنى المفعول ككلوب بمعنى المحلوب (اى في صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في الصحاح (وهو)

انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (التصب) بالرفع لانه نائب  
فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف  
الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف  
الاستفهام يختار فيه التصب وههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان  
يظن فى بادى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام  
الوصول الى ماهو المراد منه او بيان ماهو المقصود وايضا حه يقال عمق النظر  
فى كلامه اذا اتهمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ماهو المراد منه (انه) اى  
مثل أزيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان  
صدق) لاوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك  
المثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل  
فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر  
انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لوساط عليه) اى على زيد  
(هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول  
(لتصبه) اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو اذهب  
هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل  
التصب) لان معلومه لازم ومتعد بالبناء لا يعمل التصب بنفسه والحال ان المراد  
منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل التصب بنفسه فكيف يعمل  
المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل التصب كذلك (مناسبه) لا يعمل  
ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالبناء يناسب الازهاب  
معلوما او مجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحجز فيه تسليط الفعل المفسر  
بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما ضم  
عامله على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به  
(فى اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه (فايقدر مناسب آخر) يعنى  
غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلايس) فعل  
مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالبناء يلزمه الملايسه (او اذهب)  
حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى  
بالبناء يلزمه الازهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير  
المناسب لا تقدير اذهب به (أزيدا يلايسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب  
لزيد يلايس المقدر تقديره أيا لابس الذهاب زيدا ذهب به (او) أزيدا (يلايسه  
احد بالذهاب به) تقديره أيا لابس احد زيدا ذهب به (او) أزيدا (اذبه  
احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

النصب ( اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدها) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا وتقدير الفعل المتعدى لامطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرصه اى حرصه لا يكون الا فيه يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على مافات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على مافات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا وتاويلا نحو ﴿لولا تستغفرون الله﴾ ولولا اخرتى الى اجل قريب ﴿واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك حيث جعلت مجيء المخاطب علامة لا كرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدا قولك ﴿ان زيدا ضربته ضربك﴾ فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره (لحرف الشرط) (و) (قولا) ﴿الازيدا ضربته﴾ فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللفظ ولفظ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختارا والرفع فيه مختارا ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا لانه لم يقل ويجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاخبار على شريطة التفسير فقال (وليس مثل ازيد ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور فى محل النصب لانه خبر ليس اى كل تركب ظن فى بادية النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اى من باب الاخبار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول (فى بادية النظر) بادية من بادية الامر اى ظهر من باب سماعى فى ظاهر النظر ومن همزة جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائزان (انه) اى هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطف على محل



الامران لان عدم الترجيح في الجهة ينفي الترجيح في الامر ( فان قلت ) لانسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه ( لا تفاوت في القرب والبعد ) اى في قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع ( بينهما ) اى بين الصورتين ( اذ ) الجملة ( الكبرى ) وهى جملة زيد قام ( ايضا ) اى كما كان الصغرى ( قريبة ) من القرب ولذا فسرته بقوله ( غير مفصولة عنها ) اى عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمر ا اكرمه متصلة بجملة زيد قام فاستويا في القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو أن السلامة من الحذف مرجحة للرفع ( قلنا هذا ) اى عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما انما هو ( باعتبار المنتهى ) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد ( واما باعتبار المبتدأ ) اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب لا يبتدأ من قوله قام ( فالصغرى ) وهى جملة قام ( اقرب ) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا حينئذ لم تبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب في الاسم المذكور فلم يتكلم ان يختار ايهما شاء ( ويجب النصب ) ( اى يجب نصب الاسم المذكور ) اى الاسم الواقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ( بعد حرف الشرط ) او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين زيدا تجده فاكرمه او حينما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله ( والمراد به ) اى بحرف الشرط ( ههنا ) اى في هذا البحث اعني نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ( ان ولو فان ) كلمة ( اما وان كانت من حروف الشرط ) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيويه الا اذا ما فانها عنده من حروف الشرط ايضا واما عند غيرها فحرف الشرط اثنان ان ولو ( فحكمهما ) اى حكم كلمة اما ( ماسبق من اختيار الرفع ) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا ( مع غير الطلب ) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب ( واختيار النصب ) وكون نصبه مختارا ( مع الطلب ) اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم بعدها قد علم ( و ) ( كذا ) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك ( يجب النصب ) اى نصب الاسم المذكور الواقع ( بعد ) ( حرف التحضيض ) حرف التحضيض اربعة ( وهو هلا والا ) بالتشديد فيهما الا عند الخليل في الاوهى مخففة عنده على ماسايتى ( ولولا ولوما وانما واجب

(اى يستوى الامران) هذا تفسير لقوله ويستوى الامران يعنى ان استواء الامرين  
 فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه و (فما اذا عطف)  
 اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة)  
 متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين) اى جملة اسمية  
 (خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح  
 رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه  
 الجملة على الجملة الاسمية المناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية  
 (و) يصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له  
 قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة  
 الفعلية لان الفعل لا بدله من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان)  
 لا ترجيح لاحدهما على الاخر (لحصول التناسب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور  
 وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية  
 وعطفها على الفعلية (فى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون)  
 الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول  
 اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام وانما سميت  
 كبرى لاشتغالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى)  
 جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف  
 والمعطوف عليه فى كونهما اسمين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور  
 (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول  
 اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف  
 عليها وانما سميت صغرى لاشتغالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها  
 من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب  
 المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستوى الامران  
 فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة  
 للرفع) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى  
 الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف  
 مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من  
 الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه)  
 يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا  
 رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى  
 من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

ای حال کون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (لا) ان المقصود منها  
 (الحکم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الآية  
 ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير  
 توسط العباد أنه بقدر ای بتقديرنا وارادتنا (فانه) ای هذا الحكم (يوهم کون)  
 ای ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق  
 لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها  
 والاول يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ﴿ان الله  
 على كل شيء قدير﴾ وان الله بكل شيء عليم ﴿ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه  
 (كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والمشي والخطاطة  
 وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق  
 لفعله الاختيارى كالمقدر ازل القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة  
 اذ حينئذ يكون كل احدا لها فيكون مناقضا لقوله تعالى ﴿انما الله اله واحد﴾  
 ولقوله تعالى ﴿فاعلم انه لا اله الا الله﴾ وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته  
 تعالى وصرفا لما انعقد عليه اجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة  
 والدين (ويستوى الامر ان) (ای الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر  
 مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) ای في الاسم الذى وقع في مكان الاضرار  
 على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فللمتكلم) ای  
 لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) ای من الرفع  
 والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر  
 (في مثل زيد قام وعمر اكرمه) ای في مثال اورده سيبويه (ای عنده) ای عند  
 زيد متعلق بالفعل المحذوف (او في داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا)  
 ای وان لم يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما يقتضى ضميرا راجعا الى زيد  
 مقدرا في هذا التركيب (فلا يصح العطف) ای عطف جملة واكرمت عمرا (على  
 الصغرى) وهى جملة قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع  
 وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المعطوف هذا الضمير  
 لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب في المعطوف  
 عليه في المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان  
 قلت حينئذ لا يصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجيح الرفع باستغنائه عن  
 تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره  
 على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لا بد  
 للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامر ان الرفع والنصب متساويين



وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى  
عن ذلك لقوله تعالى ﴿ان الله خالق كل شيء﴾ وان الله على كل شيء قدير ﴿ولقوله  
تعالى﴾ والله خلقكم وما تعملون ﴿يعني والله قدركم واجر جكم من العدم الى الوجود  
وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخالقه وارادته فلان يكون فعله  
وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وخالقه وارادته اولى (فالالتباس)  
يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (انما)  
اي ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اي بين كون ذات الفعل الذي (هو  
مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته)  
اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال  
الرفع (لاينه) اي لا التباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف  
التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اي وبين كونه صفة في تلك الحالة  
يعني لا التباس في حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايتملها) بان  
يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبره ايضا (معا)  
اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يمتثل التركيب التفسيرية بل  
يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يمتثل خبرية بل يجب ان يكون تفسيريا فالالتباس  
انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) ﴿انا كل شيء خلقناه بقدر﴾ ومثل  
قولك كل رجل اكرمه لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل في هذين  
المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود  
من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصدقة والعداوة  
علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصدقة والعداوة خبرا له  
لفات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاخير النصب حذرا عن  
الالتباس (ينصب) بالبناء للمفعول (كل) في قوله تعالى (على الاضمار  
على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر (ولو رفع)  
كل فيه (بالابتداء) اي بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه  
خبراله) اي للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اي  
لنصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اي الا انه (خيف لبسه) اي التباس  
خلقناه (بالصفة) اي بكونه صفة لشيء (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا)  
للمبتدأ (وهو) اي كون خلقناه صفة وبقدر خبراله (خلاف) المعنى (المقصود)  
فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود  
حينئذ يكون خبر ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على  
شيء بانه) اي بان كل شيء (مخلوق لنا) اي مخلوق بخلق الله لا خلق غيره (بقدر)

( فاذا نصب ) مبنى للفعول ( الاسم المذكور ) اى اذا جعل منصوبا ( وقع فيها )  
اى فى المواضع المذكورة ( الفعل تقدير ) فيكون عملا بالاكثر ( والا ) اى وان  
لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء ( فلا ) اى فلا يقع الفعل فيها تقدير ولا لفظا  
لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوى فلا يكون عملا  
بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبى ان ينصب الاسم المذكور فيها  
ليكون عملا بالاكثر المختار ( و ) ( كذلك ) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور  
فى الصور المذكورة كذلك ( يختار النصب فى الاسم المذكور ) ( عند خوف لبس  
المفسر ) بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول  
وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو اللبس مضاف  
الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة ( اى ) وقت خوفك ( التباس ما ) اى فعل  
( هو مفسر ) بكسر السين ( فى حال النصب ) منصوب بقوله مفسر ( لكن لا )  
يكون التباسه ( من حيث هو ) اى ذلك الفعل ( مفسر فى هذه الحالة ) اى حالة  
النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير  
والصفة معا على ماسأتى فى هذه الصحيفة ( بل ) ليس التباسه الا ( من حيث  
هو خبر فى حال الرفع ) فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه ليس بمفسر  
فى هذه الحالة مجاز اولى او كوفى لانه فى حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا  
فى حال النصب ( بالصفة ) متعلق بقوله لبس المفسر ( فلا يعلم ) بالبناء للمفعول  
( انه ) اى ان ذلك الفعل ( خبر عن الاسم المذكور ) لان الاسم المذكور حينئذ ابا  
مبتدأ واسم لعامل يقتضى الخبر ( فى حال الرفع ) اى رفع الاسم المذكور ( مع  
موافقته ) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة ( للمعنى المقصود )  
من التركيب ومطابقا له ( اوصفة ) عطف على قوله خبر ( له ) اى فلا يعلم ان ذلك  
الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى ﴿ بقدر ﴾ فى قوله تعالى  
﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ الآية ( مع مخالفته ) اى مع كون الفعل المفسر صفة  
للاسم المذكور مخالفا ( للمعنى المقصود ) من التركيب فادفع الالتباس اختير النصب  
فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود  
من الآية الاتية مثلا ان يكون خلقنا خبرا وبقدر حالا من الضمير البارز وهو  
المفعول فى خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر  
اى بقضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذ فى عموم شئ افعال العباد ايضا لانها  
مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة  
لشئ وبقدر خبرا فالمعنى حينئذ انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة  
العباد لان كل مخلوق لشيء حينئذ اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا

ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدر نحو ﴿اذا السماء انشقت﴾ فقول المصنف واذا  
الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدها الفعل) لان الشرط بالفعل اولى  
ولم يجب الفعل لانها ليست عريضة في الشرط كان ولو لا ظاهرة في تضمن معناه كمن  
ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية (نحو  
اذا عبد الله تلقاه) من لقيه يلتقاء ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من الاكرام  
في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم  
المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لافي  
الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمة شرط اقل من استعمال اذا  
فانها تدخل على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس  
اما اذا كفت بما نحو حيثما في كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط  
نحو متى (نحو حيث زيدا تجده فاكرمه) في تقدير حيث اي في اي مكان تجد  
زيدا تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل) (الامر والنهي) عطف على قوله بعد  
حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر  
والنهي (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما اضمر عامله على شرطية  
التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل  
الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لا تضربه) مثال لما وقع قبل النهي  
في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه (وانما اختير) بالبناء للفعول اي وانما جعل  
مختارا (في هذه المواضع) الستة هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور  
في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جلة فعليه ليكون  
وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا افسر الشارح المواضع  
بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و) بعد حرف  
(النفي) وهي ما ولا وان (و) بعد (اذا الشرطية و) بعد (حيث وما قبل  
الامر و) ما قبل (النهي النصب) بالرفع لانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله اختير  
(في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الستة (اذي) (اي هذه المواضع)  
(مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع  
الستة (اكتر) لان النفي والاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون  
الذوات لان المنفي والمسؤل عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي  
تضمنه اذا وحيث مع عدم كونها خبرا عنه واختير ايضا في ما قبل الامر والنهي  
لثلا يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن يقين لما عرفت ان الامر والنهي فيما فيه  
معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصر الى التأويل البعيد عند  
وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

الرفع وقوله فعل فيه  
بالنصب  
بجمله الجوار



الفعل فيها جوزا او وجوبا (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ماضربت زيدا  
ضربته (ولا زيدا ضربته ولا عمرا) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا  
واما اتي بقوله ولا عمرا في الا لانها في الاصل للنفى الجنس فيقتضى ان تدخل عليه  
فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضي لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته  
وهو الجنس مثل قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ (وان زيدا ضربته) في تقدير  
ان ضربت زيدا ضربته يعني ماضربت زيدا ضربته (الاتاديبا) الاستثناء  
مصروف الى الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان  
يختص بالآخر فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفى على قول من قال لا بد في  
كون ان للنفى من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج في كونها للنفى الى  
القرينة (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد (حرف  
الاستفهام) وهي الهزة وهل (نحو أن زيدا ضربته) في تقدير أضربت زيدا  
ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر  
فالا استفهام عما لا يتقرر يكون اولى (واما قال) المصنف (حرف الاستفهام)  
احترازا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما اى الاسم  
الذي (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمه) وما صنعه واهم تكرمه  
 وغير ذلك لما مر في أن زيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام  
ليشمل) الاسم الواقع بعدهل (مثل هل زيدا ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا  
ضربته (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقيحه النجاة) يعني وان عدت  
النجاة مثل هذا المثال قبيحا يعني حذف الفعل بعدهل بعد أن يكون في حيزه  
فعل لانهم استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفعل الفعل) يعني الدخول على  
لفظه اذا كان في حيزه فعل ولم يقع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام  
بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه واذا لم يكن في حيزه فعل يقع بدخوله  
على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اى لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (في الاصل)  
يعني في اصل وضعه كقوله تعالى ﴿هل اتي على الانسان حين﴾ اى قد اتي (فلا يكفي  
فيه) اى في هل (تقدير الفعل) كما لا يكفي تقديره في قد لان حرف قد لا بدله  
من متعلق مذكور لفتا بحرف العطف لا بدله من معطوف مذكور كذلك  
ما في معناه بل الاولى ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان المقدر  
كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد  
(اذا الشرطية) اى المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية  
احترازا عن اذا المفاجأة على ما مر أنه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة  
في الزمان) وفي الرضى والاكثر عند سيويه والافنش كون ما بعدها فعلا اما

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزومها) أي لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعني أن المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تنقض) بينهما لأن المراد بالمختار ههنا أيضا الغلبة والكثرة لأن ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وموقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام \* ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع في بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور) أي في الاسم الواقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (أي بسبب عطف الجملة التي هو) أي الاسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) (صفة للجملة بعد صفة للإيضاح لأن العطف يستلزم التقدم) (للتناسب) (أي لرعاية التناسب) أي المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب تقوله المعطوف والضمير المجرور راجع إلى الموصوف وهو الجملة (في كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لأنه إذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لأنها فعلية أيضا (نحو خرجت فريدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فاقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب في نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على ما يشابه الفعل (و) يختار النصب أيضا في الاسم المذكور إذا وقع (بعد حرف النفي) (يعني) ليس المراد منه ما يتبادر إلى الفهم بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ما ولا وان) بكسر الهمزة لأن هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان اتم الا بشر وتدخل على الفعل أيضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل أكثر لأن النفي يقتضي منقيا والفعل لكونه عرضا أولى بالنفي والمنفي من الاسم أما الوجود أو غير ذلك مما يكون عاما أو خاصا (وليس) لفظ (لم) ولما أولن من هذه الجملة) أي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع أنها من جملة حروف النفي (أذهى عاملة في) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الأولى لأنها لا تعمل في الماضي أيضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصرت في الفعل المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولا لعمرا تكرمه ولأن بكرة تقتله بحذف الفعل الناصبه وجوبا وجوازا لأنها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الأولى لأنها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير

عطف الجملة الاسمية المصدرية باما على الجملة الفعلية فكثر وقوعها في كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعها فيه ومع اما كثير فكلية اما هي المراجعة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع هي (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و (اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) في الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب) اى نصب الاسم المذكور لا غير (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لايجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثباتا ما سيوجد لم يكن موجودا قبله ومالم يكن موجودا قبل الاخبار به لايجوز أن يكون خبرا (الابتأويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المؤول والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فهو قول بقوله فقول في حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب (و) مثل (اما مع غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي اما بالدخول للتفنن في العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجيء تفصيل المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة من الحذف (فان المختار فيه) اى في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة) لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية غالبا لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للفار دون المار ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو أن المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التاقص بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله (وما وقع في بحث الظروف من ان اذا)



(قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هي الامور الآتية في قوله ويختار النصب الخ (فتي لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه لسلامته من الحذف لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شيء من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا في الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او عند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا في الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع كونه اخضر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طابا) اى فعلا يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فاعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجح (النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التماس بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين في الضوء وغيره وقوله (بخلاف) متعلق بقوله فاعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع في كلامهم) وليس باكثر واما

النائب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح  
بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة  
وبيان النائب لها (ان الاسم الواقع في مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء  
المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن  
يظن مثل ردة ردت اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على  
شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم  
(المختار) خبر ان (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع  
فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه  
فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع  
فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام  
اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل  
لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع  
الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى ذلك الاسم (الامران) الرفع والنصب  
(والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) (ويختار)  
قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب  
فيه النصب ثم و ثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ما هو ابعد من الثانى اهم منه  
وما شأنه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع  
فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان  
فى نحو ذلك الاسم لا يجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية)  
(اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالمخلوق بمعنى المخلوق  
وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حيثنذا الابتدائية وانما قال حيثنذا بالابتدائية  
لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار  
الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية  
يصح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح)  
مبنى للمفعول و اشار به الى ان الضرف متعلق بمختار اى ويكون رفعه مصححا  
ومرجحا ومختارا (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع يغنى)  
المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع  
بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلى قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة  
فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل  
اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم  
المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون  
 ابلغ في الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الامثلة)  
 اى في كل واحد منها (بفعل) متعلق ينصب (مضمر) مقدر (يفسره ما بعده)  
 اى يفسر وبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت) تفسير  
 الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب)  
 صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (في) قولك (زيدا  
 ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة  
 ضربت (فان الاصل فيه) اى في قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته)  
 لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر  
 ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له  
 فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول)  
 الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى ليكون الفعل  
 الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى  
 حشوا (اعنى) بقوله مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار  
 اللفظ مفعول اعنى (و) (على هذا القياس) الذى جرى في زيد اضربه اخبارا والمجرور  
 خبر مقدم والقياس صفة. هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اى قوله  
 جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به  
 لما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه)  
 يعنى يكون ردفا له (اعنى) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت  
 بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانة  
 احقره واذله لا من الابهان وهو الاضعاف يقال اوهنة اضعفه ومنه قوله تعالى  
 ﴿وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت﴾ فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه  
 (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم  
 الاهانة (اعنى) بما يستلزم اهانتة (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم  
 اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم  
 بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد  
 صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيد الشارح (ولا بست)  
 عطف على اهنت من لابس يلبس فالاصل ايضا فيه لابس زيدا حبست  
 عليه لما مر (فانه) اى لابس (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم  
 الملابس والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف  
 ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضا حه بالامثلة وبيان الفعل المفسر



في ترتيبها) اى في ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى حين كون ثلاثة منها  
 مشغلة بالضمير وواحد منها مشغلة بالمتعلق (تأخير مثال) الفعل (المشتغل  
 بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبي لان  
 الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجنبي عنها (كما لا يخفى وجهه) اى وجهه الاحسن  
 في الترتيب \* وفي محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل  
 المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة  
 المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولمافعل المصنف ايضا وجهان  
 حسان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست  
 عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم لانه قدم  
 في هذا القسم ماهو اعرف فيه انتهى \* ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات  
 سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جمع الافعال المعروفة على  
 الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة  
 الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب  
 المستحسن فقال ﴿نحو زيدا ضربته﴾ مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتغل  
 بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه) لانك  
 اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كفى الصور الثلاث الاخر ونحو زيدا  
 انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا ﴿و﴾ نحو ﴿زيدا مررت به﴾ وانت  
 مار به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير  
 تسليط مايناسبه بالترادف) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد  
 وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت)  
 لان المار بالشيء مجاوز له فيكون المرور في معنى المجاوزة فكانا مترادفين ﴿و﴾ نحو  
 ﴿زيدا ضربت غلامه﴾ وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل  
 بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط مايناسبه بالزوم وسيأتى ولم يقل ههنا مع  
 تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سيقول في قوله ﴿و﴾ نحو ﴿زيدا حبست عليه﴾ لان  
 العبارة فيهما واحدة فيكون الثانى تفسيراً للاول واختصاراً ايضا (مثال الفعل  
 المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط مايناسبه بالزوم فان حبس الشيء  
 على الشيء) يعنى فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية  
 (يلزمه ملابسته) الضمير راجع الى الشيء الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس احد  
 بجرم احد بدون تعلقه بقوله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ كما ان يكون رقيقا له  
 او مستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعنى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن  
 بتعلقه به ومناسبتة له كما ذكرنا \* ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة

او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام والبحث يأباه لكونه في المفعول به (وهنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور) بضم الصاد المهمة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صورته تصويرا اى مثله وتصورت الشئ توهمت صورته فتصورلى والتساوير التماثيل (اربع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره لو سلب عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره لو سلب مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه لو سلب مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بالمعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم الى ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمعلق ثلثة اقسام ايضا حتى يصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور سنا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمعلق (الاتقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعدم التصور انذ كور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمعلق والاحسن

زيداً به (او اللزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه وسيجيء معنى  
الترادف واللزوم (لنصبه) جواب لو (اي لنصب احد هذين الامرين) الفعل  
او شبهه (الاسم بالمفعولية) اي على ان يكون الاسم مفعولاً به فيه اشارة الى ان  
المستكن راجع الى الفعل او شبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذي يصدق  
عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة  
التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولي  
ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلاً به  
اولاً ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسلط ان يكون  
بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن  
النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقله كل اسم بعده فعل او شبهه  
جنس (فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه) فالباء في قوله فبقيد متعلق بقوله  
(خرج) اي خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس  
من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد)  
تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اي عن عمل كل واحد من الفعل  
او شبهه في ذلك الاسم والباء في (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اي عن  
ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اي خرج ايضا بهذا القيد  
(نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشغولاً بالعمل في ضمير زيد الا ان مجرد  
الاشتغال لا يكون مانعاً عن العمل في زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون  
مانعاً للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته في زيد) وتسلطه  
عليه (ليس بمجرد اشتغاله بضميره) اي بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية  
(فان عمل معنى الابتدائية فيه) اي في زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على  
اسم ان هو عمل معنى الابتدائية عطفت تفسير (اياه) اي فان رفع معنى الابتدائية  
يعنى العامل المعنوي زيدا (ايضا) اي كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع  
من العمل فيه كما في زيدا ضربته (مانع من ذلك) اي من العمل في زيد ففي هذا  
المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوي وفي زيدا ضربته المانع مجرد  
الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر  
كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (في نحو زيدا كنت اياه)  
فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه  
لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة  
في المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر في ترخيم  
غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة



او تضرب بقاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العاقل في حكم المضارع لاخذ العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اي ذلك الفعل او شبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به انتهى لانه يجوز أن يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والاخر بذلك الفعل بعينه بدون تدبر ولا تغفل (اي عن العمل في ذلك الاسم) اي الاسم المنسوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اي بالعمل) اي بعمل ذلك الفعل او شبهه (في ضميره) اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسر اله حتى لو لم يكن عاملا في ضميره او متعلقه يكون اجنيا فلا يكون تفسيره مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع (او متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اي) يعمل ذلك الفعل او شبهه (في متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) بفتح اللام اي يعمل احدهما في (متعلق ضميره) اي ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه \* وقال الحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس انتهى \* ونعم ما قال (وحاصله) اي حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اي بعمله (في ضمير ذلك الاسم) اي في ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشيء لا يشتغل بآخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) (لوسلط) مبنى للمفعول من التسليط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اي على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه) مثل زيداً ضربته وزيدا عمرو ضاربه (او مناسبة) عطف على الضمير المستكن في سابط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى (واسكن انت) (اي ما يناسبه) اي او فعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

كالذبيحة والطبيعة ( والشرط ) كلاهما ( واحد ) يعنى كلاهما اسم لصفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والطبيعة اسم لما نطحت بالنقل والثاني اسم من غير نقل كالضرب والقتل ( واضافتها الى التفسير بانية ) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البانية ان يصح حمل احدها على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا ( اى اضمرب ) اى قدر ( عامله ) الناصب له ( بناء ) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمرب اضمارا مبنيا ومفعول له والقول على الترتيب ( على شرط هو ) اى ذلك الشرط ( تفسيره اى تفسير العامل ) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح ( بما بعده ) اى بفعل واقع بعد المفعول به ( وانما وجب حذفه ) اى حذف الفعل الناصب له ( حينئذ ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده ( احترازا ) مفعول له لوجب ( عن الجمع بين المفسر والمفسر ) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثاني هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون او لا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب ههنا حكم الرافع فى قوله تعالى ﴿ وان احدا من المشركين استجارك ﴾ ( وهو ) ( اى ما اضمرب عامله ) الناصب له ( على شريطة التفسير ) ( كل اسم ) معرفة كان او نكرة ( بعده فعل ) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه او غيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول ( او شبهه ) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره ( واحتريه ) اى بقوله فعل او شبهه ( عن ) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه ( نحو زيد ابوك ) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه ( ولا يريد ) المصنف ( به ) اى بقوله بعده ( ان يليه الفعل ) يعنى ان يقع الفعل ( او شبهه ) حال كون الفعل او شبهه ( متصلا به ) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو وضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح ( بل ) يريد به ( ان يكون الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذى وقع بعده ) اى بعد الاسم ليدخل فيه ( نحو زيد عمرو وضربه ) تقديره عمرو وضرب زيدا عمرو وضربه لان الاتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان تقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهما وهذا فى الفعل ( وزيدا انت ضاربه ) تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه



\* ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز  
 اراد أن يبين جواز حذف المنادى ايضا منها بقلته فقال (وقد يحذف) قد للتقليل  
 لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلا  
 من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا او معربا (لقيام قرينة جوازا)  
 اى حذفاً جائزاً (نحو الايا سجدوا) (تخفيفاً) بفتح الهمزة واللام بناء (على  
 انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما وألواها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل  
 المخاطب عن شيء مما يلي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسياتي  
 (و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اى يقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة  
 واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولهذا كتب في اوله همزة الوصل  
 ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول)  
 كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى  
 الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص  
 حروفه به ولان النداء لا يكون الا ما يدل على الذات والفعل عرض لابقاء له  
 فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه) اى لان قوله الا  
 يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان  
 ان) بفتح الهمزة وسكون النون التي هي مدغمة في لا لان اصله ان لا (ناصة  
 للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهي اربعة  
 ان لن كي اذن على ماسياتي (ادغمت نونها) اى نون ان الناصة (في لام لا) بعد  
 قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام في لعن  
 اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا  
 تكتب الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب)  
 اى بحرف النصب وهو ان المدغمة في اللام \* وفي تفسير القاضي اى قصدهم لان  
 لا يسجدوا اوزين لهم أن لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى  
 ان يسجدوا بزيادة لا وقرأ الكسائي ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه والنداء  
 ومناداه محذوف اى الا يقوم اسجدوا كقوله \* الا يا اسمع اعطك بحطة \*  
 فقلت سمعاً فاطقى واصبى انتهى \* (و) الموضع (الثالث) (اى من تلك)  
 بيانية (المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به) قياساً (فيها)  
 (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيد به بقوله به ليكون جنساً عاماً لان هذه القاعدة  
 تجري في المفعول فيه ايضا كما سياتي في بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول (اى قدر)  
 كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضرار يلزمه التقدير (عامله) (الناصب له) فالإضافة  
 عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعليه



ان تخفى قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المخوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف النداء (شدوذا) تمييز لان ماخالف القياس يكون شاذاً ثم صار مثلاً يضرب للحر يص على تخلص النفس من الورطة الشديدة قياساً على مورده (و) شد ايضاً حذفها فى (اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية \* خاموش بودن و چشم در پيش افكندن و سرفرو كردن \* (كرا) (اى يا كروان) على وزن زوان طأطأويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركي \* بالقجين \* كذا فى الدستور وقيل يقال بالفارسية \* كانك \* وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الثانى (وفيه) اى فى اطرق كراوى كرا من اطرق كرا (شدوذا) حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شدوذا بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علماً مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شدوذا آخر وهو جعله اسماً برأسه ذكره الهندي ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسماً برأسه لان ما يكون قليلاً لا يكون شاذاً اولاً لان جعله اسماً برأسه لا يكون شاذاً عند الشارح لان كون الشيء قليلاً لا يوجب شدوذيته (قيل هـ) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مشاة من تحت دعاء وافسون يحىء جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة) وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح آخرها فا ارى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها او لكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالاً لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقي عليه ثوب او شبك او غيرها ثم صار مثلاً لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياساً لمورده (والمعنى النعام الذى هو اكبر منك) جسماً واعسر ضبطاً وصيداً (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية \* پس خالى كدشته نمى شوى تو \* او بالبناء للفاعل معناه \* پس خلاص نمى شوى تو از دست ما \* (ايضاً) كالم تحل النعام

او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمرة والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقی (الموصلات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصل منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته فسادا او لا فدا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقة النداء (واما المضمرات فشذ ندائها) وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى مخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقة المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يحز وما يكون ندائه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يانت وياياك) وياياى او ياهو او يانا او يانحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) أصبح بفتح الهمزة امر من الاصبح (اى صر صبحا) فيه اشاره الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كفى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذ) مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه وذلك لانه كان قد ارتضع كلبه فى طفولته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمله المغموم قياسا لمورده (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية \* باز خريدن خود بخشيدن همه چيز شما يعنى هبه كردن شما \* (مخوق) (اى يا مخوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة (فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد أن يخنقه (فقال افتد مخوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من ضغطته فقال له سليك اضرطت وانت الاعلى اى أنضرط وانت تريد

لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبدالله ويازيد (وسواء كان) حذف  
حرف النداء مقارنا (مع بدل) شيء (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض  
عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان  
(لايحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء (الا) مقارنا (مع  
ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله ياالله  
حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى وباسم الاشارة  
على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها  
لم يحذف الحرف الامع انبدال لثلاثا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه  
تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا  
مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله ياالله امنا بالخير فحذف  
بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتب  
بلفظة الله ف قيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم يا اللهم وقديز ادما فى  
آخره قال \* وما عليك ان تقولى كلما \* سبحت اوصليت ياالله ما \* اردد علينا  
شيخنا مسلما \* (او بغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى  
وقيل عربى والاصل يؤسف من اسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة  
الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا)  
القول ولا تذكره واكتمه فانك محقق صادق (اى يا يوسف) فحذف حرف النداء  
بقريئة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطف  
على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف)  
كل واحد منهما (بذى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتهما العير (اى يا ايها الرجل)  
ويا ايتهما العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل  
هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام  
نحو ايها الرجل) وايتهذه المرأة (اى يا ايها الرجل) ويا ايتهذه المرأة فالحذف  
ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد  
ثقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايها)  
او ايتهذه (من غير أن يتصف) اى واية و (هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات  
(بذى اللام) مثل ايها الرجل وايتهذه المرأة وايها الرجل وايتهذه المرأة لان هذا  
اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء  
وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس  
واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا  
اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى



صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مثل يار جلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداء) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداء يكون كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من يعرف باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يار رجل او يار جلا (حرف النداء) وقيل رجل او رجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع او ذهن المتنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يار رجل او رجلا فى يار جلا (منادى) حتى يتوجه الى المتنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه او اشير اليه (و) الا اذا كان مقارنا مع المتنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بواو او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب بالاستغاثة ليدلته المستغاث سريعا لان المستغاث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعيته ومطلوب ايضا فى الندبة ليمسعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء او الندبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المتنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من اليسانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذوا الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

فيجوز الحاقها في آخر الصفة كجوزة في آخر المضاف اليه ( لاتحادها ) اى  
 لاتحاد الموصوف مع الصفة ( بالذات ) يعنى يصدق احدها على ما يصدق  
 عليه الاخر ( فان الطويل ) في قولك وازيد الطويل ( هو زيد لاغير )  
 يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة  
 المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرها على ماسياتى في بحث النعت ( بخلاف  
 المضاف والمضاف اليه ) سواء كانت الاضافة حقيقية او غيرها ( فانهما  
 متغيران بالذات ) حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان ذات  
 زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان  
 يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى تأمل  
 وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف  
 ( وحكى ) مبنى للفاعل ( يونس ) بالرفع فاعل ( ان رجلا ضاع له قدحان ) تثنية  
 قدح بفتح القاف والdal المهملة وهو ظرف صغير يكفى مافيه من الماء لواحد  
 فقط وجمعه اقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل ( فقال ) عندئذ بتثنية ( واجمعتى  
 الشامتينا والجمجمة ) بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد  
 الثانية تاء الوحدة ( القدح ) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على  
 الدماغ ويقال لقليل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله  
 واجمعتاه فلما اضيقا الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضافة فادغم ياء  
 الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمعتى المنسوبتين الى الشام لكونهما  
 معمولتين فيها او محمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما يقال لها شام  
 لكونها فى شمال القبة وكأنه مخفف من الشمال ( ويجوز ) ( لقيام قرينة ) اى  
 وقت وجود علامة تدل على ان ياحذوفة ( حذف حرف النداء ) وهى ياقط  
 لانه لايجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها  
 لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما  
 فى القريب فقط كالهزمة واما فى البعيد لاغير مثل ايا وهيا وى فى المتوسط فحسب  
 كاي ويجوز فيها الذكر والحذف ( الا ) ( اذا كان ) حرف النداء يعنى يا خاصة  
 ( مقارنا ) ( مع اسم الجنس ) يعنى داخلا عليه ( يعنى ) المصنف ( به ) اى اسم  
 الجنس ( ما كان نكرة ) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره كغلام  
 ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان  
 غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخولها عليه ( قبل ) دخول حرف ( النداء )  
 عليه ( سواء تعرف ) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة ( بالنداء ) اى  
 بدخول حرف النداء لقصد تعريفه ( كيارجل ) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف ألا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جىء بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم لا (للتخصيص) ككافي التكرات (او التوضيح) ككافي المعرف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يحز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جىء بصفة او لا (فهذا) اى الفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو يا امير المؤمنين) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لامطلق ندبة الامير فلو ألحقت الالف بالمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انها كلمة واحدة فتلحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول ملكت حب رمان وان لم تكن ملكت الاحب فقط (ولم يحز) الحاقها بآخر صفة المندوب (مثل وازيد الطويله خلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس للجمهور ويجوز أن تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (باخر الصفة) او بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويله كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنين (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظي بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كقيام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال) اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا انما ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فظهر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي او المعنوي



الظهور (ولا يندب) بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده به لقرينة قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل ما حصرناه واما مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا \* وفي الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وامصيباته وليست بمعروفة انتهى \* (الا) (الاسم) (المعروف) (الذي اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النadb) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (في ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجلاه) على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا امرأته (اذا لم يشتهر بهذا اللفظ) اى بانفرد رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى بين الناس ان يقال بشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) اى الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان \* وفي الرضى ونعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيراه وامن حفر برز زمزماه لاشتهارها انتهى \* (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر النادب) اى ليقبل عذره (بالندبة) (والتفجع) (عليه) (وامتنع) هذه مسألة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب متمنع ويجوز أن تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز أن تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اى الف الندبة (بصفة المندوب) اى باخر صفته (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقها باخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت باخر المندوب والموصوف و بين وجه امتناع الحاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جى به) اى بالمضاف اليه

بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم \* يراهن بر كرفن \* يقال لبس  
الثوب يلبسه لبسا واللبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بترغ  
الحافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ)  
اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف التدبة (بغيره) اى بغير ذلك  
اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس  
وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب فى  
التدبة ولذا وصفه الشارح بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان  
للحركة (اوضمة) لان للكسرة الياء والضممة الواو وهما اذا سكنتا وكان  
ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد  
بالاخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى كاف الخطاب  
المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما اوضمير الغائب جمع المذكور  
(كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا  
عند التدبة (واغلا مكيه) ببدال الالف ياء (لا) تقول (واغلا مكاه لالتباسه  
بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف فى واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث  
يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا  
للمؤنث كسرة فاذا زيدت الالف للتدبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف  
لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس  
(واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع  
مخاطب (قلت) انت (واغلا مكموه) ببدال الالف واوا (اذ الميم) اى ميم  
الجمع (اصلها الضم) لانها فى الاصل متحركة بالضمه فاسكنت ولانها من حروف  
الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فتناسب الميم الواو فعدل عن الالف  
الى الواو (لا) تقول (واغلا مكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء  
الموحدة لانه ثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذكور السالم وصفه بقوله  
(اثنين) يعنى اذا اريد الف التدبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فتقبل  
واغلا مكماه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان  
آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك زيادة الهاء) ايضا يقال لها هاء السكت  
(اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف  
وبعضهم يوجبها مع الالف فى يادون والاسلا يلبس المندوب بالمضاف الى  
ياء المتكلم المقولبة الفانحو ياغلاما (فى) (حال) (الوقف) لافى حال  
الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف (ليانها) اى لبيان هذه المدات  
بكمالها لاسما الالف خلفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال

النداء خمسة ولم يعد واكلمه وا منها واتفاقهم جهة قاطعة ( بخلاف ) لفظ ( يافانه مشترك بينهما ) اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا ( وحكمه ) ( اى حكم المندوب ) اى حاله وشانه ( فى الاعراب ) اى فى كونه معربا منصوبا ( والبناء ) اى فى كونه مبنيما على الضم او الالف او الواو مثل وا زيد ووا زيدان ووا زيدون ( حكم المنادى ) ( اى مثل حكمه ) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وامان قيل ان يكون نصبه بنزع الخافض ( يعنى اذا وقع المندوب ) فى موضع ( على صورة قسم واحد من اقسام المنادى ) واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة ( حكمه ) اى فحال المندوب وشانه ( فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان ) المنادى ( مفردا معرفة يضم ) يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل وا زيد او الالف وا زيدان او الواو وا زيدون ( واذا كان ) المنادى ( مضافا او مشبهابه ينصب ) كذلك المندوب اذا كان مضافا او مشبهابه ينصب مثل واعد الله و واطالعا جبلا و وامن حفر برز زمزماه و وامن قلع باب خيراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولا اشتراكهما فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنادى ( ولا يلزم من ذلك ) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى ( جوار ) فاعل لا يلزم ( وقوعه ) اى وقوع المندوب ( على صورة جميع اقسام المنادى ) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل ( ليرد ) اى حتى يرد ( انه ) اى ان المندوب ( لا يقع ) اى لا يكون ( نكرة ) اذا التعريف شرط فى المندوب ( لانه لا يندب ) مبنى للمفعول ( الا ) الاسم ( المعروف ) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويشاركونه فى التفجع عليه ( و ) ( جاز ) ( لك ) فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع يائلا يلبس بالمنادى ( زيادة الالف ) اى زيادتك الف الندبة ( فى آخره ) ( اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة ) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى ( فان خفت ) انت التعبير بالخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المدية فيها ولا تنفك عنها لكون المدطع عليها بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حرفى مد اذا كانتا كنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما ( اللبس )



فوته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشار كوه) ويكنوا شركاء معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع بفجع كقطع يقطع يقال فجته المصيبة او فجته وفجته تفجعا وتفجعا له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز (او عدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزنناه وواويلاه وواشوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم التفجع عليه (بياووا) الباء لالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم ياشارة الى ان استعما لها بالاصالة لا بالتبع لوان كان استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه وياعمره ويقول مت وصرت معدوما (كلميت الذى يبكى عيه النادب ويعده محاسنه) ويتفجع عليه (والتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (التفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسرت على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للكادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقد الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بياووا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يازيداه وياعمره) مثال لفقده عدما (ومثل يا حسرتاه ويامصيبناه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) اى باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمنين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

بعد حرف لعة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيامنسيا وجعل كأنه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا ( فقلبت الواو الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها ) على ما بين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب ( وقد استعملوا ) كلة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كما ان كلة والندبة وفى الحاشية لا وجه لا يراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيهها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلة يا الموضوع للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث المنادى ( يعنى العرب ) ( صيغة النداء ) ( يعنى يا خاصة ) ولم يقل وقد استعمل يا فى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلة يا مذكورة ظاهرا تنبيهها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب ( فى المندوب ) ( لانه ) علة لقوله يا خاصة يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه ( لا يدخل عليه سواها ) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلة يا من حروفه ( لكونها اشهر صيغها ) جمع صيغة يعنى لكون كلة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع ( فكانت ) كلة يا ( اولى ) واليق ( بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى ) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة وغيرها \* وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعنى يا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى \* ( والمندوب ) اسم مفعول وبابه نصر ( فى اللغة ميت يبكى عليه احد ) يقال ندب الميت بكى عليه ( ويعد ) من العدة اى يحصى ( محاسنه ) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء حسنا ورجل حسن وامرأته حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح ( ليعلم ) من اعلم وفاعله النداب الباكي ( الناس ) بالنصب مفعول ليعلم ( ان موته ) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا مغناه المصدرى لا الاسمى ( امر عظيم ) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

( يَأْتُو ) ( بواو متطرفة ) اى بوقوع الواو فى الطرف ( بعد ضمة ) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره و اوساكنة ماقبلها ضمة ليكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله ( و ) يقال ( فى ياكروان ) ( ياكرو ) ( بواو متطرفة متحركة ) وقعت ( بعد فتحة ) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو وياء متحركان الاقبلت الفا للعة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المنادى الذى يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال منه وماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقتب بالضم فى ياقتبل ويايلب بالضم فى يايلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل ( وقد يجعل ) ( قد للتقليل ) ويجعل مبنى للمفعول ( اى يجعل المنادى المرحم على الاستعمال الاقل ) لمقابلة ماهو الاكثر استعمالا ( اسما ) مفعول ثان ( برأسه ) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا ( كأنه لم يحذف منه شيء ) لاحرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد ( فيكون له فى بنائه ) اى فى كونه مبنيا ( واعلاله ) اى كونه معتلا ( وتصحيحه ) لثلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره و اوساكنة قبلها ضمة ( حكم نفسه ) اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم ( لاحكم الاصل ) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شيء فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال ( فيقال ) الفاء ههنا كالفاء فى فيقال ( يا حار ) فى يا حارث ( بالضم ) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بنائه حكم نفسه ( كأنه اسم مفرد ) ليس بمضاف ولا شبيه به ( معرفة ) ليس بنكرة ( برأسه ) اى مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد ( فيضم ) اى فيبنى على الضم ( ويأتمى ) فى يأتود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه ( لانه لما جعل ثمو ) بعد الترخيم ( اسما برأسه ) اى اسما مستقلا ( صارت الواو طرفا ) اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف ( بعد الضمة ) اذا كان كذلك ( فلا جرم ) لالتقى الجنس وجرم بفتح الجيم والراء المهملة اسمها ( قلبت ياء ) خبرها ( وكسر ماقبلها ) لتسلم الياء فصار ثمى ( كادل فى ادلو ) جمع دلوا حق فى احقو ( وياكرا ) فى كروان هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف ( لانه لما جعل كرو ) بعد الترخيم ( اسما برأسه ) اى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شيء يعنى كأنه ثلاثى الوضع ( ارتفع مانع الاعلال وهو ) اى مانع الاعلال ( وقوع الساكن بعد الواو ) لانه اذا سكن الحرف الذى



يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمثلة الجزء) مما قبلها  
 (وان كان) المنادى الذي اريد ترخيمه (غير ذلك) (المذكور من الاقسام  
 الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتباره  
 قسمان لاقسام كباينه سابقا (حرف واحد) (اى فيحذف حرف واحد) وقال  
 المحشى قدر المضارع مع مضي اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لا تجوز  
 في الجزاء بغير قد والانصب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد  
 تفنن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر  
 بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختر الصيغة التي تقيد ثقيله  
 وهى المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانصب بالمقام مذكورة الشارح  
 (لحصول الفائدة المقصودة) من الترقيم يحذف حرف واحد وهى التخفيف  
 (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد فموجب حذف  
 الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو ياحار ويا مال في ياحارث  
 ويا مالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الاء  
 والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترقيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك  
 كافي الاقسام فاقسام الترقيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء  
 فثلاثة \* ولما فرغ من بيان اقسام الترقيم محلا ومقدارا شرع في ان المحذوف  
 اما في حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال (وهو) (اى المنادى المرخم)  
 (في حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف  
 لالعلة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لعلة موجبة والمحذوف  
 بالترقيم في حكم ماثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة في حكم الثابت  
 لان الثبوت في الباقي اولى منه في المحذوف (فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة)  
 اى المنادى المرخم (بعد الترقيم على) متعلق ببقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه)  
 الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث  
 الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترقيم ان كان ذلك الحرف  
 مضموما قبل الترقيم يبقى على الضم بعده نحو يابلب في بلبل وان كان مكسورا يبقى  
 على الكسر نحو ياحار في حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامرو في مروان  
 وان ساكنا على السكون نحو ياثمو في ثمود (على) (الاستعمال) (الاكثر فيقال)  
 اى اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة  
 بالفعل كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (في ياحارث) (ياحار) بترقيم  
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما  
 كان) ياحارث عليه (قبل الترقيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (في ياثمود)

في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة ( فلما كانتا ) اى قلعة كونهما ( في حكم )  
الزيادة ( الواحدة فكما زيدتا معا ) حين الزيادة ( حذقتا معا ) عند الحذف  
لثلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولثلا يلزم عزل الرفيقين ولانهما كانتا في حكم الزيادة  
الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة  
لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكما ( واما ) حذف الحرفين الاخيرين  
( في ) القسم ( الثاني ) وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة  
( فلانه لما حذف ) الحرف ( الاخير مع محته واصالته ) اى مع كونه صحيحا اصليا  
من شأنه ان لا يحذف بلاعلة موجبة ( حذفت المدة الزائدة ) اى وجب حذف  
المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته ( لثلا يرد ) من ورد يرد مثل وعد يعد ( المثل )  
بفتح الميم والتاء المثلية ( السائر ) صفة المثل اى المشهور بين العرب والمثل  
المشهور قولهم ( صلت على الاسد وبلت عن النقد ) صلت بضم الصاد المهملة  
والخطاب اصله صولت بفتح الصاد والواو فاعل كابين في علم الصرف  
ومصدره صولة وهى الجملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة  
والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب  
لان الخوف سبب للبول \* القد في الصراخ بفتح النون والقاف \* نوع از كوسفند  
كوتاه دست وبأى زشت روى \* يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت على حذف الحرف  
الصحيح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه  
بالغنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف  
الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم ( وان كان ) المنادى الذى اريد  
ترخيمه ( مركبا ) ولما نشأ من اطلاق قوله مركبا انه يشمل المضاف والمشبه به  
والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله ( ويعلم ) بالناء للمفعول  
( من بيان شرائط الترخيم انه ) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان ( لا يكون مضافا )  
ولامشبهابه ( ولا جملة ) يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشبهابه ولا اسناديا  
بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا ( مثل بعلبك و ) تعداديا مثل ( خمسة  
عشر ) حال كونهما ( علمين ) ( حذف الاسم الاخير ) بالترخيم كما يحذف  
الحرف الاخير ( فيقال في ) ترخيم ( بعلبك ) علما ( يابعل ) بحذف الاسم الاخير وهو  
بك ( وفي ) ترخيم ( خمسة عشر ) علما ( ياخمس ) بحذف الاسم الاخير  
ايضا وهو عشر ( لتزله ) اى لمشابهة الاسم الاخير ( منزلة تاء التأنيث في كون  
كل ) واخذ ( منهما ) اى من الاسم الاخير وتاء التأنيث ( كلمة على حدة ) صفة  
كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم  
الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم



والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لا يحذف) بسبب  
الترخيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من  
القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى  
والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير  
الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى  
والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح  
المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان  
المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ فانه يصح ان يقال  
اتبع ابراهيم حنيفا (كنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين)  
مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة الزائدة الفا وان كان الحرف الاخير فيها  
حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف  
قوله (لثلاث يلزم) لتليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين)  
بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى  
(على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع  
وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى  
ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد)  
اى قيد كون حرفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة)  
بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لثلاث يلزم  
من حذف حرفين عدم بقاءه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم التاء المثلثة  
بالفارسية \* كروه از كوسفند \* (وقلون) جمع قلة بالواو والنون والياء والنون فيهما  
بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضر بها الصبيان  
بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي \* چلك \* وفى الفصل وذوالتاء من المحذوف  
العجز يجمع بالواو والنون مغيرا او له كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون  
انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (يحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدا  
معا فكنا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ  
فى الثانى لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم  
على اقل الابنية او لا (لان بقاء الكلمة فيه) فى نحو قلون وثبون (على حرفين)  
بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة  
بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفنا) بالبناء  
للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى  
بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان



في الجزاء واشترأكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه  
 لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصرى  
 ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور ( اى صحيح اصلى لتبادره ) اى لمسارعة  
 الاصاله ( الى الذهن ) اى الى ذهن السامع عند سماع الصحة ( لان الغالب  
 في الحرف الصحيح الاصاله ) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل  
 والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع  
 الزيادة وامثله كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصاله ( فيخرج منه ) اى من هذا  
 القسم ( نحو سعادة ) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل  
 بل زيد فيه للتأنيث ( لانه لا يحذف منه الا التاء ) يعنى لا يرخم من نحو سعادة الا التاء  
 لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما او لا والسعادة والسعلاء بكسر  
 السين المهملة فيهما الغول اوسحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه  
 يحى على سعالى بفتح السين والعين ( وهو ) اى الحرف الصحيح بعد أن يكون اصيلا  
 ( اعم من ان يكون حقيقة ) كمنصور ومسكين وعمار ( او حكما فيشمل ) قوله  
 حرف صحيح ( مثل مرمى ومدعو ) فان الواو والياء الواقعتين في الاخر اذا كان  
 ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سيأتى تفصيله ولذا  
 علله الشارح بقوله ( فان الحرف الاخير منهما ) اى من قوله مرمى ومدعو الياء  
 في الاول والواو في الثاني ( في حكم ) الحرف ( الصحيح في الاصاله ) لما قلنا آنفا ( قبله )  
 اى قبل ذلك الحرف ( مدة ) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتداده على الموصول  
 كقولك مررت برجل في كه كتاب ( اى الف او واو او ياء ساكنة ) اى ساكن  
 كل واحد منها ( حركة ) مبتدأ ( ما قبلها من جنسها ) خبره يعنى ان تكون  
 الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة  
 كمسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور واحترز بقوله عن  
 نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مدة لعدم كونهما ساكنين  
 واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رحيل في تصغير رحل  
 بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما قبلهما  
 من جنسهما ( والمراد بهما ) اى بالمدة ( المدة الزائدة ) يعنى الالف والواو والياء  
 الزائدة ( لتبادرها ) اى لمسارعة الزيادة ( الى الذهن ) اى الى ذهن السامع حين  
 سماع المدة ( لغلبتها ) اى لغلبة الزيادة في حرف المد ( وكثرتها ) عطف تفسير  
 ( فيخرج منه ) اى من التسم الثاني ( نحو مختار ومنقاد ) فان حرف المد الذى فيها  
 ليس بزائد بل الزائد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة  
 عن الياء والواو الاصيلتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافعال

منفردة عن صاحبها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد ( واحترزه ) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احدهما منفردة ( عن ) صاحبها وان يكون الثانى لمعنى آخر غير ما زيدله الاول ( نحو ثمانية ومراجعة فان الياء والنون فيهما ) اى فى الاولى والثانية ( زيدتا ) لمعنى ( او لا ) اى قبل زيادة الثانية ( ثم زيدت تاء التانيث ) لمعنى آخر وهو التانيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث فصار ثمانية فيكون حينئذ ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مراجعة مخرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث ( فلم يحذف ) للترخيم ( منهما الا الاخر ) يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبيين ببناء التانيث مثل ثبة وشاة ( كاسماء ) ( اذا جعلتها فعلاء ) تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذة ( من الوسامة ) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لامن وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى الكى ( اى الحسن ) بضم الحاء وسكون السين المهمتين بالفارسية \* خوب \* واسم الفاعل وسم ( كما هو مذهب سيبويه ) اصله وسم قلبت الواو همزة لثلاث وقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء ( لا ) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها ( افعالا ) جمع فعل واسماء ( جمع اسم على ما هو مذهب غيره ) اى غير سيبويه فاصله حينئذ سمو مثل قنو من سمايسمو مثل غزا يغزو ثم جمع فصار اسماء مثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماءى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسقاء فصار اسماء حينئذ يكون فى آخره حرف صحيح احدى قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح ( لانه يكون حينئذ ) اى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل ( من باب عمار ) اى من باب ما يكون فى آخره حرف صحيح احدى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا ( ومروان ) بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمي به رجل ( او ) ( كان فى آخره ) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه ( حرف صحيح ) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطفت على قوله زيادتان بكلمة او قبل ايراده جزاء لكلمة ان الشرطية وانما عطفت هذه القاعدة على الاولى قبل الايراد المذكور لاتحادها

يوقف مع الهاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو  
 قفى قبل التفرق ياضباعا (لان وضع التاء) التي هي للتأنيث (على الزوال)  
 لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط  
 فكيف) استفهام انكارى يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء  
 العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثرفيه) اى في ذلك الموقع (سقوط الحرف  
 الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثرفيه سقوط الحرف الاصلى ما هو آخر المنادى  
 والتاء واقع فى آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم  
 فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية  
 \*بالك نداد عربان\* (ببقاء نحوثة) \*كروه جماعة\* (وشاة) \*كوسفند\* (بعد  
 الترخيم) اى بعد ترخيم ذى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان  
 بقاءه) اى بقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق  
 بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)  
 متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل  
 نحوثة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها  
 بدون التاء فالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنتها بل النقص انما يلزم  
 عن الواضع (اذا التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكنها  
 امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول  
 (لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف)  
 مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة)  
 الاربعة ثلاثة منها عدمية وفضلت وواحد منها وجودى وقدتين (الاماشد  
 من نحو ياصاح فى ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما  
 ولا اسما ملتبسا بقاء التأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط العدمية  
 عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه)  
 والسبب (فى ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضى  
 التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف  
 (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع فى بيان كمية المحذوف) اى  
 فى بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسيه) والمحذوف بسبه ثلاثة اقسام  
 حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية  
 (فان كان فى آخره) (اى فى آخر المنادى) الذى اريد ترخيمه (زيادتان) اى  
 حرفان زائدتان (كأستان) (فى حكم) (الزيادة) (الواحدة) اى فى حكم زيادة  
 حرف واحد (فى انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لا تأتى احديهما



( لان الجملة ) المنقولة الى العلمية ( محكية ) اى ملفوظة ( بحالها ) قبل العلمية  
( فلا تتغير ) اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه فى بحث  
غير المتصرف فتمت الشروط العدمية باسرها ( والشرط الرابع ) وهو الشرط  
الوجودى ( احد الامرين الوجوديين ) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد  
كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة ( و ) ( هو ) اى احدهما ( ان )  
( يكون ) ( المنادى ) الذى اريد ترخيمه بعد أن لا يكون مضافا او مستغاثا او جملة  
( اما علما ) قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لا يرخم  
وان وجد شرط الترخيم عدما لماسياى ( زائدا على ثلاثة احرف ) لانه اذا كان  
ثلاثيا سواء كان متحرك الاسط او لا مثل ياعمرو ويلازيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك  
الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك  
الايوسط مثل ياعم فى ياعم وبعضهم يحوز ترخيم الثلاثة وان كان ساكن الاوسط  
فيقول يازى فى يازيد لكونه علما ( لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة  
نداء العلم ) والكثرة تقتضى التخفيف ( مع انه ) قوله ( لشهرته ) علة الجملة الاتية  
( يكون فيما ) موصول ( ابقى ) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول  
( منه ) اى من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله ( دليل )  
وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه ( على ما ) موصول ( التى ) اى حذف  
مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد كثرة نداء العلم  
والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم مع ان الشأن يكون فى الحروف الباقية من المنادى  
المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره  
بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس  
بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف ( ولزيادة ) عطف باعادة  
الجار على قوله لان العلمية اى ولزيادة حرف المنادى ( على الثلاثة ) اى على ثلاثة  
احرف ( لم يلزم ) بالترخيم ( نقص الاسم ) الذى اريد ترخيمه ( عن اقل ابنية ) جمع  
بناء الاسم ( العرب ) اى عن اقل بناءه وهو ثلاثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج  
الى حرف يتدأ به الى حرف آخر يوقف عليه الى حرف آخر يفصل بينهما  
فلزم من هذا ان يكون اقل بناءه ثلاثة احرف ( بلا علة موجبة ) للحذف لانه  
اذا كان بعلة موجبة يجوز نقضه كما فى عصا ورعى ويد ودم لان المحذوف بالصلة  
الموجبة كالثابت ( واما ) يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة  
فالشرط ان يكون ( اسما ملتبسا ) ( بناء التانيث ) المتحركة نحو شاة وثبة فانه  
يرخم ( وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة ) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا  
كثبة او ثلاثيا كظلمة وثلمة او غيرها كضباغة الا انه اذا وقف على المرخم منه

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا  
شرطا عديما (و) الثاني (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه  
سواء كان مضافا حقيقة او حكما او لا (مستغاثا) (لا) زائدة لتأكيد النفي  
(مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام)  
سواء كان مضافا مثل يالعبد الله او لا مثل يالزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء  
فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا  
كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا في غير المنادى من  
غير ضرورة داعية اليه وذالا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على  
المنادى المستغاث مطاقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا  
ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب  
او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لا يكون ذلك  
المنادى ايضا مستغاثا مبني على الفتح (بزياة الالف) اى الف الاستغاثا  
في آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثا  
في آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع  
الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا  
لان المندوب لكونه غالب بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان  
المندوب (غير داخل في المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى  
لا يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (في بعض النسخ) من قوله  
(ولامند وبافكائه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكأن حرف  
من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف النباخين)  
خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من النباخين الطلبة  
المتعلمون يعنى ان قوله ولامند وبالم يكن في اصل النسخة التى كتبها المصنف  
بل ألحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهرا  
وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولامندوب (ان الاغلب) والاكثر  
(فيه) اى في المندوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا من الالف (في آخره  
لمد الصوت) المطلوب في الندبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما في  
المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثا واظهارا لها (فلا يناسبه) اى  
فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم للحذف المتنافى للزيادة كما مر في عدم  
ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لجرد التخفيف لا لغرض آخر (و)  
الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه  
(جملة) يعنى علما منقولاً من الجملة مثل فأبط شر او زرى حبا وشابقنا هاعلى مامر

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايضة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفاً فى آخره تخفيفاً يكون ترخيم غير المنادى حذفاً فى آخره تخفيفاً (ويمكن جملة) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقاً) سواء كان المرخم منادى اولاً (بارجاع) الباء متعاق بالمثل او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً و) ارجاع (الضمير المجرور الى الاسم) مطلقاً فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقاً سواء كان واقعاً فى المنادى اولاً حذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقاً سواء كان ذلك الاسم منادى اولاً ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعاً لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمرام (وشروطه) (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى (او شرط الترخيم اذا كان واقعاً فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاماً لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضرورياً (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوباً (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لا يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافاً) (حقيقة) اى اضافة حقيقة (او حكماً) اى اضافة حكمية كأن يكون مضافاً بالاضافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافاً المنادى (المشبه به) لمنادى (المضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضاً اذا لا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة او حكماً (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس فى آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شأن الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى يا غلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف الخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضاً (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس فى آخر اجزائه نظراً الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا تمتع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف



بافتحة فبولغ في تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الأربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرهما أكثر من حذفها في نحو يا غلام (ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق به أصالة الترخيم) لأن الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم إذا الأمر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ريثما تتم الكلمة بل يجب أن يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) أي في الترخيم ليستكمل أحوال المنادى (فقال) (وترخيم المنادى) الإضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره أو مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي وترخيم المنادى (جائز) (أي واقع) وبأنه يعني أن الجواز هنا وقوعي (في سعة الكلام) يعني أن الترخيم مقيد بأن يكون في الكلام سعة ليحسن مقابله الضرورة (من غير ضرورة) والجواز أن متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت إليه) أي إلى الترخيم وإقتضته (فان دعت إليه ضرورة) وإقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الأولى) فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت إليه ضرورة أولا (و) (هو) أي الترخيم (في غيره) (أي غير المنادى واقع) وثابت (ضرورة) (أي لضرورة) يشير إلى أن نصب ضرورة على أنه مفعول له للوقوع (شعرية داعية إليه) أي إلى الترخيم كقول الشاعر

\* ديارية أذمى تساعفنا \* ولا يرى مثلها عرب ولا عجم \*

(لأن سعة الكلام) (وهو) (أي) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لأن وسهل فهو رخم والجارية إذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل المنطق وتخفيفه و (ترخيم المنادى) (حذف) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (أي في آخر المنادى) أي حذف شيء من المنادى (تخفيفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (أي لجرد التخفيف لعللة أخرى) مثل تجاوز ساكنين والإضافة وغيرها (مفضية) موجبة (إلى الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى يعنون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والأفكل حذف لأبد فيه من تخفيف ويقولون أيضا حذف بلا علة وحذف الاعتبار مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) أي تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعا إلى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا إلى المنادى (يكون ذلك التعريف) أي تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفا (مخصوصا) أي خاصا (بترخيم المنادى) ولا يشمل غيره (ويعلم

الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قبل هنا ( جمعا بين العوضين ) التاء والالف  
لانه يجوز أن يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يابا وبيا  
وتعويض الالف وحدها ياابا ويااما قالوا بتعويضهما معا يابا وبيا ( دون  
الياء ) اى ياء المتكلم ( فها قالوا يا ابى ويا امى ) كما قالوا بالياء والالف او بالياء  
والتاء والالف ( احترازا عن الجميع بين العوض والمعوّض عنه فانه ) اى فان  
هذا الجمع ( غير جائز ) لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين  
الحميس والجمعة وبين الشمس والقمر ( و ) ( قلوا ) اى العرب عند نداء ابن الام  
وابن العم اعادوا الاشارة الى ان لقوله حكما خاصا لا يوجد في غيره الاشاذا ( يا ابن  
ام ويا ابن عم خاصة ) اى خص هذا القول بهما خصوصا ( هذا الاختصاص  
بالنظر الى الام والعم ) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف  
الى الياء الام والعم ( اى لا يقال يا ابن اخ ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ( و )  
لا يقال ( يا ابن خال ) بالفتح ايضا ( بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى ) على الوجوه  
الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء ( لا ) اى ليس هذا الاختصاص ( بالنظر الى  
الابن ) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء ( ايضا ) كما ان هذا الاختصاص  
بالنظر الى الام والعم ( فانهم يقولون ) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء ( يا بنت  
ام ) بالفتح للاكتفاء المذكور ( و ) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء ( يا بنت  
عم ) بالفتح ايضا ( على الوجوه الاربعة ) مع زيادة وجه خامس عليها وهو  
الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولنا يا مائل ( مثل باب يا غلامى )  
( فقالوا ) اى العرب ( يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء ) فيهما مثل غلامى ( و )  
قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى ( بسكونها ) اى الياء فيهما مثل يا غلامى  
بسكونها ( و ) قالوا ايضا ( يا ابن ام ويا ابن عم ) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة  
فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء ( ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفاء )  
وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما ( وقلوا ) اى العرب ايضا ( بزيادة وجه آخر )  
على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد ( شذ ) اى قد كان شاذا ( فى ) المنادى ( المضاف  
الى ياء المتكلم ) ( يا ابن ام ويا ابن عم ) ( بحذف الالف ) المقولوبة عن الياء ( والاكتفاء  
بالفتحة ) قبلها ( لكثرة الاستعمال ) اى ليكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه  
العلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا ( وطول اللفظ ) لانه جعل اربع كلمات وهى  
حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى ويا المتكلم كلمة واحدة ( وثقل )  
بكسر التاء الثلاثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو  
( التضعيف ) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد  
الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

نداءهما في كلامهم) لان الانسان يكثر نداؤه لابييه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الاخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا على الوجوه الاول (ويا ابت ويا امت) (اى قالوا) في نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابت) مكان يابى (ويا امت) مكان يامى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (بإبدال التاء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباء في الياء بمعنى من اى يجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفي الحاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فى التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم \* انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل في بعض المواضع على التفتيح مثل علامة ونسابة والاب والام مظهرتا التفتيح ولكن عند الوقف تقاب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدره بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يابى ويامى انتهى \* وانما طوالت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوّضت عن الواو (فتحا وكسرا) (اى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا وكسرا حال مأوّل بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يابا ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يابا ويا امت يابى ويامى بفتح الياء والميم في يابا وامت بعد الابدال للخفة (او) حل كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هي الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن فحركات بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يابا ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لاجرأه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كأنه لم يضاف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التاء وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اى العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق آخر (يابتا ويا ابتا) (بالالف) اى بالخالق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا في نداء الاب والام يابا ويا امت بابدال الياء وبالف اى قالوا يابتا ويا امتا بالخالق



اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرناه ( بل )  
 يقعان ( فيما ) اى فى المنادى الذى ( غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر )  
 المنادى ( بها ) اى بتلك الاضافة ( لتدل الشهرة ) والغلبة ( على الياء المغيرة )  
 اسم مفعول من غير ( بالحذف ) فى الوجه الاول ( او القلب ) الفاء فى الوجه  
 الثانى ( فلا يقال ) فى ياعدوى بفتح الياء او سكونها ( ياعدو ) بالحذف والاكتفاء  
 بالكسرة ( وياعدو ) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفاء بل يجب ان يقال  
 ياعدوى بالفتح او الاسكان لان العدو لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم  
 لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه غالبا ( وقد جاء ) حال كونه ( شاذا  
 فى المنادى ) الذى غلب عليه اضافته الى الياء ( يا غلام ) فاعل جاء باعتبار  
 المثل ( بالفتح ) اى بفتح الميم ( اكتفاء بالفتحة عن الالف ) لان الفتحة تكون  
 دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة  
 التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل  
 وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يابنى فى يابنينا فليس شاذا كما شذيا غلام لاجتماع  
 اليائين ( و ) ( يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم ) ( بالهاء ) كما انه يجوز  
 ان يكون بغيرهاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بـ يكون المقدّر فتكون هذه الجملة  
 الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على  
 محذوف اى بالهاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام  
 المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح  
 ( فى هذه الوجود ) الاربعة ( كلها ) ( وقفا ) ( اى فى حالة الوقف ) نصب على  
 الظرفية باعتبار المضاف ( تقول ) حال الوقف ( يا غلاميه ) بالفتح ( ويا غلاميه )  
 بالاسكان ( ويا غلامه ) بالحذف ( ويا غلاماه ) بالقلب ويا غلامه بالفتح والحذف  
 وان كان شاذا ( فرقا بين الوقف والوصل ) يعنى اذا كانت هذه الوجود توصل  
 الى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون  
 وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل ( وقلوا ) ( اى العرب  
 فى محاوراتهم ) جمع محاوراة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام  
 الى ياء المتكلم ( يابى ويا امى ) بناء ( على الوجود الاربعة ) المذكورة فى يا غلامى  
 ( كسائر ) اى كباقي ( ما اضيف الى ياء المتكلم ) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى  
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها  
 الفاء بلا هاء فى الوصل ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه  
 ( مع وجود اخر ) جمع اخرى مؤنث آخر ( زائدة ) صفة وجوه بعد صفة  
 ( عليها ) اى على الوجود الاربعة بل على الوجود الثمانية ( لكثرة استعمال

الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال  
 افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر  
 له لثلاث يلزم الابتداء بالسكان والاصل في الحركة الفتح خلفته وثقل اخويه على  
 ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها) عطفت على فتح الياء والضمير للياء  
 قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل في البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة  
 ولثلاث يلزم الابتداء بالسكان (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء)  
 عطفت على سكونها لقربه او على فتح الياء لكونه اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة  
 للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكثرة او على العكس تكون الكسرة  
 دليلا على الياء اذا حذفت مناسبة التولد (اذا كان ما قبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة  
 الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يافتى)  
 وياعصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يافتا بحذف الياء لعدم القرينة  
 ولا باسكانها ايضا لثلاث يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو  
 شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء في مثل يافتاى على  
 ما سأتى في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال  
 فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مقنوعة فى الصور الثلاث (مثل)  
 (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلبها) اى قلب الياء (الفا)  
 عطفت على اسقاط الياء او على فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل)  
 (ياغلاما) بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم  
 وفتح الياء فحذف بفتح الميم وقلب الياء الفا (وهذان الوجهان) اعنى  
 اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعان غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان  
 فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل  
 (التخفيف لان المقصود) اى لان مقصود المندى بالنداء لان النداء فقط بل (غيره)  
 اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء بسرعة  
 ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ماهو (المقصود)  
 والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فحذف  
 ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة  
 دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطفت على  
 حذف الياء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء  
 والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى  
 هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين فى المندى المضاف الى ياء المتكلم  
 لكن لا يقعان) اى لا يكون هذان الوجهان واقعين (فى كلى مندى كذلك)

(يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب في) تيم (الثاني لانه) اى لان تيم الثاني (اما تابع) بالتوين (مضاف) صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبنى المضاف فينصب (او تابع) بالتوين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتمام البيت \* ياتيم تيم عدى لا ابا لكموا \* لا يلقينكموا في سوءة عمر) في القاموس لا بكم ولا ابا لكم ولا اباك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لمحاالة وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اى عن المربي وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوقة والمعنى انك لست بابن رشدة انتهى \* لالفي الجنس \* و ابا باثبات الالف مثل لا اباله منصوب اسمها \* ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسأيتي تفصيله \* لا يلقينكموا فعل مضارع مفرد مذكر مؤكدا بالنون الثقيلة من التثنية يلقى من الالقاء \* والضمير عبارة عن مخاطبين وهى تيم عدى اى لا يوقعنكم \* وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح \* وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكموا (والبيت جرير) الشاعر قله خطابا لبني تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيمى) اى المنسوب الى بني تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجو) من محبا يهجو مثل غزا يغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطابا لبني تيم) ونصيحة لهم (لا تركوا عمر) مفعول لا تركوا (على ان يهجونى) يعنى لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمى ان يهجونى وامنعوه عن هجوه اياى (فيلتيكم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل قوله تعالى ﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم﴾ اى فان يلقىكم ويوقعكم (في سوءة اى مكروه) وبلىة تصل اليكم (من قبلى) وجاني (يعنى) المراد من المكروه والبلىة من قبل جرير (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجاة قامت الياء الفالحة تحركها وانفتاح ما قبلها جار لفاعله ونائب لمفعوله الرجاء الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلىة شديدة من قبلى لاجل تعرضه لهجوى (و) (المنادى) مبتدا (المضاف) صفة (الى ياء المتكلم يحوز فيه) اى في ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجود بدل البعض او خبر مبتدا محذوف اى احدها والاول اولى (مثل) (يا غلامى) بفتح



كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم تيم عدى) (اى فى) كل (تركيب  
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لا حقيقة (وولى) اى وقع عقيب  
(الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الا ترى  
ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعمال  
(فى الاول) متعلق بجاز لك اى جاز لك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب  
(الضم) اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه  
منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جاز لك (فى الثانى)  
اى فى الاسم الثانى (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم  
من اسماء الافعال بمعنى انتة يعنى وجاز لك فى الاسم الثانى النصب فانتة عن جواز  
الضم فيه فانه لم يجز او الفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانتة عن جواز  
الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما  
الضم) اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول فلانه منادى)  
لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة)  
اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما يرفع به (واما)  
جواز (النصب) فيه (فبنى على انه منادى مضاف الى عدى) بالتثوين (المذكور)  
صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان المنادى  
اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتثوين (الثانى) صفة (تأكيد لفظى)  
والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول فى حركته حركة اعرابية كانت  
او بنائية فكما ان الاول محذوف التثوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس  
بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم  
بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تثوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز  
الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى  
كأنه هو الاول فكأنه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيويوه  
او) على انه (مضاف الى عدى) بالتثوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور)  
فى التركيب الثانى لان الشائع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق  
مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيويوه الاول  
احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين  
المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافى اجاز الفتح)  
فى الاول (مكان النصب) وكأن المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال  
فى الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى)  
بالنصب فيه (فتفتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما فى) قولك

(واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة)  
لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل  
فيه ما فعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس)  
باللام (فى سعة الكلام فلا يجوز أن يقال) بلا توسط المبهم (بالنجم ويا الناس)  
بل لا يقال الا بتوسط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان)  
وهو مصدر بمعنى الجرى (هذه القاعدة فى) كة (التي) لان اصله تى ثم عرف  
باللام فصار التي وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال تى لان  
تى اسم اشارة والى اسم موصول (فى قوله \* من اجلك يا التي تيت قلبى \* وانت  
بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من  
اجلك بكسر الكاف يا التي قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان النداء  
لحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك او لاختافه عن سماع احد والموصول مع  
صلته صفة لها فكأنه قال ياسلمى او يالىلى التي تيت بكسر التاء لكونه خطابا  
للمؤنث من تيم بتشديد الياء المنة من تحت اى رقت قلبى وجذبتى وميلت اليك  
والواو فى وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيت بالوصل اى  
بالوصل واللقاء عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصل واللقاء الى معناه  
بالفارسية \* من هلاك شدم از جهت عشق تو اى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب  
كردى وحالا تو بخيلى در وصل من \* (لان لامها) اى لام التي (ليست عوضا عن)  
حرف (محذوف) اى عما دخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى  
لكلمة التي حيث لا يقال فى سعة الكلام تى لما قلنا (حكموا عليه) اى على قول  
الشاعر (بالشدوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ما قلنا والجار  
فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول الشاعر (فيا  
الغلامان اللذان فرّا) تامة فر صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب  
بحذف التوسط للاختصار تقديره فيها ايها الغلامان بقرينة الفرار لان  
الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا آخره (اياك ان تكسبانى شرّا) وفى  
رواية اياك ان تعقبانى شرّا (لانتفاء الامر من) التعويض والزوم (كليهما  
حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهمة اسم تفضيل والظاهر  
بالذال المعجمة كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يمتوا من الشدوذ  
لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل (شدوذا) تمييز يعنى هذا القول اشد  
شدوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود الزوم فيه (ولك) (اى وراز لك)  
لان اللام مشعر للجواز وعلى اللوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان  
اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الالفاظ الله ( بناء ) مفعول مطلق  
لفعل محذوف جواز اى بنى هذا القول بناء ( على قاعدة تجويز اجتماع حرف  
النداء مع اللام وهى ) اى تلك القاعدة ( اجتماع امرين ) فى لفظ واحد فاذا اجتماعا  
يجوز نداء المعرف باللام من غير توسط ( احدهما ) اى احد الامرين ( كون  
اللام عوضا عن ) حرف ( محذوف ) عما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام  
وبين ما عوض عنه الا قليلا ( وثانيهما ) اى ثانى الامرين ( لزومها للكلمة ) اى  
لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها ( بالله )  
( لان اصله الاله ) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من أله يألله مثل فتح  
يفتح ثم عرف باللام فصار الاله ( حذفت الهمزة ) الاصلية التى هى فى اله على ما بين  
فى علم الصرف ( وعوضت اللام عنها ) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى  
منابها ( ولزمت ) اللام ( الكلمة ) للعلمية وليابتها عن الحرف الاصلى بحيث  
لا تنفك عن الكلمة ( فلا يقال فى سعة الكلام ) يعنى بلا ضرورة شعرية ( لاه )  
باللام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقديقال فى غيرها يعنى فى ضرورة  
الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال  
وطويل \* وفى الرضى والاكثر فى يالله قطع الهمزة للايدان من اول الامر انهما  
خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا اجزاء الكلمة حتى لا يستكر اجتماع يامع  
اللام \* تم الكلام ( ولما لم يجتمع هذان الامران ) التعويض واللزوم ( فى موضع آخر )  
بل اختص لفظ الاله باجتماعهما ( اختص ) بالبناء للفاعل ( هذا الاسم بذلك  
الجواز ) البناء داخلة على المتصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف  
النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف  
النداء من جملة ما فيه اللام الالفة الله ( ولهذا ) اى للامر المذكور ( قل )  
المصنف ( خاصة ) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى  
خص خصوصا لامتناع التوسط هنا لان ايا يستلزم التعدد ولفظاها التنية  
والله تعالى منزعه عنهما وذا موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون  
محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظه الله فى باب النداء  
قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص ببيان النداء  
واختصاص ذاته بكلمة يا من بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا  
ونداؤه بالتوسط المبهم من اى او هذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا  
( واما مثل النجم والصعق ) والبيت وغيرها مما فيه اللام لا للتعويض ( وان كانت  
( اللام لازمة فيه ) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم وصعق  
( لكن ليست ) اللام فيه ( عوضا عن ) حرف ( محذوف ) عما دخلت هى عليه



الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول  
(والنصب كما مر) في يازيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع  
صفة لائى اول هذا (هو المقصود) الاصل (بالنداء) وما بينهما وسائط كافية  
البدل (والتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستل وحقه  
البناء على ما يرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة  
للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التي هى علامة المنادى) المفرد  
المعرفة لانه اذا كان مبنيًا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا  
اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (قتل) عطف على قوله تكون  
اى قتل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود  
بالنداء) وما قبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يازيد الظريف فليس  
بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا  
لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله  
والتزموا رفع الرجل اوصفة لائى المنادى او اسم الاشارة المنادى (بمثلة المستثنى  
من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبني على الضم المفرد (ولهذا)  
اى لكون هذا بمثلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اى فى بيان جواز  
الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى  
(عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب  
المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبى ان يقول المصنف  
ايضا وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث  
فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان  
هو المقصود بالنداء كان كالمندى المبني على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه  
المفردة ما جاز فى توابع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف  
على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع  
الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (او مفردة) كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن  
منادى مطاقا نحو جاءنى الرجل العالم وذو المال (نحو يا ايها) او اى هذا (الرجل  
الظريف ويا ايها) او يا هذا او يا اى هذا (الرجل ذو المال) فالواجب الرفع لا غير  
(لانهما) اى لان هذا التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب  
لا محل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطاقا بل  
(انما يكون فى توابع المنادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لانه محلين  
احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف  
وقد سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمثلة الاستثناء من قوله واذا نودى

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشيء اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف  
 الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة  
 (التي هي حركته) اى حركة المنادى (الاصالية لكونه مفعولا به) افعل محذوف  
 وجوبا\* وفي الرضى فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته  
 الاصالية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى\* (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم  
 (المعرف باللام) اى بالام التعريف (اى اذا اريد نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا  
 من قيل ذكر المسبب وارادة السبب او من قيل اقامة المسبب مقام السبب لان  
 الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة﴾ اى اذا اردتم  
 القيام الى الصلاة (قيل) (مثلا) عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام  
 مذکور على سبيل التمثيل لا للتخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا  
 ايها الناس وغير ذلك (بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التي هي يا  
 (والمنادى المعروف باللام) الذى هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل  
 في هذا الباب فيتوسع فيها ألا يرى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة وتكون  
 محذوفة دون غيرها لانه لا يقال ايا اوها او اى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا)  
 مفعول له بتوسيط (عن اجتماع التى التعريف) احدهما حرف النداء والاخر  
 حرف التعريف في محل واحد (بلافاصلة) بينهما فيضع احدهما فيكون في  
 الكلام حرف بلافاصلة\* وفي الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام  
 بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة  
 عليها الى شئ آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه  
 الى محضه الذى هو ذواللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا  
 بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي محضصة نحو اى رجل واسم الاشارة\* الى  
 هنا كلامه (ويا هذا الرجل) (بتوسيط هذا) بينهما للعلة المذكورة (ويا اى  
 هذا الرجل) (بتوسيط الامرين) اى وهذا بينهما (معا) وفي هذا الجمع زيادة  
 التشويق الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنتان بالانفراد  
 والثالثة بالاجتماع والفرق بين ايهما وهذا ان ايهما لا يكون مقصودا بالنداء  
 اصلا متمم<sup>ان</sup> محض للتوسط وخالصا له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايهما (والترمو)  
 كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني على الضم فلم  
 يجر فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يازيد الظريف وهو لما سبق من  
 القاعدة المستمرة (يعنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل  
 يعنى جمهور النحاة (رفع الرجل) (مثلا) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي او لهذا  
 (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين

ان  
 في  
 في  
 في

واشار الى الشرط الاول بقوله ﴿والعلم﴾ (اى العلم المنادى المبني على الضم)  
 لاعلى الالف ولاعلى الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما  
 كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما  
 كونه مبني على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلما يفهم)  
 بالبناء للمفعول اى فلعله تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله  
 يختار فتحه (المنبى) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز  
 ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احدا لجانبين على الآخر  
 بعد تجوزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لا يكون) ولا يوجد (الافى) المنادى  
 (المبنى على الضم) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا  
 والمستغاث باللام لا يفتح وبالف لا يختار فتحه بل يجب فتحه جواز الضم  
 لا غير ولا يكون فى المثني ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح يبين جواز الضم  
 لا غير والى الثانى بقوله ﴿الموصوف﴾ صفة العلم ﴿بان﴾ حال كون الابن  
 (مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحوقا بها) اى بالتاء من غير تغيير هيئة  
 الابن لانه لا يجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغرا بن وابنة ومثاها  
 ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند  
 ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلص واسطة) وفاصلة (بين  
 الابن) او الابنة (وموصوفه) كما مثنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة  
 والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى  
 عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع او النصب حملا على  
 اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى فى مثله  
 بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله  
 ﴿مضافا﴾ (اى حال كون ذلك الابن) او الابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا  
 حال من المجزور فى قوله بان ﴿الى علم آخر﴾ سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر  
 مثل يازيد بن عمرو او للمؤنث نحو ياهند ابنة زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو  
 يازيد بن هند او بالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون  
 كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم  
 سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو ياحمد بن محمد او لا كالمثلة  
 السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به) وما يرفع به  
 ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) ﴿يختار﴾ بالبناء للمفعول لكونه يرجح ﴿فتحه﴾  
 اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال  
 (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة



بمنزلة يازيد يا عمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل واحد منهما) اى من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطابقا في هذا الحكم) اى في كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اى البدل والمعطوف المخصوص (مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبدل والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبدالله عبدالرحمن ويا عبدالله وعبدالرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف فيهما ومثالهما مذكور في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبدالله زيدا وزيد فيكون الثاني مبنيا وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو يا خيرا من زيد طالعا جبلا او وطالعا او الاول مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمرو ويا خيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل وغلام امرأة او غلام امرأة او الاول مفرد والثاني اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المتام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اى فأمثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على تقدير أن يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا فبنى كبنى المبدل منه (ويازيد اخا عمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويازيد طالعا جبلا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على ماسياتي وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا في ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخا عمرو ويازيد وطلعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لجرد المشاكلة لان في العطف لا يشترط ما يشترط في البدل \* ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع في بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا ببن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف (لأنها) اى  
 لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها  
 (تنصب) لما سبق (فصبها اذا وقعت) اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب  
 اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه و(لان حرف النداء لا يباشرها) وحرف  
 النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب  
 لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتيم كلهم) بالنصب ويازيد نفسه  
 (فى التأكيد ويازيد ذا المال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريم البلد  
 (فى الصفة ويارجل ابا عبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولا يحىء  
 المعطوف بحرف المتع دخول ياعليه) حال كونه (مضافا بالاضافة الحقيقية)  
 لما سأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريد عن التعريف مطلقا و(لان  
 اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما قلنا ان التجريد عنه  
 شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة  
 (والبدل) بانواعه (والمعطوف غير ما) بالرفع صفة او بدل (ذكر) مبنى للمفعول  
 (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة  
 لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا  
 المعطوف (المتع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعروف بلام التعريف (غيره) اى هذا  
 المعطوف هو (المعطوف الذى لا يمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى  
 كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو او نكرة مثل  
 رجل وامرأة قوله والبدل متدا والمعطوف معطوف عليه و(حكمه) مبتدأ ثان  
 والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح (اى  
 حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم) (المنادى) اى حكم المنادى  
 منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى ﴿واختار موسى قومه﴾ اى واختار من قومه  
 خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال  
 بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (وذلك)  
 اى كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف  
 مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو  
 المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبساط  
 (لذكره) اى لذكر البدل فكأن حرف النداء الداخلى على المبدل منه كان  
 داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمندى المستقل (والمعطوف المخصوص)  
 يعنى المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث كان  
 كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو

فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب  
 لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق قيل مذهب ابى عمرو واولى لقراءة  
 اكثر القراء **(يا جبال او بنى معه الطير)** بنصب والطير **(وابو العباس)** **(المبرد)**  
**(ان كان)** المعطوف المذكور **(كالحسن)** بفتح الحاء والسين المهملتين والتون  
 فى آخره **(اى كاسم الحسن)** اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد  
 معنى التعريف فيه ولذا جاز نزع عنه **(فى جواز نزع اللام عنه)** اى عن ذلك  
 الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته  
 مثل الحارث وحارث والخليل و خليل **(فكا خليل)** **(اى فابو العباس)** **(المبرد)**  
**(مثل خليل)** فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزء  
 الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله \* يضحك عن كالبرد المنظم \* ويجوز ان  
 تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول  
 لوضوح الثانى واشتهاره **(فى اختيار رفعه)** يعنى فى كون المختار عنده رفعه  
**(لامكان جعله)** اى جعل المعطوف المذكور **(منادى مستقلا بنزع اللام عنه)**  
 فكان له حكم الاستقلال فينبى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول  
 حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه  
 بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعاً **(والا)** عطف على قوله ان كان على  
 عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيًا وبالعكس **(اى وان)**  
 لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه يعنى وان لم يحز  
 نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصير علما الا مع اللام  
 وذلك اما فى الاسم **(مثل النجم)** والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد  
 والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والثلثا **(و)** اما فى الصفة **(كالصق)**  
 حيث جعل اسم البلدة اسما لها الصاعقة فلزم اللام **(فكأبى عمرو)** **(اى فابو العباس)**  
 مثل ابى عمرو فى اختيار النصب اى فى كون النصب مختارا عنده **(لامتناع جعله)**  
 اى جعل مثل هذا المعطوف **(منادى مستقلا)** لعدم امكان نزع اللام عنه فله  
 حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية  
 فالعطف عليه هو الاول والمختار **(والمضافة)** بالرفع **(عطف على)** قوله  
**(المفردة)** هذا من قيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل  
 فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى  
 ولذا قال الشارح **(اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة)** بالرفع  
 صفة التوابع **(بالاضافة الحقيقية)** اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية  
 يجوز فيه الوجهان لما عرفت **(تنصب)** وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب



بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفاقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة متفق وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحلّه قائم وما يقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل يكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف المتع دخول ياعليه)

(يختار الرفع) اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب في ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين و ترجيح احدهما على الآخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (في الحقيقة منادى مستقل) لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل (فينبغي ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناءؤد (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهي) اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما في نحو يازيد وعمرو او الالف كما في نحو يازيد وعمرو او الواو كما في نحو يازيد وعمرو (ولكن) اى الا انه (للم مباشرة حرف النداء) اى الا انه للم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اى البناء على الضمة او الالف او الواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت) تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على الالف او الواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضى فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل يايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (بن العلا) بالقصر (النحوى القارىء) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابو عمرو (على الخليل) عصرا وزمانا لارتبة (يختار فيه) اى المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويز الرفع) اى مع تجويز ابى عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى الشأن (لما امتنع فيه) اى في المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لا يكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنادى فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ما يشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى) مطلقا (تابع لمحلّه) لما عرفت (ومحلّه) ههنا (النصب) بالمفعولية

المفرد المعرفة (عرضي) غير اصيل (فيشبهه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز أن يكون تابعه) اي تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز أن يكون تابع المعرب في قولك جاءني زيد العالم تابعا للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) (على محله) اي محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اي المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اي حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اي بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شأن التابع الحمل فالحمل على ماهو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والالقي (نحو ياتيم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتيم (اجعين) بالنصب حملا على محله وقيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيد) المعنوي (و) نحو يازيد زيد زيدا في التأكيد اللفظي على ماهو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة اتي \* واسطار سطر ن سطر \* لقائل يانصر نصر نصرا \* (مثل يازيد العاقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (العاقل) بالنصب حملا على المحل (في الصفة واقتصر) المصنف (على مثالها) اي على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا للمعدها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدها على الاصمعي و (لانها أكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) لمعدها على ماسأني ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان فاجرى الاعرابان على المعطوف عليه فقط نحو يازيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد والعاقل والعاقل والتاكيد بتأويل حمل الوصف عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (ويا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) يا غلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (في عطف البيان ويازيد والحارث والحارث) ويازيد والحارث مثل قوله تعالى ﴿يا اقبال او بى معه والطير﴾ (في المعطوف بحرف المتع دخول ياعليه) في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك في ايراد رفعه او لا ونصبه ثانيا حيث قال في اللف ترفع وتنصب (والخليل) (ابن احمد) هو استاذ سيويوه) امام النحوي والخليل هو الذي قال صاحب اعراب الفتحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيويوه (في المعطوف) متعلق يختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف



اي الى التيد وهو العطف بالحروف ( فقال ) عطف على فصل اوضح  
 ( من التأكيد ) ( اي ) التأكيد ( المعنوي ) قيل ( لان التأكيد اللفظي حكمه  
 في ) الاعم ( الاغلب حكم الاول ) اي حكم المؤكد بالفتح ( اعزبا وبناء ) نصب  
 على التمييز يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءني زيد  
 زيد وان كان المؤكد مبنيًا كان المؤكد ايضا مبنيًا نحو ضربت انت وانا لان الثاني  
 عين الاول لفظا ومعنى ( نحو يازيد زيد ) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان  
 الثاني عين الاول كان حرف النداء باشر الثاني كما باشر الاول فكأنه قيل يازيد  
 يازيد ( وقد يجوز اعرابه ) اي ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظي معربا  
 لان الاعراب اصله والبناء عارض لا يسرى من المؤكد ( رفعا ) نصب على التمييز  
 او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم في الاول والرفع  
 في الثاني ( ونصبا ) عطف على رفعا حملا على محله نحو يازيد زيدا بالضم في الاول  
 والنصب في الثاني ( وكأن ) حرف من الحروف المشبهة بالفعل ( المختار عند  
 المصنف ذلك ) اي الاعراب نصبا ورفعا ( ولذلك ) اي لكون المختار عنده  
 الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و ( لم يقيّد  
 التأكيد بالمعنوي ) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ ( والصفة ) ( مطلقا )  
 سواء كانت مشتقة او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت هي به او لا فيه رد على  
 الاصمعي حيث لم يحجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب  
 العالم ورفعه في يازيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان  
 التأويل في وصف المنادى المستغاث ( وعطف البيان ) ( كذلك ) اي مثل  
 الصفة يكون مطلقا مستقلا وغيره ( والمعطوف ) ( بحرف ) ( المتع ) بالجر  
 صفة المعطوف الا انه وصف سببي ( دخوليا ) بالرفع فاعل المتع مثل مررت  
 برجل حسن وجهه ( عليه ) اي على المعطوف بحرف ( يعني ) المراد بقوله  
 المعطوف بحرف الخ المعطوف ( المعرف باللام ) لا مطلق المعطوف لان الحكم الاتي  
 لا يجري في المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه  
 اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج  
 عنه نحو يا محمد ويا الله لتعين الرفع فيه ( بخلاف البدل ) مطلقا ( والمعطوف )  
 بحرف ( الغير المتع دخول يا عليه فان حكمهما ) حينئذ ( غير حكمها كما سيجيء )  
 ( ترفع ) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى ( حملا ) اي حال كونها  
 محمولة او لكونها محمولة ( على لفظه ) اي على لفظ المنادى المبني المفرد المعرفة  
 ( الظاهر ) صفة اللفظ اذا كان مبنيًا على الضم لفظا مثل يازيد العاقل ( او )  
 لفظه ( المقدّر ) اذا كان مبنيًا على الضم تقديرًا نحو ياتني العاقل ( لان بناء المنادى



كان مثله في الافراد وذا يفوت في الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من  
 ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع  
 (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولاشبهه مضاف) مثل يازيد العالم لان  
 العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولاشبهه (او حكما) اى مفردة حكمية (بان لا يكون)  
 التابع (مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انتفت  
 فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبهه (الاضافة معنوية)  
 لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبهه لا يضاف بالاضافة المعنوية  
 فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف  
 (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع  
 (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهه بالمضاف لانهما) اى لان المضاف  
 بالاضافة اللفظية والمشبهه (كالتوابع المفردة) حقيقة لاضافة فيها اصلا  
 (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على  
 المحل لانه لما كان اضافتهما كلاضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى  
 المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف  
 بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم  
 المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو  
 يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب  
 حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ  
 (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على  
 المحل فى المشبهه بالمضاف (ولم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى  
 الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى  
 رمى سقط الياء علامة للجزم بالحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى  
 صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها)  
 وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيـد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى  
 (فى بعضها) وهو التعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيـد قيل فى كله  
 وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيـد (ولم يجر  
 فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف  
 (فصل) المصنف (التوابع الجارية) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم)  
 بالرفع لانه فاعل لقوله الجارية (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى  
 فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيـد فى رواية (وشرح)  
 عطف على فصل (بالتقيد) وهو الممتع دخول ياعليه (فيا هو محتاج اليه)

في الكتاب ( وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ) بالالف والمستغاث باللام ( ايضا ) اى كما كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين ( فلا حاجة الى ايراد ) واتيان ( مثال له ) اى لما سوى المستغاث ( على حدة ) واستقلال \* ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال ( وتوابع المنادى ) سيحى معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها ( المبنى ) صفة المنادى ( على ما يرفع به ) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لايجرى الحكم الا فى المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا لا وعمر ( المفردة ) بالرفع صفة التوابع ( حقيقة او حكما ) تفصيل للافراد يعنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ماسياتى و ( انما قيد ) المصنف ( المنادى بكونه مبنيا ) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة او لا ( لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط ) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فى تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله ( وقيدنا ) نحن ( المبنى بكونه ) اى بان يكون بنائوه ( على ما يرفع به ) ولم نبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح ( لان توابع ) المنادى ( المستغاث بالالف لا يجوز فيها ) اى فى تلك التوابع ( الرفع ) بل يجب فيها النصب ( نحو يازيدا وعمرا ) بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه او محله ( لا ) يقال يازيدا ( وعمر ) برفعه ( لان المتبوع ) وهو زيد ( مبنى على الفتح ) يعنى وان كان فى المستغاث بالالف محلا لا انهما بيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب فى تابعه كما وجب فى تابع المنادى المعرب ( وقيد ) المصنف ( التوابع ) ههنا ( بكونها ) يعنى بان تكون ( مفردة لانه لم تكن ) التوابع ( مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت ) تلك التوابع ( مضافة بالاضافة المعنوية ) نحو يازيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبد الله ( وحينئذ ) اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية ( لايجوز فيها ) اى فى تلك التوابع ( الا النصب ) لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كانت مضافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل فى توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما يتبعه فى لفظه اذا

هو جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو \* الا يا نخلة من ذات عرق \* عليك  
ورحمة الله السلام \* فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط في عمله  
قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على  
الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث وهو)  
اي القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اي الانه (لا يكون  
معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) (يارجلا) (مقولا)  
(لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين  
مالم يقصد (اي لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر  
(وهذا) اي قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت  
يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقيده)  
على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيده لنصبه لان ما يكون  
قيدا للعامل يكون قيد للعمل ايضا (لانه) اي لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان  
منصوبا لا يحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من  
الاقسام الاربعه (وهو ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا  
معرفة) لانه ليس فيه شيء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل  
يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على  
موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا)  
صفة له في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا واما وصفه بليكون المثال نصافي كونه  
نكرة لم يقصد به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اي القسم الرابع (مثالا)  
كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفي كل قسم بمثاله كما هو دأبه في بعض  
القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال)  
يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال  
مثل يارجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اي صار يسيرا (تصور انتفائهما)  
اي انتفاء القيدين بمثال واحد (مع فلاحاجة الى ايراد) واثبات (مثاله) اي القسم  
الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثاني) وهو ما لا يكون مفردا لكونه  
شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه  
نائب الفاعل لقوله ان يراد كما يمكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر  
لانه في تقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى  
عبارة يا طالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم  
الثاني (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا  
للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اي بجميعها (مذكورة)



والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقدير يا لان الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغناء نحو يا زيدا ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يا زيدا) (بالحاق الهاء به) اى بالنادى (لوقف) (وينصب) بالبناء للمفعول (ماسواها) اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد أن نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصب لفظيا مثل يا عبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو مبني على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحقة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف (وما غيره مغير عن حاله) مانافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواها ومغير فاعل غير والمراد بالخال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى القتح وليس فيما سواها شئ منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفاءهما معا والاول اما ان يكون مضافا او شبهه فالقسمة الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) اى القسم الاول (ما لا يكون) المادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ما يتبقى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما (مثل يا عبد الله) او غير علم مثل يا عبد الله (و) القسم الثانى (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ما يتبقى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (يا طالعا جبلا) وهو اما معمول للاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

ماسوا هاكلها (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم ياللماء وياللدواهى) محذوف لانسيا (ليس) المنادى الداخلى عليه لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد من قولهم ياللماء وياللدواهى نحو) (ياقوم او ياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لايرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بمحذوف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء كقولهم يالتهنئة بالكسر اى ياقوم احضروا للتهنئة وشاهدوها (ظاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر تماسق) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به الجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم تأل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى) على الفتح (وجوبا) (لاحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى ﴿اقم الصلوة لعلك تلوك الشمس﴾ اى وقت طلوعها اى لاحاق (اى) وقت الحاقك (الف الاستغناء) اى وقت لحقوق الفها (بآخره) اى بآخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا وبقية على تلك الهيئة (فتح ما قبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم قلبها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا ﴿ولا لام﴾ (فيه) اشارة الى ان لالتى الجنس ولا م اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيد به كقيل بل اتفاق لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان اللام تقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) تقتضى (الفتح) اى فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء  
 (فاعرب) المنادى المستغاث (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب  
 فانجر بدخول الجار لفظا او تقديرا ( قيل ) يعنى اعترض على قول المصنف  
 ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق  
 كفى قوله تعالى ﴿قد يعلم ما اتم﴾ (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى  
 وقت التعجب اى تعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا)  
 اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحويا للماء) فكأنك ابصرت ماء  
 فى مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فيه فاعجبك فتاديه وتقول تعال فانك عجب  
 الشأن لا يعرفك كل احد (ويا للدواهى) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة  
 (ولام التهديد نحويا لزيد) فى مقام تخويف المنادى المنادى ولذا قال الشارح  
 (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يالزيد للتهديد \* وفى الهندى فالاول يذكر عند  
 العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول  
 نواب الدهر وشدايده انتهى \* (فلم اهمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف  
 يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كيا)  
 لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث  
 باللام والمستغاث بالالف حيث لم يكن ماسواهما كيه منصوبا لانه ينجر بلامى  
 التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى ماسواهما (واجب) عن هذا الاعتراض  
 (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح  
 ان يطاق على كل واحدة منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كأن) حرف  
 من الحروف المشبهة بالفعل (المهتد) حل كونه (اسم فاعل) من هتد (يستغث)  
 اى يطلب الغوث والعون (بالمهتد) اى من المهتد حال كونه (اسم مفعول)  
 فيناديه (ليحضر) المهتد اسم مفعول (فينتقم) المهتد اسم فاعل (منه)  
 اى يأخذ انتقامه من المهتد اسم مفعول (ويستريح) المهتد (من الم  
 خصومته) فاستغاثة المهتد بالكسر بلام الاستغاثة من المهتد بالفتح فى دفع  
 الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغث يستغث من المستغاث لدفع  
 الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم فاعل (يستغث)  
 اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه  
 (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص)  
 ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فلم منه ان لام التعجب  
 ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول  
 من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب



قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحويا للمظلوم اى يا قوم) للمظلوم  
يعنى ادعوكم لهذا الضيف لتظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام  
الاستغاثه) فى المستغاث بل كسر بناء على ماهو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم  
فى هذا المثال) اى فى نحويا للمظلوم (مستغاث او مستغاث له) مع ان المظلوم  
فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا  
لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اوردته مثالا  
لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة فمما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء  
للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل  
بالقياس فيما هو المتصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثه هو المستغاث  
(لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التى يفتح  
لام الجر معها نحو لك) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء  
والواو واللام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيًا على الفتح لثقل الضمة  
والكسرة على ماهو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثه فى المستغاث ايضا  
قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى  
على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب  
(على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاثه فى المعطوف و (بغيرها) فيه  
(نحويا لزيد ولعمرو وكسرت) لام الاستغاثه (فى المعطوف) عملا بما هو الاصل  
فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على سبق و (لان الفرق بينه  
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف  
عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان  
عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام) الاستغاثه  
فى (المعطوف ايضا) اى كما لا بد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما عيد لام  
الاستغاثه وحرف النداء فى المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى  
مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فاعطف لم يصح ان يكون  
قرينة (نحويا لزيد وبالعمر) فكأنه قال او لا يا لعمر و فلزم الفتح (وانما اعرب  
المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبين مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف  
والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثه) واما اذا كان مضافا  
مثل يا لعبد الله فكذلك (لان علة بناء) وهى الافراد والتعريف والخطاب  
(كانت) تلك العلة (مشابهته الحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام  
الجاره من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا  
مختص بالاسم (فدخولها) عليه (ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

في البناء فيكون المنادى مشابهها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيني (ولا يني)  
المنادى (لمشابهته الاسم المبني) الذي هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس  
باصل في البناء والا لكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير  
وذلك مسبتبعد جدا (مثل يازيد ويارجل) هذان (مثالان لما) اى للمنادى  
الذى (هو مبني على الضم) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر  
سلام الله يامطر عليها \* وليس عليك يامطر السلام

(او لهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل  
(معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة  
فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه (ويازidan) هذا (مثال للمبني على الالف)  
(ويازيدون) هذا (مثال للمبني على الواو) ليكون رفعهما بالالف والواو  
(ومخفض) بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين فيه نائبه (اى ويجزى  
المنادى) لدخول ماهو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فينجر  
اما لفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يالكونها اصلا من بين حروف النداء  
ولهذا يتدب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف  
الى العلم لانه لا يقال يالرجل في يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا بالخير  
من زيد في ياخيلا من زيد (بلام الاستغاة) (اى بلام تدخله) اى المنادى  
(وقت الاستغاة به) الاضافة لادنى ملاسة (وهى) اى هذه اللام (لام  
التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره (ادخلت) بالبناء للمفعول (على المستغاث)  
اى على من اريد الغوث منه (دلالة) مفعول له للدخال اى لتدل اللام (على  
انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه في الصلاحية للغوث  
(بالدعاء) الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث  
مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للدخال  
على المستغاث من بين الحروف (نحو يالزيد) فزيد منادى مستغاث ادخل  
عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يالزيد للمظلوم ولام الاستغاة متعلق  
بالفعل المحذوف وهو ادعو او اريد وجاز ذلك في المتعدى بنفسه بعد الحذف  
الا انها لا تزداد الا في احد المواضع الثلاثة الاستغاة والتعجب والتهديد سماعا  
ومعناه بالفارسية \* مخصوص كرم ترا اى زيد بخواندن و بحاضر شدن از سبب  
آنكه بفریاد رس تو این ضعیف را \* (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس  
ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وياوافق  
حركتها عملها (لثلاثا يلبس بالمستغاث له اذ احذف المستغاث) يعنى اذا كان  
كسر هذه اللام قياسا مطر دايلمزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه

(اى المنادى) (مفردا) (اى لا يكون) المنادى (مضاف) مثل يا عبد الله (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كالنضمام من زيد الى خيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات وأحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى وأحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سأتى وصرح بالتعريف الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم لبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (واما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعوا والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك وياك اما المشابهة لهما لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثالها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يا زيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته فكأن المنادى مشابهها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابهه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والتركبة المفردة لفقد المشابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل



ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف واذا جعل  
 المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشري ايضا  
 كما نقلنا لك سابقا تأمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه  
 (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز  
 فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب وهو جزء الشرط  
 على تقدير جواز تقديم الجزء على الشرط والا فجزء محذوف (قدم) المصنف  
 (بيان البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى  
 وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه  
 (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لالقلة الثلاثة لتساوى مجموع  
 هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح  
 (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه  
 والنكرة (ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب مساوها) كما مر  
 فى الاعراب التقديرى واللفظى (على ما يرفع) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن  
 فيه راجع الى المنادى (به) والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى  
 المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويارجل او تقديرهما مثل  
 ياحبلى ويافى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او)  
 يبنى على (الواو) فى الجمع المذكور السالم مثل يازيدون ويامسلمون وهذان  
 لا يكونان الامنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التي يرفع بها المنادى) والموصول  
 مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى وما يرفع  
 بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو  
 بلاضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الف والواو اذا كان منادى قوله فى غير  
 صورة النداء اما قبل النداء فتكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه  
 من قيل ﴿من قتل قتيلا﴾ واما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار  
 ما كان مثل ﴿وآتوا اليتامى اموالهم﴾ (او الفعل) عطفت على التفسير بحسب المعنى كأنه  
 قيل الفعل اعنى يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل (مسند  
 الى الجار والمجرور اعنى به) فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير  
 فيه) اى فى رفع حينئذ لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير) المستكن فى  
 رفع على التقدير الاول لالتانى لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لا المنادى اى على  
 ما يرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم (غير ملايم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة  
 الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى  
 بحث الاسم مطلقا فارجع ذلك الضمير الى المنادى هو الاول لىاسب السوق (اذا كان)

التخفيف مطردا ( ولدلالة حرف النداء عليه ) اى على الفعل المحذوف لان  
الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو أدعوا واريد او أعنى ( وافادته  
فأدته ) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فأدته الفعل الناصب له وفأدته  
الدعوة وحرف النداء دال عليها ( و ) انتصابه ( عند المبرد بحرف النداء لسته  
مسد الفعل ) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل  
وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل مقام  
مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية  
كالمفوض لفظا واذا كان مافوضا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له  
ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان مافوضا او مقدرا ( وقال ابو على ) الفارسي  
( فى بعض كلامه ) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ماذهب  
اليه المصنف ( ان يا واخواته اسماء الافعال ) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب  
اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيدا وعليك زيدا ومنع  
بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على  
حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال ( فعلى هذين المذهبين ) اى مذهب المبرد  
ومذهب ابى على ( لا يكون ) المادى ( من هذا الباب اى ما انتصب المفعول به )  
فيه ( بعامل واجب الحذف ) بل المادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور  
لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل  
عند ابى على ( وعلى المذاهب ) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على ( كلها  
مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة ) من المسند والمسند اليه على  
المذاهب كلها ( فعند سيبويه كلا جزء الجملة ) اصله جزآن سقط نون التثنية  
بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديره لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل  
عليه قول الشارح ( اى الفعل والفاعل ) تفسير للجزآن ( مقدران ) خبر لقوله  
جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة مجزئتها  
مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المادى احد جزئها ( وعند المبرد حرف  
النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل ) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا  
قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده ( والفاعل ) اى  
المسند اليه ( مقدر ) فيكون الحرف عنده احد جزئها والمنادى ليس بجملة  
ولا احد جزئها ايضا ( وعند ابى على احد جزئها اسم الفعل ) وهو حرف النداء  
( و ) الجزء ( الآخر ضمير مستتر فيه ) اى فى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل  
الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزء الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما  
يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئها

بيان الحرف (وهي) اى تلك الحروف (يا ويا وهيا واى والهمزة) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجيين خل وعسل وماء وقدمر غير مرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو لقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوباً بحرف نائب مناب ادعوبل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله (لفظاً او تقديراً) (تفصيل للطلب) يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلباً لفظياً) والطلب اللفظى لا يكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يا زيدا) طلباً (تقديرياً) والطالب التقديرى لا يكون الا (بان تكون آله) اى آلة الطلب (تقديرية) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اى يا يوسف (أعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجيء لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (لليابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لا يكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) نائب ادعو (ملفوظاً او) نيابة (تقديرية) وذلك لا يكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) مقدراً كما فى المثالين المذكورين (او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظاً او منادى مقدراً (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يا زيد و) مثال المنادى (المقدر مثل ألا يا اسجدوا اى ألا يا قوم اسجدوا) وسأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقر بها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظاً او تقديرأ او محلاً (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجواباً (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكوراً لفظاً او مقدراً فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لا يقدر أن يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يا زيد (يا ادعو زيدا) وانما قال يالكون مخاطباً من اول الامر ولئلا يكون مخبراً وأدعو ليكون الفعل مذكوراً صريحاً وفى المفصل لانك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا اريد او أعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلاً منه انتهى (حذف الفعل) الناصب له (حذفاً لازماً) واجبا (لكثرة استعماله) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فحذفه بحذف فعله الناصب له وجوباً لانه اذا حذف جوازا يذكّر فى بعض الاستعمالات فلا يكون



لتنزيهه عن الاقبال ( بخلاف المندوب ) يعنى المندوب بخلاف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه ( لانه ) اى المندوب ( المتفجع عليه ) سياتى معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحاً ( ادخل ) بالبناء للمفعول ( عليه حرف النداء ) والجملة خبر بعد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال \* ولقد امرت على اللئيم يسبى \* ( لمجرد ) اظهار ( التفجع لالتنزيه ) اى لتنزيل المندوب ( منزلة المنادى وقصد ) بالجر عطف على تنزيهه ( ندائه ) فلم يكن منادى لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكماً لعدم التنزيل ( فخرج ) المندوب ( بهذا القيد ) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة او حكماً ( عن تعريف المنادى ) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكماً ( ولهذا ) اى لخروجه عن تعريفه ( افرد المصنف احكامه ) اى احكام المندوب ( بالذكر فيما بعد وفيه ) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال ياسماء وياارض وياجبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى ( تحكم ) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال امثال ياسماء وياارض وياجبال ( فان المندوب ايضا ) اى كالمندوب الحكمى او كما ان مثل ياسماء منادى ( كما قال بعضهم ) وهو الجزولى ( منادى مطلوب اقباله ) لكن لا مطلقاً بل ( حكماً على وجه التفجع ) اى على طريق التفجع والتوجع ( فاذا قلت يا محمداه ) حال كونه مندوباً ( فكأنك تناديه وتقول له تعالى ) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل ( فانى مشتاق اليك ) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا ( فالاولى ) والانصب ( ادخاله تحت المنادى ) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانياً ( كما فعله صاحب الفصل ) وهو العلامة الزمخشري لان المندوب عنده منادى حكماً على وجه التفجع كما قل فى الفصل فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال او مندوباً كقولك يا زيدا ( وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا ) اى كصاحب الفصل والجزولى ( انه داخل فى المنادى ) حكماً واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف جعله مجازاً ملحقاً بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل باباً على حدة ( بمحرف ) متعلق بالمطلوب ( نائب ) صفة حرف ( مناب ادعو ) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام ( من الحروف الخمسة )

او ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امره (وانتهو خيرا لكم) (اي انتهوا عن  
 التثيت) اي عن القول بالتثيت اي عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله  
 عن مقاتلكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اي ما ينفعكم في الدنيا والآخرة ومن  
 اتبعكم (وهو) اي ماهو. خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم  
 قلبكم وخلص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اي آتيت اهلا) والاهل اما  
 مصدر من اهل ياهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به و اشار  
 اليه الشارح بقوله (اي) آتيت (مكانا ماهولا اي معمورا لاخرابا) يعني  
 لم يكن المكان الذي آتيته خرابا او اسم بمعنى القريب ذي الرحم و اشار اليه بقوله (او)  
 آتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعني لم يكن الذي آتيته اجنيا لك فغناه  
 حينئذ بالفارسية \* آمدی تو خويشانرا و نه آمدی بيگانگانرا \* والمعنى الاول انسب  
 لقوله سهلا فغناه حينئذ \* آمدی تو جای زيبا \* (ووطئت) الوطىء مثال واوى  
 ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لا من البساط والسهل تقيض  
 الجبل معناه \* رهى تو جای نرم و نهى پای بروى \* (لا حزننا) بفتح الحاء المهملة  
 وسكون الزاى المعجمة ما غاظ من الارض \* جای درشت پای نه نهى جای نرم پای  
 نهى \* وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال (و) (الموضع)  
 (الثانى) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل  
 فى المفعول به فيها (النادى وهو المطلوب) اي الشخص الذى طلب (اقاله)  
 (اي توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا  
 ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لا بقلبه واذا  
 ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اي اقبالا حقيقيا (مثل  
 يازيد) فزيد نادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (او حكما)  
 عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى ﴿يٰسْمَاءُ اُفْلَحِ﴾ (ويا جبال)  
 كما فى قوله تعالى ﴿يٰجِبَالُ اَوْبِى﴾ (وياارض) كما فى قوله تعالى ﴿يٰاَرْضُ اُبْلِعِ مَاءَكَ﴾  
 مما يستحيل منه الاقبال من غير ذى روح وجماد (فانها) اي فان الاسماء التى  
 استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اي قبل ادخال حرف النداء عليها  
 وجعلها نادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل  
 وبصيرة يعنى ان ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانتقاد  
 فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صالح للنداء للمشبه الذى  
 استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اي على ذلك المشبه (حرف النداء  
 وقصد نداؤها) وجعل نادى حكما (فهى) اي هذه الاسماء (فى حكم  
 من يطلب اقباله) اي توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل)  
وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقريئة المقالية) الدالة عليه (التي هي السؤال)  
بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت  
الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد  
ذهب (اليها اى تريد) اى تريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام  
بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقريئة الحالية) التى هى تهيوه  
او ذهابه اليها (و) قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به (وجوبا) اى حذفاً  
واجباً (فى اربعة) ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة (مواضع) وهو الظاهر  
من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة  
دون ما عداها (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد  
لاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين  
فى موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) مثل  
اخاك اخاك اى الزم (والمصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى  
او امدح اهل الحمد (او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او الترحم)  
مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها)  
اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة  
لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع  
الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها (سماعى)  
يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلى يعرف به علة  
وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعاً (اى مقصور على السماع)  
من العرب (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة)  
اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لا مثله (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز  
(عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على  
المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف  
فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصاً على ماسمع (نحو امرأ) بفتح  
الراء لان عينه وعين ابنه كلاهما تابعان للامههما فى الحركات الثلاث (ونفسه)  
(اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان كان الواو للعطف يكون  
لازم معناه بالفارسية \* كرنند از اين مرد \* وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا  
\* كوتاه كن تودست آزدن اين مرد واره از صحبت كردن اين مرد زد شنام دادن  
\* وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى  
الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى \* وقيل المعنى اما الهجر عنه



فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول  
 وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على  
 خلاف الاصل لتكثرة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل  
 العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصلته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل  
 في العمل فجوازه على ماهو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل في العمل) لما سبق  
 (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اي في المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على  
 الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل او حال كون الفعل  
 متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى و (اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا)  
 اي جائزا تخصيصا يعني ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله اعبد) وايك  
 نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب أتمنى  
 واما وجوبا) اي تقدما واجبا (فيا) اي في المفعول به الذي (تضمن معنى الاستفهام  
 او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بـ (تاء  
 الخطاب) فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت  
 ام عمرا في محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لثلاث بطل الصدارة  
 (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا في محل النصب  
 على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (يكرم) فعل الشرط (يكرمك)  
 جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه  
 (وهذا) اي تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع  
 (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه)  
 اي المفعول به (في حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاي المعجمة اي تحت  
 (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع  
 مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز  
 تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول  
 المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل معناه بالفارسية \* ازنك است تو منع كنى  
 زبات را \* والاصل في الفعل العامل في المعمول به ان يكون مذكورا لكونه  
 عاملا وجزأ من الكلام (و) (قد) (يخذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة  
 اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (في المفعول به) لكون  
 البحث فيه (لقيام) اي وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية او حالية) دالة  
 على تعيين المحذوف (جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل  
 المحذوف جوازا (لمن) اللام متعاق بالتقول المقدر ومن موصولة (قال) صلة  
 (من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ماسبق آنفا

المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب  
 ليس عين زيد بل غيره ( فان المفعول المطلق عين فعله ) العامل فيه لفظا ومعنى  
 مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس فعودا او قعد جلوسا واما  
 المفعول به فغيايره لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوها  
 ( والمراد بفعل الفاعل ) ههنا ( ما ) اى فعل ( اعتبر ) بالبناء للمفعول ( اسناده  
 الى ماهو فاعل حقيقة ) كقولك ضربت زيدا ( او ) الى ماهو فاعل ( حكما )  
 كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما  
 لانه عاط اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه  
 فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل ( فخرج به ) اى بقوله فعل  
 الفاعل وما هو المراد منه ( مثل زيد فى ) قولك ( ضرب زيد ) يعنى خرج به مفعول  
 مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما ( على صيغة  
 المحمول فانه لم يعتبر اسناده ) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد ( الى فاعله ) لا حقيقة ولا  
 حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج  
 عن كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الآخر كما  
 فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم  
 مفعولا به ( ولا يشكل ) تعريف المفعول به ( بمثل ) اى بالمفعول الثانى فى باب  
 اعطيت مثل ( اعطى زيد درهما فانه ) اى الشأن ( يصدق على درهما انه وقع  
 عايه ) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال ( فعل الفاعل الحكمى ) صفة  
 الفاعل ( المعبر ) صفة بعد صفة له ( اسناد ) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعبر  
 ( الفعل اليه ) اى الفاعل ( فان مفعول مالم يسم فاعله ) فى باب اعطيت وفى باب  
 اعامت ( فى حكم الفاعل ) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له  
 الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا ( وبما ذكرنا ) من تعميم  
 لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة  
 او حكما والباء متعلق بقوله ( ظهر فائدة ذكر الفاعل ) فى التعريف لانه  
 لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم  
 اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم ( فلا يرد أنه لو قال ) المصنف فى تعريف  
 المفعول به ( ما وقع عليه الفعل ) بدون ذكر الفاعل ( لكان اخصر ) فيه رد على  
 الهندى حيث قال لا فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان  
 اخصر انتهى الا انه لم تكن الفائدة او فروى فى ذكر الفاعل فائدة التعميم ( نحو ضربت  
 زيدا ) ( فان زيدا ) فى هذا المثال ( قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر ) بينهما  
 ( فعل اعتبر اسناده الى الفاعل ) الحقيقى ( الذى هو ضمير المتكلم ) او المخاطب

بمعنى عينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل  
منفصلا فصار اياك اسعدين فقدم المصدر فصار اسعدين اياك فحذف الزوائد  
فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك  
(الان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل  
ليك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد  
لانه لم يحنى سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لا يكون محذوف  
اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم  
(يتعدى باللام) والله علم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى  
المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرهما وسمى به لانه وقع  
الفعل به كفى ضربت زيدا او تعلق به كفى خلق الله العالم والضمير في به يرجع  
الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل (هو) اى المفعول به  
(ما وقع) (اى اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اى متعلق به فعل الفاعل اما  
حسبنا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما  
ضربت زيدا ولم يذكره اى لم يذكر المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسمها (اكتفاء)  
مفعول له (بما سبق) اى بذكره (فى المفعول المطلق) اختصارا ولظهور أن  
المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) فى قوله ما وقع عليه  
فعل الفاعل (تعلقه به) اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) بين الفعل  
والمفعول (فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون فى) قولك (ضربت زيدا  
ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون  
فى) قولك (مررت بزيدا ان المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة  
حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملاصق به (فخرج به)  
اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه)  
اى الشأن (لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها ان الفعل) الصادر عن  
الفاعل (واقع عليه) كما قالوا فى المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى  
فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة  
فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء فى محالها (او)  
واقع (له) فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تأديبا واقع  
لاجل التأديب (او) واقع (معه) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى  
الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه  
لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق) بما يفهم  
من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان



قوية فيما بينهم (لثلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر  
كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية  
للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله التاصبله لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذکور  
لفظا (اي) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متبعا (وفي جعل المثال) وهو  
ليك وسعديك (من تمة) اي من تتميم (التعريف لافادة هذا القيد) اي قيد  
الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالثال حيث اورده مضافا (تكلف)  
ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا  
ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشائع  
تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه  
بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين (مثل ليك) (اصله الب) وهو فعل  
مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اي اقيم)  
معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامثال امرك) اي امر متي به ليل ونهارا  
(ولا ابرح) اي لا ازول (عن مكاني) اي عن مكان الخدمة ومكان الامثال بالامر  
كالتقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها  
(متتالية) اي متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا معنى البابين  
(لحذف الفعل) مع فاعله وجوبا في كلام المحيب قيل ليتفرغ المحاطب وهو  
الامر عند سماع التلية فيا امر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به  
والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقم المصدر) وهو البابين (مقامه) اي مقام  
الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما في قوله تعالى ﴿فضرِب  
الرقاب﴾ (ورد) المصدر (الى الثلاثي) يحذف زوائده (واريد بالجمع ههنا مافوق  
الواحد لان الزوائد في البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا  
يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير  
المتصل منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اي الى المفعول  
(فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (ليك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا  
(ويجوز أن يكون) ليك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب)  
يعنى بمعنى اقامه في القاموس الب اقام كلب ومنه لبينك (فلا يكون) ليك حينئذ  
(محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لين محذوف الفعل  
من كلام المحيب واقم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا وضيف  
المصدر اليه فصار ليك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس)  
(سعديك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يبيح سعد ثلاثيا بمعنى اسعد  
كما جاء لب بمعنى الب (اي اسعدك) اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا  
بجمله زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغايير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد)  
حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه  
بلفظ المصدر) فالخاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان  
الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق  
المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغايير المحتمل  
وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيذا لغيره فاطلاق الغير  
باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الاخر التخصيص  
والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيذا باعتبار المراد  
وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تأل جهدك (ويحتمل ان يكون المراد)  
من قوله ويسمى تأكيذا لغيره (انه تأكيذا لاجل غيره) بناء على ان اللام  
فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لاصلة له كما فى التوجيه الاول (ليندفع)  
الغير ويتقرر ماهو المقصود ولهذا سعى تأكيذا لكن اورد عليه فوات حسن  
التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد  
بالتأكيد لنفسه انه تأكيذا لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل  
(ليتكسر) المفعول المطلق (ويقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا  
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه  
الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع  
التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول  
مطلق (وقع مثنى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء  
الساكنة المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك  
الصيغة التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية  
دون الجمع لكون التثنية مطردة واصكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون  
صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو  
دوايك اى تداول الامر دواين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ذك اى  
اسرع اسرعا بعد اسراع ومهاجيك اى كف كفا بعد كف وخانيك اى تحن  
تحنا بعد تحن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى  
فاعلهما كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح  
(ولا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها  
ما وقع (مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل  
الا بالاضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة

الف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف)  
 بالف درهم لا غير لان المرأ مؤاخذ باقراره وقد اقرت بالف (ولاحتمل لها غيره)  
 فاصله له على الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله  
 وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا  
 واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع  
 (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته  
 (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا. مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون  
 اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف أكد  
 مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا \* وفى الرضى فاعترافا يؤكّد  
 الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكّد  
 نفسه وذاته) لانه يؤكّد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكّد  
 (امرا يغيره) اى يغير نفسه وذاته (ولو كان) يؤكّد نفسه (بالاعتبار) اى  
 باعتبار جعل الاعتراف المؤكّد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكّد  
 مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها)  
 اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) (اى  
 موضع مفعول مطلق) (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اى لهذه الجملة)  
 (محمّل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) (نحو  
 زيد قائم حقا) (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ  
 (من حق يحق) مثل فرت يفرّ من باب ضرب (اذ ثبت ووجب) لان الحق  
 فى البلغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (حقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون  
 جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها)  
 اى لهذه الجملة (محمّل غيره لانها) خبر (تحمّل الصدق) وهو ما يطابق الواقع  
 مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء  
 تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا  
 مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع يطابقه  
 (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اى لان المفعول  
 المطلق (من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه)  
 والجملة خبر ان (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكّد منصوبا  
 ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحمّلا والمحمّل نفس المنصوص فكان هذا النوع  
 تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية  
 (فالمؤكد) خال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث



مصدرا واما التصويت فمصدرته اتفاق ( فصول حمار مصدر ) كذا قاله  
 الصحاح مضاف الى الفاعل ( وقع للتشبيه ) لان صوت زيد في هذا المثال شبهه  
 فكان هو مشبهابه ( علاجا ) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح  
 وهي الفم واللسان فيه ( بعد جملة هي ) اى تلك الجملة ( قوله له صوت ) لان  
 قوله له خبر مقدم وصوت مبتدا مثل قولك في الدار رجل والمبتدا مع خبره جملة  
 اسمية ( وهي ) اى هذه الجملة ( مشتملة ) يعنى اشتملت ( على اسم ) كائن ( بمعنى  
 المفعول المطلق وهو ) اى ذلك الاسم المشتمل عليه ( صوت ) لان صوت  
 في معنى الاسم الذى هو مفعول مطلق ( ومشملة ) تلك الجملة ايضا ( على  
 صاحب ذلك الاسم وهو ) اى صاحب ( الضمير المجرور في له ) لرجوعه الى  
 زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه  
 دلالة تامة ومغنية عنه ( و ) ( نحو مررت به فاذا له ) ( صراخ صراخ الشكى )  
 فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفي آخره خاء معجمة مصدر على وزن  
 سؤال من باب علم وحينئذ لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر  
 حينئذ يحتاج الى نقله اليه ( اى يصرخ صراخ الشكى ) وهي امرأة مات ولدها  
 لان الشكل الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اى فقدته وفي الحديث ( ثكلتك امك ) وامرأة  
 نكله وثكل وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى  
 روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق  
 دقك بالمنجار حب الفلفل وكالثاني ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني  
 ( ومنها ) ( اى من تلك المواضع ) اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول  
 المطلق فيها قياسا ( ماوقع ) ( اى موضع مفعول مطلق وقع ) ( مضمون جملة )  
 اى مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ( لا محتمل لها ) فالاتنى الجنس ومحتمل  
 اسم مفعول من احتمل مبنى على الفتح اسم لاواها ( اى لهذه الجملة ) صفة محتمل و  
 ( غيره ) ( اى غير المفعول المطلق ) خبر لا بالجملة صفة جملة اى لا محتمل ثابتا  
 لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر  
 لا الظرف اى لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف  
 لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم  
 ( نحوه ) خبر مقدم ( على ) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع  
 الى الالف ( الف درهم ) مبتدا وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير  
 المحتمل غيره ( اعترافا ) ( اى اعترفت ) ما على من الالف ( اعترافا ) وهو  
 بالفارسية اقرار كردن يميز \* وههنا اقرار كردم بهزار درهم \* ( فاعترافا مصدر )  
 من باب الافعال ( وقع مضمون جملة وهي قوله ) اى قول المصنف ( له على

دالا على فعل من افعال الجوارح وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة  
والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل  
سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة ( واحترز ) المصنف  
( به ) اى بقوله علاجا ( عن نحو لزيد زهد زهد الصالحاء ) وعلم علم الفقهاء فان  
الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصالحاء  
الا انه ليس علاجا ( لان الزهد ليس من افعال الجوارح ) لانه يحصل بملاحظة  
القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا  
على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما  
فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير  
الفعل فيه ( بعد جملة ) ظرف وقع ( واحترز ) المصنف ( به ) اى بقوله بعد جملة  
( عن نحو صوت زيد صوت حمار ) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا  
مثل صان يصون صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه  
علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا ( مشتملة ) ( تلك الجملة )  
صفة ( على اسم ) متعلق بمشتملة ( كأن ) ( بمعناه ) ( اى بمعنى المفعول المطابق  
واحترز به ) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه ( عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت  
صوت حمار ) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت  
الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطابق فصوت حمار مرفوع  
على انه بدل ادعائى من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار ( و ) مشتملة تلك  
الجملة ايضا ( على صاحبه ) ( اى على صاحب ذلك الاسم ) وهو الاسم الذى  
اشتملته تلك الجملة قوله ( اى الذى قام به معناه ) تفسير لقوله صاحبه ( واحترز  
به ) اى بقوله وصاحبه ( عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار )  
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي به صوت مشتملة على اسم  
بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز  
نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفع على انه بدل او عطف بيان او صفة  
بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط  
لسد الجملة السابقة مسدداً المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه ( نحو  
مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار ) ( اى يصوت صوت حمار ) والجملة  
المحذوفة حال مشتق ( من صات الشئ صوتا ) من باب دخل مثل صان يصون  
صوتا ( بمعنى صوت ) يصوت ( تصويطا ) من باب الفعل وانما قال بمعنى صوت  
تصويطا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم  
اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

بيان انواعه المختلفة المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ لان الاغراض تحصل  
من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة  
مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح ذلك وتكررت  
تلك الفائدة استقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل (نحو)  
(قوله تعالى) حتى اذا ائتمنموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشد به  
من حبل وغيره (فاما ما بعد) (اى بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء  
وفتحها اى بعد شد الوثاق (فقوله فشدوا الوثاق جملة) فعلية طلية (مضمونها)  
مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده  
والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شدوا وثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق)  
يعنى الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر من "يمن"  
من مثل مديمتد امن الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ بمقابلته  
بالفارسية \* كس رارها كرن بجز چیز \* (واما الفداء) مصدر فدى يفدى مثل رمى  
يرمى من الباب الثانى على وزن صرافا الاطلاق باخذ شئ فى مقابلته بالفارسية  
\* كس رارها كرن بجزى \* واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل فى شد  
الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فصل الله تعالى) وبين  
(هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيدية (بقوله)  
فاما ما بعد واما فداء اى اما تمنون منا) اى اما تطلقون ما شدتم الوثاق عليه  
اطلاقا بلا شئ فتتالون به ثواب الاعناق (بعد الشد) اى شد الوثاق (واما تفدون  
فداء) واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شئ منهم فتتفعون به فى حوائجكم هذا  
فى الانشائية واما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فلما قراءة بعد واما بيعا وزيد  
يشترى طعاما فلما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك (ومنها) (اى من تلك المواضع)  
او من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما وقع) (اى  
موضع مفعول مطلق وقع فيه) (للتشبيه) (اى لان يشبه) مبنى للمفعول (به)  
اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبهابه لامر  
آخر (واحترز) المصنف (به) اى بقوله للتشبيه (عن نحو زيد) خبر مقدم  
(صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فى الدار رجل (صوت حسن) فصول  
بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى مقيد والمقيد  
بعض من المطلق (ما صفة له لصيرورته مع صفة بمنزلة شئ واحد وازاجز  
الرضى جعله تأكيداً لفظياً فلم يكن مفعولاً مطلقاً حتى ينصب فيحذف عامله  
اما جواز او اما وجوبا (لانه) اى لان قوله صوت حسن (لم يقع) عن (للتشبيه)  
(علاجاً) والعلاج مصدر عاج (اى حال كونه) اى كونه علاجاً لالتعلل على الهيئة



\* استريام \* لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى \* بيك \* ( هذان ) اى نحو مانت  
 الاسيرا ومانت الاسير البريد كلاهما ( مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى ) داخل على  
 اسم لا يكون خبرا عنه ( وانما اورد ) المصنف ( مثالين ) لهذه الصورة مع ان المثال  
 الواحد كاف لا يضاف المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان  
 يورد مثالين لقاعدة واحدة ( تنبيها ) على ثلاثة فوائد ( على ان الاسم ) الذى  
 هو المفعول المطلق ( الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة ) كما فى المثال  
 الاول والثانى ( او ) ينقسم ( الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبهه به فعله ) لان المفعول  
 المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو  
 سيره به فيكون المفعول المطلق مشبهابه وليس فعل المبتدأ ولا قائما به ( او )  
 ينقسم ( الى مفرد ) كالمثال الاول ( ومضاف ) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد  
 والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير  
 المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله  
 قبل الا كما يجوز تقديره بعدها ( وانما انت سيرا ) هذا ( اى تسير سيرا مثال لما وقع  
 مثبتا بعد معنى نفى ) اى انما انت تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد ( وزيد سيرا سيرا )  
 ( اى زيد يسير سيرا ) يراد بمثل هذا التكرير فى الفعل لانه يقال مثل هذا  
 الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس  
 تأكيدا كما فى قوله تعالى ﴿ اذا ذكركم الارض دكا دكا ﴾ لانه بيان لكثرة الزلزلة  
 لا تحقيقها وتقررهما والمراد ههنا كثرة السير من زيد لاتحقة هذا ( مثال لما وقع  
 مكررا ) فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه ( ومنها ) ( اى ومن  
 المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ) متعلق بالحذف  
 والضمير المجرور راجع الى المواضع ( ما وقع ) ( اى موضع مفعول مطلق وقع )  
 ( تفصيلا ) وبينا وتفسيرا ( لاثر ) اى لفائدة ( مضمون جملة ) وما هو المقصود  
 منها ( متقدمة ) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم  
 للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم ( والمراد ) ههنا ( بمضمون الجملة  
 مصدرها المضاف الى الفاعل ) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل  
 قاذب فاما مشيا بعد واما ركوبا ( او ) مصدرها المضاف الى ( المفعول )  
 كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة  
 النسبة الايقاعية ( و ) المراد ( باثره ) اى باثر المضمون ( الغرض المطلوب منه )  
 اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون \* وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون  
 فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل  
 بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ( و ) المراد ( بتفصيل الاثر

شيئا (بعد) (معنى نفى داخل على اسم لا يكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشأن (لودخل) حرف النفى (على فعل نحو ماسرت) بالخطاب او التكلم (الاسيرا) او معنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشأن (لو كان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ماسرى الاسير شديد) وانما سبرى سير كثير وههنا يجوز أن يكون سبرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا (او وقع) عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لا يصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بماسبق فلا يرد ماهو المتبارد من ظاهره (فلا يرد عليه) اى على قوله او وقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (كدكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لا يصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا الاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل فى الصور الآتية (لاشترأكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لا يكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما (نحو ما انت الاسيرا) فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ مادا دخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حماله عليه لانه لا يقال انت سير الاجازا او مبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ما انت (الاتسير سيرا) (وما انت الاسير البريد) (اى) ما انت الا (تسير سير البريد) وهو معرب \* دم بريده \* وهو اسم بمعنى

اجاب ( بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما ) اى فى المفعول المطلق الذى  
 ( استعمل باللام ) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فيخففوه  
 بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة ف يخفف بحذفه  
 جوازا و جاز ذكره ايضا نحو حمدا او حمدت حمدا ( نحو حمدا له وشكرا له  
 وعجباله ) وسقيا له ورعيا له وخية له وجدعا له ( و ) ( قد يحذف ) فيه اشارة  
 الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( الفعل  
 الناصب للمفعول المطلق حذفوا اجبا ) ( قياسا ) ( اى حذفوا قياسيا ) فيه اشارة  
 الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفوا اجبا قياسا والقياس ما ( يعلم ) مبنى للمفعول  
 اى يوضع ( له ضابط كل ) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف  
 الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان ( يحذف  
 الفعل ) الناصب له ( معه ) اى مع وجود الضابط الكلى ( لزوما ) اى وجوبا  
 كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا ( فى مواضع ) نبه بصيغة جمع الكثرة  
 على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة ( متعددة ) وصفه  
 بها اشارة الى ان المواضع جملة ( منها ) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل البعض اى  
 بعضها ( اى من هذه المواضع ) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول  
 المطلق فيها قياسا ( موضع ) ( مواقع ) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها  
 او بقوله ما وقع ( اى مفعول مطلق ) اشار الى ان ماموصوفة وهو المناسب  
 فى القواعد والقياسات ( وقع ) ( مثبتا ) اسم فمفعول من اثبت ( اريد اثباته )  
 فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قيل قوله عليه السلام ﴿ من قتل قتيلا ﴾ ( لانيه  
 فانه ) اى الشأن ( لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه ) اى حذف فعله  
 الناصب له لان النفي يقتضى نفيا والمذكور هو السير يصلح ان يكون نفيا ولان  
 حرف النفي يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما  
 قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز أن يكون من باب حذف الفعل جوازا اى  
 ما زيد يسير سيرا ( بعد نفي ) متعلق بقوله وقع ( داخل ) اشار بهذا القيد الى  
 ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله او معنى نفي  
 وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا  
 كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل  
 والقال ( على اسم ) وليس الدخول على نفس الاسم شرط الصحة انتصاب قولنا  
 ما كان زيد الاسيرا وما بعدتك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى  
 ( لا يكون ) المفعول المطلق ( خبرا عنه ) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك  
 الاسم مبتدأ او معمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى ( او ) وقع



الموصوف على الصفة واما من قيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف  
فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا  
الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعنى وقد يحذف الناصب  
له ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفوا اجبا) (سماعا) (اى سماعيا) فيه  
اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفوا واجبا سماعا  
(موقوفا على السماع) من العرب لانه (لاقاعدة له) اى لحذف الفعل الناصب له  
وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعى  
ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء مثال الاول (نحوسقيا) (اى سقاك  
الله سقيا) اى احسنتك الله احسانا (ورعيا) (اى رعاك الله رعيا) اى حماك  
الله حماية (و) مثال الثانى (خبة) (اى خاب) فلان (خبة) ماخوذ  
(من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم يئمل) اى لم يصل  
من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية \* زيان  
كرده شود \* (وجدعا) (اى جدع) مبنى المفعول (جدعا والجدع) بالجيم والدال  
والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد)  
او قطع الاثنين منها او الثلاثة او كلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود  
دعاء عليه بالذل وتقييح الحال كلما زاد القطع زاد التبع واذا قطعت كلها  
تكون اقيح فلا اعتبار لقول من قل \* وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق  
لغة (و) مثال الثالث (حمدا) (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية  
\* ستايش كردم \* (وشكرا) (اى شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية  
\* ستايش كردم \* بمقابلة نعمة (وعجبا) (اى عجبته) من باب ضرب (عجبا)  
على وزن غلما (فانه) اى الشأن (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب  
(استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرهما ولا قاعدة ايضا  
يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر ونظم ان يقال سقى  
سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرها (وهذا) اى عدم وجدان استعمال هذه  
الافعال مع مصادرهما حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف  
الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون  
بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اذا حكم  
به (عليه) اى على هذا التعامل بانهم (قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته  
شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرهما فلم يصح ذلك التعليل  
حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام  
الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

لكن على قلة لان الاصل فيه ان تكون موافقا له في لفظه ايضا وهذا الدفع  
 توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظي وهو  
 لا يكون بغير لفظه (اما) ان يكون مغايرا للفظ فعلة (بحسب المادة) اى الحروف  
 الاصلية التي ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة  
 في الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وبإيهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل  
 والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردهما مثالا برأسه لزيادة  
 الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع  
 والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال  
 لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما مثالا ومع هذا فلما نقشة في المثال  
 ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرة له  
 (بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثاني من  
 باب دخل مع انهما موافقان في الحروف الاصلية (وسيدويه) يشترط الموافقة  
 في المادة لايجوز المغايرة فيها و (يقدر له عاملا من باب) فيما خالف الباب والمادة  
 (اى قعدت وجاست جلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف  
 ههنا بالفاء وثمة بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف  
 بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب  
 ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك  
 الزجاج \* ولما كان الاصل في العامل في المفعول المطابق ان يكون مذكورا لكونه  
 عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة  
 للتقليل فقال (وقد حذفت الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام  
 في قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل  
 على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لايجوز الحذف (جوازا)  
 اى حذف جازا يعنى كمايجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك  
 لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت) بالخطاب  
 (قدوما خير مقدم) حذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا للاختصار  
 فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية \* خوش آمدى \* (فخير اسم  
 تفضيل) مخفف اخير على ما سيأتى في باب (ومصدريته) اى كونه مصدرا  
 مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا  
 كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ماضيف)  
 اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمما له يعنى من التكرير والتعريف  
 والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قيل اطلاق اسم

عين المؤكد كما قررناه (و) يكون (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصريح وهو الجلوس المذكور تأكيدا للمضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كأنته (بكسر الجيم) مثال (للتنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرها (و) جلست (جلسة) كأنته (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب الالف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتأكيد) (لايثنى ولايجمع) مبيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية والحقيقة) (المعرفة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى شئ واحد لاشيئان ولا اشياء حتى يجوز فيه الثانية والجمع كالانسان لانه من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا نثى او جمع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد (والثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان الثنية يستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة الثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت (الا اذا قصد به) اى الا وقت قصد (النوع او العدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه اذا قصد النوع الواحد او العدد الواحد افرد واذا قصد به الاثنية نثى واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه) (الذين هما) يكون احدهما (للتنوع) (الاخر) (العدد) فانه يجوز ثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جاستين) مثنى (او) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للتنوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قابلا لخالفه الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه



والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولاشك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحية فتكون مفعولا مطلقا موكدا للفعل (وثانيهما) اى تانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت الكراهة) (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة) اى باعتبار أن تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت) الكراهة (بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار أن يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار أن تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما في قولك كرهت كراحتى) يعنى كرهت واستقبلت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ ما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبل الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذلك الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملا بسره (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملا بسره فى قولك علمت زيدا وابصرته (فخرج) قوله كراحت كراحتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد مفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما يبين ما هو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود دجما) لافراد (وما ناعا) عن دخول غيره فيه \* ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدث ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكأنه قيل احدث ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

المذكور يشمل الفعل المفعول والمقدر والاسم المفعول لان المراد من الفعل المذكور أن يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لامطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندي حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرجه) اى بقوله المذكور (المصادر التى لم يذكر فعلها لا) اى لا يكون المذكور (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطابق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لاحالة الا انه لم يكن المذكور لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدا وكذا اعجبني الضرب واستحسن الضرب (بمعناه) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل المذكور كائن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل فى المفعول المطلق (كأن معنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزءا من معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتال الكل) اى كاشتال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجيين يشتمل على اجزائه من الغسل وغيره (فخرجه) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب جينا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان بمفاعله فاعل فعل المذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب او الجبن ليس جزءا لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرجه) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت) من باب علم (كراهتى فان للكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل ( بحيث ) اى بمكان ( يصح اسناده ) اى  
 اسناد الفعل ونسبته ( اليه ) اى الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا  
 اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه  
 فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه  
 مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير له فيه قطعاً ( لا )  
 ان المراد بفاعل الفعل اياه ( ان يكون ) الفاعل ( مؤثرا فيه ) اى فى الفعل  
 ( موجودا اياه ) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر او لم يؤثر فان المؤثر  
 فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك ( فلا يرد عليه )  
 اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم مفعله فاعل فعل ( مثل مات )  
 زيد ( موتا وجسم ) من باب ظرف ( جسامه ) على وزن ظرفا لاعلى وزن  
 دراية ( وشرف ) من باب ظرف ايضا ( شرفا ) على وزن طلبا فان هذه الافعال  
 وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد  
 وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل  
 مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل  
 بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور ( وانما زيد لفظ الاسم ) يعنى زاد المصنف  
 فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مفعله ولم يقل مفعله بدون لفظ الاسم ( لان  
 مفعله الفاعل هو المعنى ) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات  
 موتا وهو ليس بلفظ ( والمفعول المطابق من اقسام اللفظ ) فيكون المفعول  
 المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف ( و ) قول  
 المصنف مفعله فاعل فعل جنس ( يدخل فيه ) اى فى هذا القول ( المصادر  
 كلها ) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره ( مذكور ) بالجر لانه  
 ( صفة للفعل وهو ) اى الفعل المذكور ( اعم من ان يكون مذكورا حقيقة )  
 نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى او على انه  
 صفة لقوله مذكورا حقيقيا ( كما اذا كان ) الفعل ( مذكورا بعينه ) اى بلفظه  
 ( نحو ضربته ضربا ) ومات موتا وجسم جسامه ( او حكما ) عطف على حقيقة  
 ( كما اذا كان ) الفعل ( مقدرا ) اى محذوفا سواء كان جوازا ( نحو فضرب الرقاب )  
 اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقادروا سيوفهم  
 فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضمما الى  
 التأكيد للاختصار والتعبير به عن القتل اشعارا به ينبغى ان يكون بضرب الرقبة  
 حيث امكن وتصويره باشنع صورة كذا قاله البيضاوى او جوابا عما او قياسا على  
 ما سيجى امثلتها ( او اسما ) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل ان الفعل



علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة (او حكما) كالمحركات السبعة (وهي) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (اباك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غيرياء المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسورة او المفتوح ما قبلها \* ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لان مفعوله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فنه) الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع (او مما اشتمل على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على الوجهين في قوله فنه (المطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لاعلى وزن عدة (المفعول عليه) اى مفعوله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينها في صحة اطلاقه على كل واحد منها (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالياء او فى او اللام او مع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا والمفعول له والمفعول معه (فانه) اى الشأن (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل او مفعوله (الا بعد تقييدها) اى الا بعد تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به اوفيه اوله او معه) على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر ههنا مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم لا يجوز أن تكون لنفي الجنس والخبر  
 محذوف وبرا ح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حين النفي ولا يجوز البناء  
 لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز أن تكون لا  
 هذه (لنفي الجنس لانه اذا كان) لا هذه (لنفي الجنس) يلزم التكرار بعدها لطابق  
 الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق او مقدر والسؤال  
 لا يكون الا بالتكرار مثل أرجل في الدار ام امرأة فيجب لا رجل في الدار  
 ولا امرأة (لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرر في البيت) وهو  
 ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون برا ح بالرفع اسمها وخبرها  
 محذوف كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات)  
 المذكورة سواء كان عاملهما مغويا او لفظيا (ما يكون مسندا او مسندا اليه  
 بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون  
 بالاصالة (بقريئة ذكر التوابع) يعنى ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما  
 بعد) مبنى على الضم اى في الموضع الذى يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات  
 والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع  
 ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل  
 لما سبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لنفي الجنس واسم  
 ما ولا المشبهتين بليس (شرع في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا  
 (وقدمها) في البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد  
 تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات  
 حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف  
 ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيذا للفعل العامل  
 في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعللة وبعضها مصاحبا للفاعل  
 بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات  
 (ولخفة النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقل وتميل الى الخفيف  
 فيقتضى تقديم ما فيه اخفة على ما فيه ثقل (فقال) (المنصوبات هو ما شتمل على  
 علم المفعولية) (قديتین شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات)  
 من ان المنصوبات جمع المنصوت لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل  
 تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات  
 الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع  
 الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال  
 ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية

مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل  
افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول متبداً والثاني خبراً عندهم  
(وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى نزل (القرآن) الفصح المعجز (نحو ما هذا بشراً)  
وما هن امهاتهم واذا عمل ما فى الثاني عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية  
فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ماعاملة واما لا فتيس على ما  
عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس \* ولما فرغ من بيان عملهما  
وسببه ايضا اراد أن يبين الفرق بين عمليهما فقال ﴿وهو﴾ (اى عمل ليس)  
المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون  
قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاو قريب والمتوسط  
متوسط ﴿فى لا﴾ متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص  
بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ ﴿شاذ﴾ (اى  
قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل  
كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لى شىء اى شىء قليل  
لا يعاباه (لنقصان مشابهة لابليس لان ليس لنفى الحال و) لفظة (لا ليس  
كذلك) لانها ليست لنفى الحال (فانه للنفى مطاقاً) بل لنفى الاستقبال ونقصان  
المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اى لفظ ما (ايضاً) اى كليس  
(لنفي الحال) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل ما زيد قائماً كذلك ما نفي الحال واذا كان  
عمل لا شاذاً قليلاً لنقصان مشابعتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى  
للمفعول (عمل لا على مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياساً  
على عمل لا التى لنفى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة (من  
صدعن نيرانها) من اسم شرط صدت فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع  
الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى يعن يكون بمعنى الاعراض  
ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران  
انقلب الوأوىاء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه  
مؤنث والمراد ههنا شأدها وآامها بغلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لا براح)  
الفاء جزاء الشرط انا مبتداً ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبراح من برح  
الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشأدها  
والآامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن قيس المعروف بالشجاعة لازوالها عنها  
ولا عجز عندي ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان أباًؤه هكذا فابنه كذلك  
\* عاقبت كرك زاده كرك شود \* وبجدة مار مار شود (اى لا براح لى) يريد  
ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولا يجوز أن يكون)



على النكرة ولا تكون لنفي الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها  
ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان)  
اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من  
المشابهة فائدة لهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه  
المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لامسند اليه (و) شامل ايضا  
(لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لانفى الجنس واسم كان (بعد  
دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا)  
المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنعك عن  
القبول ومعنى الدخول مرّ في باب ان من ان المراد بالدخول اثر الاثر الى الاسم  
والخبر لفظا او معنى (لا يرد) عليك مثل (ابو في مثل ما زيد ابو قائم) من انه يصدق  
على ابو ه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما  
زيد قائما) قد يكون اسم ما خبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثاني  
نكرة دون العكس لانه لا يجوز أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما  
وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسمها  
وخبرها الانكرتين لا غير (وانما اتى) فى تمثيل لا (بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة  
لمشاكله ما فى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظه (لا لا تعمل الا فى النكرات)  
جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس  
الا انه يراعى اصلها وهو نفي الجنس وذلك لا يكون الا فى النكرة وكذلك  
ههنا لا تعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف  
ما فانها تعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها  
لا تكون فى الاصل لنفي الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا  
وتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى الاشاذ اختصاص  
الشذوذ بلا لان عمل ما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر  
ان يكون عمل ما عاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا للمشابهة بليس  
(لغة الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء  
المهملة والجيم بعده وفى آخره زاي معجمة بلا دمكة شرّتها الله تعالى (واما بنو  
تميم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به  
لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرها فيكون  
ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه فى العمل (ويقولون)  
اى بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد دخولهما)  
اى دخول احدهما (مر فوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

لفظة عليه لان النفي يقتضى منفيًا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكورًا لفظًا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف الا ذو الفقار ولا فنى الا على (اى لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله ذو الفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحى بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف فى الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله فى الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهداء اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى لدل و جارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليها رضى الله تعالى عنه وقيل اهداء اليه النجاشي وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اى لا يظهر ون الخبر فى اللفظ) اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفًا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عند بنى تميم (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهر ونه او المراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لا يثبتونه) (اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لا لفظا ولا تقديرًا) فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لا اهل ولا مال اى انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى ترتيبه لانه يجوز أن تكون لاثباته مناب انتفى ككتابة يامنا ب ادعو فى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير أن لا يكون لها خبر اصلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او المفعول (فى مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لاسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لا يحملونه على الخبر لانه يثبت فى لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبهة (فى معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفي ونفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول البناء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

بلا فصل و ( لا يجوز ارتفاع صفته ) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة  
الموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به او لا على ماسيجي بناء  
( على ماهو الظاهر ) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه  
غير ظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في المثال  
المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه  
( فيها ) ( اى في الدار ) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل  
ضمير الشأن او القصة في قولك هوزيد قائم وهى هند قائمة ( خبر بعد خبر ) خبر مبتدأ  
محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر ( لا ظرف ظريف ) بان يكون في متعلقه  
وظرفا لغوا والخبر واحدا ( ولا حل ) من الضمير المستكن في الخبر ويكون حينئذ  
ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فتكون  
الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعامله ( لان الظرافة ) المفهومة  
من قوله ظريف ( لا تنقيد بالظرف ) على التقدير الاول ( ونحوه ) على التقدير  
الثاني اى الظرف لان الحال في معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت في احد  
وجدت مطلقا من غير تقيدها بشئ من المكان وغيره لانها جالبة كالكرم والجلود  
وضدها ( وانما اتى ) المصنف ( به ) اى بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب  
عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف في المثال فلم اورد ههنا الخبر  
متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به ( لئلا يلزم  
الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ) لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا  
وانت تنفيها على سبيل العموم لان التكرة اذا وقعت في حيز انفي تعم فيكون كذبا  
اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفي الخبرين  
معا عن الاسم لانفي كل واحد منهما كعكس قولك هذا حلوحا مض كاسبق  
( وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف ) بدل البعض من قوله لنوعى ( وغيره )  
اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم  
خبر لاهذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا  
جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لماسعرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة  
اصاها ( ويحذف ) ( خبر لاهذه ) اى لالتى لنفي الجنس لكن بشرط ان يكون  
الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف  
( حذف ) ( كثيرا ) فيكون منصوبا على المصدرية اوزمانا كثيرا فيكون  
منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه  
( اذا كان الخبر عاما ) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة ( كالموجود  
والحاصل ) وانما حذف ( لدلالة النفي عليه ) فيكون لفظة لا قرينة



الايان وارْتِفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حروف لنفى الجنس لا محذور بها  
 حذو ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل من حيث ايها تقيضها لان لا لنفى  
 وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضى وجه مشابهة لا التبرئة لان لا للمبالغة  
 فى النفي لكونها لنفى الجنس كما ان للمبالغة فى الاثبات لانها للتأكد فيه فحينئذ يكون  
 الحمل حمل التقيض على التقيض انتهى \* قيل ان لا للتأكد كما ان كذلك فحينئذ  
 يكون الحمل عليها حمل الظير على الظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر  
 كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشا بهتها لان المشابهة  
 بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابهة للمشابهة بالشيء  
 مشابه لذلك الشيء (هو) اى خبر لا هذه (المسند) (الى شيء آخر) سواء كان  
 المسند اليه اسمها ولا (هذا) اى المسند جنس (شامل خبر المبتدأ وخبر ان)  
 واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما  
 ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شيء آخر (بعد دخولها)  
 (اى بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اى بقيد البعدي (سائر الاخبار) كلها  
 لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل  
 لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اى دخول لا هذه  
 ههنا (ما عرفت فى خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى  
 على سبيل منع الحل لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرده نحو يضرب فى لارجل  
 يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء آخر بعد دخول  
 لا هذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لا مادخلت على يضرب وحده بهذا المعنى  
 بل انما دخلت على جملة هى يضرب ابوه فاورثت اثرها لها (نحو لا غلام رجل)  
 منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا  
 او مشبهابه وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (وانما عدل)  
 المصنف فى التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك  
 المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اى قول النحاة (لارجل) وهو مبنى على الفتح  
 لما سيجى ومنصوب محلا على انه اسمها (فى الدار) الجار والجارور فى محل الرفع  
 على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر) فيه لكون خبرها يحذف كثيرا  
 (وجعل فى الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه  
 مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالحاصل ان المثال  
 الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه  
 للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره المصنف) من  
 المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

التقديم اذا كان الاسم معرفة ) يعنى كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره  
الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه  
الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه ( نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم )  
وان في الدار زيدا ( وفي وجوبه ) اى وجوب التقديم ( اذا كان الاسم نكرة )  
ليخصص على ماسبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم  
نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة ( نحو ) قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ  
فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما ( ان من البيان لسحرا ) يعنى ان بعض  
البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب اوفى العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع  
ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل ( وان من الشعر  
لحكمة ) اى كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من  
المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين  
وما شبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه مافيه كلام قبيح  
وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك شارح المصايح ( وذلك ) اى جواز تقديم الخبر  
عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع ( لتوسعهم ) اى  
النحاة ( في الظروف ما لا يتوسع ) مبنى للمفعول ( في غيرها ) اى غير الظروف اى  
لتجوز النحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شئ من المحدثات لابد  
وان يكون في زمان او مكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل  
حيث لا يدخل غيره كالحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرهم واجرى الجار  
والمجرور مجراهما لئلا ينسب بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل  
او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالمسميات فان  
كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان  
ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما ( خبر لا ) ( الكائنة ) قدر متعلق  
الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة  
لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال اما لبيان  
هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان  
جائزا وشائعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجي  
فلاوجه لقول من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة ( لنفى الجنس ) ( اى لنفى  
صفة ) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف ( اذ لا رجل قائم مثلا )  
وارد وملفوظ ( لنفى القيام ) والاثبات وهو الصفة والحكم ( من الرجل لا ) وارد  
( لنفى الرجل نفسه ) لان النفي والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون

كامر خبر المبتدأ في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفرقان فيها جوازا  
 وامتناعا حيث جار تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان  
 فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهارا لانحطاط رتبة الفرع  
 عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اي  
 ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول  
 جاءني القوم الا زيدا يعني ان زيدا لم ينجى (فانه لا يجوز تقديمه) اي تقديم  
 خبر ان (على الاسم) اي على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالبا  
 لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا معرفتين او متساويتين  
 او كان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اي وجوب  
 تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم  
 والتأخير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبريهما في التقديم جوازا وامتناعا واقع  
 وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع  
 يعني توابع داخلية (على الفعل في العمل) اي في عمل النصب والرفع مثله سبق  
 منه اجمالا وسيأتي تفصيله (فاريد أن يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا)  
 يعني كما ان ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها  
 (والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد  
 للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل  
 وهو ههنا مؤخر (و) العمل (الاصلي له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل  
 في الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب  
 يكون عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعي لم يتصرف  
 في معموليها) يعني في اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اي ثاني معمولين وهو الخبر  
 (على معمول (الاول) وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع  
 انها كانا في الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتأخير فيهما لما سيجيء (كما  
 يتصرف في معمولي الفعل) المتعدي بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما  
 (لتقصائهما) في العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل في العمل وهي مشابهته به  
 لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اي ظرف زمان  
 او مكان او جارا ومجرورا (اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه) في جميع  
 الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اي الاوقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر  
 على الاسم لان الاستثناء من المنفي يكون مثبتا مثل قولك ما جاءني القوم الا زيدا اي الا  
 جاءني زيد (فان حكمه) اي حكم خبر ان (اذا) بالتوئين لانه ظرف زمان اي  
 حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اي حكم خبر المبتدأ (في جواز



قائم (وجملة) يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا  
 قام ابوه او ابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة)  
 مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفي احكامه) اى احكام خبر المبتدأ  
 (من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا  
 كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا او معنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا  
 عالم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبا ومحدوفا)  
 على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف  
 مثل ان ضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضعته وغيرها من المواضع التى يجب  
 حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال  
 ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمر كذا لافعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا  
 وجامدا (وفي شرائطه من انه اذا كان) الخبر (جملة فلا بد من عائد) يربطها به  
 المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز  
 دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح  
 والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقمة الحاققة  
 (ولا تحذف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا  
 (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكبر بستان وان  
 السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامرء) يعنى ان المراد من هذا التشبيه  
 (بعد ان يصح كونه) اى خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعنى ان خبر هذا  
 الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لباب ان  
 (لوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موانعه) عطف على  
 لوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبرا له يعنى لا يوجد مانع لان يكون خبرا له  
 اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بامر خبر  
 المبتدأ (ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان)  
 قوله يصح مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ما هو مع اسمها وخبرها  
 في محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى  
 الحال والشان (يجوز أن يقال ان زيد ومن ابوك) يعنى يجوز أن يقع الظرف  
 المستقر خبر المبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس  
 على ما سبق ايضا (ولا يجوز أن يقال ان ابن زيد وان من ابك) يعنى لا يجوز  
 ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود  
 المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان  
 لبطلت الصدارة (الا في تقديمه) (عليه) اى تقديم الخبر على المبتدأ يعنى امره

(ويلزم) عطف على قوله يجب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء في هيئته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا \* قال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فما الفائدة في تأخير حتى يدفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يحجب عنه) اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يحجب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا ان يحجب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعنى جملة فعالية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اى يقوم (مؤول بقائم) فيكون الاسم المسند اسم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحشى ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة مبنية بقوله وامره كامر خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) قائم في (ان زيدا قائم) نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احدها الحروف كانه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول احدها الخ (فانه) اى لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فامعنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (كحكم خبر المبتدأ) لانه في الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (في اقسامه) اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

ولا يكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان (اى خبر ان واخواتها) (المسند)  
 خبر للاول وللتانى وهو مع خبره خبر للاول (الى شئ آخر) ولم يقل الى اسم  
 ان يدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله  
 ثم هو مع الفاعل مسند الى ان اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف)  
 زاد لفظ الاحد لانه بظااهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك  
 لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا الا ما دخل عليه  
 احدها (عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل  
 الخبر المبتدأ) المراد بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثانى لان خبره مسند  
 اليه فليس بشامل له (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التى) تكون (لنى الجنس  
 وغيرها) كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة قد دخل  
 فى قوله المسند (و) الجار فى (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه  
 الحروف خرج جميعها) اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف  
 سوى خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها)  
 يعنى دخول هذه الحروف (عليهما الايراث) اى لاعطاء (اثرها) وهو العمل  
 (فيهما) اى فى المسند وشئ آخر (لفظا او معنى) على سبيل منع الحلولا الجمع اما  
 لفظا فبالعمل واما معنى فبانسحاب معانيها الى معانيهما من التاكيد والتشبيه  
 وغيرها فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض  
 التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن  
 فى قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل  
 الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر ان (بمثل يقوم)  
 اى بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (فى قولنا ان  
 زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اى فى هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده  
 الى ابوه ليس) اى لفظ يقوم (فما يدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل  
 عليه (ان بهذا المعنى) اى لا يراى اثرها فيهما لفظا او معنى (بل انما دخل) ان  
 (على جملة) فعلية هى جملة (يقوم ابوه) اى لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد  
 وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم  
 انه هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحال  
 انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى  
 للمفعول (الى ايجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند)  
 المذكور فى التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم فى المثال المذكور  
 ليس بمسند الى اسم ان بل مسندا الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به



على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف  
 ( وجواب القسم ) وهو قوله لافعلن كذا ( قائم مقام الخبر ) لان المتأخر  
 يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه  
 ( فيجب حذفه والعمر ) بالفتح ( والعمر ) بالضم كلاهما ( بمعنى واحد ) وهو  
 البقاء ( ولا يستعمل مع اللام ) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء  
 ( الالفتوح لان القسم موضع التخفيف ) اى لا تُلَقَّ للتخفيف ( لكثرة استعماله )  
 وما كثرة استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف \* ولما فرغ من بيان  
 ماهو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع في بيان ماهو ملحق به وعامله لفظى  
 فقال ( خبران واخواتها ) وانما ألحق بالفاعل لكونه جزءاً ثانياً في الجملة ( اى من )  
 جملة ( المرفوعات ) نبه على ان ذكر خبر ان ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس  
 الا انه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة  
 مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتدأ  
 والخبر قصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح ( خبر  
 ان واخواتها اى اشباهها ) وليس هذا وضعا نحوياً بل هو استعمال اللغة قال  
 الله تعالى ﴿ كما دخلت امة لعنت اختها ﴾ ( من الحروف الخمسة الباقية وهى ) اى  
 تلك الحروف مبتدا ( ان وكأن ولت ولعل ولكن ) المجموع من حيث المجموع  
 خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه ( وهو ) اى خبران ( مرفوع بهذه  
 الحروف ) اى بكل واحد من هذه الحروف الستة ( لا بالابتداء ) كما هو مذهب  
 الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ بالحرروف  
 لان الحروف لضعفها في العمل لا تقدر أن تعمل في اسمين ( على المذهب الاصح )  
 وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزيئين على السواء فالاولى  
 ان تعمل فيهما ولا سيما ان مشابهتها مشابة قوية بالفعل المتعدى وقال في  
 المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحرروف لانه أشبه الفعل في لزومه الاسماء  
 والماضى منه في بناءه على الفتح والمتعدى منه فَالْحَقَّ مَصْرُوبُهُ ومرفوعُهُ بالمفعول  
 والفاعل ونَزَلَ قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى ( لانها  
 لما شابهت ) هذه الحروف ( الفعل ) في لزومها الاسماء ( المتعدى ) في احتياجها  
 الى الاسمين ( لما سيجى ) في بحث الحروف ( عملت رفعا ونصبا ) يعنى نصب  
 الاسم ورفع الخبر ( مثله ) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل  
 ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيهها بفرعية  
 العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا ( هو ) ضمير  
 الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

مع الصلة ( وذهب بعضهم ) وهو ابن درستويه وأشار في البعض الى ضعف ماقله ( الى ان هذا المبتدأ لا خبر له ) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء ( لكونه ) اى المصدر ههنا ( بمعنى الفعل ) وكما لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه ( اذ المعنى ) اى معنى ضربى زيدا قائماً ( ما اضرب زيدا الا ) حال كونه او حال كوني ( قائماً ) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائماً لجاز أن يحذف الحال منه ويستقبل الكلام بدونها ولو لم يحجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يحجز أن يكون بمعنى الفعل ( وثالثها ) اى ثالث الابواب الاربعة ( كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة ) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها ( وعطف عليه ) اى على ذلك الخبر ( شئ ) يصح ان يكون مصحوباً للخبر ( بالواو التى بمعنى مع ) ( و ) ( ذلك ) اى مثال القسم الثالث ( مثل ) ( كل رجل وضيعته ) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأنهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تقنى ( اى كل رجل مقرون مع ضيعته ) اى هو مقرون بضيعة وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ( وهذا الخبر واجب حذفه ) لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله ( لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون ) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه ( واقيم المعطوف ) الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى ( فى موضعه ) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفاً على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ( ورابعها ) اى رابع الابواب الاربعة ( كل مبتدأ ) فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى ( يكون ) ذلك المبتدأ ( مُقَسِّمٌ ) اى ما يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك ( وخبره ) اى خبر ذلك المبتدأ لفظ ( القسم ) ( و ) ( ذلك ) اى مثاله ( مثل ) ( لعمرك ) وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله ( لافعلن كذا ) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل **تَاللّٰهِ** لا كيدن اصنامكم **﴿﴾** ( اى لعمرك وبقاؤك ) وذاتك مبتدأ ( قسمي ) خبره ( اى ما قسم به ) ليصح الحمل لانه لا يصلح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمي ( ولاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف ) لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه للقسم دال

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب ( كما تقول راشد امهديا ) بحذف العامل في ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية ( اى سر ) امر من سار يسير مثل باع يبيع بع ( راشد امهديا ) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة لراشدا يحى تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا ( فعلى هذا ) اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية ( يكونون ) اى البصريون ( مستريحين ) اى متخلصين ( من تلك التكاليف البعيدة ) التى ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقياس ( وقل الكوفيون تقديره ) اى المثال المذكور ( ضربى زيدا قائما حاصل ) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح ( بجعل قائما ) اى الحال ( من متعلقات المبتدأ ) لامن متعلقات الخبر والبياء في قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله ( ويلزمهم ) اى الكوفيين ( حذف الخبر ) وجوبا ( من غير سد شئ مسدده ) يعنى من غير اقامة شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح ان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر أن يقوم مقام المتأخر عنه ( وتقييد المبتدأ ) عطف على حذف الخبر ( المقصود عمومه ) نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد ينافية ( بدليل الاستعمال ) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بالقرينة خصوص يع جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد في حال القيام حاصل وهو مراد ( وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله ) اى الخبر الذى نابت الحال منابه وقامت مقامه ( مصدر مضاف الى صاحب الحال ) من الفاعل او المفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المفعول ( اى ضربى زيدا ضربه قائما ) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما او ضربى زيدا ضربى قائمين حذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو متمتع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزءا منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول



كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف  
التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف  
اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما  
لكونها اربعة لوعدة حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لثلاثتهم عدم  
كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان  
مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة بحيث لم يسمع  
تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه في شيء ولم يسمع مع طول الاستقراء  
فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط في الحال على ماسياتي  
(والذي يظهر لي) هذا ايضا من كلام الرضي الى قوله وثالثها (ان تقديره)  
اسم ان اي تقدير البصر بين هذا المثال (بخو ضربني زيدا يلبسه) من حيث  
وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاب (الحال من المفعول  
وضربني زيدا يلبسه) من حيث كونه صادرا مني حال كوني (قائما اذا كان)  
الحال حالا (من الفاعل) وضربني زيدا يلبسنا قائمين اذا كان الحال حالا  
من الفاعل والمفعول كليهما (اولى) خبر ان وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع  
لانهما خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لي ولم يدخل الفاء لانه  
جائز لا واجب لما سبق يعنى التوجيه الذى يظهر لي بما ذكر اولى من توجيه  
البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو  
ذو الحال) فى المثاليين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول  
لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه  
حيث قال والعاذ المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى ﴿اللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾  
اي لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربني زيدا يلبس  
قائما ويجوز حذف ذو الحال مع قيام القرينة) الدالة عليه ومع كونه فضلة  
لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا  
اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيدا) اذا جعلت قائما حالا  
من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد (اي) الذى  
(ضربته) قائما زيدا (ثم حذف) الفعل الذى هو (يلبس) مع فاعله بقرينة  
المزوم الذى هو ضربني لان الضرب يلزمه الملابس (الذى هو خبر المبتدأ)  
يعنى الفعل الذى هو يلبس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ  
(وهو العامل فى الحال) لما سبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال  
ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بقرينة فيكون حذفه ايضا  
قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ذهب  
 راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون  
 فى تاويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا حلتظ  
 (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى  
 تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهباى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد  
 حاصل اذا كان قائما و (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا  
 كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا  
 حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كان قائمين  
 فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (خذف) المتعلق وهو (حاصل)  
 وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا  
 وههنا وجوبا لسد الحال مسدده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل  
 عندك خذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه (فبقى) بعد حذف  
 المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف  
 اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفيه خالية عن معنى الشرط الا انه سمي  
 مدخولها شرطا للرأفة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله  
 تعالى ﴿واذا قيل لهم لا تفسدوا﴾ وفى قوله تعالى ﴿واذا ما غضبهم يغفرون﴾ ومثله  
 كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخلى هو عليه العامل فى الحال لان العامل  
 فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم  
 الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو متعلق (لان فى الحال  
 معنى الظرفية) اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك  
 ايتك والجيش قادم ايتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه  
 (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشئ يكون قائما  
 مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر) لا بالاصل بل بالواسطة  
 لما قلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو  
 ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات  
 كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت)  
 حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط  
 مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالايشاء الستة وههنا ليس كذلك  
 (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة  
 وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا  
 احتج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

(لكن اليوم اشعر من ليد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى به على ذلك الشاعر ولكن الازراء يعنى منه (هذا) اى ما ذكر من كون ما بعد لو لامبتداً محذوفاً خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلاً (وقال الكسائى الاسم) الذى (بعدها) ليس بمبتداً بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى محذوف وجوباً كما فى قوله لو لازدات سوار لطمتى وذلك انها فى الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لو لم تشتمنى لا كرمك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لافى الحال ولا فى المال (اى لولا وجد زيد) فحذف الفعل وجوباً لدلالة لولا عليه فبقى لو لازيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوباً (وقال الفراء) كلمة (لولا) هى الرافعة للاسم الذى (وقع) (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالخروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولاً لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول لعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المسند اليه العامل المعنوى لا غير (وثانيها) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتداً كان) فى الاصل (مصدراً صورة) مثل ضربى (او بتأويله) اى او كان مؤولاً بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤوّل به (منسوباً) صفة لقوله مصدراً او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتداً (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتداً فى الاصل (اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر) صورة او مؤولاً منسوباً الى احدهما او اليهما (وذلك مثل ذهائى راجلاً) مثال لما كان مصدراً صورة منسوباً الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائماً اذا كان زيد مفعولاً به) لانه يحتمل ان يكون فاعلاً حينئذ يكون المثال مكرراً قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدراً صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط ﴿ومثل ضربى زيداً قائماً﴾ حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما لما كان مصدراً صورة منسوباً اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافاً اليه والفاعل مرفوعاً مثل



فالمجروحان راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع  
القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادة مسددة ذلك  
الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كائن (في اربعة  
ابواب على ما ذكره المصنف) بالامثلة يعنى اكتفى في كل بالمثال كما اكتفى  
في وقوع النكرة المخصصة متبداً (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ  
الذى) وقع (بعد) كمة (لولا) الامتناعية (مثل لو لازيد لكان كذا) (اى لولا  
زيد موجود) ههنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله  
وزيد مبتدأ ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى  
المبتدأ ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا على لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما  
(لان لولا) موضوعة (لامتناع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو  
المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور  
صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط  
الجملةتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (قتل) كمة  
لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره  
وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا  
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظة لولا لما سبق انها موضوعة  
لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها  
موجود لاقائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ السادة مسددة  
الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف  
وهى لولا (والترام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا)  
اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن  
(اذا كان الخبر عاما) لدلة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرها (واما اذا  
كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف  
جوازا او لم يحذف اصلا (كفى قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى)  
اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او قدح او غير  
ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله **والشعر** يتبعهم الغاؤون وقوله  
بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم **انما يخشى الله**  
**من عباده العلماء** الذين هم ورثوا الانبياء وقال **خير البشر علماء امتى** كانباء بنى  
اسرائيل **قدّم للحصر** لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب  
بان يزرى حال من الضمير فى الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال  
كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لثلاث تخريم القاعدة

ركننا (من غير اقامة شيء مقامه) لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه  
 واجبا لا جائزا كما سيبي (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن او واقع (في قولك)  
 (خرجت فاذا السبع) يعنى اذا وقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاما يحذف  
 كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الانادرا لان اذا تدل على وجود الشيء  
 بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة  
 موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام  
 مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب الباب) حيث  
 قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف)  
 واما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان  
 خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى  
 مكان خروجى السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك  
 مكان خروجى السبع بالباب في تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف  
 زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة  
 لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت  
 فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع  
 واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا  
 صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقولها انها جواب  
 شرط مقدر مراده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان  
 مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس  
 بشئ اذ لا يجوز حذفها وقيل هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات  
 كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للمحذوف)  
 لقيام قرينة جوازا (غير سائدة مسددة) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغنى  
 عنه لان المقدم لفظا لا يقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى  
 الوقوف وغيره ولا يغنى عنه تأمل (اى فى وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير  
 فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف  
 فالسبب يجب ان يكون مقدا على السبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة)  
 (وجوبا) (اى حذفوا واجبا) (فما التزم) مبنى للمفعول يقال التزمه الشئ وهو  
 التزمه قبل ملازمته (اى فى التركيب الذى التزم منه) ان من هذا التركيب وهو  
 من قيل اكرمه وتقديره منه اقيس من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل  
 ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تأمل (فى موضعه)  
 (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غيره) نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

من ابصر لان الاستهلال استعير للإبصار بقريئة رؤيية (الهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤيية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار الهلال المبصر الهلال اوالى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاول (الهلال والله) (اى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازا (بالقريئة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قد علم انهم يفهمون مايعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال \* وفى الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر فى ليلتين الى ثلاث اواربع اوسبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قر و اشار الى المراد بالمستهل (و) هذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال وأراد اعلامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ماعينه بالاشارة (بالحالية) لاتعيين شئ بالحالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ماعينه بالاشارة وحكم عليه بالحالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرين (ويروه كإيراه) ويكون اسوة فى الرؤيية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان يكون هذا الرأى مخصوصا برؤيية ماينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤيية من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القريئة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عاتقهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذف جازا لقيام قريئة) لانه لا يحذف نسيا لكونه



في الاصل نعتا لشيء ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف  
 ( نحو الحمد لله اهل الحمد ) ومرتت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير  
 ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك ( اى هو اهل الحمد ) ولم يذكره  
 لقلته لالعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان  
 الركنية لاتتأني وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل  
 كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصل  
 في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير  
 حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره ( وانما وجب حذفه ) عند وجود  
 الشرط المذكور وهو القطع ( ليعلم ) مبنى للمفعول ( انه ) اى الخبر ( كان في  
 الاصل صفة ) لشيء مرفوع قصده ( فقطع ) عن النعت فجعل مرفوعا ( لقصد  
 المدح ) اى اقصد مدح الموصوف ( او الذم ) اى لقصد ذمه ( او غير ذلك )  
 اى غير المدح والذم كالترحم ( فلو ظهر المبتدأ ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف  
 جوازا او لم يحذف ( لم يتبين ذلك ) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان  
 الصفة غالباً اما للتخصيص او للتوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان المبتدأ  
 اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره بناء على  
 كونه مقتضى الظاهر ( ويجب حذفه ) اى حذف المبتدأ ( ايضا ) اى كما يجب  
 حذفه اذا قطع النعت بالرفع ( عند من قال في نعم الرجل زيد أن تقديره ) اى  
 تقدير هذا الكلام نعم الرجل ( هو زيد ) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال  
 المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه  
 اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى  
 هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره  
 قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشويق السامع الى  
 ما يذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ في شيء وقيل  
 يتعين هنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره ( كقول المستهل ) في القاموس  
 استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض استعير  
 للمبصر الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال \* ما نوديدن  
 وبانك زدن \* كلاهما مستقيم ( اى المبتدأ المحذوف جوازا ) بقرينة الجار والمجرور  
 لان الكاف ان كان حرف جر لا بدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء  
 قدر فعلا او اسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر  
 مثالا للمقام ( مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل ) بحذف المضاف اليه  
 وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول ( المبصر ) بكسر الراء

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيويه ان بهما والحاق البعض ان  
ولكن بهما (لا يساعدها) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز  
(وكلام الفصحاء فايدل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل  
صفتها او صلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخوله الفاء على الخبر ماسبق)  
خبر لقوله فايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز  
حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب  
كما سبق (وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى ما يدل على  
عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام  
لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل  
وفتح لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان  
من فيه للبيان لا بدله من المبين و (غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد  
المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى ﴿أهذا الذى بعث الله رسولا﴾ اى  
أهذا الذى بعث الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له لما سبق والمعنى ان الذى  
غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى  
الكفار (فان الله خمسة) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا  
لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتى خمسة منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة  
وان مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل  
النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفه  
المذكورة (وما يدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر) قول  
الشاعر فوالله الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من الفارقة والعداوة وتقبيح  
والواو للقسم (ما) نافية (فارقتمكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على  
الحالية من الفاعل من القلى وهو بغض كفى قوله تعالى ﴿انى لعمركم من القالين﴾  
اى من المبغضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقضى فسوف يكون) ولكن  
حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول  
صلته او صته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقيق معنى الوقوع  
والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى اوشينا  
يقدر عند الله فيقع لاحالة (وقد يحذف المبتدأ) لانسيا لانه ركن فى الكلام  
فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف (قيام قرينة) (لفظية)  
كقولك انا ركب البعير وطليحان اى والبعير طليحان حذف لقرينة لفظية وهى  
المضاف اليه (او عقلية) كالمثال المذكور فى المتن (جوازا) اى حذف جازا لا وجبا  
(وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع التعت بالرفع) اى كان الخبر



للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من الحق (ان) (المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سأتى (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النجاة ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون مادخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لايتأتى الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لايدخل عليه ان للتأني بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكد وما ذكره من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صالة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين ونابتين على الكفر (فلن يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الآيات نحو قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم ﴾ لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله أهذا زيد ام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور فالعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد ألحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى ألحق ان بهما هو سيبويه فاعتد) اصله اعتد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النجوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد



(يخرجان الكلام من الخبرية) وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالا المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لاحالة اذا كان له سبب واحد ( والشرط والجزاء من قبيل الاخبار ) اى الجملة الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ﴿ ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم ﴾ اى فانت مأمور حالا او ما لا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك ( وذلك المنع ) اى منع دخول الفاء عليه ( انما هو ) كائن ( بالاتفاق ) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما ( من النجاة ) متعلق بالاتفاق ( فلا يقال ليت ) الذى يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم ( اولعل الذى يأتينى او ) لعل الذى ( فى الدار فله درهم ) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل ( فان قيل ) منشأ هذا السؤال كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل ( باب كان ) يعنى الافعال الناقصة باسرها ( وباب علمت ) يعنى افعال القلوب بجمعها ( ايضا ) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه ( مانعان بالاتفاق ) من النجاة ( فما وجه تخصيص ليت ولعل ) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا ( قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق ) الباء داخل على المقصور ( انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمتنع التواسخ الا التونيات من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من الشبهة ( ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما ) اى فى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع ( والحق ) ماض مبنى للفاعل ( بعضهم ) فاعله اى الحق بعض النجاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل ( قيل هو ) اى البعض الملحق ( سيويه ) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر أن هذا الملحق هو سيويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابوالقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيويه خلافا

اى مثل كل رجل يأتينى (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف  
 الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل  
 لما كان له حكم ماضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان  
 مبتدأ موصوفاً بالفعل متضمناً لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك  
 او (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) او مايجرى مجراه (فله درهم)  
 الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ  
 مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ  
 المتضمن لمعنى الشرط \* وقال المحببى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف  
 لان الوصف انما يكون لماضيف اليه كل لالكل قلت المراد بالموصوف الموصوف  
 معنى لانفذاً أو الكل المحيط لافراد الموصوف معنى \* الى هنا كلامه لان كلاً يأخذ  
 دائماً حكم ماضيف اليه كاسبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة  
 باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل  
 يأتينى) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل اوكل غلام رجل  
 امامك (او فى الدار) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف  
 (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يحى صفتها ايضاً ماضياً مستقبلاً المعنى نحو  
 كل رجل اناك غدا فله درهم لمضارعة لكلمات الشرط فى الابهام وكذا  
 ان كان مضافاً الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم  
 وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاختفص يجوز  
 زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى \* ولما فرغ من بيان ما يقتضى دخول  
 الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون فى منعه  
 اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه قوله (من الحروف  
 المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف  
 المشبهة بالفعل مختص بهما لالكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل  
 (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى  
 الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديرها مانعان والجملة خبر المبتدأ  
 الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله  
 عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو  
 (المبتدأ والخبر) وناسب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب  
 الف يعنى لمساواة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فى ترتيبه عليه  
 (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اى  
 مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناها (لانهما) اى ليت ولعل

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها له ولما كان موصولا صلته فعل او ظرف مؤول بالفعل تأكد مشابته له (لان الشرط لا يكون الا فعلا) وفي الرضى والاعلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا المؤمنين﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذي تفرّون﴾ منه الآية اذ لا يريد كل موت اذرب موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا قاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرّون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فله درهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اي الموصول الذي ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اي الاسم الذي وصف بالموصول المذكور (او) الثاني (التكررة) العامة (الموصوفة بهما) (اي باحدهما) اي التكررة التي وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اي بالفعل او الظرف (وفي حكمهما) اي حكم التكررة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اي تلك التكررة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذي يأتي) (هذا مثال للاسم الموصول بفعل) اي الموصول الذي جعلت صلته فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ﴿ان الذي قتلوا المؤمنين﴾ الآية (او) (الذي) (في الدار) (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اي للمبتدأ الاول والثاني على سبيل البدل او الاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرّون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقة لازمة للفرار وكذا في قوله تعالى ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقوله الرجل الذي امامك او في الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتي) (هذا)



المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزء قصدا لان السببية لازم للشرط لانه  
 لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفاء  
 دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا  
 قال المصنف ( فيصح دخول الفاء في الخبر ) ( ويصح عدم دخوله ) اى الفاء  
 ( فيه ) اى الخبر قوله ( نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط ) تعليل لقوله  
 فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره  
 قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول  
 الفاء في الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد  
 الدلالة على السببية ( واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ ) يعنى اذا  
 قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه ( فيجب دخول الفاء فيه ) اى في الخبر  
 ايذانا لما قصد من الدلالة ( واما اذا لم يقصد ) دلالة المبتدأ على معنى السببية  
 في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء ( فلم يجب دخول الفاء فيه بل  
 يجب عدمه ) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من  
 اللفظ ( وذلك ) ( اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط ) اى الذى يكون سببا للخبر  
 او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيثان ( اما الاسم ) اى احدهما الاسم  
 ( الموصول بفعل ) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا  
 على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الامستقلا في المعنى او مضارعا ويدخل  
 في قوله الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزاني الآية لان صلتها لا تكون  
 الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ماسيجى ( او ظرف ) عطف  
 على قوله بفعل ( اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ) جملة ( ظرفية مؤولة  
 بجملة فعلية ) فيه نشر على ترتيب الف ذكر الظرف مع ان موصوف الكائن  
 مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلولم يذكره لمحل  
 الفعل على الفعل الصريح فلم يتناولوه والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى  
 مجراه على ما عرفت سابقا ( ههنا ) اى في موضع الصلة للموصول الذى وقع  
 مبتدأ متضمنا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه  
 كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتأكد مشابهته الشرط ( بالاتفاق ) من النكوفيين  
 لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة  
 له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤولا بالفعل  
 باتفاق الفريقين اذا كان صلة له ( وانما اشترط ) مبنى للمفعول ( ان يكون صلته  
 فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية  
 بان يكون الظرف متعلقا بالفعل ( ليتأكد مشابهته ) اى مشابهة المبتدأ

ومبتدأ ( بل ) انما ( هو من توابعه ) اى من توابع الخبر او المبتدأ او غيرها لان  
المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجى ( ولهذا ) اى لكون مراد  
المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف ( او رد )  
المصنف ( فى المثال ) لتعدد الخبر ( الخبر المتعدد ) مفعول او رد ( بغير عاطف  
ولو جعل التعدد ) المفهوم من وقديتعدد الخبر ( اعم ) من ان يكون بغير عطف  
كما هو الظاهر من العبارة او بعطف ( فالاقتصار ) اى اقتصار المصنف فى التمثيل  
( عليه ) اى على ايراد المثال بغير عطف ( لذلك ) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك  
الجار والمجرور خبره وشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى الخبر  
ولا فى المبتدأ ولا فى غيرها لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل  
اى لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه الى آخره ( وقديتضمن المبتدأ معنى الشرط )  
اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ايذا لما  
تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط \* اعلم ان الفاء  
تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو امازيد فنطلق ولا تحذف الا  
للضرورة نحو \* واما القتال لا قتال لديكم \* فى مكان فلا قتال او لا ضمار القول  
كقوله تعالى ﴿ واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اى فيقال لهم اكفرتم  
وتدخل جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى ( وهو ) اى معنى  
الشرط ( سببية الاول للثانى ) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتى فى  
درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت له لا يستحقه قطعا كما فى  
قولك ان جئتى فلك درهم ( او للحكم به ) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى  
عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة ﴾  
فمن الله مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار  
النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل  
كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها  
من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها  
من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فينبذ  
لاحتياج الى قوله اول للحكم به ( فلا يرد عليه ) اى على قوله وقديتضمن المبتدأ معنى  
الشرط ( نحو ) قوله تعالى ( وما ) اى نعمة استقرت ( بكم ) حال كونكم  
منكرين او جاهلين معطيها ( من نعمة ) بيان لما الموصوفة ( فمن الله ) يعنى سبب  
للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا  
لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تخص مستقرة لاحالة ( فيشبه المبتدأ الشرط )  
لتضمنه معناه ( فى سببيته ) اى سببية المبتدأ ( للخبر سببية الشرط للجزاء ) كذلك



واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثاني (اما بحسب  
 اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ماتعد لفظا  
 دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانها بمعنى واحد والثاني تأكيده  
 للاول والمراد بالتعدد أن يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتماعا يحصل  
 معنى واحد ايضا بان يكون الثاني تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا  
 حلو حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ  
 المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع  
 اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا  
 علل الشارح بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اي من) بضم الميم وتشديد الزاي  
 المعجمة اي جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما  
 لاثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان  
 حلوية هذا وحامضية ذاك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مراد به  
 الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اي صورة تعدد اللفظ فقط دون  
 المعنى (ترك العطف) بينهما (اولي) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة  
 مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر  
 بعض النحاة) وهو ابو علي (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها للجمع  
 المطلق \* وفي الرضى واعلم انه يجوز أن يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع  
 اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم  
 وشجاع وكذا كل ماهو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع  
 المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض  
 وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوها عالم وجاهل فلا بد  
 من الواو لان المبتدأ مفكوك تقدير اي احدهما عالم والاخر جاهل \* الى هنا كلامه  
 (ولا يبعد ان يقال مراد المصنف) يعني توجيه عبارته الباء في قوله (بتعدد الخبر)  
 متعلق بقوله مراد المصنف في قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اي التعدد الذي (يكون غير  
 عطف لان التعدد بالعطف لاختفاء فيه لافي) تعدد (الخبر) على ما سبق (ولافي)  
 تعدد (المبتدأ) مثل زيد وعمر و بكر قائم يعني كل واحد منهم او زيد قائم وعمر و  
 و بكر (ولافي) تعدد (غيرها) اي غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد  
 وعمر و المفعول مثل ضربت زيدا وعمر و غيرها مما يجوز التعدد فيه لان المصنف  
 يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لايحتاج الى البيان  
 (وايضا) اي كما ان المتعدد بالعطف لاختفاء فيه لافي الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها  
 كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان في الخبر او في المبتدأ او غيرها (ليس بخبر)



انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق بخبر  
 ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد  
 الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف  
 المفتوحة فانها مع ما في حيزها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيرها) اى في تأخير  
 الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى  
 خوف الالتباس (ان المفتوحة با) ن ا (لمكسورة في التافظ) يعنى لم يعلم السامع  
 ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لا مكان الذهول) اى لا مكان ان يكون غافلا  
 (عن الفتحة) بل التباس عنده ان التافظ بالفتحة او بالكسرة (لخفاها) اى  
 الفتحة (او في الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على  
 قوله في التافظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر الجور ويجوز اعادة  
 الجار فيه ولا يؤخر يعنى لو أخر الخبر اعنى قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب  
 انك قائم عندي اجتمعت ان المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام  
 جملة اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي  
 خبرها فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلا تأكيده فلدفع هذا  
 الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) او غيره مثل  
 حق انك قائم (وجب تقديمه) (اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور)  
 الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها في حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد  
 الخبر) لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) يقده  
 تصحيحا للتقابل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم  
 وعمر وقاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعنى فزائدا على الاثنين الى  
 ان ينتهى (وذلك التعدد اما) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى ان يكون  
 لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما  
 في محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما  
 مجتمعين لاجسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى  
 التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل  
 (بالعطف) بان الثانى معطوف على الاول (مثل زيد عالم عاقل) وليس قولك  
 هما عالم وجاهل من هذا القيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد  
 وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شئ  
 بل يكون تقدير هور جل عالم وهور جل جاهل (و الثانى ان يستعمل (بغير العطف)  
 (مثل زيد عالم عاقل) وفي الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة  
 او لافلاول كقوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ ففي كل

مخدوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة  
 مخصوصة ولدفع الاحتمال المذكور ( او ) ( كان ) ( متعلقه ) ( بكسر اللام )  
 فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر  
 في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل او شبهه متعلق بالكسر لانه عرض  
 وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد  
 ههنا الثاني اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر ( اى  
 كان لمتعلق الخبر ) اى جزؤه ( التابع ) صفة المضاف وهو المتعلق ( له ) اى  
 للخبر ( تبعية يمتنع معها ) اى مع تلك التبعية ( تقديمه ) اى تقديم ذلك التابع  
 ( على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس  
 بنحبر ولا جزؤه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل  
 اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر  
 الذى هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل  
 ( ضمير ) ( كائن ) ( فى ) ( جانب ) ( المبتدأ ) بان كان الضمير مضافا اليه ( راجع  
 الى ذلك المتعلق ) فقط وانما وجب تقديم الخبر ( اذلو اخر ) الخبر عملا بما هو  
 الاصل فيه ( لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ) ورتبة ( ومعنى ) حتى لو قيل مثلها  
 زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه ( مثل  
 على التمرة مثلها زبدا ) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر ( فقوله مثلها اى مثل  
 التمرة ) مرفوع لفظا لانه ( مبتدأ ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله  
 على التمرة ولذا قال الشارح ( وفيه ) اى فى قوله مثلها ( ضمير ) وهو المضاف اليه  
 ( راجع لمتعلق الخبر ) بكسر اللام اى لجزء الخبر ( وهو ) اى ذلك المتعلق  
 ( التمرة ) بدون الجار ( لان الخبر هو ) مجموع ( قوله على التمرة ) يعنى الجار والمجرور  
 كلاهما فى محل الرفع على الخبرية ( والتمررة متعلق به ) اى بالخبر وهو الكل ( مثل  
 تعلق الجزء بالكل ) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر  
 وهو الكل ( او ) ( كان الخبر ) ( خبرا عن ان ) ( المفتوحة ) قيدها بالمفتوحة  
 لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد  
 فينبغي منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن او غير  
 ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يحجب بعد ان المفتوحة مبتدأ  
 لان الخبر لا بدله من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة ( الواقعة مع اسمها وخبرها  
 المؤولة ) صفة بعد صفة لان ( بالمفرد مبتدأ ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع  
 يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ  
 اذلو آخر الخبر على ما هو الاصل لا لتبست المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن



الظرفية لا محل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبنى على  
الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن للاستفهام  
خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لا بد له من متعلق عامل فيه (فان قدر  
بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان) الظرف المقدر  
بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فتكون تلك الجملة  
خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل  
كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل  
لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل  
(ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على تقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق  
الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحتز به) اى بقيد الافراد او بقوله  
المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين  
ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر  
وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ  
تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلا  
يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو  
عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركبي هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان  
كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ما هو كاجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى  
التقديم (اذ لا يبطل بتأخيرها) اى بتأخيرها ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام  
لتصدره فى جملته) وجملة ما يغيره لما ذكرنا (او كان) (الخبر) الباء فى قوله  
(بتقديمه) اى الخبر متعلق (مصحيحه) احتز به عن ان يكون الخبر بتأويل  
خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتأخيرها  
حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ)  
لامن حيث انه اسم (فتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكون تقديم الخبر الظرف  
مصحيحا له وذلك الظرف اما مذكور (نحو فى الدار رجل) او محذوف كقولك  
رجل فى جواب من قال من عندك رجل اى عندى رجل واحتز بقيد المصحح  
عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل  
المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى ﴿واجل مسمى عنده﴾ (فان قوله فى الدار خبر)  
مقدم (تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت) فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتدأ  
النكرة حيث يقال له التخصص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل  
فى الخبر و (اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصصة) بوجهها وذا غير جائز لما عرفت  
ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر



المبتدأ (واما) وجوب التقديم (في الصورة الاخيرة فلتلا يلبس المبتدأ بالفاعل)  
لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر  
المبتدأ عن الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعني لم يعلم ان زيدا  
فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه  
والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه  
لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فلتلا يلبس  
المبتدأ بالفاعل يعني فلتلا يلبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان)  
الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل  
في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعني لو اخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل  
(قاما الزيدان وقاموا الزيدون) يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل  
بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل من الفاعل  
(او بالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما  
التبس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف)  
يعني الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه)  
لا ضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند)  
فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم  
الظاهر وكالواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى ﴿واسرّوا النجوى الذين  
ظلموا﴾ وفي الحديث ﴿يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار﴾ على قول \* ولما فرغ  
من بيان الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد أن كان فيه الاصل التقديم شرع  
في بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد أن كان الاصل فيه التأخير فقال  
﴿واذا تضمن﴾ اى اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التي كانت في المبتدأ للتفنن  
فيها لكن الاشتغال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم  
﴿الخبر المفرد﴾ (اى الذي ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى  
والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد  
الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة)  
﴿ما﴾ موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد ﴿له صدر الكلام﴾ فاعل  
لظرف او مبتدأ خبره الظرف (اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام)  
وغيره مما يقتضى صدر الكلام ﴿مثل اين زيد﴾ فعناه فى الدار زيد ام في السوق  
(فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على  
احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد  
فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة

والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير لعبه كلعاب الافاعي  
القناتلات ومثله ايضا قوله \* بنونا بنوا ابنائنا \* اى بنوا ابنائنا كبنونا \* وبناتنا  
بنوهن ابناء الرجال الاباعد \* فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم  
بمثلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمثلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطوق)  
او المنطوق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما  
غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف للمسيحى ولم يمثل للمتساويين فى التعريف  
لندوره (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (متساويين) فى التخصيص سواء كانا  
متساويين (فى اصل التخصيص لا فى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون  
جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الآخر فان ذلك غير مراد (حتى  
لوقيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص  
من المبتدأ وكقوله ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا)  
اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول  
مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان فى التخصيص  
بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافىكون الثاني اخص وانما  
وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل  
لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع  
قوله دفعا بالبدال بالبراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى الحدوث  
والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا له) (اى للمبتدأ) اى  
يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيذا لفاعله لو تأخر المبتدأ  
مثل اتاقت وانا سعت فى حاجتك قوله فعلا (احتراز عما) اى عن الخبر الذى  
(لا يكون فعلا له) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه  
تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تأخير  
ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز أن يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل  
الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد  
الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد قام وجب تقديمه) جواب  
لقوله واذا كان المبتدأ الخ او لقوله او كان الخبر فعلا له على ما سبق (اى تقديم المبتدأ  
على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا  
او معناها نحو (وما محمد الا رسول) وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على  
الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلماذا كرنا)  
من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى صورتين الاخيرتين  
فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو



نحو ما احسن زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ  
 الذي دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام  
 او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في نحو قوله نعم الرجل زيد فقد رُفِي مركزه  
 الاصلى اى هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب  
 تقديره فيقدر في مركزه الاصلى كقولك في جواب من قال من عندك زيد اى زيد عندى  
 كذا قاله السيد عبد الله (مثل من ابوك) وم اخوتك (فان من) في محل الرفع لانه  
 (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم  
 في اول الامران الكلام اى نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى  
 الانشاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (أهذا ابوك ام ذلك)  
 او أزيد ابوك ام عمرو او غيرهما فاختصر منه فاقيم لفظة من مقام أهذا فتضمن معنى  
 الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ  
 وابوك خبره (مذهب سيويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما  
 او نكرة هى افضل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل  
 افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قام وما جاء بك وايهم قام  
 ومن قام قت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة) بالاضافة  
 وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيويه الامتناع  
 في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب  
 تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام) فيكون هذا  
 المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ \* وفى الرضى وانما كان الشرط  
 وغيره مما يغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز أن يحىء بعده  
 ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما  
 سيجىء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه \* الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة  
 التشوش (او كانا) عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) (معرفتين) احتراز عن  
 كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز  
 الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين في التعريف) نحو انا ابوالنجم وشعري  
 شعري ونحو انت انت وهو هو وانا انا فى مقام المدح (او غير متساويين ولا قرينة  
 على كون احدهما) المقدم او المؤخر (مبتدأ والآخر) منهما (خبرا) وهذا من باب  
 عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة  
 على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشبيه الثانى  
 بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثل قول ابى تمام (بيت)  
 \* لعاب الافاعي القاتلات لعابه \* وارى الجنى اشتارته ايدعوا سلا \*



هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لأحالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لا بدله من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جاراً ومجروراً (عامل فيه) اى يعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثاً قائماً بالغير (فاذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى تقدير ما هو الاصل فى العمل (اولى) واليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف الذى وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل او نحوه (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولاً من الجملة فى الربط واجب بان اتفاق الركنين اما تحقيقاً او تأويلاً وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقاً لكنهما يتفقان تأويلاً ولان الخبر الجملة اقوى لتأكيده وقدمه فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق محتصاً بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظاً لما سبق (وجاز تأخير) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم على الخبر لفظاً (قد يجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المبتدأ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشملاً على ما) موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثانى (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احدا الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعالية او الاسمية صفة ما وصلته (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كلاستفهام) والتمنى والترجى لا غير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر أن الكلام من اى نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه) اى تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظاً لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلاً بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشأن مثل هو زيد قائم فانه للإبهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الإبهام المقصود وكذا ما التعجب

جاء في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثاني لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكثرة حال كونه من البر كائن بستان ردها ( ومنوان منه ) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف ( بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرها ) يعنى حذف العائد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعير \* نرى بيان كردن \* يعنى ان بايع البر يبين قيمته لقيمة غيره وبايع السمن ايضا يبين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزءا من المبتدأ الاول الى هنا كلامه ( وما وقع ظرفا ) ( اى الخبر الذى ) جعل مأموصولة اشارة الى سبق الخبر ( وقع ظرف زمان ) نحو القتال يوم الجمعة ( او ) ظرف ( مكان ) نحو زيد عندك ( او جارا ومجرورا ) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولما سبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنىا ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا \* قال الحشى الظرف عندهم اسم لظروف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطابقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطابقونه على ما يعي الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه ( فالأكثر ) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلتة جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ماسياتي ( من النحاة وهم البصريون ) كائنون او واقفون على ( انه ) قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير ( اى الخبر الواقع ظرفا ) اى ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا ( مقدر ) ( اى مؤول ) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر مؤول لامحالة وليصح تعديته بالباء ( بحمالة ) كائنة ( بتقدير الفعل فيه ) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة ( لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة ) ومن ثمة ان الظرف يفيد بمجرد من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها \* واعلم ان الخبر وهو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفنا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف ( بخلاف ما اذا قدر ) بخلاف الظرف الذى قدر ( فيه اسم الفاعل ) او اسم المفعول او غيرها من المشتقات غير الفعلية ( كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه ) اى الظرف ( حيثن ) اى حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره ( يصير مفردا ) لان اسم الفاعل لما كان شيئا بالخالى عن الضمير مثل



خبراً عن المبتدأ (من عائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لا بد حاصل من عائد اى لا محالة ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم او فصلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافاً اليه (كما في المثالين المذكورين) في المتن (او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعل المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (في نعم الرجل زيد) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراد جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير أن يكون المخصص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمرة) لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغنى عن ضميره ويكون قائماً مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقه) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقه) خبر او مبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقه ما هى اى شئ هى ووضع المظهر موضع المضمرة جائز في مقام التعظيم مطلقاً (وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) يعنى ان يكون عينه مثل الشأن زيد قائم ومقولى عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيره استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) (وقد يحذف) منى للمفعول (العائد اذا كان ضميراً) غير فاعله لانه اذا كان فاعلاً لا يحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصوداً واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حاله او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية \* دو ازده شتر بار \* وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درها) تمييز عما تم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من اللبن مبتدأ (منوان) تثنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو



بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) في تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قبما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة والابنناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت او فعلية (داخلة فيه) اى فى الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد أن يشير) اى أن يبين (الى أن خبر المبتدأ قديقع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم أن الاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فى الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصرها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فى قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والجميع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة (والخبر قديكو جملة) فعلية ومشيرا بكلمة قد للتقليل وبصحة التجدد الا ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه طرفا فى الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث فى الاسم ولكون الاسم اصلا فى الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اوّل (ابوه) مبتدأ ثان (قام) خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا (مثل) (زيد) مبتدأ اوّل (قام) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولذا لم يقيّد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيدا ضربه اى مقول فى حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤولة بالفعل فتكون فى حكم الجملة الفعلية على ما سيحىء فى قوله وما وقع ظرفا فلا كثرانه مؤولا بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لتقول من قال فالظرفية جملة لا تنقل اسناد الفعل الى الظرف ولذا استترفيه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هى الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالخلاص ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لافادتها الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لا تقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء فى قوله (فلا بد) جزاء لشرط محذوف ولفظة لاهى التى لنفى الجنس وبدمنى على الفتح فى محل النصب اسمه (فى الجملة الواقعة

بان النكرة يجب ان تتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض  
 المحققين منهم الخ عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك  
 والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص بوجه ما  
 فقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فما بينهم) اى  
 بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صحة الاخبار  
 عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله (بنى على الفائدة)  
 الجار والمجرور خبره يعنى ان كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ  
 بلا تكلف شيء قيل لا تنافي بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره  
 ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم  
 على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة قاما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة  
 ما في الحكم على النكرة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لا تفي  
 قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم  
 الذى تفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لاعلى ما ذكره) عطف  
 على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (التي  
 يحتاج) مبنى للمفعول (في توجيهها تها الى هذه التكاليف الركيكة) اى الضعيفة  
 من رك يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ريك فعلى هذا قوله (الواهي)  
 صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهي في اللغة الضعيف (فعلى  
 هذا) اى على ما قال بعض المحققين (يجوز أن يقال كوكب) مبتدأ من غير  
 تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعول والفعل مع فاعله  
 في محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط  
 في هذه الساعة وشمس انكسف وقر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة)  
 لان انقضاء الكوكب لما كان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ  
 من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء لحصل الفائدة (ولايجوز أن يقال  
 رجل قائم لعدمه) اى لعدم حصول الفائدة في جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص  
 وقائم خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ما قاله بعض  
 المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود  
 الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن الظرف متعلق  
 بقوله ناضرة وأما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص  
 بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى  
 وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن \* ولما فرغ  
 من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف



التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروفا فيه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و(رجل) مبتدأ نكرة لفاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احدا لاشياء الستة على ماسيجي (لتخصيصه بتقديم الخبر) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار علم) اي حصل للسامع العلم القطعي (ان ما) الذي (يذكر بعده) اي بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكونه فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن فيها (فهو) اي هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصيصه) اي لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذ اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (تحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعني حذفت الجملة الفعلية بجواز القرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لتقص الدوام والاستمرار) يعني لتقص ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم بدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لا بقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجديد (فكأنه قل) اي المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قبلي) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم



ذكر ما يسند اليه (منه) اى من قولك قام (ان ما يذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقياس) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب) من امر يهر اذا اغراه وحرضه والهري صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال هر يهر هر بالكسر والمعنى ان الذى امر للكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجيء حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهر للشياط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (مجيء عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجيئ صديقه وما يكون شرا عند مجيئ عدوه (واما المهرله) (بناح غير معتاد) صفة بناح لا يكون الا بانضمام شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأم به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا لا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشر (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قيل قصر الصفة على الموصوف (فمنه) حينئذ (شر لا خير امر) ذاناب (فتكون صفة الاهرار مقصورة على الشر) وعلى الثانى لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لا حقير امر ذاناب) وقد يجعل التتوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذب رسلنا اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالتمثال انما يكون للتخصيص بما يخص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأم به فالتمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اى قولهم شر امر ذاناب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضرم ولا يعجزه شئ فصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيل فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

النفي بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القليل (فافادت) تلك  
 النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق  
 فرد لم يدخل تحت العموم (فتمت وتخصت) عطف تفسير وانما قال او لا  
 فتمت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغرق الازمان كلها  
 يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيًا فيكون ذلك  
 المنفي امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لا تعدد  
 في جميع الافراد بل هو) اي جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث  
 انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالمنفي ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع  
 الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب  
 بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اي كان النكرة اذا وقعت في حيز  
 النفي تم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت في الاثبات)  
 يعني وقعت في كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله  
 تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ ونحو ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن يتعلق  
 قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر  
 رضى الله تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حل احرامه والمقصود منه  
 ان الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار  
 تمرة ومن غيرها على نحو قوله عليه السلام ﴿تصدقوا ولو بظلف محرق﴾ وقوله  
 عليه السلام ﴿او لم ولو بشاة﴾ ووقع النكرة في الاثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل  
 نحو ﴿علمت نفس ما قدمت﴾ وما في حيز النفي فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوها كذا  
 قاله الحشبي والرابع المبتدأ الذي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ويبدل  
 من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم  
 ﴿شر امر ذاناب﴾ واهـ افعده من الحرب لانه كان في الاصل مؤخرا على انه  
 فاعل معنى وبذل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ (لتخصيصه) اي ذلك الاسم (بما  
 يتخصص به الفاعل لشبهه به) اي لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا  
 القول (في موضع ما امر ذاناب الاشر) يعني يستعمل في موضع يكون شره فاعلا  
 مقصورا عليه الفعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا  
 عرفت او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اي المعنى الذي  
 (يتخصص به الفاعل قبل ذكره) اي قبل ان يذكر الفاعل (هو) اي ذلك المعنى  
 (حجة كونه) اي الفاعل (محكوما عليه بما اسند اليه) اي بالفعل المسند الى  
 الفاعل (فانك اذا قلت قام) مثلا يعني اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء  
 كان لازما او متعديا (علم) مبنى للمفعول اي حصل العلم القطعي للسامع قبل



عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوه  
التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائن فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك  
الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى  
جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ  
لتخصيصه بالعلم كائن (فى الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان المتكلم)  
الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان  
احدها) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة  
انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احذ المسؤولين عنهما الا انه لا يقدر على التعيين لعدم  
جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعيينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن  
المتكلم بما اراده (فكأنه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله  
(من الامرين) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم)  
وصف سببى مثل قولك هند جائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل  
لقوله المعلوم (احدها) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار)  
متعاق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبل التخصيص بالوصف  
تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى  
اى من الرجل والمرأة يعنى ايها كان مقدما (تخصص بهذه الصفة) اى الصفة  
القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدها والمراد من الصفة ههنا معناها القوى وهو  
الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم  
وهى علمه بكون احدها فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره)  
وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد فى المثال المذكور  
أرجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة فى الدار  
بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلامعنى لقول من قال الظاهر جعل  
ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كيفضح عنه قوله وفى الدار خبره  
ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة  
او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا  
كان او امرأة تأمل وانصف ومما تخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح  
ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوتها فى الدار تعينا  
من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفي والاستفهام مثل هل احد خير  
منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه)  
اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفي)  
الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق



في الضوء ( لان للمعرفة معنى معيناً ) وضاع ( و ) الحال ان ( المطلوب المهم الكثير  
 الوقوع ) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه ( في الكلام ) اى  
 في كلام العرب ( انما هو الحكم ) فقط ( على ) كل امر معين من ( الامور المعنية ) لان  
 الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لم  
 ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثر يا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم  
 على معين ( ولكنه ) اى الا ان المبتدأ ( لا يقع ) اى لا يكون ( نكرة ) لما عرفت ان  
 المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة ( على الاطلاق ) اى سواء كانت مخصصة  
 او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة  
 مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ولا  
 يصح قبلها ( بل ) يقع المبتدأ نكرة ( اذا تخصصت ) ( تلك النكرة ) اذا هنا ظرف  
 محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى ﴿ والليل اذا  
 يسر ﴾ وقولك آتيتك اذا احمر اليسر اى آتيتك وقت احمراره والمعنى وقد يكون  
 المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة ( بوجه ما ) اعلم ان ما الاسمية تستعمل على  
 ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة امامفرد نحو مررت بما  
 معجباك او جملة كقوله ﴿ ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ﴾ \*  
 وشرطية نحو ماتصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه  
 ضربا ما وتامة بمعنى شيء منكرا ومعرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان تبدوا الصدقات فنعما  
 هي ﴾ وما هنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح ( من وجوه التخصيص ) بيان  
 لكون ما صفة ( اذ بالتخصيص يقل اشتراكها ) فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص  
 معرفة محضة الا انها ( تقرب من المعرفة ) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه  
 رائحة التعريف وهي اى وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها  
 ان تخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء  
 لانك اذا قلت مثلاً رجل فهو يعنى كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالماً او  
 جاهلاً واذا قلت رجل عالم فقد قلته وخصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل  
 من ذكر العموم ( مثل ) ( قوله تعالى ) ( ولعبد ) اللام للابتداء تدخل على  
 الجملة الاسمية لتأكيدا والعبد في اللغة ما من شأنه العباداة والانقياد سواء انقاد  
 بالفعل او لا فلما وصف بقوله ( مؤمن ) خرج من الانقياد له وقلت الشركاء  
 فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله ( خير من مشرك ) خبره ( فان  
 العبد ) لما قلنا ( متاول للمؤمن والكافر ) اى من آمن ومن لم يؤمن ( وحيث  
 وصف بالمؤمن تخصص بالصفة ) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب  
 من المعرفة ( فجعل مبتدأ ) حال كونه مرفوعاً لفظاً ( وخير خبره ) هذا من باب

زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها)  
تحقيقا او تأويلا مامرا آنفا (والذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات  
وضعا لطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا قوله ((ومن  
ثم)) متعلق بالفعلين الاثنين اعني الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص  
لان جواز القول الاول وامتناع الثاني محتص بان يكون الاصل في المبتدأ التقديم  
لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثم بفتح التاء المثلثة والميم  
المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقديستعمل للاشارة  
الى المعنى مجازا (اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا)  
لا تقديرا لانه في التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اي قول العرب لان العرب  
اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة ((في  
داره زيد)) بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور في داره (عائدا)  
وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد (لفظا لتقدمه رتبة) نصب على التمييز  
(لإصالة التقديم) اي تقديم المبتدأ ((وامتنع)) عطف على جاز (قولهم)  
(صاحبها في الدار) مقيدا (بعود الضمير) المجرور في قوله صاحبها (الى الدار)  
واحتراز به عن عوده الى شيء مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية  
صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح بعود الضمير الى  
الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار تفريع على المفهوم من قوله  
واصل المبتدأ التقديم (وهو) اي الدار فالتذكير باعتبار لفظه (في حيز الخبر)  
وانما قال في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند  
الكوفية كما سيجيء (الذي اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير  
الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة  
المبتدأ كما سبق (وهو) اي عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز)  
بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتى انه اذا كان  
في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن  
تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضرار بالمنوع كما في قوله على  
التمر مثلهما زيدا ((وقد يكون المبتدأ نكرة)) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل  
اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشيء اذا  
لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام  
رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف  
قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون معرفة)  
لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتني كذا



وذا لا يجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو  
 قوله عامل في الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة ( فقال بعضهم الابتداء عامل  
 في المبتدأ ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه في الاغلب  
 ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى ( والمبتدأ ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم  
 في الجملة الاسمية ومقدما غالبا ( عامل في الخبر ) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى  
 التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظي هكذا قالوا ولكن  
 هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شأنه  
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما في القسم الثاني فلان  
 المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه  
 بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤول مثلا ان قولك اقامت الزيدان مؤول بقولنا الشخص  
 الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول  
 فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع ( وقال آخرون ) التعبير بالتكثير يشعر أن  
 ما قالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف ( كل واحد من المبتدأ والخبر  
 عامل في الآخر ) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه  
 امرا نسبيا عامل في المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرحا وهو باطل باتفاق  
 العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لماعمل فيه والمعمول عاملا  
 للذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين ( وعلى هذا ) اى على  
 ما قاله الآخرون \* الجار متعلق بقوله ( لا يكونان ) تقديره ولا يكونان اى  
 المبتدأ والخبر ( مجردين عن العوامل اللفظية ) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص  
 لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ما قاله  
 البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند  
 البصريين فعاملهما معنوى ليس الا \* ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع  
 في بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال ( واصل المبتدأ )  
 قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحي فهنا  
 فما قاله الشارح بقوله ( اى ما يبنى ان يكون المبتدأ ) مقدما ( عليه اذا لم يمنع مانع ) من  
 ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتدأ  
 نكرة يجب تقديم الخبر للمانع كون المبتدأ نكرة على ما سيحى له زيادة تحقيق  
 ( التقديم ) ( على الخبر لفظا ) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية  
 فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك  
 وانما قال لفظا لانه قدم تقديره وان كان مؤخرا لفظا ( لان المبتدأ ذات ) يعنى  
 دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق او تأويلا مثل المنطلق



معنى الباء الاصاق والمصق ينتهى بالمصق به ويتمكن عنده كقولك يزيد داء  
فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك  
اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس ولهذه المناسبة  
استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل  
المعطف المذكور وقد مر ارا فاعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل  
فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه  
الاول الذى ذكره الشارح \* قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل  
الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند للملابس  
بالمجرد اذا الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدأ بالمجرد قوله (وعلى التقديرين)  
اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج  
به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد  
الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير  
للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة  
المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحاً بحاله  
\* ولما بين المبتدأ والخبر وانما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو  
والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقاً بالفاعل فى العامل اراد أن يبين  
العامل فيهما مينا بقوله (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير  
عند المذهب المنصور (اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم)  
والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل  
اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى  
للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان  
قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى  
زيد فلا يرد أن القائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه  
القيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما  
فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية  
ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط  
مسندا الى زيد مثلاً ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام  
فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند  
البصريين) لاقتضاه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو  
يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا  
اقتضاها على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح

( فلا يصدق على ) لفظ ( يضرب ) يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه ( فى ) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو ( يضرب زيد ) فانه فى تقدير ضارب زيد ( انه ) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم ( المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة ) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر ( لانه ) اى ذلك الفعل ( ليس باسم ) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسندا به مغاير لها ( المسند به ) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كنت بالقلم واللسانية ( اى ماوقع به الاسناد ) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك \* وقد حيل بين العير والزوان \* وان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتى \* وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة \* وقد حيل بين العير والزوان \* وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسمية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى \* الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسمية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ما قاله الشارح تأمل ( واحترز به ) اى بقوله المسند به ( عن القسم الاول من المبتدأ لانه ) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ( مسند اليه لا مسند به ) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف الخبر ( المغاير ) صفة بعد صفة له ايضا ( للصفة ) متعلق بالمغاير ( المذكورة ) صفة الصفة اى ( فى تعريف المبتدأ ) متعلق بالمذكورة بقوله او الصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر ( واحترز به ) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة ( عن القسم الثانى من المبتدأ ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدر المجرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احتراز عنه ( و ) جاز ( لك ) او جائز لك ( ان تقول المراد ) بقوله ( المسند به ) المذكور فى التعريف ( المسند به الى المبتدأ ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة حاله او مقالية ( او تجمل ) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول ( الباء ) فى المسند به ( بمعنى الى ) لان

الذكر (فهنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فهنا اربع صور (احداها) مطابقة الصفة اسما متى او مجموعا لغيرها نحو (اقائم الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة متى او مجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدأ وقائم) واقائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لا يجوز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها ساداسم الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها متى او مجموعا يعنى ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) او الزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور متى او مجموعا (ان يكون) الاسم المذكور يعنى (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لا يجوز أن يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقته للمبتدأ (وثالثتها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كيعرفت) آتفا وانما قلنا فهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة متى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لا يمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها ساداسم الخبر لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز أن يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فهنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة \* ولمافرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعرىف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ماهو المختار بالبيان اراد أن يذكر الخبر فقال (والخبر هو) هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد) (اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللغوية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان (الكلام) اى كلامنا وبخشنا (فى مرفوعات الاسم) فلا يكون التعرىف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعرىفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك



او قاتمون الزيدون ( لان اقامان رافع لضمير راجع الى الزيدان ) واقاتمون كذلك  
 ( ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يحز تثنيته ) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدها  
 الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز ( مثل ) مبتدأ  
 ( زيد قائم ) ( مثال ) خبره ( للقسم الاول ) متعلق بالمثال الكائن ( من المبتدأ ) لانه  
 يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه  
 واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا ( ومقامم ) بالتون ( الزيدان )  
 او مقامم الزيدون ( مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي ) ( واقاتم ) بالتون ايضا  
 ( الزيدان ) واقاتم الزيدون ( مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام ) اورد  
 المصنف الامثلة على ترتيب اللف ( فان طابقت ) ( اى الصفة الواقعة بعد حرف  
 النفي واللف الاستفهام ) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك  
 للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا \* وقال  
 عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعى  
 الى ما تاتي به المصنف \* هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور  
 سابقا للصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه ( اسما )  
 ( مفردا ) لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام  
 وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا ( مذكورا بعدها ) لان المراد بقوله مفردا  
 ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان  
 طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها ( نحو مقامم زيد واقاتم عمرو  
 واحترزبه ) اى بقوله مفردا ( عما ) اى عن صفة ( اذا طابقت ) الضمير يرجع  
 الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى ( مثنى نحو اقامان الزيدان ) ومقامتان  
 الزيدان ( او مجموعا نحو اقامون الزيدون ) ومقامتومون الزيدون ( فانها ) اى  
 الصفة المذكورة ( حينئذ ) اى حين طابقت مثنى او مجموعا ( خبر ليس ) اى ليس  
 تلك الصفة ( الا ) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما  
 يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه  
 ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنى الفاعل ليس الا واحدا  
 كذا في الفصل النحوى ( جاز الامر ان ) جزاء الشرط ( كون الصفة مبتدأ )  
 بذل من قوله الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدها  
 كون الصفة الخ ( وما بعدها فاعلها ) من باب عطف شيئين على معمولى عامل  
 واحد قوله ( يسد ) مبنى للمعلوم حال ( مسد الخبر ) منصوب على الظرفية ( وكون  
 ما بعدها مبتدأ ) معطوف على ما قبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرايين  
 فيه ايضا ( والصفة خبرا مقدما عليه ) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

حذف المعطوف او ذ كر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام  
(كهل وماومن و) روى (عن سيويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون  
الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفي) يعنى من غير اعتماد على شئ  
ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نفي ولا استفهام كائن (مع قبح والاخفش يرى  
ذلك) يعنى جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى  
الاخفش فقط لان عنده اى سيويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لا يختار  
ماهو القيسح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية \* بهتر مازد  
ادميان از شما \* (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فحذف بال حذف كاخفش ايش في اى  
شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل  
من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ  
(لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل)  
الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبي) متعلق بقوله لفصل  
وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن  
بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف ما لو كان) نحن (فاعلا له  
لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله  
وفي محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة  
الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره  
فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم او لا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا  
كلامه وانما فسر لرفع الاتهام الناشئ من الحذف مثل قوله تعالى ﴿ وان احد  
من المشركين استجارك ﴾ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسألة الكحل  
الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن  
في قوله الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا  
غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيد ان اقام  
ها فان قوله ها فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او مايجرى مجراه)  
اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا  
(لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهى يا ابراهيم)  
فان قوله انت مرفوع محلا براغب والالزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب  
ومعموله وهو عن الهى باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف  
ما اذا كان فاعلا لانه كالجاء فلا يكون اجنبيا وفي قوله او مايجرى مجراه رد على  
الهندي حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقام انما (واحتز به)  
اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقائم الزيدان



المصدرية يرد به ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتزليل امكانه منزلة الوجود \* وفي الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فى الركبة وسبحان الذى صغر جسم العوض وكبر جسم الفيل ( واحترزه ) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ( عن الاسم الذى فيه عامل لفظى ) لان الاسم يشمله ( كسمى ان وكأن ) قوله ( وكأنه ) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطاً فى كون الاسم مبتدأ فلم لم يجرّد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله ( وكأنه ) ( اراد بالعامل اللفظى ما ) اى عامل ( يكون مؤثراً فى المعنى ) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا فى المعنى فكأنه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا ( لئلا يخرج عنه ) اى عن تعريف المبتدأ ( مثل بحسبك درهم ) ( مسندا اليه ) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال معتمد على صاحبه ( واحترزه ) اى بقوله مسندا اليه ( عن الخبر ) فانه مسنده لامسند اليه ( وثانى قسمى المبتدأ ) اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين ( الخارج عن هذا القسم فانهما ) اى الخبر والقسم الثانى ( لا يكونان الا مسندين ) ( او الصفة ) عطف على قوله الاسم وكلمة اول تقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الحلو لالجمع \* وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مدين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد \* الى هنا كلامه وعلى هذا تكون اومانة الجمع ايضا قوله ( سواء ) خبر مقدم قوله ( كانت ) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ أى سواء كونها ( مشتقة ) كذا فى حاشية الطول كاسم الفاعل ( مثل ضارب او ) اسم المفعول مثل ( مضروب او ) الصفة المشبهة مثل ( حسن او جارية مجراها ) اى مجرى الصفة المشتقة ( كقريشى ) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبت بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلّى فسمى بها ولد النضربن كنانة لتعوقوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القيلة كذا فى الهوادى ( الواقعة ) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى ( بعد ) ظرف لقوله الواقعة ( حرف النفى ) ( كما ولا ) ( والف الاستفهام ) ليحصل الاعتماد ( ونحوه ) هذا من باب



عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى  
عند عدم الامن من الالتباس ( فيجب ) الفاء جواب اما ( اقامة المفعول الاول )  
دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس ( نحو اعطى  
زيد عمرا ) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام  
الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة  
ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول  
الاول مقامه \* ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان  
الملحقات به فقال ( ومنها المبتدأ ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق  
والجمله عطف على قوله فته الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه  
بالفاعل فى كونه مسندا اليه ( والخبر ) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا  
منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزءا ثانيا للجمله وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع  
ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى  
قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما  
وغيره ليس بهذه المثابة ( و ) وقع ( فى بعض النسخ ومنه ) بالضمير المذكور ( يعنى  
ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر ) فيه تمييز على ترتيب  
الف ( جمعهما ) اى المبتدأ والخبر ( فى فصل واحد ) حيث قال ومنها المبتدأ  
والخبر ( للتلازم الواقع بينهما ) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له  
من مبتدأ وقوله ( على ما هو الاصل فيهما ) حال من الضمير المستكن فى قوله  
الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما  
اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه  
يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ ( راحة اكهما فى العامل المعنوى ) فى الاصح على  
ما سأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان  
وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان  
مشقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر ( فالمبتدأ ) الفاء  
للتفصيل ( هو ) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ( الاسم ) ( لفظا وتقديرا )  
واللام فى قوله ( ليتناول ) متعلق بالتعميم كما سبق ( نحو وان تصوموا ) اى  
صيامكم ( خير لكم ) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا  
تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو \* تسمع بالمعدي خير من ان تراه \* وقوله تعالى  
﴿ سواء عليهم اذ نذرتهم ﴾ عند من قال اذ نذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك  
وانذارك ( المجرد ) صفة الاسم ( عن العوامل اللفظية ) ( اى الذى لم يوجد  
فيه عامل لفظى اصلا ) اى قطعاً حينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

شبهه بالمفاعيل ) لكونه فضلة في الكلام مثلها ( اقيم مقام الفاعل ) خبر بعد خبر  
حال كونه ( مثلها ) اى مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل ( فتعين زيد ) على  
ان يكون زيد فاعلا ( فان لم يكن ) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح  
( اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به ) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجيء  
للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم  
الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره ( فالجميع ) مبتدأ والفاء جواب الشرط  
واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله ( اى جميع ماسوى  
المفعول به ) ( سواء ) خبره اى مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل  
لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا \* وفي الرضى تساوت  
البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور  
منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة  
كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزءا مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطابق  
لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في غناية المتكلم  
واهتمامه بذكره اغنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا  
كلامه ( في جواز وقوعها موقع الفاعل ) ( و ) ( المفعول ) ( الاول ) الكائن  
( من باب اعطيت ) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى  
الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح ( اى الفعل المتعدى  
الى مفعولين ثانيهما غير الاول ) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثاني على  
الاول ( اولى ) ( بان يقام مقام الفاعل ) ( من ) ( المفعول ) ( الثاني ) وان جاز  
اقامة الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الآخر  
بعد استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله ( لان ) تعليل للاولوية ( فيه ) اى  
المفعول الاول ( معنى الفاعلية بالنسبة ) اى بالقياس ( الى ) المفعول ( الثاني ) لانه  
اى المفعول الاول ( عاط اى آخذ ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبينا  
للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثاني  
فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب وماؤخذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانصب  
لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير ( نحو اعطى ) بالبناء للمفعول  
( زيد ) باقامته مقام الفاعل ( درهما مع جواز اعطى درهم زيدا ) باقامة المفعول  
الثاني مقام الفاعل لانه لا التباس فيه ( وذلك ) اى جواز وقوع المفعول  
الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانصب واقع  
( عند الامن من اللبس ) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثاني  
مقام الفاعل لا يلبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم في قوله ( واما عند



لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذالم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوًا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيدها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه \* ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال «تقول ضرب» بالبناء للمفعول «زيد» (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف «يوم الجمعة» (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه «امام الامير» بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف المكانية (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واماما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى «ضربا شديدا» (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقليل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التأكيذ التائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد مالم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يحجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذلا فائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطابق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطابق المكان التنبيه على ان الزمان المطابق والمكان المطابق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اورد ها المصنف بتعريف الاضافة ولم يورد هما بالتكثير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويعنى عن بيانها تأمل «فى داره» (جار ومحرور



مقامه فأتى النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضا  
(فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله  
(مع) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو اولا موضوعة  
للعطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو (دليل الانفصال)  
اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين  
وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزم) بمقابلته لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا  
ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فينبغي منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى  
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والحزبية فلايجوز أن يقوم المفعول معه مقام الفاعل  
معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته  
مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشرع للعية  
والمصاحبة بقواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له \* ولما فرغ من تعريف  
المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجمالا وما  
لايجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت  
المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به)  
يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود  
مصحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع  
الفاعل) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف للمفعول به وظرف الزمان  
وظرف المكان والمفعول المطابق المقيد بالصفة او غيرها وسيأتى تفصيله والجار  
والجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين  
التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره  
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ومن وافقهم من بعض المتأخرين  
فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد  
المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع استدلالا  
بالقرأة الشاذة (لولا نزل) بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور والوقفه القرآن  
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والجرور  
موقعه وبقوله \* ولو ولدت فقيرة جروا كلب \* ليست بذلك الجرو الكلاب \*  
(لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى  
الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان  
الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده  
اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب  
مثلا) قد سبق اعراب مثلا \* والكاف فى (كما) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب)

الاول اسناد انما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك  
 الاسناد لكنه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (باللام) اما  
 معطوف على قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا  
 المذكور له باللام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له  
 لفظا نادرا (فيه) اى فى المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة  
 وعلامة (بالعية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلواسند) الفعل (اليه) اى  
 الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون  
 حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان  
 النصب كان يمازاه ففوات السبب يتبقى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا  
 كذلك وسدا (بما انى ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز  
 ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى ﴿يسبح له﴾ بالبناء للمفعول قوله له قائم  
 مقام السمن لانه يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعية فلا يفوت اللام  
 بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب)  
 قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل  
 مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئت  
 للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبئا انتهى  
 كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول  
 معه) معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل)  
 واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر  
 لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واطارة الى ان المفعول الثاني  
 والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثاني و) المفعول  
 (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (في انهما) اى  
 المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه  
 الشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما المصنف بقوله  
 والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول  
 الثاني والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك  
 ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم  
 وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك  
 حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل  
 حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع  
 (المفعول له) باللام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعية فاذا اقيم



افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما  
 مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقا  
 او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا  
 تاما) لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبر واسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما  
 ويدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو  
 كما كان (ولو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى قوله (ولا يكون اسناده الا  
 تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى  
 كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه)  
 باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) اى فى حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل  
 قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين  
 مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى  
 الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتثوين وهو  
 الاصل لان عمل المصدر منونا وبلى واقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان  
 الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه ان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون  
 صقته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الحاذق بالرفع (لان احد  
 الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه  
 فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالا سم الجامد لم يحتاج الى الفاعل فلم يكن  
 اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد  
 عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ  
 ومسندا اليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضر مثل عجبنى ضرب زيد عمرا فاعجبنى  
 مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه  
 بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيدو اما اذا كان لفظ مسندا الى شئ  
 واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يحجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه  
 ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل)  
 (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى  
 عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت زيدا هندا  
 ذاهبة\* وقال الرضى وقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها  
 كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول  
 الثالث منها (حكم) اى حكم (المفعول الثانى من باب علمت) لان المفعول  
 الزائد بزيادة الهمزة فى اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثانى من باب  
 علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فياخذ حكمه (فى كونه مسندا) الى المفعول



الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن  
مفعل كايين في موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل ( في اسناد الفعل اوشببه  
اليه ) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشببه الى الفاعل ( وشرطه ) ( اى شرط  
مفعول مالم يسم فاعله ) الجار في قوله ( في حذف فاعله ) متعلق بالشرط اى حذف  
فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة  
( واقامته ) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف ( مقامه ) اى مقام الفاعل  
قوله ( اذا كان ) ظرف للشرط ( عامله ) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله ( فعلا )  
واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا  
الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد  
واكثر استعمالا ( ان ) مصدرية ناصبة ( تغير ) مبنى للمفعول من التغير ( صيغة  
الفعل ) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل ( الى فعل ) ( اى الى الماضى المجهول )  
اراد به ان فعل علم الجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل  
والعامية كضرب على ماسبق تحقيقه \* وفي الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة  
صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى \* الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق  
ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله  
تعالى ﴿ تقيمكم الحر ﴾ حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا  
وفي محشى العصام فالاولى انه مذکور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى  
فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرده هذه الاقوال جعله الشارح  
عاما للماضى المجهول ( او يفعل ) وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد  
ويشكر و اشار اليه الشارح بقوله ( اى الى المضارع المجهول ) اذا كان الامر كذلك  
( فيتناول ) كل واحد من فعل ويفعل ( مثل افعل واستفعل ويفعل ويستفعل )  
وهذا نشر على ترتيب الالف ( وغيرها ) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع  
( من الافعال المجهولة ) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو  
اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع ( المزيد ) كالصيغ اسم مفعول  
قوله ( فيها ) نائبه عند البصرية فثائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند  
الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل  
ولا تكن من الغافلين \* ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا  
اراد أن يبين أن من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول  
من المفاعيل يقع موقعه فقال ( ولا يقع ) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية  
وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة ( موقع الفاعل ) منصوب  
على الظرفية ( المفعول الثانى ) الكائن ( من ) ( مفعولى ) ( باب علمت ) لم يرد به

مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذ كر فاعله) يريد  
 ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الحلو والجمع ولم يصرح  
 بها ههنا اكفاء بما سبق في تعريف الفاعل واختصارا وحالة لفهم المتعلم قوله  
 لم يذ كر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله  
 عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه  
 الى مارجع ضمير قوله فنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قل) في اول  
 بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام في (لشدة) تعليل لقوله وانما لم يفصله  
 ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء في قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال  
 لقيامه مقامه واشترآكه معه في الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله  
 عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم  
 يسم فاعله (بعض النحاة) كصاحب الفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية  
 (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل  
 لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط بالافراد مثل قولك كل  
 رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط  
 بالاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة  
 فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى  
 يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا  
 انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبث لصديق تعريفه عليه وان لم يكن  
 في الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول)  
 يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل  
 من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان  
 يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للايسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل  
 متعلق) بكسر اللام صفة لفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملايسة مثل كوكب  
 الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح  
 اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من  
 اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا في الهوادى وفي حاشية المطول  
 المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول  
 الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى  
 بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير  
 المستتر وانما اكده لثلاثتهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول)  
 (مقامه) (اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعني قد زرتني فاكرمك وان كان  
احدهما مثبتا والاخر منفي وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا  
والمثبت جزءا نحو لو لم تشمتني لا اكرمك ولكن شمتني فلم اكرمك او بالعكس نحو  
لو شمتني لم اكرمك ولكن ما شمتني فقد اكرمك (فعلي هذا) اي على تقدير ان  
قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغي ان يكون مفعول  
لم اطلب محذوفا) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغي ان يكون  
مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اي ولم اطلب العز والمجد كما يدل  
عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والاطهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله  
تعالى ﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ اي له القبض والبسط وكذا ههنا اي ولو كان سعي لقليل  
من المال **لمعنى** ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثر  
اي مدخر لنفسى او لعقبى يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعني قوله  
ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه  
ليس مجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدرك بجعله مجرد المجد\* واللام في قوله  
(لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثر) من اثر اذا  
ثبت والاثار في الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة اثرة والجمع اثار  
والتأثر اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثر المؤصل فمعنى مجد مؤثر  
كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اي مجد عظيم (وقد يدرك)  
استثاف يبانى لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء  
والقييد يبانى لان الدعاء المطلق افصح واولى\* واللام في (المجد المؤثر) للعهد  
الشارح **منقول** لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى) مرفوع تقديره لانه  
فاعله جمع مثل بناتين الشبه والكفو (وحيثئذ) اي حين يكون مفعول لم اطلب  
محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل  
مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اي معنى البيت (يعنى) تفسير لكون  
مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا  
يكفينى قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح  
اللباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفينى ما عندي من المال القليل ولم  
اطلب الملك ولكن سعيي لاجل مجد ذى اصل والحال ان هذا المجد المؤثر اي  
المؤصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه  
\* ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولي  
ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض وادرج فيه بحث التنازع  
اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم)

لمعنى ما وجدته منه

يعود

صريح



على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان الفصيح لا يختار الا ما هو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربى واكرمت زيدا فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذلاقائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرى القيس) كفاى ولم اطلب قليل من المال \* ليس منه) هذه حجة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرى القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قول المصنف ان ما استدلتهم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرى القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدلتهم به مخالف للمادة عتيم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اى معنى قول امرى القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفاى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير أن يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير الجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصلاته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل) واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع ونابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطاً كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفياً) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحجبت لان المال والحجج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لوفانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال أتوسل به الى الحجج فلم يكن لى حجج (والمنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفي اثبات نحول لم تترنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام

ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت)  
 بناء الخطاب يعنى الوقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسما دالاعلى اتصاف ذات  
 ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا ) اى واذا لم تلاحظ المفعول  
 الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول  
 الثانى ) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر  
 لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض  
 فلا اعتبار لها فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا ) لكون  
 مفعوله الاول كذلك وهو اسم المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لمعارف غير  
 مرة ( و ) الفعل ( الثانى مفعولا مثنى ) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل  
 واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لمسيحي لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير  
 المتصل به ( فلا يتوجهان الى امر واحد ) وهو مع وقوعه فى ذلك الموضع لا يصح  
 ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع ( فلا تنازع )  
 ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد أن يبين احكام معرفته  
 وتمييزه عما يلبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من  
 كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون  
 منه فقال ( ولما استدل الكوفيون ) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ ( على اولوية )  
 متعلق باستدل ( اعمال الفعل الاول ) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولوى  
 واختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضرار قبل الذكر ( بقول امرى القيس )  
 الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال  
 بقوله هو قوله ( ولو ان ما سعى لادنى معيشة \* كفىنى ولم اطلب قليل من المال )  
 وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال ( حيث قالوا ) اى الكوفيون ( قد توجه  
 الفعلان اعنى كفىنى ولم اطلب الى اسم واحد وهو ) اى الاسم الواحد فى قوله  
 ( قليل من المال فاقضى ) الفعل ( الاول رفعه ) اى رفع الاسم الظاهر ( بالفاعلية )  
 اى بان يكون ذلك الاسم فاعلاله ( و ) الفعل ( الثانى نصبه ) وهذا ايضا من باب  
 عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ( بالمفعولية ) اى بان يكون  
 ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى  
 فاعلا والثانى مفعولا ( وامرى القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعلم الاول )  
 حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعلم الثانى ونصب قليلا لم ينكسر  
 عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه  
 دليل على ان اعمال الاول مختار اذا العاقل لا يختار احدا الامر من لزوم مكروه له فى  
 ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن



تعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضر في الفعل الثاني فيلزم  
الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثاله كأن ( كما تقول ضربني واكرمه  
زيد ) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله ( الا ان يمنع مانع ) مستثنى  
من الحذف والاضمار جميعا اى اضرمت على المذهب المختار وحذفته على غيره  
في وقت من الاوقات الاوقت ان يمنع مانع ( من الاضمار ) اى اضمار مفعول الفعل  
الثاني ( كما هو القول المختار ومن الحذف ) اى حذفه ( كما هو القول الغير المختار )  
اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار او الحذف ( فظهر ) ( المفعول )  
اى مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار  
( فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لاسبيل الا الى الاظهار ) لان المقصود من  
التنازع التخفيف والتيسير في الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم  
الاضمار واذا امتنع فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفي  
بالاعبر وهو اظهار مفعول الفعل الثاني ( نحو حسبني ) فعل ومفعول ( وحسبتهما )  
فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله ( منطلقين الزيدان )  
فاعل للفعل الاول ( منطلقا ) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه ( حيث أمثل )  
فيه ( حسبني فجعل الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولاله واضمر ) مبنى للمفعول  
( المفعول الاول ) وهو الضمير الغائب المثنى ( في حسبتهما ) لتقدم مرجعه  
رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز ( وأظهر )  
مبنى للمفعول ( المفعول الثاني ) يعنى اورد مظهرها ( وهو ) اى المفعول الثاني  
قوله ( منطلقين ) واللام في قوله ( لمانع ) تعاميل للاظهار يعنى لمانع من الحذف  
والاضمار ( وهو ) اى المانع ( انه ) اى الحال والشان ( لو اضر ) المفعول الثاني  
( مفردا ) ليطلق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال في حسبتهما اياه  
( خالف ) المفعول الثاني ( المفعول الاول ) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل  
الثاني ( ولو اضر ) المفعول الثاني ( مثنى ) متفصل ليطلق المفعول الاول وهو مثنى  
متصل به اذها في الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما  
( خالف المرجع وهو قوله منطلقا ) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير  
المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختاره البصريون والاضمار ايضا  
وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره ( ولا يخفى انه ) اى الحال والشان ( لا يتصور  
التنازع في هذه الصورة ) اى في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى  
لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى  
التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون  
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى



مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار  
فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول  
الفاعل اراد أن يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال  
«وان اعملت» (الفعل) «الاول» في الاسم الظاهر الواقع بعدها حل كون  
الاعمال كائنا (كأهو) مذهب (مختار الكوفيين) «اضمرت الفاعل في» (الفعل)  
«الثاني» على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق  
واحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والثنية  
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه  
فيها (لو اقتضاء) يعنى لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربني واكرمني  
زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه  
راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بناء  
الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربني) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل  
لفظ ضربني او غيره (واضمرت في اكرمني) يعنى في الفعل الثاني (ضميرا راجعا  
الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى في هذا العمل  
جواب الشرط (حينئذ) اى حين عمل الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني  
راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له  
(ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر  
من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا  
لفظا وذا لا يمنع (و) «اضمرت» (المفعول) يريد أن قوله والمفعول معطوف  
على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في الفعل الثاني) متعلق بقوله  
اضمرت القدر (لو اقتضاء) اى لو اقتضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب)  
«المختار» متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث  
يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه  
اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما  
يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذف) اى المفعول  
من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلا ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا  
(لثلاثتهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف  
مفعول الفعل الثاني لكونه فضلا ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم  
الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له  
فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل  
الثاني (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

( او اضماره ) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا ( بعد الظاهر ) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعلمته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله ( كما ) هو ( فى صورة تاخير الناصب ) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل ( تقول ضربنى واكرمنى زيد هو ) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لالتشريك ( وضربنى واكرمت زيدا هو ) هذا مثال لتأخير الناصب ( ورواية المتن ) وهى قوله وجاز خلافا للفراء ( غير مشهورة عنه ) اى عن الفراء ( وحذفت المفعول فى ) ( الفعل ) ( الاول ) يعنى اذا عملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل ( تحريزا ) مفعول له للحذف ( عن التكرار ) اى تكرار الاسم الظاهر حتى ( لو ذكر ) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره ( وعن الاضمار قبل الذكر لفظا ) ورتبة ( فى الفضلة ) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر ( لو اضمر ) وذا غير جائز ( ان استغنى عنه ) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد ( والا ) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله ( اى وان لم يستغن عنه ) مبنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل باب علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد ( اظهرت ) بقاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط ( اى المفعول ) فى الفعل الاول ( نحو حسبتى ) بقاء الخطاب على انه فاعل للفعل وباء المتكلم مفعوله الاول ( منطلقا ) مفعوله الثانى ( وحسبت ) بقاء المتكلم ( زيدا منطلقا ) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف ( لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع ( و ) لم يضمر ايضا لانه ( لا يجوز اضماره ) لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ( لفظا ورتبة ) ( فى الفضلة ) وهو غير جائز لما مر غير مرة \* ولما بين ماهو



الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال  
الدال عليه قوله عملت حل كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل  
الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى  
خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل  
الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم  
(اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان  
(يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعمال الثانى) مع متعلقه المحذوف فى محل  
النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) او من قوله حذف الفاعل  
قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم  
الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ماحقه  
التأخير قديكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل) معطوف  
على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل تمتع لما عرفت (كما هو مذهب الكسائى  
بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب  
(عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب  
الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا  
ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديره لانه فاعل  
(الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل  
الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا  
لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل  
الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضله فى الكلام ولثلاثا يلزم الاضمار قبل الذكر  
فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى  
وضربت زيدا (واضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر  
لتقدم مرجعه رتبة ولثلاثا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو  
ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت  
الزيدان وضربنى واكرمتهم الزيدان) وضربنى واكرموني الزيدون (ولا يلزم حينئذ)  
اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى اقتضاء المفعول  
(محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف  
الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل  
الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه)  
اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى  
رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدها



في العمدة) في باب التنازع لا مطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملايسا ( بشرط التفسير ) اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسرين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامه شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام في قوله. الظاهر للعهد الخارجى في قوله ظاهرا (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالحاق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر في الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدها (افرادا وتثنية وجعا وتذكيرا وتأنثا) منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة في هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه في هذه الامور) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز أن يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضرمت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضرمت الفاعل في الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغامه (لانه) اى الحال والشان (لا يجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع اولا في وقت من الاوقات (الا اذا سدت اى الا وقت سد شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لثلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائي) اى خالف الكسائي خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير (فانه) اى الكسائي (لا يضر الفاعل) في الفعل الاول يعنى لا يجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تجوزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضرم فيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائي لا بين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية (في نحو ضرب بنى واكرمنى الزيدان) باضمار الفاعل في الاول (عند البصريين وضرب بنى واكرمنى الزيدان) يحذفه (عند الكسائي) او جعلا مثل ضرب بنى واكرمنى الزيدون عندهم وضرب بنى واكرمنى الزيدون عنده او مفردا ومؤنثا مثل ضربت بنى واكرمتى هند عندهم وضرب بنى واكرمتى هند عنده (وجاز) الواو للابتداء اورد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف

مثل ( اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا ) او على العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا ربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح ( وغير ذلك ) المذكور ( مما يكون الاسم الظاهر ) المتنازع فيه ( مرفوعا ) ( فيختار ) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين ( النحاة ) جمع نأحى اصله نحوه على وزن فعلة قلبت الواو الفال لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينهما وبين المفرد نحو قتاة او نقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله ( البصريون ) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا ( اعمال ) منصوب بـيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجح النحاة البصريون اعمال ( الفعل ) ( الثانى ) ( لقربه ) فهو على اخذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستدبه دون الابدع وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين ( مع تجويز ) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم ( اعمال ) ( الفعل ) ( الاول ) لانه فعل اصيل فى العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ( و ) ( يـختار النحاة ) ( الكوفيون الاول ) ( اى اعمال الفعل الاول ) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين ( مع تجويز اعمال ) ( الفعل ) ( الثانى ) سبق تفسيره ( لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه ( فان عملت ) بـاء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين ( الفعل ) ( الثانى ) حال كون هذا الاعمال كائنا ( كما ) اى مثل ما وهى زائدة ( هو ) اى اعمال الفعل الثانى ( مذهب البصريين وبدايه ) اى بيان مذهبه ( لانه المذهب المختار الاكثر ) اخبار مترادفة ( استعمالا ) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للـ ( اضمرت ) بـاء الخطاب ايضا ( الفاعل ) بالنصب لانه مفعول به ( فى ) ( الفعل ) ( الاول ) ( اذا اقضى الفاعل ) ظرف للاضمار ( لجواز الاضمار قبل الذكر )

اى اختلاف اقتضاء الفعلين ( هو القسم الثالث ) لغير (المقابل) للقسمين  
 ( الاولين ) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى  
 فى المفعولية لغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف  
 الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين)  
 (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان  
 الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة  
 والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ  
 تفسير لما آل المعنى (فديكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون  
 الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف  
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يخل المعنى وههنا كذلك تقديره  
 وقد يكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة  
 ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز أن يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق  
 بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حاله مختلفين وذى الحال والعامل  
 وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز أن يكون  
 عامله معنويا مستتبطا من خوى الكلام على ماسيجى (وذلك) اى تخصيص  
 هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك  
 (لا يتصور) اى لا يتعلق او لا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة  
 الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الوقت كون (الاسم الظاهر  
 المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن  
 من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما  
 لم يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان  
 (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا  
 متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين  
 فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم  
 تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم  
 المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور)  
 اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول  
 فى اللفظ والمعنى اولا والاو اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاو فاعلا (مثل  
 ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) او بالعكس يعنى ان يقتضى  
 الثانى فاعلا والاو مفعولا مثل ضربت وضربنى زيدا واكرمت واكرمنى زيدا  
 وهذه اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا



وشريف وظريف ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضاءهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرا (و) قد يكون تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدها بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلاله والاخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدها بان يقع بعدها اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلاله والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا

البصرية او الفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم  
 وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول او الثاني (له) اى للضمير المنفصل  
 الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا منفاله (ومراد المصنف  
 بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى  
 طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول او الثاني (فلهذا) اى لكون  
 مراد المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى  
 التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذهب  
 الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرها (التنازع الواقع فى الضمير  
 المنفصل) ان كان مرفوعا \* الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله  
 يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا  
 عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على  
 مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما  
 مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على  
 ماسيجى (واما على مذهب غيرها) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه  
 لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (تمتع لما عرفت)  
 آفنا وانما قلنا فى الموضوعين ان كان مرفوعا فقيدهناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان  
 كان منصوبا منفصلا نحو ماضرب وما اكرم الا اياك جاز أن يجرى فيه التنازع  
 بالحذف لانك ان عملت الفعل الثاني على مذهب البصريين حذف المفعول  
 من الاول ان استغنى عنه وكذا ان عملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا  
 منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان  
 كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية واعتراضية  
 ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان عملت ان كان قوله فيختار بالواو على  
 النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير  
 الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله  
 تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ الآية كما سبق \* الجار فى قوله ﴿فى الفاعلية﴾ مع متعلقه  
 خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه  
 اخصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل ما لم يسم فاعله \* الجار فى قوله  
 (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم  
 الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلاله) اى لكل واحد من الفعلين  
 (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله  
 (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد)

يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده ( فلا يكون فيه ) اى فى المتقدم او المتوسط للفعل الثاني ( مجال للتنازع ) كما عرفت ( ومعنى تنازعهما ) اى الفعلين ( فيه ) انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ( اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله ( ويصح ) عطف على قوله يتوجهان ( ان يكون هو ) اى الاسم الظاهر ( مع وقوعه فى ذلك الموضع ) الذى كان بعد الفعلين ( معمولا ) خبر ان يكون واللام فى ( لكل واحد ) متعلق بالمعمول ( منهما على ) سبيل ( البدل ) لالهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل ( فحينئذ ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين ( لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل ) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثانى ( لان الضمير المتصل الواقع بعدهما ) مرفوعا كان او منصوبا ( يكون متصلا بالفعل الثانى ) لا غير ( وهو ) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا ( مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى ) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كثره ولا يتصل بعامل آخر لما سبق ولان المتصل بعامل لا يمكن ان يتصل بعامل آخر ( واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما ) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا ( نحو ما ضرب و ) ما ( اكرم الا انا فيه ) الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور ( تنازع لكن لا يمكن قطعه ) اى قطع التنازع يعنى اجراؤه والتنازع من باب تفاعل فليأمل ( بما هو طريق القطع عندهم ) اى عند الحاجة ( وهو ) اى طريق القطع ( اضمار الفاعل ) اذا اقتضاه ( فى ) الفعل ( الاول عند البصريين ) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال عليه على ماسيجى وقوله ( وفى ) الفعل ( الثانى ) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح ( عند الكوفيين ) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجى ايضا قوله ( لانه ) تعليل لقوله لا يمكن قطعه اه ( لا يمكن اضماره ) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا ( مع الا انه حرف لا يصح اضماره ) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط ( ولا ) يمكن اضماره ايضا بدونه اى بدون الا ( لفساد المعنى لانه ) اى الاضمار بدون الا ( يفيد نفي الفعل عن الفاعل ) اى الفعل الاول عند



الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجري في المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات وكذا في المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالتعدي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى ﴿اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا﴾ الآية اي اذا ابرتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اي جاز اعمال كل منهما وقوله فقد لا يحتمل ان يكون جزاء له ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص اي انا لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ لا يضم في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجري في غير الفعلين ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا و) (الصفة المشبهة نحو) (بكر كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشي وهاشمي اخوه (واقصر على الفعل) حيث قل واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجري فيهما ايضا (لاصلته في العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسه عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظيف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اي اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدها) لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع (اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والتوسط بينهما) كذلك معمول (للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدها لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك فت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثاني) اي اذا الاول

حال مؤكدة لان المعية استقيدت من صيغة التثنية فأكدناه به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف \* وقل الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتهما ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منصوبا على ظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا و اشار الشارح الى هذا المعنى بقوله ( دون الفاعل وحده ) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد في الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوب لم يثبت الا اذا سد شيء مسده والجار في قوله ( في مثل ) متعلق بقوله يحذفان في مثل ( نعم ) حال كونه ( جوابا ) ( لمن قال اقام زيد ) ( اى نعم قام زيد محذوف الجملة الفعلية ) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالتمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدّر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم ( و ذكر نعم في مقامها ) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية ( وهذا الحذف ) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما ( جائز ) والجار في قوله ( بقرينة السؤال ) متعلق بالحذف ( لا واجب لعدم قيام ) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ( ما ) اى شيء او الشيء الذى ( يؤدى مؤداه ) اى مؤدى المحذوف ( في مقامه ) اى مقام المحذوف ( كالمفسر ) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويعنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء في قوله ( فيلزم ) تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدى الخ يعنى حتى يلزم ( في الكلام ) يعنى في الجواب لو ذكر مع نعم ( استدراك ) بسبب ذكر المحذوف يعنى لو ذكر المحذوف كما يقال في جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شيء من كونه حشوا او تلويلا كاللزم في الآية ( وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ) لتأكيد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله ( ليكون ) علة للتقدير ( الجواب مطابقا للسؤال ) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم ( في كونه ) اى الجواب ( جملة فعلية ) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لاننا في صدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف

يكون تطويلا كقول الشاعر \* وقدت الاديم لراهشة \* والفي قولها كذا  
ومينا \* وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن ( بخلاف  
المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه ) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من  
معناه اللغوى او الاصطلاحي ( فانه ) اى الحال والشان ( يجوز الجمع بينه ) اى  
المفسر بالفتح ( وبين مفسره ) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف  
لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد ( كقولك جاءنى رجل  
اى زيد ) لان رجلا مجازا طلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة  
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه ف قيل اى زيد  
او فى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته  
او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى  
مات او انتقل ( فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحذفها )  
اى فى الآية مرفوع لفظا على انه ( فاعل فعل محذوف ) بقرينة دالة على الحذف  
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى ( وجوبا ) اى حذف واجبا  
( وهو ) اى الفعل المحذوف وجوبا الرفع لاحد ( استجارك الاول ) صفة  
( المفسر ) بالفتح صفة بعد صفة ( باستجارك الثانى ) صفة المفسر بالكسر  
( وانما وجب حذفه ) اى حذف ذلك الفعل ( لان مفسره قائم مقامه ) فى اداء  
مؤداه ( مغن عنه ) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله  
( ولا يجوز ) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل  
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه  
بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ماقبلها نكرة  
تكون صفة له وهى كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن  
خير من مشرك ﴾ حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز  
( ان يكون احد مرفوعا بالابتداء ) كما قلت ( لامتناع دخول حرف الشرط على  
الاسم ) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على  
الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون مادخله حادثا  
ومتجددا يعنى ان يكون الدال على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم  
لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا  
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا ( بل لا بد له من الفعل ) ليدخل عليه \* ولما  
بين حذف الفعل وحده جوازا او جوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما  
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال ( وقد يحذفان ) ( اى الفعل والفاعل ) لا الفعل  
وحده كما سبق او الفاعل او حده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله ( معا )



يقول وقيل طاح يطيح وهو واوى حال كون الطوايح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقع جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبط) وتعلقه ببيكة المقدر مما تأباه سلبية الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) في قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعني وببيكة ايضا) اى كايبيكة ضارع (من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله (المهكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنایع وغيرها من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله وببيكة ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شىء سألوه من غير تخصيص شىء دون شىء والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الراجع للفاعل القرينة دالة على تعيينه) (وجوبا) (اى حذفوا وجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماساى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق يحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية \* اكرىكى از كافرين پناه طلب دارد از تو پس پناه دهه تو و برانا كه شئودى كلام الله را \* (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الراجع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام او لا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون عامه اعز وألذ اذا المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بالاتباع وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا تو كيدله ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرهما اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام اتمناشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى مامن شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله \* ولا فضل فيها للشجاعة والندى \* وصبر الفتى لو لالقاء شعوب \* والثانى قوله \* واعلم علم اليوم والامس قبله \* ولكنتى عن علم ما فى غد عمى \* وان لم يكن الزائد معينا فانه

در اكل قوتى قول و حال

فى كثر

ما فيه ولاه آناه كره

منه كنه آناه

منه ولاه و طيم

و كثر بقال و لاه

اللقى ببطية

لاى فاعلم

على وزن تمحمة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية  
 \* برمرده ستايش كردن \* (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان  
 لتهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليك) على  
 وزن ليرم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حل اوصفة اى  
 حل كونه كأنا على البناء اوالكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد  
 (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا  
 عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل  
 المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكي ضارع) تفسير للفعل الرافعه من بكى يبكى  
 والباء في قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) اى السؤال  
 المقدر قوله (من يبكي) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى  
 يبكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حل كونه كأنا (على رواية ليك يزيد)  
 الكائن او كأنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله  
 البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون  
 ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام في قوله (لخصومة) (متعلق بضارع)  
 وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ  
 وذوالحال وحر النفي وحرफ الاستفهام مع كونه شرطاً عند البصريين لعملة لان  
 الجار والمجرور يكفيه راحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل  
 ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل  
 العامل في حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف  
 في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس  
 يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام في قوله (لانه) تعليل لكونه البكاء  
 مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان  
 ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث  
 (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (واخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان  
 الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسياسة  
 لان المصراع الاول افاد كونه شجاعا والثانى سخيا (ومحذوف) عطف على قوله  
 ضارع (مما تطيح الطوايح) (واحتبط) بالحاء المعجمة (السائل من غير وسيلة)  
 اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال احتبطى فلان اذا اخذ منك شيئا  
 بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة  
 الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوايح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة)  
 محذوف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله  
 (اي حذفاً جائزاً) وقوله (في) ظرف جوازاً يعنى متعلقاً به (مثل) (قولك)  
 ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكي (اي فيما  
 كان جواباً لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام في قوله (لمن) متعلق  
 بالقول الذى هو في قولك ومن موصولة و (قل) مع فاعله جملة فعلية صالحة  
 (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره  
 جملة اسمية في محل نصب مقول قل (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام  
 استفهامية (عن) يقوم به القيام اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف  
 ههنا جوازاً لا وجوباً (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط  
 يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى  
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء الخطاب (زيد)  
 مقول ان تقول والرفع محكي والباء في قوله (يحذف) متعلق بقوله ان تقول  
 (قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل  
 دون الخبر) اي هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ  
 لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن  
 الفعل والاهم تقدير السؤال عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك  
 لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن  
 الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرار الاسناد  
 فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ  
 فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر  
 جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله (يوجب  
 حذف احد جزئيهما) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد  
 يعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف على  
 معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما (والتقليل  
 في الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو  
 في قوله (و) (كذا) للمصنف حيث لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك  
 بقرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جواباً لسؤال مقدر  
 وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازاً) اي حذفاً جائزاً (فيما  
 كان جواباً لسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفاً جائزاً فيما كان جواباً لسؤال  
 محقق والجار في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار في قوله  
 (في مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اي في قوله الكائن في مرثية بالتخفيف



اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما و جزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصال ضمير المفعول به) يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر لمبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخير عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الاو) (بعد معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا يتقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره انفا فان مضروبة ماقبل الا محصورة فيها بعدها والاضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل) به يعنى فى الصورة الاخيرة (فلما نفاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنسافة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (يبينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتاك) او ضربته او ضربتني \* ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرها وحذفها جائزا وواجبا منها بقدر التقليل مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال (وقد) للتقليل (يحذف) مبني للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لاعلة كقوله تعالى ﴿ اقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشيء وهى دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شىء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (جوازا) منصوب

لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (يفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار  
صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار  
ضاربة الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا  
المعنى (ايضا) مصدر أض يئض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل  
واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا  
والجمله حل (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدها فى الآخر  
وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الازيد ولا مضروب الا  
عمرو فضاربة هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو  
عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد  
معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الانما يليها وما  
يليه لا يكون الاجزا اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب  
زيد عمرا ما ضرب زيد العمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا  
حل كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التمييز او على الحالية  
بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعاً والجمله حل \* ولما فرغ من بيان  
الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم  
وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل  
المذكور (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع  
الى المفعول (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) عطف على  
الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى  
(الا) (المتوسطة بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير)  
اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عمرا  
الا زيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد  
اى قيد المتوسطة بينهما) (مثل ما عرفت) اى الذى عرفته (أنفا) من انفا اذا رجع  
منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم  
الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناها (او) (وقع الفاعل بعد)  
(معناها) (اى معنى الانحوا انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت أنفا  
(او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملازمة والباء فى  
قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) اى  
الفاعل (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا مفصلا مثل ما ضرب به  
الا انا او ظاهرا (مثل ضرب بك زيد) او ضرب به او ضرب بى زيد وقوله (وجب تأخيره)  
(اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

في صورة تقديم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد في عمرو) لان الاصل في الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملاسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) يعنى ان الانحصار في الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو في زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لوقدم المفعول على الفاعل) في الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الا فيقال) في مثاله (ما ضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنان الظاهر وغير الظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد في عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا الحصر) اى المحصورة (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغييره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قيل قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لامطلقا فلا بد من تقديم الفاعل لتمام تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد في عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ما ضرب احدا احد الاعمر ازيد) وهذا المعنى غير ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذا الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيان



من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و ( نحو  
اكل الكمثرى يحيى ) لان احدها لم يصاح للفاعل ( او كان ) معطوف على  
الشرط ( الفاعل ) ( مضمرا متصلا ) ( بالفعل ) ( او شبهه ( بارزا ) بدل من الخبر  
بدل البعض ( كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه ) وسواء كان المفعول  
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ماضرت الاياك او متصلا  
كضربتك والباء في قوله ( بشرط ) متعلق بالجزاء المقدّر تقديره وجب تقديم  
الفاعل على المفعول بشرط ( ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل ) فيه رد على  
صاحب الوافية حيث قال وما ذكره بشكل يمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قوله  
( لئلا ) متعلق بالشرط ( يتقضى ) اى ما ذكره المصنف ( بمثل ) قولنا ( زيدا  
ضربت ) يعنى بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضمرا منفصلا  
مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا  
لم يلتفت اليه المصنف ( او وقع مفعوله ) ( اى مفعول الفاعل ) معطوف على  
احد الشرطين الاول لاصالته والثاني لقربه ( بعد الا ) ظرف لوقع والباء  
في قوله ( بشرط ) كالباء السابقة ( توسطها ) اى كلمة ( الا ) بينهما ) اى بين  
الفاعل والمفعول ( فى صورتى التقديم والتأخير ) يعنى فى صورة تقديم الفاعل  
وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجي قريباً ( نحو ماضرب زيدا الاعمر )  
( او ) ( بعد ) ( معناها ) اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها ( نحو انما  
ضرب زيد اعمر ) ( وجب تقديمه ) جزاء لقوله انتفى او كان او وقع او بعد معناها  
وايا ما كان جزاء الباقية محذوف اما لكونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه  
واما الثانى فللقربه ( اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور )  
الاربع والجار فى قوله ( اما فى صورة ) متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره  
اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة ( انتفاء الاعراب فيهما ) اى  
الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول ( والقرينة ) الدالة عليهما لفظية كانت  
او معنوية ( فلتحترز عن الالتباس ) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم  
يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثانى لجواز تأخيره ايضا  
فدفع هذا الالتباس وجب تقديمه ( واما ) وجوب تقديمه عليه ( فى صورة  
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال ) المصدر مضاف الى  
فاعله وناسب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة  
اخرى بين اجزاء كلمة ( واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطها  
بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا يتقلب الحصر المطلوب ) يعنى انحصار  
الفاعل والمفعول ( فان المفهوم من قوله ماضرب زيدا الاعمر ) يعنى

سندھا ( بان هذا ) ای قول الشاعر ( للضرورة ) ای لضرورة وزن الشعر  
اذلوقيل جزى عدی بن حاتم عنی ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين  
الفعل والفاعل وهو نادر ( والمراد عدم جوازه في سعة الكلام ) والاضمار  
المذكور ليس بموجود فيه ( وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدی بل الى المصدر  
الذي يدل عليه الفعل ) مثل ﴿ اعدلوا هو اقرب ﴾ وقد مر تحقيقه ومثل قولك  
من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذي دل عليه الفعل اعنى  
صدق ( ای جزى رب الجزاء ) فينبذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى  
الصاحب ای صاحب الجزاء قوله ( واذا انتفى الاعراب ) شروع فيما يعرض  
للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان  
كان جائز التأخير عنه ( الدال ) اللام في الاعراب للعهد الخارجي ( على  
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول ) الباء في قوله ( بالوضع ) متعلق بالدال  
لان المراد بها الدلالة الوضعية لا غير ( لفظا ) منصوب على التمييز عن نسبة  
الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير ای انتفى لفظ الاعراب لاتقديره  
( فيهما ) ( ای في الفاعل المتقدم ذكره ) مرفوع ( صريحا ) تمييز من قوله  
فنه الفاعل ( وفي ضمن الامثلة ) معطوف على قوله صريحا لان في التمييز  
معنى الظرفية ( والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة ) لاصريحا لانه لم  
يذكر المفعول صريحا ( والقرينة ) معطوف على الاعراب ( ای الامر الدال  
عليهما لبالوضع ) لان القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع ( اذ لم  
يعهد ) مبنى للمفعول وقوله ( ان يطلق ) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار  
حينئذ في قوله ( على ماوضع ) متعلق بقوله ان يطلق ( بازاء شيء ) قوله ( انه )  
الضمير اسم ان راجع الى الموصول ( قرينة دالة ) خبر ان ( عليه ) الضمير راجع  
الى الشيء نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثالا قرينة للفاعل بل  
المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك ( فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى  
عنه ) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي حيث قال  
وكان يكفيه ای المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذا الاعراب من القرائن اللهم  
الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم  
فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لوقول والواضح ان يقول  
اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله ( اذ القرينة شاملة له ) لتعليل لكون  
الاعراب مستغنى عنه لالعدم الورود كما هو المتبادر ( وهى ) ای القرينة  
( اما لفظية ) ای تكون معروفة باللفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كطاء  
التأنيث ( نحو ضربت موسى حبلى او معنوية ) يعنى تعرف بملاحظة العقل

(الاصل الذي يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت  
اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالمحققات الشيع (جاز ضرب غلامه) بالنصب  
على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلاله وقوله ضرب الى آخره بتقدير  
مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جازاى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم)  
تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو)  
اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على  
التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا اورتبة او كليهما معا اذا كان الامر  
كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط)  
وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط  
محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانت عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم  
الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة  
(وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا  
(لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تمييزان  
عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار  
المذكور (غير جائز) لكونه مخالف لوضع ضمير الغائب وسيجيء تفصيله قوله  
(خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش)  
متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن  
جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جنى  
ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندها) اى  
دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما  
يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف  
من حوالة الرجل المسئى الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم  
منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائب  
(عدى بن حاتم جزاء) منصوب بترع الحافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف  
الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها  
وجزاؤها القتل هذرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى  
الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو مالمس بكلب صيد ولا حرث ولا له  
نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالبدال المهملة وهو العدو والاول  
اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قيل المقصود منه  
اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصويره  
اياها وربما يحيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجب عنه) اى عن



اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به  
 لفعل تقديره امثل مثل (زيد) اتي به ليصرح مابه المقصود من المثال ويبين (في)  
 (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول  
 (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و) (مثل ابوه في) (زيد قائم ابوه)  
 وانما اتي بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون الاعتماد  
 وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح  
 فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم  
 ابواه او آبؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان  
 المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ  
 من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة  
 ما يبنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات  
 والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اى ما يبنى الخ قيل ولو قال والاولى  
 مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة  
 الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل  
 وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره (اى ما يبنى ان يكون  
 الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب الولى اولا  
 (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجى  
 مثل جاءنى رجل واكرمتم الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه  
 شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان  
 معناه القرب يقال ولىه اى قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل  
 المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى  
 الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر  
 قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى على كونه  
 كالجزء منه عند العرب لتلك اى للشدة (اسكان اللام في ضربت) اى في الفعل  
 الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله  
 (لانه لدفع التوالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة  
 واحدة) لانه لما وجب اسكان احدا الحروف الاربع في الفعل الرباعى لانه لما استقل  
 بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستقلال وجب اسكان  
 احدها لدفعه ولزوم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالمثال المذكور (فلذلك)  
 الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولى واللام تعليل ومتعلق  
 بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعد

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه) عليه (اذا كان مبتدأ نكرة والخبر ظرفاً) ليتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد بالتقديم) (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسناداً واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالاً من ضمير قدم اى مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (او على ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا ينبغى مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدماً عليه كالفعل كان فى حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدماً عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلاً فى الفاعل كالصنف مثلاً واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول مالم يسم فاعله (داخلاً فيه) اى فى الفاعل (كصاحب المفضل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه مقدماً عليه ابداً وتابعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلاً فلا يحتز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به) وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولاً وليس خلافاً معنوياً فعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

واللام في (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة  
ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرها قوله (وكذا) خبر  
مقدم (المراد) مبتدأ مؤخر (في جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات  
والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله (بقريته)  
متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التوابع بقريته (ذكر التوابع  
بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى  
ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العمل) او وجه الشبه لم يقل  
في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا في الدلالة على الحدث لئلا  
يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول)  
اللام متعلق بالقبول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة)  
مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل)  
مثل رويد زيدا وهيهات الامر (واسم التفضيل) وسأني تفصيله (والظرف)  
مثل زيد في كه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند او حال من الفعل بتقدير  
قد بالواو والضمير لان الماضي المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة او مقدرة  
وسياقي (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل  
البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم  
عليه (عن نحو زيد في زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذي اسند اليه الفعل يعنى  
خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد  
اليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل  
وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فزال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه)  
فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن  
الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا  
جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس  
بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام في قوله (ليخرج) متعلق  
بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه  
وصف سببي مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت  
على غير هي له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ  
الا بوجه التخصيص وسياقي تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته في  
محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخره هو الاصل لتشويق  
السامع الى المبتدأ مثل \* ثلاثة تجلوا عن القلب الحزن \* الماء والحضراء والوجه  
الحسن \* (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء



فقال (فنه) الفاء للتفصيل ومن للتبويض (اي من المرفوع) يرجحه توافق  
الضميرين المرفوع البارز والمجرور في المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع  
(او مما اشتمل على علم الفاعلية) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن  
والمجرور في المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع  
(الفاعل) مبتدأ وقوله فنه خبر مقدم او خبر وقوله فنه مبتدأ لان من للتبويض  
تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل في المبتدأ التقديم على ماسأى (وانما  
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل)  
لان الفعل هو الاصل في العمل والاسناد والاخبار لانه لعرضه وحدوثه يحتاج  
دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظي يعرف باللفظ والقلب  
كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي  
ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط  
ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولانه اشد في باب التركيب حيث لا يجوز  
حذفه الا بسد شيء مسدده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اي غالبا لانه  
يجب تأخيرها في بعض المواضع لامر عارض وسيجيء تفصيله (على ما هو الاصل  
في المسند اليه وهو التقديم) وسيأتي وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان  
مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظي وهو  
الفعل الذي هو الاقوى في العمل لما سبق لزم تأخيرها عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ  
اذ اقدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأو لا مثل زيد ابوك في تأويل  
مرربك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب  
واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر  
(فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته (بخلاف  
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به  
والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ  
بتأويل وهما الحكم لا يقبل التأويل (وهو) (اي الفاعل) (ما) (اي اسم)  
سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (او حكما) عطفت على  
قوله حقيقة واللام في (ليدخل) متعلق بالتعميم اي وانما عممنا الاسم  
المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقي والحكمي (فيه) اي في الاسم  
(مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر  
في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجبني ضربك زيدا (اسند  
اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو  
بعت وهل ضربت زيدا ونحوها (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية)

الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو) (اي المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ فان الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعني ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهي والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان (لا للافراد) كزيد ورجل (ما اشتمل) (اي اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اي علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فلتناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو) وهي ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة في التثنية لا غير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها وانما عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اي يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو جاءني هذا في محل الضمة وهذا في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه اي في قوله او محلا رد على الهندي حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل) اي في مكان من الرفع او النصب او الجر (لو كان ثمة) اي في ذلك المكان (معرب) اي اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءني هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءني زيد (او تقديرا) مثل جاءني فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما ي بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اي المصنف (يبحث مثالا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثالا والجملة حال من فاعل يبحث او على الحالية بمعنى مثالا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرها (اذا كان) ظرف ليبحت (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا واعراب المبني انما يكون في محله (كما سيجيء) في بحث وجوب التقديم والتأخير \* ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه

القول انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو مافيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما \* واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله نجر بالكسر \* ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفضيلا شرع في بيان محل الاعراب وهي ثلثة فقال (المرفوعات) قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفي المحرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره اى من انواع محال الاعراب او انها موقوفة لاحل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي (لا المرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لامطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الا في ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض مته اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطرذا) تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتبينها على ان التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان في تقديره على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة لاعلى وزن ديمة (المذكر الذى لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصفات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد اورجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحموده في الخيل لا يكاد يوجد الا عند العرب الخالص (لذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او اناثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سجلات) جمع سجل على وزن قطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اى ضخمة) جمع ضخم بالضاد والحاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجلال



المقصود ولم يتجاوز الى غيره ( فعاد الكسر ) المنوع لاجل المشابهة التقوية  
 حين ضعفت ( الى حاله ) لعدم المؤثر في سقوطه فبقى على حاله الاولى ( وسقوطه )  
 اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم في هذه الحالة ( لامتناعه من الصرف )  
 اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كانت  
 العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا وزالت احديهما  
 فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع  
 سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور ( ومنهم من ذهب الى ان العلتين  
 ان كانتا باقيتين مع ) دخول ( اللام او الاضافة ) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع  
 اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصايبح  
 وثلاث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة ( كان  
 الاسم غير منصرف ) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط  
 الجر لما سبق من كونه منصرفا مطاقا وغير منصرف مطلقا ( وان زالتا معا )  
 اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز  
 اجتماعهما باحديهما ( او زالت احديهما ) اى احدى العلتين حيث لا يجوز  
 جمعها مع احدهما ( كان ) الاسم ( منصرفا ) فدخله الجر لكونه منصرفا  
 ولما منع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما  
 سبق ( وبيان ذلك ) اى وبيان المذهب الثالث ( ان العلمية تزول بدخول اللام )  
 لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على  
 ماهو معرفة باى طريق كان ( والاضافة ) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة  
 المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سأتى ( فان كانت العلمية  
 شرطا للسبب الاخر ) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق ( زالتا ) اى العلتان  
 ( معا ) باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام او الاضافة وزال ايضا بزوالها  
 السبب الذى جعلت هى شرطه فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف  
 فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة ( كما فى ابراهيم ) وطلحة  
 وزينب وبلبل وعمر ان ( وان لم تكن ) العلمية ( شرطا ) له بل اثر فيه بلا شرط  
 ( كما فى احمد ) وشمر وزفر وعمر ( زالت احديهما ) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد  
 فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين ( وان لم يكن هناك ) اى فى الاسم الغير  
 المنصرف ( علمية ) بل كان غير منصرف بدون العلمية امام سببين كما فى احمر  
 وثلاث وجمع ( بقيت العلتان على حالهما ) واما مع سبب واحد كحمراء واساور  
 واناعم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة  
 مكررة منع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق ( وهذا

ولم يكتف ايضا ( بان يقول ينكسر ) اختصارا ( لان الكسر يطلق على الحركات البناءية ايضا ) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة ( وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة ) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه ( منصرف او غير منصرف فنههم ) اى فبعض النحاة ( من ذهب الى انه ) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة ( منصرف مطلقا ) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه او بقيت احدهما وزالت الاخرى ( لان عدم انصرافه ) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر ( انما كان لمشابهة الفعل ) في الاحتياج والفرعية ( فلما ضعفت هذه المشابهة ) اى لمشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل ( بدخول ماهو من خواص الاسم ) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها ( اعنى اللام او الاضافة ) على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم ( قويت جهة ) اى جانب ( الاسمية ) وتحققت لان وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه ( فرجع ) هذا الاسم ( الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر ) اى الجذر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة ( دون التنوين ) يعنى لم يدخله التنوين ( لانه ) اى لان التنوين ( لا يجتمع مع اللام والاضافة ) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين ( ومنهم من ذهب الى انه ) في هذه الحالة ( غير منصرف مطلقا ) يعنى في الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا ( والممنوع من غير المنصرف ) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه ( بالاصالة هو التنوين ) لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ ومثل قولك قل الحق وتضر بين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم ( وسقوط الكسر ) من غير المنصرف ( انما هو بتبعية التنوين ) لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة ( وحيث ) للمكان يعنى واى مكان ( ضعفت ) فيه ( مشابته ) اى مشابهة غير المنصرف ( للفعل ) بدخول ماهو من خواص الاسم ( لم تؤثر ) اى المشابهة ( الا في سقوط التنوين ) لكونه مقصودا بالمنع فسقط ( دون تابعه الذى هو الكسر ) لان الشيء اضعف ينحصر تأثيره فيما هو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحية فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائفة او لا مثل اسود واحمر ( فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة الموجودة حيث لم تكن زائفة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائفة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائلا لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائفة (والعلمية في منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لا يلزم اجتماع المتضادين) في باب حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال لا يجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارها (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود (بعدزواله مع ضداخر) اى مع ضده (في حكم واحد) اى في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قيل اجتماع المتضادين) لان احدا الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبه به) اى الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغي للعاقل ان يتحرز عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل \* ولما بين ان الاسم العرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحول وان كان التنوين يمنع في جميع الاحول فقال (وجميع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة او لا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لثلاثا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اثار بالتفسير في الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بـ ينجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلائاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر أن يقول المصنف بالكسرة بالثناء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمر كم (او تقدير) مثل بالحلى وحبل النساء (وانما لم يكتب) المصنف في بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على ما صير مجرورا (لان الانجرار قديكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى



الوصف فيجوز أن يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا لزوم من جانب سيويه (بقوله) «ولا يلزمه» من الالتزام او اللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى ولا يلزم سيويه من اعتباره) اى اعتبار سيويه (الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) «باب حاتم» بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لاسيل الى اعتبار المنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز أن يعتبر المنوع \* واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها كما كان فى الاصل صفة (ثم جعل علما مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيويه (بمنع صرفه) اى باب صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى «لما يلزم» تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالتزام على ما لا يخفى اى لعلامة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف «من اعتبار المتضادين» بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص متين مخصوص بحيث لا يطابق على غيره بوضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه حمرة ذى روح او جماد او انسان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد «فى حكم واحد» متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية  
(اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التكثير)  
وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية  
غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى اخر  
(قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلىة) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب  
بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحرمة اما  
اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلىة بل المتبادر ليس الا ان  
يجعل علما لذات متصفة بالحرمة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ما سبق  
فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التكثير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح  
(واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التكثير (فان الوصفية)  
فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا تجتمعان فى كلمة واحدة  
لما سيبنى (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتكثير) وهو ظاهر (والزائل لا يعتبر من  
غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم العربى الصرف واجيب  
عنه بان الساقط للمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه)  
اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتكثير  
(الاسبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) فى سكران  
والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه  
سبب واحد غير مكرر يتأيل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع  
وهو عدم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصلته فانصرف (وهذا القول) اى  
قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية ووقل الحشى  
والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى  
فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر  
سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التكثير) اشار الشارح بهذا الى  
ان قول المصنف ولا يلزمه جواب لسؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على  
ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية  
لان الزائل للمانع يجوز أن يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزى سيبويه  
(ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام  
المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من  
الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير  
منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز  
ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات

للخصوص والوصفية للعموم ( بالتذكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية ) الزائفة  
 بالعلمية ( فاعتبرها ) اى فاعتبر سيويوه الوصفية لزوال المانع ( وجعله ) اى نحو  
 احمر ( غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل ) فى نحو احمر  
 ( والالف والنون المزيديتين ) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال  
 حال التذكير او لا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية  
 ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التذكير ثالثا بعد العلمية  
 فانه غير منصرف عند سيويوه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش  
 فنصرف على ما سيأتى ( فان قلت كما ان ) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها  
 ضمير الشأن المحذوف وجوبا اى كما انه ( لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية ) بعد  
 التذكير هذا هو المشبه به ( لا باعث على اعتبارها ) هذا هو المشبه تقديره فان قلت  
 لا باعث ههنا بعد التذكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كما انه  
 لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية ( ايضا ) اى كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها  
 اى فلم اعتبر سيويوه الوصفية الاصلية الزائفة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف  
 للوزن والوصف الاصلى ( وذهب الى ما هو خلاف الاصل ) فى الاسم المغرب  
 ( اعنى ) بما هو خلاف الاصل فيه ( منع الصرف ) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم  
 المغرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل ( قيل ) يعنى اجيب  
 ( الباعث على اعتبارها ) اى على اعتبار سيويوه الوصفية الاصلية فى نحو احمر  
 بعد التذكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف ( امتاع اسود وارقم )  
 من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد ( مع زوال الوصفية عنهما ) اى عن  
 اسود وارقم ( حينئذ ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيويوه اعتبار  
 الوصفية فى نحو احمر بعد التذكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال  
 الوصفية فى كلا القسمين ( وفيه بحث ) اى فى هذا الجواب نظر ( لان الوصفية  
 الاصلية التى هى سبب ( لم تزل عنهما ) اى عن اسود وارقم ( بالكلية ) لان الوصفية  
 انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية  
 السوداء وليس كذلك ( بل بقى فيهما ) بعد الاسمية ( شائبة ) اى رائحة ( من الوصفية )  
 الاصلية التى وضع اسود وارقم لها ( لان اسود اسم للحية السوداء ) وهى  
 نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه  
 الحية السوداء يعنى جنسا فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها  
 ( وارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض ) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم  
 وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها  
 ( وفيهما ) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية ( شمة ) اى رائحة ( من الوصفية



في التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوي (نحو اجمع) واكتع وابضع  
 فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية واذا كانت غير  
 منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة في معنى التأكيد الا انها لما كانت  
 بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف  
 عند التكثير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف  
 للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق  
 سيبويه والاختش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى  
 باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى في نحو اجمع (قبل  
 العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو  
 الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعال التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل  
 التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون  
 مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله  
 اكبر من كل شئ لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا لما  
 سيجي ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان  
 وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التكثير منصرف بالاتفاق) وان  
 كان غير منصرف حال التكثير او لا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى  
 الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه  
 كافعل وابدع ولا يكون لما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل في الاسم  
 الصرف (حتى صار افعال التفضيل) حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه  
 معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعال  
 التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف  
 بعد التكثير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه) بسبب  
 كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعال بمن فقد تميز عن افعال الاسمى  
 الذى لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير  
 منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم (اعتبار الوصفية  
 الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاختش) في انصراف  
 نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية)  
 المصدر جار لفاعله وناسب لمفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله  
 اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون  
 مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناله في الوجود وههنا كذلك (بعد  
 التكثير) ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

الخفش بفتح تين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان  
 في بصره ضعف وقديكون الخفش علة وهو الذي يبصر الشيء بالليل  
 ولا يبصره في نيم ولا يبصر في يوم صباح كذا في الصحاح وسبب تلقبه به معروف  
 الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعني من يكون مكثي بابي  
 الحسن لان الاخفش ثلاثة \* الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه  
 \* والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعد تلميذ سيبويه \* والصغير ابو الحسن علي بن  
 سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن \* التلميذ مصدر  
 لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان  
 المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندي حيث قال  
 الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لرتبته  
 (قول التلميذ) اي ماقاله وهو انصراف نحو احمر بعد التكرير (اظهر) من قول  
 سيبويه لان الاصل في الاسم العرب الصرف (مع موافقته) اي مع ان ماقاله  
 الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان ما في ما وهو قوله  
 وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (جعله) اي  
 جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه  
 حيث جعل سيبويه فاعلا خالف عملا بما هو الاصل في الفاعل وهو الاولى  
 (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه  
 جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعاً وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيهاً)  
 مفعول له (على ذلك) اي على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق  
 والبلغ قديع دل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق  
 لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعاً لاسيما  
 في عبارات الفقهاء (في) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علماً) اي في كونه  
 منصرفاً (اذا نكر) اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم  
 انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجيء (والمراد نحو احمر) كل (ما)  
 اي وصف (كان معنى الوصفية فيه) اي في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية  
 مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعني  
 قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علماً لشخص (ظاهراً غير خفي) يعني يوضع  
 لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضاً وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر  
 (فيدخل فيه) اي في هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما  
 يكون معنى الوصفية فيه ظاهراً غير خفي (ويخرج عنه) اي عن احمر او عما كان  
 معنى الوصفية فيه ظاهراً ليس بخفي (افعل التأكيد) اي افعل الذي استعمل

اوعدم مجيء اصمت بضميتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل ( امر  
غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين ) من غير اعتبار نقله من اصمت بضميتين  
( ايضا ) اى كإورد اصمت بضميتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين ( وان  
لم يشتهر ) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين  
( فالأوزان التى تحقق ) وثبت ( فيها العدل تحقيقاً كان ) العدل ( او تقدير المجمع )  
تلك الأوزان ( وزن الفعل ) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولاً وما يكون  
معدولاً لا يكون وزن الفعل \* وقال الحشى ونحن نقول اصمت بعلم للمفاضة سميت  
بلفظ اصمت بضميتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالاصمت  
ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط  
لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علماً للمفاضة المخوفة لا لمطابقها وليس  
كذلك ( وايضا ) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولاً عن اصمت بضميتين  
امر غير متحقق للعلامة المذكورة ( قد عرفت فيما تقدم ) يعنى فى بحث العدل فى قوله  
لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخر اوجه  
عن ذلك الاصل الخ ( ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكتفى فى اعتبار العدل  
التحقيقى ) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيق مع ان  
اصله موجود محقق فى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق  
( بدون اقتضاء منع الصرف اياه ) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف  
فى الاستعمال بالعلة الواحدة ( و ) بدون ( اعتبار خروج الصيغة ) المعدولة  
( عن ذلك الاصل ) الموجود تحقيقاً او تقديرًا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر  
الاخراج لم يتحقق العدل ( وههنا ) اى فى قوله اصمت بكسرتين علماً للمفاضة  
( لا يقتضيه ) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل  
موجوداً محققاً ( لوجود سببين فى اصمت ) يقتضيان منع صرفه ( وراء العدل )  
اى غير العدل ( وهما ) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل  
( العلمية والتأنيث ) المعنوى مع وجود تحجيم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة  
وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمز وضرب لان افعل امر مختص به ( ثم )  
اى بعد بيانه ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب  
واحد ( انه ) اى المصنف ( اشار الى استثناء مثل احمر علماً اذا نكر عن هذه  
القاعدة ) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا  
نكر صرف بناء ( على قوله سيديويه بقوله ) ( وخالف سيديويه ) مركب من \* سيب \*  
فارسي وهو التفاح \* و \* وهى \* وهو صوت لقب امام النحاة عمر و بن عثمان الشيرازى  
واتما لقب به لانتشار رائحته كإنتشار رائحة التفاح ( الاخفش ) مشتق من



(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى  
والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها  
وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى)  
بالتنكير (احد السبيين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها  
(و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو التأنيث (المشروط  
بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببي) لان انتفاء الشرط وهو  
العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بهما معنى تأثيره (فليطبق)  
بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطه (فيه) اى فى الاسم  
الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف  
(او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيا) اى فى السبب الذى (هى)  
اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان  
لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمر واحد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع  
سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن  
شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب  
الواحد الغير القائم مقام السبيين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى  
خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب  
او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون  
بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال  
(ان اصمت) بقطع الهزمة ووصالها (بكسرتين) اى بكسر الهزمة والعين  
التي هى الميم حل ككونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية \* ببيان \*

كما فى قول الشاعر \* اشلى سلوقية باتت وبات بها \* بوحش اصمت فى اصلاها  
اود \* (من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه)  
اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب  
نصر ينصر (وقيل ان يجىء بضميتين) لانه انه اذا كان عين المضارع مضموما  
يجىء بهزمة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه  
اذا فتحت يلبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم  
الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهزمة احترازا  
عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت  
(معدول عنه) اى عن اصمت بضميتين لانه لما جىء اصمت بكسرتين على غير القياس  
علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا)  
اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضميتين

شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء  
المشروط ولو لم يكن سببا محضاً لما كان الاو لان العدل ووزن الفعل بسبب محض  
(وها) (اي العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو  
ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز أن يوجد كفة فيها العدل ووزن  
الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسأى واذا نكرت زالت ولم تزولا  
لانها ليست بشرط فيها حينئذ فلا يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر  
صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السبين العدل ووزن الفعل  
فاجاب عنه بقوله وها متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتبع  
منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل  
ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر ووزن وجمع وفعل نحو سحر وفعل  
نحو امس وفعال مثل قطام و (ليس شيء منها) اي من هذه الاوزان الستة  
قوله منها صفة لشيء وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان  
(في منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان  
كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون)  
(اي لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شيء معها)  
اي مع العلمية يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا شيء عام لمجموع هذين الشيئين  
فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه  
من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندي من انه غير  
صحيح (من الامر) بيان لشيء (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن  
الفعل مرة وانفرادها اخرى (بين مجموع هذين الشيئين) العدل ووزن الفعل  
(وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الا احدهما) يعني  
الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد العدل وحده كعمر  
(لا مجموعهما) يعني لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله  
وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اي اذا جعل نكرة الاسم  
(الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه  
شرطا او لا كعمر واحد وابراهيم وعمران او ثلاثة كاه وجور في اسمي بلدين  
او اربعة او غيرها نحو آذريجان (بقي) ذلك الاسم غير المنصرف (بالاسباب)  
فيه (اي لم يبق فيه) اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية  
(سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعني لم يؤثر في منع  
الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقی  
يعني في السبب الذي (هي) اي العلمية (شرط فيه) اي في سببته وتأثيره

وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير  
منصرف للعلمية والعجمة\* ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف  
ولذا قال الشارح (اي لكل مبطل محق) وهذا من قيل ذكر الاسم واردة  
وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه في محل الرفع  
خبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذا نكر اى لدليل  
(تين) فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في (لما) دليل (ظهر)  
ظهورا (حين بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق)  
اي في تفصيل كل واحد منها (من انها) بيان ما في قوله (لما) (اي العلمية) اي من ان  
العلمية التي هي شرط او سبب (لاتجماع) اي لاتجماع حال كونها (مؤثرة الا)  
الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ماسياتى اي من ان العلمية لاتجتمع مع سبب  
من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اي تجماع السبب الذي (هي)  
(اي العلمية) (شرط فيه) اي في تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم  
تعتبر سببته (وذلك) اي كون العلمية شرطا واقع (في) الاسباب الاربعة التي هي  
(التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا او معنى) اي حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون  
تاء ملفوظة او معنوية بان يكون التأنيث في معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث  
بالتاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان  
تكون علمية في العجمية (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما  
(والالف والنون المزيدين) كما قال الف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية  
(فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط) في تأثير سببته (بالعلمية)  
اي بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء  
مما بقى من الاستثناء الاول) اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم  
تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني  
من المقيد مثل قولك ماضرت زيدا الا عمرا اي ماضرت احدا غير زيد  
الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اي لاتجماع) العلمية سببا (غير ماهي  
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجماع الاسباب الستة ولكن  
تجماع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجمعهما)  
اي تجماع العدل ووزن الفعل حال كونهما (مؤثرة) معهما حيث كانت  
سببا محضا (كما) تجماع العدل (في عمر وزفرو) وزن الفعل في (احمد)  
وشمر وضرب (ولست شرطا فيهما) اي حال كون العلمية غير مشروطة  
في تأثيرهما وسببتهما (كما) لم تجماع العدل (في ثلاث) ومثلث واخر  
وجمع فيه (و) مع وزن الفعل (في احمر) واسود وارقم لانها لو كانت



المتحركة ( لقبوله التاء ) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله ( لحيى يعملة ) لانه  
 يقال هذا جل يعمل وهذه ناقة يعملة ( للناقة القوية على العمل والسير ) ولما فرغ  
 من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازليت  
 ينصرف فقال ( ومافيه علمية مؤثرة ) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف  
 موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمرو زفر واحد وشرط لاغير  
 كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها  
 قسمين ( اى كل اسم غير منصرف ) لكون البحث فيه ( يكون فيه علمية مؤثرة  
 في منع الصرف ) عن الاسم ( بالسببية المحضة ) اى بان يكون سببا فقط كما في العدل  
 ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة ( او مع شرطية ) اى بان يكون شرطا  
 ( لسبب آخر ) كما في الاقسام الاربعة التى هي الالف وانون في اسم والتراكيب  
 والعجمة والتأنيث افضليا كان او معنويا ( واحترز ) المصنف ( بذلك ) اى بقوله  
 مؤثرة ( عما ) اى عن العلمية التى ( تجتمع الفى التأنيث ) ممدودة او مقصورة ( او )  
 عن العلمية التى تجتمع ( صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما ) اى من الفى التأنيث  
 وصيغة منتهى الجموع ( كاف في منع الصرف ) عن الاسم لما امر انهما سببا قويا  
 يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيره فاجود العلمية فيهما يكون  
 كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح ( لا تأثير فيه ) اى في كل واحد ( للعلمية )  
 ( اذ انكر ) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل ذلك الاسم  
 في حكم النكرة ( بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به ) اى بالجماعة التى سمي  
 كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة  
 ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون  
 مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا ( نحو ) زيد فى قولك ( هذا زيد )  
 فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التذكير اصل فى الخبر  
 ( ورأيت زيدا آخر ) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر ( فانه )  
 اى فان الحال ( اريد به المسمى بزيد ) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتذكير ههنا  
 التذكير حكما لانه يتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لشيء  
 لا بعينه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى ( او يجعل )  
 عطف على يأول اى اذا انكر بان يجعل العلم ( عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه )  
 بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم ( به ) اى  
 بالوصف ( نحو قولهم ) اى قول اهل الحق ( لكل فرعون موسى ) فان فرعون  
 فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة \* ولما  
 اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين

يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم خنيفاً (للتاء) يعنى لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف  
 (لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه  
 (لا اختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة  
 لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسياتى  
 تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم  
 فلا يمكن ان يكون سبباً فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطاً (ولو قال) المصنف  
 (غير قابل للتاء قياساً) نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم  
 القبول قياساً (بالاعتبار) متعلق بقوله قياساً (الذى امتنع) وزن الفعل (من  
 الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياساً بالاعتبار الذى هو الوصف  
 الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار  
 كونه اسماً حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار  
 المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به  
 رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة  
 الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون)  
 لحقوق التاء به (قياساً) وهو ان يكون لحقوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود  
 فان مجئ التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسماً (للحية الاثى) لانه يقال  
 اسود اذا كان مسمى به من الحية ذكراً واسودة اذا كان اثنى (ليس باعتبار  
 الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل  
 سوداء لاسودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير  
 منصرف للوصف الحالى والوزن (بل) مجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار  
 غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد  
 من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس  
 بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا المحقوق لا يضره  
 لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة  
 فلاحاجة الى ذكر قيد آخر فضلاً عن القيود المذكورة (ومن ثمه) (اى ومن اجل  
 اشتراط عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع  
 احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود  
 الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة  
 بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة  
 مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفاً وان كان فى اوله الزيادة  
 المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء

لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون  
غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة التكررة غير مؤثرة في منع الصرف  
(و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر \* وانما اورد  
مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيادات كشمر معلوما  
ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثي كضرب (على البناء للمفعول) تخفيف العين  
ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيداً (اذا جعل علما الشخص)  
معين ليو جديده سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا)  
اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية  
ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء  
للمفعول) ولم نعمل باطلاقة (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده  
في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود  
شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود  
الشرط فيه (الابعض التحاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة تدل  
على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار  
عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على يختص يعنى او ان  
يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعى الفعل والاسم يعنى يصلح ان  
يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) (في اوله) (اى في اول وزن الفعل)  
فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان  
بعيدا في الظاهر (او) يكون (في اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان  
ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرحمه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم  
يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى  
زيادة حرف) اشارة الى ان التثوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد  
قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر  
(من حروف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف  
اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اى  
مثل زيادة حرف) من حروف اتين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول  
الفعل) (غير قابل) (اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه  
نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه  
والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه مثل قوله تعالى ﴿بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ وهما يمكن ان يحذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما



( وهو كون الاسم على وزن يعد ) مبنى للمفعول من عديعد ( من اوزان الفعل )  
واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولنا نحو شمر ويزيد  
واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى  
( وهذا القدر لا يكفى فى ) تأثير ( سببية منع الصرف ) لانه لو كفى لكان مثل  
يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما  
لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفى  
( بل ) ( شرطه ) اى شرط وزن الفعل ( فيها ) اى فى سببية منع الصرف  
( احد الامرين ) على سبيل منع الحلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل  
وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال ( اما ) ( ان يختص ) ذلك الوزن ( فى اللغة  
العربية ) ( بالفعل ) ( بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الامنقولا من ) نوع  
( الفعل ) الى نوع الاسم بان يكون علما ( كشم ) بتشديد العين ( على صيغة  
الفعل الماضى المعلوم ) او المجهول مأخوذ ( من التثنية ) فانه يختص بالفعل  
وهو المروور حادا او مختالا وبالفارسية \* دامن درميان زدن وكذر كردن \* والمناسب  
بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المروور حادا لان فى الفرس الحدة فى المشى  
( فانه ) اى شمر ( نقل من هذه الصيغة ) اى من كونه ماضيا معلوما من التثنية  
( وجعل علما لفرس ) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه  
تحاشيا عن ذكر اسمه ( وكذلك ) اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك ( بذر )  
بالذال العجمة والراء المهمة \* اسراف كردن \* ثم جعل علما ( لماء ) وقيل لكثر الماء  
وكان بمكة بمناسبة الكثرة ( وعثر ) بالثاء المثناة والراء المهمة \* لغزیدن \* ثم جعل  
علما ( لموضع ) مأسدة اى ذات كبوة لكثرة العثار فيه ( وخضم ) بالخاء والضاد  
المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل باضراس او ملء الفهم بالما كقول  
ثم جعل علما ( لرجل ) ا كقول وقيل اسم عمر بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على  
تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل ( افعال نقلت ) اى نقل كل واحد منها  
من الفعلية ( الى الاسمية ) يعنى جعلت علما لما سميت هى به ( وامانحو بقم ) مبتدأ  
حال كونه ( اسما لصيغ ) بكسر الصاد المهمة وفى آخره غين معجمة اسم لما  
يصنع به ( معروف ) مشهور بين الناس ( وهو الغندم ) بالتركي بقم ( وشلم )  
حال كونه ( علما لموضع بالشام ) اى لموضع بارض الشام وقيل مدينة القدس  
بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس ( فهو ) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان ( من  
الاسماء ) خبر له وهو وخبره خبر المبتدأ الاول ( العجمية المنقولة ) منها  
( الى العربية ) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك ( فلا يقدح ) مبنى  
للمفعول ( فى ذلك ) اى فى كونها غير منصرف ( الاختصاص ) بالفعل اى

فعلى يستلزم انتفاء فعلاية ( فتبقى مشابتهما لالفي التأنيت على حالها ) كيهو  
 مذهب البصريين ( ومن ثمه ) وهى للإشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قل  
 الشارح ( اى ومن اجل المخالفة فى الشرط ) اى شرط تأثير الالف والنون  
 فى الصفة ( اختلف ) مبنى للمفعول ( فى رحن ) الظرف بالرفع لانه نائبه  
 ( فى انه منصرف ) بدل من قوله فى رحن بدل الكل ( او غير منصرف فانه )  
 اى الشأن ( ليس له ) اى لرحمن ( مؤنث ) ولا مذكر ولم يذكره لكونه فى صدد  
 المؤنث ( لا ) زائدة لتأكيد النفي الذى فى ليس ( رحنى ) بدل من قوله مؤنث  
 اى ليس له رحنى بالالف المقصورة ( ولا رحانة ) بالتاء ( لانه ) اى لان رحن  
 ( صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا ) زائدة ( على مذكر ) بدل من  
 قوله غيره اى لا يطلق على مذكر ( ولا ) يطلق ايضا ( على مؤنث ) لان  
 معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى  
 المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا يطلق على غيره ( فعلى )  
 الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف ( مذهب من شرط انتفاء  
 فعلاية ) تقديره ( فهو غير منصرف ) على مذهب من شرط انتفاء فعلاية لوجود  
 الشرط على مذهبه لانه لم يحى رحنانة ( وعلى مذهب من شرط وجود فعلى )  
 تقديره ايضا ( فهو منصرف ) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد  
 الشرط على مذهبه لانه لم يحى فعلى لما عرفت ( دون سكران ) ( فانه لا خلاف  
 فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهيين ) يعنى لانتفاء فعلاية على المذهب  
 الاول ( فان مؤنثه ) يحى ( سكرى ) لوجود فعلى على المذهب الثانى فان  
 مؤنثه يحى سكرى ( لاسكرانة ) يقال رجل سكران وامرأة سكرى  
 ( و ) ( دون ) ( ندمان ) ( فانه لا خلاف ) لاحد ( فى صرفه ) يعنى يكون  
 صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه ( لانتفاء الشرط )  
 الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة ( على المذهيين لان مؤنثه  
 ندمانة ) بالتاء ( لا ندمى ) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة  
 ندمانة ( هذا ) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على  
 المذهيين او كون مؤنثه ندمانة لاندعى ( اذا كان ندمان بمعنى النديم ) وهو  
 المعاصر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش ( واما ) ندمان  
 ( اذا كان بمعنى النادم ) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم  
 على ما فعل او ما لم يفعل ( فهو غير منصرف بالاتفاق ) لوجود الشرط  
 على المذهيين ( لان مؤنثه ندمى لاندمانية ) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى  
 وجمعه ندامى مثل سكرى ( وزن الفعل ) المعدود من اسباب منع الصرف

والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبره وامتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم  
جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف  
والنون (تحقيقا) مفعول له لشرط اى فقد شرطت العلمية في سببية الالف  
والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان  
علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اولي متنع التاء) عطف على اللزوم  
اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع  
دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتأكد (شبههما لالفي التائين) على القول الثانى  
لانهما شبهتان لالفي التائين في الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما  
تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم امامكسور الفاء (كعمران) واما مقبوضة  
كشبعان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده في الكل واما مقبوض الفاء  
وما بعده ايضا كرمضان (او) الالف والنون (ان كانا) (في صفة) وفي  
العصام جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وهو  
من قيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام في جوازه واما  
العطف بكلمة او فالتنية على التنافي بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلاية) (اى)  
ان كان الالف والنون في صفة فشرطه (اى شرط الالف والنون في منعهما  
من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف  
في امتناعه منه (انتفاء فعلاية يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التائين) المتحركة  
(عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة  
التي فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (لتبقى مشابتهما لالفي  
التائين على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى ليكون انتفاء دخول  
تاء التائين شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف  
والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة \* واعلم ان الالف  
والنون في الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التي يحىء مؤنثها فعلى لا تكون  
الامفتوحة الفاء مثل عطشان والتي يحىء مؤنثها فعلاية تكون مضمومة الفاء غالبا نحو  
عريان وسعدان وتحيء مفتوحة الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يحىء مثل  
الفاء على ما سبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون في منعهما  
من الصرف او شرط تلك الصفة في امتناعهما منه (وجود فعلى) والاول اعنى  
انتفاء فعلاية اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل  
لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلاية وما يكون مقصودا لذاته يكون  
اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلاية) لانه لا يكون  
شيء واحد تائينان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود



كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلاية على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (فى اسم) (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (تقابل الصفة) يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يتقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات مالم يحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر و او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل و فرس) وحجر وشجر و اما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات مالم يحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالم يحظ معها صفة هى الحمرة والضاربة والمضروبة (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثانى) اى ما يدل على ذات مالم يحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم و شرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منهما) من الاسم (الصرف) وسببتهما لمتعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فتى الضمير فى الاول وافرده فى الثانى رعاية الاول والثانى (او شرط ذلك الاسم) اى الاسم الذى فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

واحداً) للبلدة التي كانا فيها (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثاني (اواسنادية) لانه ليس احدهما مبتدأ والاخر خبراً (اوغيرها) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثاني منه صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجي وهو ليس بمنع لمنع الصرف ((الالف النون)) (المعدودان من اسباب منع الصرف) وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما داخضه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص للمطلقتهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبية على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر ههنا مخالفاً لما ذكره في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقاً هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام الى هنا كلامه وليفید ان القيد ههنا معتبر في سائر الاسباب السابقة واللاحقة كقيدنا في كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اي الالف والنون عند الكوفيين (مزیدین لانهما من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان في قول الشاعر \* هويت السمان فشييتي \* وقد كنت قدما هويت السمان \* اولانها من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها والثاني ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعين) عند البصريين (ايضا) اي كتسميان مزیدین عند الكوفيين (لمضارعتهما) اي لمشابهة الالف والنون (لاني التأنيث) الممددة والمقصورة (في منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعني كمان تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع الفى التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزائدتين في آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (ولان الحاجة خلاف في ان سببتهما لمنع الصرف) اي في كون الالف والنون سبباً لمنع الصرف (اما كونهما مزیدین وفرعيتهما للمزيد عليه) يعني ان سببتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضاً فرعيتين على ما زيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابتهما لاني التأنيث) وفرعيتهما لما شابهتا له وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثاني) الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزیدین وفرعيتين على ما زيدتا عليه سبباً واحداً لكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزیدین وليس

آخر منه ووصف اختص باحدهما لا يتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه  
( فان قلت كان ) واجبا ( على المصنف ) في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر  
على ما ذكر منها بل يجب عليه ( ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب  
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ) . يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان  
لا يكون باضافة ولا باسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى تكون القيود الخمسة  
اربعة منها تكون نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسمها ولا بد منها  
( ليخرج ) التركيب الذي كان الجزء الثاني منه صوتا ( مثل سيبويه ) سيأتي تفصيل قول  
سيبويه ( ونقطويه ) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة  
وهو معروف \* وويه صوت سيأتي تفصيله في باب الاصوات ركب هذان الاسمان  
وجعلا علما للشخص ( و ) الجزء الثاني منه تضمن حرف العطف مثل ( خمسة  
عشروسة عشر ) وغيرها من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف  
العطف وسيأتي وجه تركيبهما وتضمن الثاني حرف العطف في باب المركبات  
( علمين ) حال امامن الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم  
لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان ( قلنا ) في جوابه  
( كآته ) اى كان المصنف ( اكتفى في ذلك ) اى في عدم اخذ القيد  
الاخيرين حيث لم يذكرهما ( بما ذكره فيما بعد ) اى بعد المعربات في بحث المبنيات  
( انهما ) اى ان هذين التركيبين ( من قليل المبنيات ) يعنى ان المصنف ذكر  
صريحا في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها  
حرف العطف مبنية فلا تكون ممانحن فيه ولذا لم يذكرها اختصارا ( واما  
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر ) المصنف ( بناءها ) اى حال كونها مبنية  
( اصلا ) اى قطعالا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها  
ليعلم انها تكون مبنية ( فلذلك ) اى لعدم ذكر بنائها اصلا ( احتاج ) المصنف  
ههنا ( الى اخراجها ) فاخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد ( مثل بعلبك )  
( فانه علم بلدة ) بالشام ( مركب ) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد  
( من بعل وهو اسم صنم ) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ﴿ ادعون  
يعلا وتذرون احسن الخالقين ﴾ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة  
لامره يدل عليه قوله تعالى ﴿ هذا بعل شيخة ﴾ اى زوجي ( وبك ) بفتح الباء  
وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه رد وبك عتقه اى دقه وسميت مكة  
شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدرُوا على التسلط عليها كاتخا  
الفيل وغيرهم ( وهو اسم صاحب هذه البلدة ) التي جعل بعلبك علما لها حيث  
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك ( وجعلا ) اى البعل والبك ( اسما



( في المضاف اليه ) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف ( ما يضافه ) اى ليس لها ان تؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال شئ لا يكون سببا لحصوله ( اعنى منع الصرف ) تفسير لقوله ما فى ما يضافه ( و ) ان ( لا ) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة ( باسناد ) يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل او فى الحال ( لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم الضنف ومبنا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا فى العرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها ( نحو تأبط شرا ) وشاب قرناها وذرحا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر النهى سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشرا لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشرا اراده فقل اين هو فقد اجيب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى صغيراتها وشاب يشيب اى ابيض شعره سميت به لانهما كانت كذلك وذرحا من ذر يذر مثل فر يفر وذرح المالح والحب فرقه وبابه رد وذرحا اسم رجل كان يذر الحب اى ينشره ( فانها ) اى الاعلام المذكورة ( باقية فى حال العلمية على ما ) اى حال ( كانت ) الاعلام المذكورة ( عليها ) اى على الحال ( قبل العلمية ) من النصب والرفع وغيرها ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجرها مجرى الامثال ( فان التسمية بها ) اى بالجملة المشتملة على الاسناد ( انما هى ) مبتدأ ( لدالاتها ) خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة ( على قصة غريبة ) كما فى تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التى هى اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشرا اراده وكذا الحال فى غيره ( فلو تطرق ) اى عرض ( اليها ) اى الى تلك الجملة ( التغيير ) فاعل تطرق ويقال تطرق له اذا صار طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية ( يمكن ان تفوت تلك الدلالة ) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكمالاتها التى كانت قبل التسمية بها ( واذا كانت ) تلك الجملة ( من قبيل المبنيات ) بعد العلمية ( فكيف يتصور فيها ) اى فلا يمكن ان يجرى فى تلك الجملة ( منع الصرف ) الذى هو ( هو من احكام العربات ) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان العرب نوع من الاسم والمبنى نوع

الصرف ( حذفت الضمة للثقل ) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية  
ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا ( وعوض  
عنها ) اى عن الضمة ( التنوين ) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين  
( فسقطت الياء للتقاء الساكنين ) اى لدفع اجتماع الساكنين ( فصار جوار )  
بالكسر والتنوين او تقول فسقطت الياء اكفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى  
﴿ يوم يدع الداع ﴾ والكبير المتعال ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان  
الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد  
( وعلى هذه اللغة ) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال ( لا  
اعلال ) فى مثل جوار ( الا فى حالة واحدة ) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه  
لامقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة ( بخلاف اللغة المشهورة ) وهى  
التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف ( فان فيها الاعلال فى الحالتين )  
حالة الرفع وحالة الجر ( كما عرفت ) مفعلا ( التركيب ) المعدود من اسباب  
منع الصرف ( وهو ) اى التركيب ( صيرورة كلمتين او اكثر ) من كلمتين ( كلمة )  
بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين ( واحدة ) صفة لكلمة  
للتاكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله ( من غير حرفية جزء ) متعلق بقوله  
صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه واجزائه حرفا يفهم هذا الشرط  
من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان  
غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات فلا يرد ( نحو النجم وبصرى ) حال  
كونهما ( علمين ) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف  
فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا ( شرطه ) اى شرط التركيب  
فى سببية منع الصرف ( العلمية ) اى ان يكون علما ( ليأمن ) التركيب لكونه  
عارضيا يقبل الزوال ( من الزوال ) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع  
العلم فيامن من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها  
لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى  
وضعت عليها ينبغى ان تكون مصونة لا تقبل الزوال ( فيحصل له ) اى للتركيب  
حيث كان علما ( قوة ) لانه مأموم من الزوال والعروض ( فيؤثر بها ) اى بتلك  
القوة ( فى منع الصرف ) فيكون سببا لمنع الصرف ( وان لا يكون ) التركيب  
( باضافة ) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة ( لان الاضافة  
تخرج المضاف ) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة ( الى الصرف او  
الى حكمه ) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم  
وعثمانا يكون منصرفا وفى حكمه على مسيحي ( فكيف تؤثر ) الاضافة

ولمناسبة الثبوت مرة والحذف أخرى وأما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى  
كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التثوين يعرض للآخر \* وفي الرضى ففسر  
بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله  
جوارى بالتثوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستتقال ثم  
جوارى بحذف الياء لاستتقال الياء المكسور ماقبلها في غير الصرف الثقيل  
بسبب الفرعية وانما ابدل التثوين من الياء ليقطع التثوين الحاصل طمع الياء  
الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السرافي وهو  
الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتثوين والاعلال مقدم على منع الصرف  
لما ذكرنا تحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغة منتهى الجموع حاصله  
تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا تحذف تثوين الصرف لعدم الصرف  
ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا لكونه  
منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التثوين عن الياء الى هنا كلامه ( وعلى هذا  
القياس ) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع ( حالة الجر ) مبتدأ  
( بلا تفاوت ) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستتقال ( و )  
وقع ( فى لغة بعض العرب ) وهى قليلة واختارها الكسائى وابوزيد وعيسى  
ابن عمرو ( اثبات الياء ) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف ( فى حالة الجر ) بلا تثوين  
بناء على انه غير منصرف وان الجر والتثوين يسقطان منه ( كما فى حالة النصب )  
يعنى كما انهما يسقطان فيها ( تقول ) فى حالة الجر ( مررت بجوارى ) بفتح  
الياء بلا تثوين ( كما تقول ) فى حالة النصب ( رأيت جوارى ) بفتح الياء بلا تثوين  
فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق ( وبناء هذه اللغة )  
مبتدأ وارد ( على تقديم منع الصرف على الاعلال ) لان الاعلال وان كان متعلقا  
بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف فى الوقوع  
فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتثوين انما يكون فى الآخر فقدم  
منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتثوين والاعلال نافلها  
وال مثبت لشرفه مقدم على النافي ( فانه حينئذ ) اى حين تقديم منع الصرف على  
الاعلال ( تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر ) لان جر غير منع الصرف انما يكون  
بالفتحة ( والفتحة خفيفة ) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد  
ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب ( فما وقع فيه ) اى فلم يقع فى مثل جوار  
فى حالة الجر ( الاعلال ) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب ( واما )  
بناء هذه اللغة ( فى حالة الرفع فاصل جوار ) فيها ( جوارى ) مثل ضوارب  
( بالضم بلا تثوين ) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التثوين لعدم



لكونها اصلا والوصف عارضا ( فاصل جوار في قولك جاءني جوار جوارى  
 بالضم ) يعنى يضم الياء ( والتنوين بناء ) نصب على انه مفعول له او مفعول  
 مطلق اى بنى بناء ( على ان الاصل فى الاسم ) المهرب مطلقا ( الصرف )  
 اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط ( فبنى ) مبنى للمفعول  
 ( الاعلال ) نائبه ( على ما هو الاصل ) اعم على القاعدة المقررة فى علم الصرف  
 وهى ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهى مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين  
 لاسيما فى الجمع الممتد ( ثم ) اعم بعد ما علمت ان اصل جوار فى قولك جائتني  
 جوار جوارى بالضم والتنوين ( اسقطت ) شروع فى بيان بناء الاعلال  
 وكيفية مبنى للمفعول ( الضمة ) نائبة ( للثقل ) اى لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء  
 المكسور ما قبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين ( و ) اسقطت ( الياء ) ايضا  
 ( لدفع التقاء الساكنين فصار جوار ) بعد الاعلال ( على وزن سلام وكلام )  
 فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو أن تقوم  
 مقام السببين ( فلم يبق ) نحو جوار بعد الاعلال ( على صيغة منتهى الجموع )  
 لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر  
 وان كان موجودا ( فهو بعد الاعلال ايضا ) اى كما كان قبل الاعلال منصرفا  
 ( منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك ) اى كما كان  
 التنوين قبل الاعلال كان للصرف ( وذهب بعضهم ) وهو سيبويه والحليل  
 ( الى انه ) اى نحو جوار ( بعد الاعلال غير منصرف ) كما كان قبل الاعلال  
 غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى  
 الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي  
 ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف ( لان  
 فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع ) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية  
 والشرط ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف ايضا ( لان المحذوف ) الذى لم يكن  
 نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون ( بمنزلة المقدر ) فى  
 ملاحظة العقل والاعراب ( ولهذا ) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا  
 للاعراب ( لايجرى ) من جرى مجرى اى لايتصور ( الاعراب ) ولا يقع ههنا  
 ( على الرء ) التى كانت آخر ابد الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدره فيكون  
 تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما جرى الاعراب عليه ولوقع على  
 ما هو الآخر كيد ودم ( والتنوين فيه ) اى فى نحو جوار رفعا وجرا ( تنوين  
 العوض ) لا الصرف ( فانه لما اسقط تنوين الصرف ) لعدم الصرف ( عوض  
 عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين ) يعنى الذى هو حاصل  
 فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلما سببه كون التنوين حرفا ايضا

حكمه) اى حكم مثل جوار يائى كان او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه حكم مفردة (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرهما بقوله (فى حذف الياء عنه) اى عن مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لا لتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جائتى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبهة (جائنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائى (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لحقة النصب على الياء لكونه جزء الالف بالتنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرنا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بالتنوين كما تقول رأيت اساور اذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لئفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بالتنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التى هى سبب قائم مقام السبين فلا بسا (مع صيغة متتهى الجموع) بغير هاء يعنى لوجود السبب القائم مقام السبين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة متتهى الجموع بغير هاء فيكون فى حالة النصب غير منصرف بالاخلاف (بخلاف حالى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالااعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لالعوذ (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فاما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستتقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فاما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة

وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول ما لم ينس فاعله لقوله قدر  
 ( فكأنه سمى كل قطعة من السراويل ) المشتمل على القطع ( سرواله ثم جمعت  
 سرواله ) بناء على اجتماع القطع ( على سراويل ) فيكون سراويل جمع سرواله  
 بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه  
 على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطاق على الواحد لان الجمع لا يطلق على  
 المثنى فكيف يطلق على الواحد ( واذا صرف ) عطف على قوله اذا لم يصرف  
 ومبنى للمفعول ( اى سراويل ) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في  
 موارد الاستعمال ( لعدم تحقق ) اى لعدم كون ( جمعته ) التى هي السبب في كون  
 مثل هذا الوزن غير منصرف محققه في سراويل ( تحقيقا ) نصب على التمييز  
 ( و ) الحال ان ( الاصل في الاسماء ) العربية ( الصرف ) اى دخول الجر والتوين  
 لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف  
 فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم مقامهما وما لم يحتاج الى شئ يكون اصلا  
 فينبغي ان يكون الاصل في الاسم العرب الصرف ( فلا اشكال ) لفظ لانفى الجنس  
 والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح ( بالنقض به ) اى بسراويل  
 ( على قاعدة الجمع ) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك  
 القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير متحقق  
 فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع ( لاحتاج ) مبنى  
 للمفعول ( الى التنفى عنه ) اى عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب  
 سيبويه او المبرد وقول الحشى عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيه  
 من قبيل قوله ( فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم ) واقعا على اعلى  
 درجات البلاغة لكنه راعى حل المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى  
 ( ونحو جوار ) مبتدا ( اى كل جمع ) يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل  
 يعم له ولثله ( منقوص ) جمع ( على ) وزن ( فواعل ) لانه لا يحى منه فعاليل ( يائيا كان )  
 ذلك الجمع المنقوص ( او واويا كالجوارى والدواعى ) فيه نشر على ترتيب اللف لان  
 الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح  
 منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء  
 نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا  
 فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز  
 واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعى ثم قلبت يال تطرفها وانكسار ما قبلها  
 فيقال الدواعى فالاول ناقص يائى والثانى واوى ( رفعوا جرا ) ( اى فى حالتى الرفع  
 والجر ) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بخذف المضاف ( كقاض ) خبر ( اى



الموصول المقدر اى على ما يوازنه سراويل ويشاركة فى الوزن ( من المجموع )  
بيان لما ( العربية كانا عيم ومصابيح ) وقناديل ( فانه ) اى سراويل ( فى حكمها )  
اى فى حكم المجموع العربية ( من حيث الوزن ) ومن حيث المعنى حيث يطلق  
على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما ان  
حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان  
المشابه بالشيء يأخذ حكم مشابهه ( فهو ) اى سراويل ( وان لم يكن من قبيل  
الجمع ) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية ( حقيقة لكنه ) اى الا انه ( من قبيله حكما )  
يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شبه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على  
ما قلنا صار كأنه جمع لان المشبه بالشيء يكون فى حكمه ( فالجمعية ) اتى قامت مقام  
السبين ( على هذا التقدير ) اى على هذا الجواب ( اعم من ان تكون حقيقة ) كاساور  
واناعم ( او حكمية ) كسراويل وقوله ( فبناء هذا الجواب ) دفع لما ورد فى بعض  
الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على  
الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون  
عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع ( على تعميم الجمعية ) التى هى السبب  
الواحد الى الحقيقى والحكمى كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال  
والاصل ( لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة ) كاظن ( وهو ) اى السبب  
الزائد عليها ( الحمل على الموازن ) حتى تزداد الاسباب على التسعة فتصير عشرة  
فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب  
منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا ( وقيل ) قائله المبرد ( هو اسم )  
( عربى ) يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سراويل بالباء الموحدة كما فى قوله  
تعالى ﴿ سراويلهم ﴾ فبالواو يكون عربيا الا انه ( ليس بجمع تحقيقا ) نصب على التمييز  
او على المصدرية اى جمعا محققا ( لانه اسم جنس ) كتمر ونخل ( يطلق على  
الواحد والكثير ) لانه مفرد وضعوا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا  
او مكسرا بالزيادة او التقصان فكان مفردا محضا ( لكنه ) اى الا انه ( جمع  
سروالة ) اى قطعة خرقه ( تقديرا ) نصب على التمييز ( وفرضا ) عطف تفسير له  
( فانه لما وجد غير منصرف ) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب ( ومن  
قاعدتهم ) اى ومن قاعدة النحاة ( ان هذا الوزن بدون الجمعية ) اتى هى السبب  
وهذا الوزن شرط فى تأثيرها ( لم يمنع ) مبنى للمفعول ( الصرف ) اى من الصرف  
فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه ( قدر ) مبنى للمفعول من  
التقدير ( حفظ ) مفعول له ( لهذه القاعدة ) يعنى لتكون القاعدة مصونة  
ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم ( انه ) اى سراويل ( جمع سراويل )

بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاساور وانا عيم او منقول الى الاسمية  
 اشارة الى ان الثقل لا يضربه (فأقول في سراويل) (يعني فاجوابك في سراويل  
 (فانه اسم جنس) كاسد وتتم حيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال  
 انه (لا جمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة  
 (في الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا  
 (في الاصل) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن  
 لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون  
 سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول  
 (في صرفه) نائبه (ومنه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف  
 يعني اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سياتى  
 وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب (فهو)  
 اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل  
 غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة  
 اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال)  
 اى في المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير  
 منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال)  
 المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) أنت ايها السائل  
 (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل  
 (في التفضى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع  
 وهذا الجيب هو سيبويه ولذا قدمه\* وفي الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على  
 على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآخر لكنه اشبه من كلامهم  
 ما لا يصرف قطعاً نحو قتاديل فحمل على ما شابهه فتح الصرف ولم يمنع  
 الآخر مخففاً لان جميع موازنه ليس ممنوعاً من الصرف الا ترى الى نحو  
 أكلب وانجرائتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم قد وضعه العجم وليس  
 بعربى الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه كان في العجم سراويل وقد قرئ به  
 في قوله تعالى ﴿سراويلهم من قطران﴾ (ليس بجمع لافى الحال) لانه يطلق على  
 الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعاً ثم نقل عنه وجعل اسما  
 كخضاجر ولانه اذا لم يكن عربياً فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعة لاحالا  
 ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عند سيبويه (في منع الصرف)  
 اى فى كونه ممنوعاً من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على  
 ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماد على

المصنف (في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر  
 علما للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول  
 يكون معتبرا في منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف  
 (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغيرها (ان يكون في الاصل) سواء  
 بقى على جمعيته ولم ينقل او لا (كما قال في الوصف) الوصف شرطه في سببته  
 لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية  
 كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقى  
 او نقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا في حكم  
 العدم فلا يؤثر في شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا  
 فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه  
 عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا احتراز عنه قال شرطه ان  
 تكون وصفا في الاصل (وليس الامر كذلك) يعنى ولا عرض في الجمع مطلقا  
 سواء كان سببا قائما مقام السبين او لا (اذلا يتصور العروض في الجمعية) لان  
 واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا لانه وضع الجمع  
 مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد  
 الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون  
 عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا  
 القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم  
 حيث صار اسمين للحية على ماسبق \* وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمي به  
 لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف  
 فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على  
 وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية \* شلوار \* (جواب عن سؤال مقدر)  
 نشأ من قوله وحضاجر علما للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى  
 من جعل الجمعية اعم لان تكون في الحال او في الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال  
 (ان يقال قد تفصيت) بالخطاب من تفصى مثل تفعل اى تلخصت يقال تفصى  
 عن كذا اذا تلخص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل  
 لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر  
 الهمزة (الوارد) صفه له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر)  
 متعلق به ايضا حيث لاجع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف  
 (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السبين الباء فيه متعلق بقوله تفصيت  
 (اعم من ان يكون في الحال او في الاصل) يعنى تلخصت عن ذلك السؤال



فيكون علما منقولا ( فانه كان في الاصل ) اى في اصل استعماله ( جمع حضجر )  
 على وزن قطر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده ( بمعنى عظيم البطن ) انسانا  
 كان او غيره يقال بالفارسية \* شكم بزرگ \* فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن  
 ( سمي به الضبع ) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا  
 الضبع ( مبالغة ) مفعول له للتسمية ( في عظم ) مصدر بوزن غنب ( بطنها )  
 اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة ( كأن كل فرد منها ) اى من جنس  
 الضبع ( جماعة من هذا الجنس ) يعنى سمي حضاجر واحدا من افراد الضبع  
 اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم  
 عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك ( فالمعتبر في منع الصرف ) اى منع  
 صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع ( هو الجمعية الاصلية )  
 لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب  
 الذى هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فعلى هذا  
 الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كمساجد ومصايح وان يكون  
 في الاصل لا في الحال كحضاجر علما للضبع ( فان قلت ) هذا السؤال نشأ  
 من التفرع المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان  
 المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط ( لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار  
 الجمعية الاصلية ) يعنى يجوز أن يوجد فيه علتان اخرى من غير اعتبار تلك  
 الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها ( فان فيه العلمية ) لانه علم ( والتأنيث )  
 المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة ( لان الضبع هى اثنى الضبعان )  
 فيكون حينئذ علما للمؤنث المعنوى كزيتب والضبعان بكسر الضاد على وزن  
 الغلمان المذكور من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة  
 منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه  
 تكلف ( قلنا علميته غير مؤثرة ) لانه علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون  
 علم شخص ( والا ) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام ( لكان ) حضاجر  
 ( بعد التذكير منصرفا ) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لمسايقى وليس كذلك  
 لانه تمتنع من الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص ( والتأنيث )  
 فيه ( غير مسلم لانه ) اى لان حضاجر ( علم جنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا )  
 كما ان اسامة علم جنس للأسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز  
 أن يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير  
 منصرف في استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالاثنى فهم من كلام  
 اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية ( وانما اكتفى

اي للجمع الذي وقع ( بعد الفه ثلاثة احرف او وسطها ساكن ) ( واما ) ما يكون بهاء فنصرف لعدم وجود شرطه الذي هو أن يكون بغير هاء لان وجود السبب لا تأثير له بدون وجود الشرط مثل ( فرازنة ) ( وامثالها ) جعله من باب حذف المعطوف مثل ﴿ سربيل تقيكم الحر ﴾ اي والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى ( بما ) اي من المجموع التي ( هي على صيغة منتهى الجموع ) الا انها كانت ( مع الهاء ) التي كان عدمها شرطاً في تأثيرها ( فنصرف ) ( لفوات شرط تأثير الجمعية ) وان وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط ( وهو ) اي الشرط ( كونها ) اي كون الجمعية ( بلا هاء ) ( وحضاجر علما ) وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع حينئذ يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ مخذوف اي هو علم والجملة صفة او اعتراض ( للضع ) متعلق بقوله علما ( هذا ) اي قوله وحضاجر علما للضع غير منصرف الخ ( جواب عن سؤال مقدر ) ورد على المصنف من كون الجمع سبباً على تقدير أن يكون الواو للاستيناف ( تقديره ) اي تقدير السؤال المقدر ( ان حضاجر علم جنس للضع ) لاعلم شخص للضع ( يطلق على الواحد ) اصالة وحقيقة ( و ) يطلق على ( الكثير ) لامن حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده ( كما ان اسامة علم جنس للاسد ) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير ( فلا جمعية فيه ) اي في حضاجر الذي هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التي تكون سبباً ( و ) الحال ان ( صيغة منتهى الجموع ) ليست من اسباب منع الصرف ( وانما السبب الجمعية وقد فانت بسبب كونها علم جنس ) ( بل هي ) اي تلك الصيغة ( شرط للجمعية ) والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب ( فينبغي ان يكون ) حضاجر علما للضع ( منصرفاً ) لعدم وجود السبب ( لكنه ) اي الا ان حضاجر ( غير منصرف ) استعمالاً ( وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضع ) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك و اشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضع واما نصبه بتقدير اعني فقيح جدا لان المقام لا يقتضي المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفي نصبه في هذا المقام قيل وقال فلانظوتل الكلام بذكر المقال ( غير منصرف ) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ ( لا ) اي لا يكون غير منصرف ( للجمعية الحالية ) لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية ( بل ) عدم صرفه ليس الا ( للجمعية الاصلية ) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود اسما للحية ( لانه ) اي لان حضاجر ( منقول عن الجمع )

مختصرا (وانما اشترط كونها بغير هاء لانها) اى لان الجمعية (لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفي الرضى انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعة وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سيبين الى هذا كلامه (كفر ازنة) وصياغة فانها (على زنة كراهية وطواعة بمعنى الكراهية والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل في قوة الجمعية قور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السيبين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائني من شرطه بان يقول ولإياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولأحاجة (الى اخراج نحو مدائني) منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لعالميين الميراث (فانه) اى مدائني او مدائن (مفرد محض) لما قلنا ان الثاني علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (في الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وإياء النسبة لا تاجد الجمع وفي الفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا في المال) لان المراد منه العلمية والنسبة لا الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدني والى مدائن كسرى مدائني كذا في الصحاح (وهو انظر آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزین او فرزنان بكسر الفاء فيهما) وهو العالم الذي هو ذوقون من العلم (فلم تناسق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغير هاء) اى الصيغة التي لا تكون فيها تاء التانيث (وثانيهما ما يكون بهاء) اى الصيغة التي تكون مع تاء التانيث لان النفي يستلزم الإيجاب الاول ما يستفاد من النفي صريحا والثاني ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفي يدل على وجود المنفي لانه لو لم يكن موجودا لما نفي (فاما) اى الجمع الذي (يكون بغير هاء فمتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية وشرط تأثيرها الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخير مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذي وقع (بعد الفه حرفان) (ومصباح) (مثال لما)



فقد تم الجمع واستقر وصالح لان يكون سببا يقوم مقام سبيين لان الجمع سبب والانهاء  
 كأنه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة  
 وهو ما لحق آخر مفردة واو ونون او ياء ونون او الف وتاء (فانه لا يغير الصيغة)  
 اى صيغة مفردة لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا لتغيير صيغة المفرد عن  
 الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز أن يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا  
 لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايام من جمع ايمان)  
 جمع يمين (على ايمانين) بالواو والنون او بالياء والنون (وصواب جمع صاحبة  
 على صواحب) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواب غير منصرف فانه  
 اذا قيل ايامن وصواب يكون غير منصرف واذا قيل ايامن وصوابات  
 يكون منصرفا لوجود الشرط فى الاول لا الثانى (واتما اشترطت) مبنى للمفعول  
 اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السبيين (لتكون صيغته  
 مصونة) محفوفة (عن قبول التغيير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير لا السلامة  
 (فتؤثر) فتصاح لان تكون سببا يقوم مقام السبيين لان الجمعية لما كانت عارضة  
 والتكسير ايضا يغير الصيغة لا تصاح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام  
 السبيين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصاحبت  
 للقيام مقامهما (بغير هاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء  
 كفى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس  
 وكائن اوصفة لقوله صيغته اى صيغة منتهى الجموع الملابس بغير هاء او حال  
 منها اى ملابس بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التانيث حالة الوقف)  
 يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون  
 تاء وتبقى على حالها (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون  
 منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء  
 عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على  
 مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التانيث باعتبار  
 ما يؤول اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا  
 (نحو فواره جمع فارهة) لا يفارده لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على  
 فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفارده الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره  
 بين الفروهة بالفارسية \* خوش رو \* وفى الصحاح انفارده الحاذق بالمشى وقد فرده من  
 باب ظرف \* قل الازهرى قوله تعالى ﴿فارحين﴾ اى حاذقين والفارده من الناس  
 المايح الحسن ومن الدواب الجيد السير \* وقل الجوهرى ويقال للردون والبغل  
 والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفرد مثل حجة وصحب وبزل انتهى

هود لحقته لالكونه عربيا ( لان سيويه قرنه معه ) يعنى ذكر هودا قرينا مع نوح  
 لان الشئ يذ كر مع قرينه حيث قال محمد و صالح وشعيب ونوح و هود و لوط نقرن  
 هودا بنوح حيث ذكره بعده لاشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب  
 ( ويؤيده ) يحتمل ان يكون هذا من تممة ما قيل فيكون من كلام التسائل وان يكون  
 من كلام الشارح اى يؤيد ما قيل ( ما يقال من ان العرب ) بيان لما يقال ( من ولد  
 اسمعيل ) والولد جاء ككفرس وقفل مفردا وجعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل  
 الرحمن اللذين هما وضع لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع  
 ( ومن كان قبل ذلك ) اى قبل اسمعيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل  
 اسمعيل او قبل اولاده ( فليس بعربي ) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل  
 وغيرها عجميا ( وهود قبل اسمعيل فيما ذكر ) من التواريخ والقصص ( فكان )  
 هود ( كنوح ) فالنصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة  
 ( الجمع ) المعدود من اسباب منع الضرف ( وهو سبب ) واحد ( قائم مقام سبين )  
 لما ذكر وهو مبتدأ ( شرطه ) مبتدأ ثان ( اى شرط قيامه مقام سبين ) بان يؤثر  
 وحده تأثيرهما ( صيغة ) على وزن ديمة خبرا للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبرا للمبتدأ  
 الاول ومضاف الى ( منتهى الجموع ) التى هى من جوع التكسير والمنتهى مصدر  
 مسمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل ( وهى ) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع  
 المكسرة ( الصيغة التى كان اولها ) اى الحرف الاول والثانى منها ( مفتوحا وثالثها )  
 اى وكان الحرف الثالث منها ( الفا ) يقال لها الف التكسير ( و ) كان ايضا ( بعد  
 الالف حرفان ) اولهما مكسور اما دغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب  
 واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعال ( او ) كان بعد الالف ( ثلاثة  
 احرف ) اولها مكسور ( واوسطها ساكن ) كانا عيم ومصايح على وزن فعاليل  
 لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسياتى هذا بيان للصيغة واما  
 قوله ( وهى التى ) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا ( لا تجمع ) مبنى للمفعول نائبه  
 ما استكن فيه ( جمع ) نصب على المصدرية ومضاف الى ( التكسير ) وهو جمع تغير  
 بناء واحده ( مرة اخرى ) نصب على الظرفية سواء جمع او لا فانتهى تكسيره  
 كاساور وانا عيم او لا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصايح ( واهذا ) اى  
 لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها  
 المغير للصيغة ( سميت ) هذه الصيغة ( صيغة منتهى الجموع ) قوله ( لانها )  
 اى لان هذه الصيغة لتعيل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير  
 المتكرر ( جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا ) نصب على التمييز كاساور  
 وانا عيم ( فانتهى تكسيرها المغير للصيغة ) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى

لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابي نوح عليه السلام انتهى قاموس  
وفي الحاشية قاعة بايران بين برده وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه  
قطعا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمصنف لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف  
تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقض في المثال لانه يصلح مثالا  
لما مثل له وان كان التانيث فيه ايضا **(وابراهيم)** وكذا ابراهيم وابراهيم  
**(ممتنع)** **(صرفهما)** يعني ممتنعان من الصرف **(لوجود الشرط الثاني فيهما)**  
مع وجود السبب الذي هو العجمة والشرط الاول الذي هو أن يكون الاسم  
علما في العجم حقيقة او حكما **(فان في شتر تحرك)** الحرف **(الاوسط)** وهو  
ظاهر **(وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة)** فينبغي ان يكونا غير منصرفين لو وجود  
السبب الذي هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية في العجم وتحرك  
الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف **(وانما خص التفريع بالشرط الثاني)** اي  
وانما بين المصنف فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول  
فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في العجم **(لان غرضه)** ومقصوده ههنا  
**(التنبيه على ماهو الحق)** والصواب **(عنده من انصراف)** الثلاثي الساكن  
الاوسط **(نحو نوح)** وعدم انصراف الثلاثي المتحرك الاوسط نحو شتر  
**(ولهذا)** اي لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب **(قدم انصرافه)** اي  
انصراف نحو نوح **(مع انه)** اي انصراف نحو نوح **(متفرع على انتفاء**  
**الشرط الثاني والاولي)** للمقام **(تقديم ماهو متفرع على وجوده)** على ماهو  
متفرع على عدمه بان يقول فشر ابراهيم ممتنع ونوح منصرف **(كلايخفي)**  
وجهه وهو أن الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع  
على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثاني  
دون الاول لان فيه ردّا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود  
لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردّا على المخالف كما قيل اذ في شتر ايضا  
ردّا على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه **(واعلم ان اسماء الانبياء**  
**عليهم الصلاة والسلام كلها ممتنعة من الصرف)** يعني كانت غير منصرفة للعلمية  
والعجمة **(الاستة)** فانها منصرفة **(محمد وصالح وشعيب وهود لكونها)** اي  
لكون هذه الاربعة **(عربية)** ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب واحد اي  
العلمية وهي وحدها لم تؤثر في منع الصرف فصرفت **(ونوح ولو طحنتهما)**  
يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط  
الذي يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة صارا  
منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف **(وقيل ان هودا كنوح)** يعني انصراف



لانه ( اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب ( امر معنوى ) وهو كون  
 الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية  
 الضعف ( فلا يجوز اعتبارها مع سكون ) الحرف ( الاوسط ) فلزم صرفها  
 لما مر أن الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر  
 فيه ما هو الاضعف ( واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة ) وهى التاء  
 ( تظهر في بعض التصرفات ) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل  
 اليه والاخبار عنه بالمشق وغير ذلك ( فله ) اى للتأنيث المعنوى ( نوع قوة )  
 يعنى ان التأنيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا ( فجاز أن يعتبر مع سكون )  
 الحرف ( الاوسط ) في الثلاثي ( وان لا يعتبر معه ) ولذا قل المصنف فيما سبق  
 فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فتوح منصرف ولم يقل  
 يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده ( فان قلت قد اعتبرت )  
 مبنى للمفعول ( العجمة ) بالرفع . نأبئه ( في ماء وجور ) متعلق بقوله اعتبرت  
 ( مع سكون ) الحرف ( الاوسط فيما سبق ) اى في بيان شرط التأنيث المعنوى  
 بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث  
 جعل ماء وجور اسمى بلدين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة  
 معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون  
 الاوسط ( فلم لم تعتبر ) العجمة ( ههنا ) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى  
 كما يجعل نحو هذ كما ذهب اليه العلامة الزمخشري ( قلنا ) في جوابه ( اعتبارها )  
 اى العجمة ( فيما سبق ) اى في وجوب تأثير التأنيث المعنوى ( انما هو لتقوية  
 سببين آخرين ) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغايب  
 كالتقوية للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين  
 آخرين الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون  
 العجمة مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط ( لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما )  
 اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا  
 يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتوين عليه واذا اعتبرت  
 العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتوين منه بجعله  
 غير منصرف ( ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر ) هو التأنيث المعنوى  
 فيما سبق ( اعتبار ) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى ( سببتيها بالاستقلال )  
 ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال ( وستر ) ( وهو اسم حصن ) كان ( بديار بكر )  
 وفي الرضى ويجوز أن يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة  
 الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما

لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم) اى فى الفاضلهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (قتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلا تصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو أن يكون علما فى العجم حقيقة او حكما \* وفى الرضى وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر أن الطارى يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وأذر بجان فى كركان وأذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لوسمى بمثل لجام) رجل يعنى لوجعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم علمية فى العجمة) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اجله فى لغة العجم لكلام بالكاف الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احدا الامرين) فيه اشارة ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (اوزيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على الثلاثة) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة فتحو ملك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى ليس منه وانما اشترط احدا الامرين (لئلا تعارض الحقة احدا السبيين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم تمتع او مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثانى) اى بيان لفائده وهى انصرف نحو نوح (فانصرف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه عاما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصرف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعف

فتناسب التكثير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل  
وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاملا يختص بالشرط (العجمة)  
المعدودة من اسباب منع الصرف (وهي كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير  
منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك  
موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها)  
اي لتأثير العجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اي لمنعه (شرطان) لان  
العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له  
علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر  
في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا  
انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل  
اسناد الفعل وان خالف الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة  
حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية  
(شرطها) (الاول) (ان تكون) اي العجمة (عامة) (اي) ان يكون  
اللفظ العجمي (منسوبة) اي منسوبا (الى العلم) ليتحقق عجميتها (في)  
(اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمية صفة والباء في (بان تكون) العجمة  
متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (في ضمن العلم) الذي (في العجم)  
لا في ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في العرب (حقيقة) بان وضعه العجم  
او لا علما من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع او لا علما وجعل  
علما لحليل الرحمن اي وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة  
في ضمن العلم في العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اي الاسم العجمي  
الذي هو نكرة في العجم (العرب) من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل  
النقل) اي يجعل ذلك الاسم الاعمجي علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب  
والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على الهيئة التي كان عليها في العجم  
ويجمله علما (كقائلون فانه كان في العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطلق  
في العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمي به احد رواة) جمع راو كتحاة جمع ناح  
(القراء) يعني جعل لقبا قبل التصرف لرواي نافع الذي هو امام القراء واسمه  
عيسى (لجودة قراءته) اي لكون قراءة ذلك الراوي جيدة (قبل ان يتصرف  
فيه العرب فكأنه كان) لفظ قائلون (علما في العجم) لان عدم التصرف فيه  
دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان\* وفي الرضى  
واللازم ان لا يستعمل في كلام العرب الاعم العلمية سواء كان قبل استعماله فيه  
ايضا علما كابراهيم او لا كقائلون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع رواه عيسى



(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة في ضمنه) اى في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها وكالحيو ان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن الجنس والافراد بناء (على ان تكون الياء) في قوله علمية (للنسبة) كياء تسمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطابقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارات والموصولات (لا توجد الا في ضمن المنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام العربات) فينبغي منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذي وجد في النوع الاخر فانتفاء (والتعريف باللام او الاضافة) اذا كانت مغوية (يحمل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كفي المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجيء) تفصيله في آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كفي اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتاج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتكثير لان فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هي فرع للتكثير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة

بعلاقة كونه موصوفاً بصفته وهي الايذاء والايلام (متع) (صرفها لانه وان زال التانيث المعنوي بعلميته للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعنودة بكونه علماً للمذكر (فالخرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤثلاً حكماً لانه وان لم يكن فيه تانيث لفظاً ولا معنى الا ان فيه تانيثاً حكماً وهو الخرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اي ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وأن يكون في نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهي ان يضم اول الاسم الممكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في الثلاثي فيعل كفليس في فلس وفي رباعي فيعل كدرهم وفي الزائد فيعمل كدنيير في دينار (فيقال) في تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) في تصغيره (عقرب) بكسر الراء لان ما بعده ياء التصغير لا يكون الامكسور لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الخرف الرابع قائم مقامه) وفي الفصل وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدًا في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ماشد من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت في الرباعي الا ماشد من نحو قديمة في قدام ووريثة في وراء انتهى وانما قال الشارح في الموضعين باعتبار معناه الجنسي احترازاً عن معناه العامي لان باعتبارهما لا يكون علماً آخر وانما يكون باعتبار الجنس كان زيدا مثلاً يكون علماً الاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسي لا العامي (فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه) يعني جعل غير منصرف (للعلمية والتانيث الحكمي) لما سبق (المعرفة) المحدودة من اسباب منع الصرف (اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سبباً والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر موافقاً للفظ وهي مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اي شرط تأثيرها في منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للاول (اي ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون علماً لا غير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) في قوله علمية



بعلاقة المحلية والظاهر أن قوله صرفها مرفوع على أنه فاعل لقوله متمتع (أما زينب) مبتدأ مجذوف المضاف أي أما عدم صرف زينب (فالعلمية والتأنيث المعنوي) يعني فوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط الجائز الذي هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعني مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلاثة) أي الزيادة على ثلاثة أحرف (وأما) عدم صرف (سقر فلعلمية والتأنيث المعنوي) يعني فوجود السبب الذي هو التأنيث والشرط الجائز الذي هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) أي مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك) الحرف (الأوسط وأما) عدم صرف (ماه وجور فلعلمية والتأنيث المعنوي) أي فوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط الجائز أيضا الذي هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) أي مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فإن سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا أو لا فالصرف لا غير كنوح ولوط وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أو لا فتترك الصرف لا غير لأن العجمة وإن لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متمتع المنع (فإن سمى به) (أي بالمؤنث المعنوي) لأن المؤنث اللفظي قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (في سببية منع الصرف) أي في كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف فقط فلا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة لضعف أمر التأنيث في الأصل لسبب تقدير علامته في زول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لأن الضعيف يزول بادنى شيء فيكون الساكن الأوسط والمتحرك الأوسط سواء لأن الجميع على المذكر فلا تكون التاء مقدرة كنوح ولوط إلا إذا كان فيه حرف رابع فيجئذ يكون غير منصرف (لأن الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث) لأنها تكون رابعة أيضا (فأتم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي) وهو كونه آلة المشي يقال لها بالفارسي \*پای\* (إذا سمى به) أي يقدم (رجل) بعلاقة الجزئية أو بعلاقة كونه سريع المشي تسمية باسم آله (منصرف) (لأن التأنيث الأصلي) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) أي بكونه علما (للمذكر من غير أن يقوم شيء مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) أي لفظ عقرب (مؤنث معنوي) يعني أن التأنيث فيه وأمثاله يكون في معناه لا في لفظه (سماعي) يعني علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسي) وهو أن يكون اسم دابة ذي ذنب في رأسه سم بالفارسية \*كردم\* (وإذا سمى به رجل)



شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التي  
 تكون غير منصرفة (بمثل احد الامور الثلاثة عن الحلقة) متعاق بقوله لتخرج  
 (التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السبين) اللذين يقضيان بثقلهما ان  
 يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجبر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط  
 لم يكن ثقيلا باجتماع السبين فيه (قتراحم) الحلقة (تأثيره) الذي هو أن  
 لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة  
 او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبينا على السهولة كان  
 الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف  
 يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان  
 متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا او اقل لان ما خالف الاصل شأنه كذلك  
 (وكذا) اى كان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم  
 ثقل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما  
 اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسما لسان العجم (فهند يجوز صرفه)  
 (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة) وان  
 وجد فيه العلمية والتانيث المعنوي (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا  
 استعمل في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السبين فيه) وقد جمعهما  
 الشاعر في قوله \* لم تلتع بفضل مثرها \* دعد ولم تسق دعد في الغلب \*  
 لان الاول منصرف والثاني غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا  
 او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسددا  
 فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) وسميت به مؤنثا  
 حقيقيا كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة  
 من طبقات النار) الطبقة والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها  
 والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب النار  
 لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدين)  
 اشار بذكر البلدين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل  
 البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع فبنى على  
 مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يؤولا بتأويل البلدة لوجود فيهما علل ثلاث  
 (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقي عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام  
 تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قيل حذف  
 الخبر من المعطوف عليه بقريضة ذكره في المعطوف (صرفها) اى صرف كل  
 واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى

بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر (ولا بد في وجوبه) اي في وجوب منع صرفه  
 (من شرط آخر) يعني غير العلمية معها والفرق ان التانيث اللفظي بالتاء له علامة  
 ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء المفوطة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية  
 وحدها واما المعنوي فلم يمكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية  
 فضم اليها شيء آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شيء آخر يتقوى به  
 والحاصل ان التانيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي بالالف  
 بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام  
 السبين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه  
 غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة  
 ظاهرة دالة على تحققه فاكتفى بها ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو المعنوي  
 لكونه امرا مغويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل  
 لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد  
 الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تأمل  
 ولا تال جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اي الى الشرط (بقوله) ((وشرط  
 تحتم تأثيره)) (اي شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي في منع الصرف)  
 متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانها  
 لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان اوها مانعة  
 الجمع والخلو يعني يقال لهما منفصلة حقيقة مثل قولك العدد اما زوج او فرد  
 (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل  
 ((على الثلاثة)) (اي زيادة حروف الكلمة) التي تكون غير منصرفة بالتانيث  
 المعنوي والعلمية فالتوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق  
 بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مثل زينب) ((او  
 تحرك)) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم  
 تأثيره تحرك (الحرف) ((الوسط)) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف  
 ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من  
 حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل  
 سقر) ((او العجمة)) يعني ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط  
 تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون  
 يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضي هذا (مثل ماه  
 وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب تأثير التانيث المعنوي احد  
 الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد أن تكون العلمية

المعنوى ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قيده ايضا ليكون متعلقا بقوله (بالتاء) (لابلاللف) يعنى لا يكون التأنيث اللفظي حاصلا بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظي الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرط له) فى منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكر حقيقيا كحزمة او مؤنثا حقيقيا كعزة ولا هذا ولا ذا كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوفة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانهاجى بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لاغير فلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا مقابلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طالحة او جزأ من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة (لان الاسم يوضع او لا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عاش وعائشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيما معها وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيما (و) (التأنيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى ما يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (كذلك) (اى كالتأنيث اللفظي) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) اى بين الشرطين (فرقا) يعنى بين ان تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظي وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظي) بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) التأنيث (المعنوى) شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه



(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع)  
 (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للقصر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم  
 اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة  
 الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة  
 فنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف  
 اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث  
 صار اسما (لطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو  
 النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه  
 من الحال) فعنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان \* ولما كان فيه  
 معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف  
 لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه  
 الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل  
 واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما ثبت بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع فى  
 الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى  
 افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا  
 فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء  
 المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى  
 الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو أنه لم يقصد  
 بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو أنه لم  
 يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل  
 واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث  
 والقوة والحال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا  
 وضعيا واستعمالا فانصرف مطلقا \* وفى الرضى ولان نقول صرفت هذه الكلمات  
 ونحوها لان مستعملها لا يقصده معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى  
 وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا اذا قوة واخيل طائرا اذا خيلان لانك  
 اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة  
 كما تقول رأيت عتابا من غير أن تقصده معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى  
 من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده  
 لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير  
 المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما ولم يحتج الى سبب يكون  
 اصلا (التأنيث) الممدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيده لتقابل

من سموم الاراقم\* (وادهم) وهو في اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد  
 (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى في الحديد (من الدهمة)  
 بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهاء  
 اى اسود وسوداء وفي قوله تعالى ﴿مدهامتان﴾ اى سوداوان والحديد الاسود (فان  
 هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها  
 وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية  
 (لكنها) اى الان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة  
 (ولم يهجر) مبنى للدفعول (استعمالها) بالرفع نائب مئاب الفاعل والجملة خبر أن  
 في قوله فان وقوله وان خرجت حل من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حل  
 كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع  
 استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها  
 في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من  
 انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية  
 سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه  
 دهمة اى سواد وانت خير بان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية  
 (فالمانع من الصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في معاني الاسمية  
 (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه  
 الاسماء (عند استعمالها في معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة في المعنى  
 الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال في منع صرفها) لانها اذا كانت ممتعة  
 من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية  
 وكانت اسما من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتعة من الصرف عند  
 كونها اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا  
 اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف في الاصل)  
 الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا  
 واستعمالا (ضعف) عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا  
 ضعف (منع اففى) من الضرف حيث صار (اسما) (للاجبة) الخبيثة الشديدة  
 السم بناء (على زعم) مثلك افاء ساكن العين الظن ويستعمل في الباطل والمراد  
 ههنا المعنى الاول (وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الحبث) يعنى  
 توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة في الحبث يقال فعوة  
 السم شدته فيكون اففى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فنع من الصرف  
 لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع (و)

الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له علما فيحتاج اليها كبن عباس رضى الله تعالى  
عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث  
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه وكذا النجم والثريا والبيت  
والكتاب على ماسياتي (كما ان اسود كان موضوعا) علما (لكل ما فيه سواد) اى  
كان قد وضع وضعاً علماً لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح او جاد  
لانه يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كثرا استعماله  
في الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام  
﴿اقتلوا الاسودين الحية والابر﴾ (بحيث) متعلق بكثرة (لا يحتاج) اى الحية السوداء  
(فى انهم منه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر او لا يحتاج انت فى فهم  
الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه  
الحية السوداء من موصوف او غيره اذا عرفت به تلك الحية بخلاف سائر السواد  
فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من غير قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل  
اسود او من الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما  
صرف وامتع وعلة لهما والمشار اليه به لما كان متى فسرهُ الشارح بقوله  
المذكور لتصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد أن الاشارة لاتصح لتكون المشار اليه  
متى وأسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية)  
فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على  
الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية  
حيث يكون غير منصرف بقيت وصيته او زالت (صرف) (لعدم اصالة  
الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدد (فى) (قولهم) (مررت  
بنسوة اربع) مع ان فيه سبين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه  
معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم  
(وامتع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية  
(لعدم مضرة الغلبة) نظرا الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع  
وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارقم) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى  
رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صارا  
اسمين) (للحية) (الاول) بدل من ضمير صار ابدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود  
اسما (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية \* مارسياء بزرگ \* او  
\* مارسياء تر \* (و) (صار) (الثانى) اسما (للحية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية  
التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبياض او  
تكون مختلطة بهما وجعها اراقم وعليه قوله \* واياك اياك العجائز انها \* اشد سمونا



(لا) وصف (اصلی) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الا اسما  
 فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا \* ولما بين ان الوصف قسمان  
 اصلي وعرضي احتيج الى ان ايهما معتبر في السببية لمنع الصرف فقال الشارح  
 ميذا (المعتبر في سببية منع الصرف) اي في ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلي)  
 لا غير (لاصاته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة  
 والشواهد (لا) الوصف (العرضي) يعني لا يكون الوصف العارضي سببا  
 (لعرضيته) اي لكونه عارضا والعارض في حكم العدم فلا يؤثر في القواعد  
 والاحكام (فلذلك) اي لاجل ان المعتبر في السببية الوصف الاصلي لاصاته  
 لا العرضي لعرضيته (قال المصنف) اي بين ماهو المعتبر في السببية فاللام في قوله  
 فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اي شرط الوصف) (العدد من اسباب  
 منع الصرف) (في سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف)  
 اي كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اي الوصف (وصفا) (في الاصل)  
 والجملة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذي هو الوصف (الذي هو  
 الوضع) اي الوصفية (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لان  
 تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع في الاستعمال)  
 لما عرفت ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلي (سواء بقي) الوصف (على  
 الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر (اوزالت) الوصفية  
 الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا  
 الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض  
 الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اي الوصف الاصلي  
 وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اي تخرج الغلبة الوصف الاصلية (عن سببية  
 منع الصرف) اي عن ان يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره (اي  
 غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على  
 ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة)  
 اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع  
 ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح  
 (اختصاصه ببعضه افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ  
 في الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمه ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد  
 الدالة هي عليه في الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة  
 عليه) اي على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على المعنى

كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف  
والصفة بالموصوف \* وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل  
لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته  
فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف  
الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات  
مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب  
الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسما برأسها  
من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ماسيأتى (فانه) اى مثل احمر  
(موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا  
قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت  
تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع الصلة  
صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او)  
كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه  
للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل  
اربع فى) قولك (مرت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة  
جمع امرأة لامن لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى  
فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هى ما بين الثلاثة والخمسة كائنة  
(من مراتب العدد) التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى  
غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء  
التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه  
الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورد  
الشارح (فانه) اى اربع (لما جرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة)  
فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبين به ما هو المراد منها  
كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات)  
وصفه بها دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد  
لان العدد لا يكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل  
الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع  
او معنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لكون  
اربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة  
موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع  
اسما (فى الاستعمال) اى بسبب استعماله واجراءه على النسوة التى تكون معدولة

لتحقيق سبين ) اى لوجود سبين من الاسباب التسعة ( لمنع الصرف العلمية  
والتأنيث ) المعنوى مع وجود شرط تحتم تأثيره هنا وهو الزيادة على الثلاثة  
وسيجىء ( فاعتبار العدل فيه ) اى فى باب قطاع ( انما هو ) اى ليس الا ( للحمل  
على نظائره ) اى على اشباهه ( لا ) اى ليس اعتبار العدل فيه ( لتحصيل سبب  
منع الصرف ) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل  
سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله ( ولهذا ) اى ولا جل ان اعتبار  
العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير ( يقال ذكر باب قطاع ) المصدر  
مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب ( هنا ) اى  
فى بحث العدل التقديرى ( ليس فى محله ) لان محله سأتى فى باب اسماء الافعال  
( لان الكلام ) اى البحث ( فيما ) اى فى الاسم العرب الذى وجد غير منصرف  
بالعلمية وحدها و ( قدر فيه ) اى فى ذلك الاسم ( العدل لتحصيل سبب منع  
الصرف ) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره ( وانما قل )  
اى المصنف ( فى بنى تميم ) احتراز عن لغة الحجاز ( لان الحجازيين يبنونه ) اى يجعلون  
فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم ( فلا يكون ) باب قطاع  
مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا ( مما نحن فيه ) اى من البحث الذى كان  
ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديرى ( والمراد من بنى تميم اكثرهم ) فانهم على  
ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر ( فان  
الاقلين منهم ) اى من بنى تميم ( لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها ) يعنى  
جعلوا باب قطاع سواء كان من ذوات الراء اولا معربا ( غير منصرف ) لان  
الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع  
الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى ( فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها )  
اى فى ذوات الراء ( لتحصيل سبب البناء ) لما عرفت ان سبب البناء العدل  
والوزن ( وحمل ) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل  
( ما عداها عليها ) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى  
كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطاع ثلاثة  
اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كترال عدلا ووزنا فلم يكن  
مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه  
الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء  
فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج  
اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لالتحصيل سبب منع الصرف  
( الوصف ) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران



فقط (و) مثل (باب قطام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب  
 كحزام (المعدولة عن قاطمة) كما ان حزام معدولة عن حازمة (واراد)  
 المصنف (ببابها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على)  
 وزن (فعال) والالقال وقطام بالجر حل كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا  
 لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملا بسا (من غير ذوات الرء)  
 يعنى ليس فى آخره راء كحزار وطمار الكائنة (فى) (لغة) (بى تميم)  
 (فانهم) اى بنى تميم ويجوز أن يرجع الى النجاة اى فان النجاة (اعتبروا العدل)  
 اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال  
 اتى تكون علما للاعيان المؤنثة (حلاله) مفعول له لقوله اعتبروا اى ليكونهم  
 حامين هذا الباب (على) فعال اتى كانت (ذوات الرء فى الاعلام المؤنثة مثل  
 حزار) فى حواشى الهندى اسم كوكب \* وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة  
 او الهجان او الحمر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفى بعض  
 النسخ ودبار \* فى التاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر  
 والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما)  
 اى حزار وطمار (مبنيان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل  
 فى البناء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا  
 على الفتح مع انه اخف وايشا اخو السكون لانه حيثئذ يلزم اجتماع الفتحات  
 وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شئ  
 يوجب البناء او غيره (الاسبان) من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف  
 (العامة) بدل من قوله سببان (والثانيث) عطف على العلمية (والسبان لا يوجبان  
 البناء) اى لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من  
 الاسباب المقتضية للبناء فالموجب للبناء فى هذا الباب المشابهة لفعال اتى  
 كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم  
 يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام وغيرها  
 فانها معرفة مع المشابهة فى الوزن لانها وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو  
 الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما  
 العدل لتحصيل سبب البناء (اعتبر) العدل (فيما) اى فى فعال الذى (عداها)  
 اى مثل حزار وطمار (مما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعال الذى (جعلوه)  
 اى بنوا تميم (معر با غير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل فى باب حزار  
 (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظائره) اى على اشباهه  
 اللواتى هى ذوات الرء (مع عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه

شاذة ولا شيء من الاسماء المعدولة شاذة (فن اى يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب  
لو بالفاء اى فن اى مكان يحكم فى تلك المجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس  
وايىب شاذ والم لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم  
عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون  
السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبيين) اى ظهر (الفرق) ظهورا  
بيننا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه  
باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف  
والشاذ لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان او لا  
على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه  
عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى  
ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض  
(يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (وفرضه) عطف  
تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لا غير) لالتفى الجنس وغير مبنى  
على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجى اى لا غير منع الصرف من دليل موجود  
فيه يعنى ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر  
فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدنا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة  
الواحدة وهى العالمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود  
سببين فيه او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من  
عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العالمية) وحدها وهى وحدها  
لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) لىوجد فيهما سببان العالمية والعدل ولا  
يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تأنيث ولا  
عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار  
العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره  
فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على  
وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيق (غير منع الصرف) بالرفع  
صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضع  
قصد التسمية او لا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس  
(عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه  
او لا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد  
فى الاجناس كما فى قوله \* يا بى الظلامة فى النوافل الزفر \* الا انه لما كان نادرا  
جعل كأن لم يكن فحينئذ كان عمر ادخل فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس

فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا  
لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الحقة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة  
والياء فصار صحارى مثل جمادى (او صحراوات) كما ذكرنا (فصلها) اى اصل  
جمع (اما جمع) حكمه ان كانت وصفا (او جماعى او جمعاً وات) ان كانت اسما  
فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول  
الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السبين) المقتضين منع صرف جمع (فيها  
العدل التحقيقى) لكون الاصل محققاً (و) السبب (الآخر الصفة الاصلية وان  
صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعما لها (فى باب التأكيد اسما) لان  
فعلاء افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع  
الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارق وادهم او غير زائلة  
بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابضع  
الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السبين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و)  
السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فالفا التانيث القائمان  
مقام السبين واما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كافى فى التمثيل  
كما فى العدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا او لا الاول الاول  
والثانى اما ان يكون النقل فيه محققاً او لا وما يكون النقل فيه محققاً فهو الثانى والثانى  
اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على  
وصفته او منقولاً الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ما ذكرناه) متعلق بقوله  
لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتذية عليه بالامثلة  
او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين المجموع الشاذة مع ان كلا منهما على  
خلاف مقتضى القياس وحاصله ان المجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة  
وبعضها معدولة (لا يرد المجموع الشاذة) اى لا ينتقض ما قلنا بها (كاتب  
واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع  
الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كاتب واقوس) لان سبب  
الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بوجود فى المجموع الشاذة  
(كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و)  
الحال انه (لو اعتبر جمعهما او لا على انيب واقوس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ  
فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على انيب وقوس على اقواس لكونه على  
ما هو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم  
المعدود قاعدة قياسية (يلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون مخالفتها  
من الاسماء المعدولة شاذاً فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير



(نحو حيثئذ) اصله حين اذ كان كذا حذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب متصلا بالحين فقليل حيثئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجي (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فان اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافي فقليل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجي ومثله يازيد زيد العملات (وليس في آخر المعدول شيء من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الى الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احدا لاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الحلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصلته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعال (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتبع) مبتدأ مؤخر (وبتبع وبصع وقياس فعلاء) الذى ذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على فعل) يضم الفاء وسكون العين لتمييز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالألف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف المجموع وتو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان تجمع على فعلى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصع واحرض تجمع على اجادل واصابع واحارض (اوفعلاوات) بالألف والتاء فى الصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وجبراء وورقاء يجمع (على محارى) والاصل فيه محارى على وزن محاريب لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور وانايم فانقلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد قلبت بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية واقيس فصار محارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستتقال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى

اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني (ثم نقل) من معناه اللغوي (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهو النقي بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل أزيد في الدار فيقال آخر اى ليس فيها او تقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النقي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او الاضائة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الحلو والجمع المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ (وحيث لم يستعمل) اخر (بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل باحدهما اختصارا في اللفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الآخر الذي (فيه) اللام اى عن الآخر (لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة الحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكونه بمعناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقل بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذي هو اسم استعمال بمن التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الاعما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قل الشارح الى تقدير الاضافة (لانهما توجب التنوين والبناء واضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده



ومثلث متنها (الى رابع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعاً ان حكم الغاية ههنا حكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ﴿ولأنك كلوا اموالهم الى اموالكم﴾ اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحاً مثل قوله تعالى ﴿اولى اجنحة متى وثلاث ورابع﴾ واحاد وموحد قياسياعليها لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل في العدد (وفيا) اى في الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم متنها (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة في المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيها دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل في الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى ان تكون (غير منصرفة) لما قلنا (والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السباق والسباق يعنى من احاد الى معشر عند سيويه (العدل) التحقيقى (والوصف) اللازم (لان الوصفية العرضية التى كانت في ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية في ثلاث ومثالث) لان المعدول لم يوضع الاوصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغيرا وضعا (لا اعتبارها فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث او مثالث بضم الهمزة وفتح الحاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (اخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احر قلبت الهمزة الفاء (واخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جرى له مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تميز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر



التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول ( قوله ) اى قول المصنف ( تحقيقا )  
 ( معناه ) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية  
 خروجا كائنا ( عن اصل محقق ) اى موجود ( يدل عليه دليل غير منع الصرف )  
 وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حل كونها  
 محققة وتأييد المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا  
 قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقة وهو الاصل والمفهوم من  
 تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا  
 ( كثلاث ) اى خروجا كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون  
 خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث ( ومثل ) وزنهما فعال ومفعل عدلا  
 عن ثلاثة ثلاثة مكررا ( والدليل ) اى الذى يدل ( على اصلهما ) اى اصل ثلاث  
 ومثلث ( ان فى معناها ) اى فى معنى كل واحد منهما ( تكرار ادون لفظهما ) اى  
 ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناها لانه اذا قيل جاءنى  
 القول ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة  
 مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان  
 الجائين هكذا جاؤا ( والاصل ) فى الالفاظ ( انه ) اى الشأن والحال ( اذا  
 كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا ) اى كالمعنى ( مكررا ) لان اللفظ يتبع  
 المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى  
 يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره ( كفاي ) قولك ( جاءنى القوم ثلاثة  
 ثلاثة ) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع مادل  
 على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت  
 العبارة عن الحال كلا اللفظين معا جرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا  
 ( فعلم ) من هذا التقرير ( ان اصلهما ) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث  
 ( لفظ مكرر وهو ) قولك ( ثلاثة ثلاثة ) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا  
 الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معناها واحد  
 وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم  
 امرضى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد  
 مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق  
 بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد  
 ثلاث غير مكرر لفظ حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه ( وكذا ) اى  
 كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم ( الحال ) مبتدأ مؤخر ( فى احاد وموحد )  
 عدل كل واحد منهما عن واحد واحد ( وثناء ومثى ) عن اثنين اثنين وثلاث

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه  
(لا بد في اعتبار العدل) مطلقا سواء كان في هذه الامثلة او لا (من امرين) يعنى  
في اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل  
للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل  
فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما)  
او ثاني الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل)  
اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل (اذلا يتحقق  
الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان  
وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر اخراجه (ففى بعض تلك  
الامثلة) اعنى ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسين الشارح ذلك  
الدليل في عقيب كل مثال يعنى يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه  
(يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول عنه موجود  
(فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة  
واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل  
التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة  
(لا يوجد دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) والاسم  
لا يكون غير منصرف بعلقة واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر  
(يفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق  
العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل)  
اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد  
اسم غير منصرف بعلقة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة  
الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرًا ولهذا  
يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرًا ولهذا قال الشارح (فانقسام  
العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين  
(انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا  
او مقدرًا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك  
كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقدرًا كان العدل مقدرًا لان الفرع  
يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق  
او المقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه  
الامنع الصرف) لان الاصل في اعتبار العدل ليس الوجود تلك الامثلة  
غير منصرف بعلقة واحدة في كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العال عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه ( فحينئذ ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العال وحين كون ذلك المقصود حاصل ايضا من هذا التعريف ( لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف ) اى تعريف العدل ( الى ارتكاب تلك التكاليف ) الثلاثة تكلف تغاير صيغة المصدر بصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخلت تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العال التسع \* ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد أن يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها ( واعلم انا نعلم قطعاً ) اى جزما وعلمنا قطعياً ( انهم ) اى النحاة ( لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر ) وامثالها ( غير منصرف ) فى كلام العرب واستعمالهم ( و ) الحال انهم ( لم يجدوا فيها ) اى فى هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها ( سبباً ظاهراً ) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة ( غير الوصفية ) فى الاربعة الاول ( او ) غير ( العلمية ) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السبين او تكرار واحد منها شرطاً وهما ليسا كذلك و ( احتاجوا ) اى النحاة ( الى اعتبار سبب آخر ) غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم العرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرار واحد منها لكون الصرف اصلاً فيه ( ولم يصاح ) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصاح ( للاعتبار ) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة ( الا العدل ) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لالفاظ ولا تقدير ولا تركيب ولا محجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتنى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم ( اعتبروه فيها ) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر ( لانهم ) عطف على قوله انهم اى لان النحاة ( تنبهوا ) من التنبه ( للعدل فيما عدا عمر ) اى فى مثال غير عمر ( من هذه الامثلة ) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة فى اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه ( ففعلوه ) اى ما عدا عمر ( غير منصرف للعدل وسبب آخر ) وهو الوصفية واما حال عمر فسكوت عنه



في بادية وثلاثي ورباعي ( فلا نسلم انها ) اى المغيرت الشاذة ( مخرجة عن  
صيعتها الاصلية ) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة  
تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس  
( فان الظاهر أن مثل اقوس ) جمع قوس ( وانيب ) جمع ناب وهو السن ( من المجموع  
الشاذة ) بيان لهما وصفة لهما لان من اليانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له  
مثل جاءنى رجل من بنى تميم ( ليست مخرجة ) وليس مع اسمها وخبرها خبر أن وهى  
ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر ( عما ) اى عن الجمع الذى ( هو القياس  
فيهما ) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد أن يجمع على افعال للخفة فيكون  
القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن ( اعنى اقواسا وانيبا ) لاعلى افعال  
لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء الممتد وان كان ما قبلها ساكنا ( بل انما  
جمع القوس والناب ابتداء ) يعنى فى اول الوهلة ( على اقوس وانيب ) حال كون  
كل واحد منهما واقعا ( على خلاف القياس ) لما سبق ان الضمة على الواو  
والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقیل ( من غير ) متعلق بقوله بل انما جمع  
( ان يعتبر ) مبنى للمفعول ( جمعهما ) اى جمع القوس والناب ( اولا ) اى قبل  
ان يجمعا على خلاف القياس ( على ) متعلق بقوله جمعهما ما هو القياس فيهما  
وهو ( اقواس وانيب واخراج ) عطف على قوله جمعهما اى من غير أن يعتبر  
ايضا اخراج ( اقوس وانيب عنهما ) اى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك  
لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خلفهما يكون  
شاذاً \* ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدلين ( وقل  
بعض الشارحين قد جوز بعضهم ) اى بعض المصنفين والمعرفين ( تعريف  
الشيء ) اى شيء كان ( بما ) اى بتعريف ( هو اعم منه ) اى من المعرف بحيث  
يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا ( اذا كان المقصود منه ) اى من  
التعريف ( تميزه ) اى الشيء المعرف المصدر مضاف الى المفعول ( عن بعض  
ماعداه ) لا عن كاه كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثالا اذا اردت تميزه عن بعض  
ماعداه الفصل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء  
وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول  
الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك ( فيمكن ان يقال المقصود ) من هذا  
التعريف ( ههنا ) اى فى هذا البحث ( تميز العدل عن سائر العلل ) التى شاركتها  
فى العلية ( لاعت كل ماعداه ) سواء كان ماعداه علة او لا ( فحيث حصل بتعريفه )  
اى بتعريف العدل ( هذا التمييز ) اى تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل  
( لا بأس بكونه ) اى بان يكون تعريف العدل ( اعم منه ) بان يدخل فيه ما لا يكون

المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم  
(و) لا يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان  
تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية)  
فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها  
لان بقاء المادة يكون قرينة العدول بل المتبادر أنه غير معدول وانه اسم برأيه  
(والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل  
عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون  
المادة باقية وجب ان يكون التغير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق  
العدل فوجب ان يقع التغير فى الصورة (فلا ينتقص) حد العدل (بما) اى بكلمة  
(حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز)  
بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا محذوفة  
الاولى مثل عدة ومئة وكذا محذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لا يقال لكل  
واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان  
اصلهما يدى ودمو مثل رضى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رضى  
وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم  
فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية  
غير موجودة فيهما (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن  
صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم  
المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى)  
اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من  
الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط  
وهو أن تكون المادة باقية والتغير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر  
مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها)  
اى فى كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلية تحت اصل وقاعدة كما كانت)  
الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلية تحته) اى تحت اصل  
وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية)  
اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر  
والمنسوب وغيرها مما يكون تغييرها قياسا لانها داخلية تحت اصل وقاعدة (واما  
المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالمجوع الشاذة مثل اقوس  
وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع  
التاء والمنصوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومهما للكلمة (بخلاف التاء) اتى هي للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) اتى دخلت عليهما (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حل كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة ذم تحتل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السبين ولم يؤثر وحده الا بشرط العامة (فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد الحقوق (كالعامة مثلا) يعني مثلا ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعي) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السبين ولما فرغ من بيان حكم غير المصروف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العال التي تقوم مقام السبين اراد ان يفصل العال المذكورة في البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفة فابلام العهد الخارجي ذاهبا الى ترتيب الف والنشر فقال (فاعدل) قدمه في كلا الموضعين لانه غير مشروط بشيء بخلاف البواق وهو في اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفي الاصطلاح ما عرّفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالحاق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى ككون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث في الاسم (اى كونه) اى ككون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجيء له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التي يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوي (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة \* وقال في الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فبإضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء في قوله فإضافة متعاق بقوله خرجت



في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع المجموع التي تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار  
 كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اي ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت  
 كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لامطابقا) اي الا انه لا يكون  
 التأنيث قائما مقام السبين حال كونه مطابقا (بل) لا يقوم الا (في بعض اقسامه)  
 لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدهما التاء وهي الاصل فيه ولذا يكون  
 ماقوطة مثل طاحنة وقمة ومقدرة مثل زنب وقدم ودار ونار وهي لا تقوم  
 مقام السبين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا بالشرط العلمية لكونها  
 عارضة غير لازمة لما دخلت هي عليه و ثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان  
 تكون ماقوطة (و) (هو) اي ذلك البعض (الف التأنيث) اصله الفان سقط النون  
 بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف  
 التأنيث المقصورة واحدة لا غير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة  
 ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة منها والالف الاولى زائدة  
 لتوسيع البناء حيث لا دخل لها في التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير  
 ولذا وصفها بصيغة الافراد\* ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي  
 وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما  
 فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اي كل واحدة منهما) يعني ان الممدودة تكون  
 سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لا ان مجموعهما سبب واحد  
 كتوهم (حجلى) مثال الالف المقصورة (وحراء) مثال للالف الممدودة  
 (لانهما) اي لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اي لزمتم كل  
 واحدة منهما (للكلمة) انى لحقت هي بها (وضعا) اي لزوما وضعيا لاعتراضها  
 كثناء التأنيث (لاتفارقانها) اي لاتنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه  
 النقرة تفسير لمعنى الزوم (اصلا) يعني ابدًا مستمرا فيكون منصوبا على  
 الظرفية (فلا يقال في حبل) اي فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل)  
 بحذفها يعني لا يقال فيما مؤنثه حبل وفي مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف  
 لمن في بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به  
 مثل (حراء) في مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لا حمر فعمل  
 انهما لازمتان للكلمة بحيث لاتنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فجعل لزومهما  
 للكلمة) اي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها (بمثلة آنيث آخر  
 فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعني صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما  
 تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة  
 للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل

لفظة موصولة فتكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة لان الموصول في حكم لام التعريف (التي تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون او لا اجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتهما وكلاهما حتى اثرت تأثير العلتين لما سبق ان الشيء اذا قوى يقوم مقام الشئيين بل مقام الاشياء (مقام علتين) ضعيفتين (لتكررها) اى لتكرركل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لا مطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه \* اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سبين وقوته لكونه لا نظيره في الآحاد العربية وقل بعضهم انما قوى حتى قام مقام سبين لكونه نهاية جمع التفسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكرر فيه) اى في هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تمييز او على المصدرية اى تكرر حقيقة (كالكالب) لان المفرد فيه كالب وجمع على الكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى اعنى الكلب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان كايب اى حريص ويسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والاخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها وتركب ويحمل عايبها ويلبس جلدتها ويستعمل بعدها عظامها وهذا المعنى لا يوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم يثل له من الجمادات لثقلته او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة يعنى لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كما سجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصاييح) جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعول ومفعول كقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعيم

وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضروة واليه اشار  
الشارح بقوله ( اى يجوز صرف غير المنصرف ) اى لا يمتنع ولا يجب جعل  
غير المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتون عليه والجواز ههنا  
سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع  
ولا يجب بل يجوز أن يبقى على حاله غير منصرف ( ليحصل التناسب بينه ) اى  
بين غير المنصرف ( وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم )  
اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم ( عندهم ) اى عند  
العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى ﴿ انه هو يبدى ويعيد ﴾ بضم الياء  
فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ اوفى الشعر كما فى قوله  
\* قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه \* قلت اطبخوا لى جبة وقيصا \*  
فاضى باطبخوا مكان خيطوا مناسبة طبخه وان اختفا اسما وفعلا \* وفى الحاشية  
ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هاتى الشئ ومرأى مع ان اللغة  
امرأى منه فى التزيل هو يبدى ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض  
البلغاء قل لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب ياسيدى  
الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه ( وان  
لم يصل ) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل ( الى حد  
الضرورة ) ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان  
الكثير لكثرة لاحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة اليان وقيل  
لما كان امر التناسب ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كل فأنصرفه بادنى  
شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله ﴿ مثل سلا سلا واغلا لا ﴾  
( حيث صرف ) فيه ( سلا سلا ) وادخل التون عليه ( لتناسب المنصرف  
الذى يابسه اعنى ) بالمنصرف ( اغلا لا ) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب  
من الاسباب التسعة المعبرة واما سلا سلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كساجد  
واساور ( فتقوله سلا سلا واغلا لا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف )  
وهو سلا سلا ( والمنصرف ) عطف على غير المنصرف ( الذى صرف غير المنصرف  
لتناسبه ) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول  
المصنف سلا سلا فقط \* وفى الحاشية اراد بقوله واغلا لا الخ ان ذكر اغلا لا  
ليس بزايد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر أن التقدير  
كصرف سلا سلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلا سلا واغلا لا \* ولما فرغ  
من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد أن يبين السبب الذى يقوم مقام  
السبين فقال ﴿ وما يقوم مقامهما ﴾ ( اى العلة الواحدة ) فيه اشارة الى ان



عليه فيشملة قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله) اى في قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبل اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشين (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى بقتادهم الجار والمجرور خير (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فيعل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد) عطف بيان له (شير) فيعل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مبالغا في التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فيعل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغاه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير في الفعل مثل غاق زيد الابواب والتكثير ههنا في التخليق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز أن يكون التكثير في الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذوا العطف والرأفة يعنى ذوا الشفقة مبالغة والمجبة لمن اتبعه كقول جل ذكره في نظمه الكريم ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك﴾ وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد) مفعوله اثنان لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الباء الجارة وقد يحذف اتساعا قل في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيدا (فانه) اى الحال والشان (لوقل) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير منصرف (لا يخل بالوزن) اى لا يكون فى الوزن خلل يجعل احمد فى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مقاعيان مرتين (ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكون ذلك البيت تامبه (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كفى البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتاسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

يعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عنه وبقي اعد اى كرر  
 (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعوله اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم  
 الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى  
 كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية يعنى جوابا لسؤال  
 مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف  
 اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى ﴿وان المساجد لله﴾  
 اى لان المساجد وقوله تعالى ﴿افضرب عنكم الذكرفحان كتم قوما﴾ اى لان  
 كتم فى قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ماسيحي  
 (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررت ينضوع) اى  
 تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قل اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا  
 وتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام  
 الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى  
 اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز  
 من المسك (فانه) اى الشأن (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر  
 والتوين و (فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن)  
 ولا يتكسر لان مجرد فعولان مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (زحاف)  
 اى تغيير فى الحركة (يخرجه) اى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج  
 عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسروا نون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم  
 حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة  
 فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون  
 ونون وادغم حصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف  
 للقياس ايضا الموقوف بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون  
 النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما فى كبتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة  
 لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس  
 بضرورى) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف  
 يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر  
 (قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض  
 الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه ثلثا يلزم الالتباس  
 فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والجرور الى البعض  
 او على العكس فظاهر احترازه (ضرورى عند الشعراء) فهنا يمكن الاحتراز  
 عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه بادخال الكسر والتنوين

الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما) نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البحور و(نخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (انزحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرج عنه ولكن (نخرجه عن السلامة فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته) كما فى التاسب (اما الاول) اى امثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قوله فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفيها فشمته فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها

\* ماذا على من شم تربة احمد \* ان لا يشم مدى الزمان غويا \*

مدى الزمان امتداده وغويا لاجمع غالية كنوا صرفى ناصرة بالفارسية \* خوشبوى \*  
 المعنى ما الذى او اى شىء على من شم تربة احمد ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شىء عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صاب اذا نزل من باب قل وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع واصلمها الواو لانه يجمع ايضا على مصابوب وهو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لوانها) اى لو ان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضياؤها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والفة للاطلاق بظلمة تلك المصائب لعلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرقا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلا بد أن يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحاف يخرج عن السلاسة بوزن الظرافة نفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد



والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) اى الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعاً لوزنه الاصلى) لكونه داخلاً على الاصل وعارضاً له ومادخل على الاصل يكون فرعاً له فيكون وزن الفعل داخلاً على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعاً له والعكس كذلك (ويجوز) (اى لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجىء فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظاً جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسرهُ الشارح بقوله اى لا يمتنع لاسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كاتكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضرورياً) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (او غير ضرورياً) كراعى القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) المنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجعله منصرفاً حقيقة) تميز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من عالٍ تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لا يزالان شيئاً ممدداً عليه فكيف يزالان العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفاً عند ذلك الغير لانقضاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحيثئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم العربى الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة \* قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (او رعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى او لضرورة رعاية قافية

اعراب غير المتصرف فتح منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان  
المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول ( وانما قلنا ) في بيان علة قوله  
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ( ان لكل علة ) من العلة التسع سواء كانت  
ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها ( فرعية لان العدل ) اى المعدول  
( فرع المعدول عنه ) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية ( والوصف  
فرع الموصوف ) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل  
في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر ( والثانيث ) لفظيا كان  
او معنويا ( فرع التذكير ) في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاسم الاغلب ولذا  
علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله ( لانك تقول ) في المذكر ( قائم )  
مجردا عن زيادة التاء ( ثم ) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول ( قائمة )  
فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث  
فرع المذكر في التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا ( والتعريف ) بانواعه ( فرع  
التنكير ) لان الاسم وضع او لا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول السلام  
او بالاضافة او غير ذلك ولعرضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون  
كذلك ولذا لال الشارح ( لانك تقول رجل ) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه  
الى شيء ( ثم ) تزيد اللام عليه وتقول ( الرجل ) وهو فرع لاحتياجه الى اداة  
التعريف ( والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذا اصل في كل كلام ) عربيا  
او عجميا ( ان لا يخالطه لسان آخر ) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان  
لا يخالطه لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربي فتكون العربية  
اذا كان في كلام العجم فرعالة ( والجمع فرع الواحد ) لانك تقول رجل رجلان  
رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتين ( والتركيب فرع الافراد ) لانك تقول  
بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للحنفة فتقول بعلبك ( والالف والنون )  
سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران ( الزائدتان ) لانهما  
من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنسأه ( فرع ما زيد ) بالافراد لكونهما  
سببا واحدا اى الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار  
اللفظ وفي بعضها زيدتا بتلك الصيغة والثانيث باعتبار كونهما حرفين ( عليه ) الضمير  
المجرور البارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشيء الذي زيد  
الالف والنون على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر  
ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران ( ووزن الفعل فرع وزن  
الاسم لان اصل كل نوع ) من الفعل والاسم ( ان لا يكون فيه الوزن المختص  
بنوع آخر ) مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة  
تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك الاسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم للفعل  
ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى  
الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فينبئ بنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى  
هو البناء ويعطى عمله له لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء  
والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف  
الاصلية ويشابهه في شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال  
التي كان هو في معناها ان كانت متعددة فتعدد وان كانت لازمة فلازم ولا  
ينبئ هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر أن تؤثر في البناء  
لضعفها فآثرت في العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن  
ايضا معناه فلا تكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعاً لاصل بوجود  
شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل  
لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن آثرت في منع بعض خواصه  
وهو الجر والتنوين فقل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين (من حيث ان له)  
اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم  
اصلاً والفعل فرعاً له (احداهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج  
الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات  
قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل  
(واخرهما) اى اخرى الفرعيتين (استقاه من المصدر) لان المصدر لكونه  
جنساً يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع  
ولا يذكر ولا يؤنث فينبئ ان يكون اصلاً والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة  
مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وثنية وجمع  
 وغير ذلك فينبئ ان يكون فرعاً والفرع لا بدله من اصل فصار المصدر  
اصلاً له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم الامتثل على الفرعيتين  
حقيقة او حكماً مشابهاً للفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب  
المختص) اظهاراً لفسادة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر  
حرف الجر لفظاً وتقديراً كان مختصاً بالاسم فنع منه بسبب المشابهة لان الرفع  
والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ماسائى واما الجر فمختص  
بالاسم والجزم بالفعل فرقاً بين اعرابيهما وتعادلاً (و) منع منه (التنوين  
الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكانية الاسم في الاسمية وتقرره  
حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى فويل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة



(الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى)  
 بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم)  
 (مثال للعجمة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب)  
 المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران)  
 (مثال للالف والنون) المزيدين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل  
 (احمد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه  
 على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها ووضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه  
 ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال  
 (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب  
 التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا  
 الحكم اعنى ان لا كسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة  
 مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد (عليه)  
 اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما)  
 اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة  
 واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر  
 لكن لا من هذه الحيثية (ان) محذوفة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشأن  
 محذوف لزوما كما فى قوله تعالى ﴿وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين﴾ مسيحي  
 تفصيله (لا) لئى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا  
 ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ما ينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف  
 فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لئى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله  
 الا الله والجملة خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى  
 ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع  
 للتنوين ولم يقل أن لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه  
 لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحد عمل الجر لا محالة (ولاتنوين) عطف  
 على كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل  
 واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح  
 المختار الفتح اى البناء فيهما على ما سيحى (وذلك) اى عدم الكسر فيه  
 والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه  
 ان لا كسر فيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة)  
 من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان)  
 منها (او علة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم

كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (في الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لتقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبني الحكم على الاعم الغلب وقال اذ العلة في الحقيقة اثنان (او القول) اى الحكم (بانها) اى العلة الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبر ان (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان في عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عدتها في البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنان) غالب لان العلة الملزمة عدم الصرف غالباً اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب الباب (انها احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الفى التأنيث كارتطى علما ومراعاة الاصل في نحو احر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تفریط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقبول اخرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلم المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كاهو دأبه (على ترتيب ذكرها في البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى في الضبط واسهل في اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلّة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظي (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفي اراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفي اراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد اراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظي (اشارة) مبتدأ مؤخر



الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولولم تكن زائدة لقالوا في مادة  
 الالف والنون الزائدة كما يقال الف التائيت بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة  
 لا اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لماسيجي  
 من انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب  
 البصريين (والظرف) اعنى من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف  
 شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف اللغو متعلقا  
 بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة) لان جعل  
 الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت  
 صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف)  
 عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (في هذا  
 الوصف) اى في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير  
 البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب  
 لومبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما  
 مجتمعين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالاخر  
 يعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ  
 (كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءنى زيد راكبا من قبله  
 اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (في  
 وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (في هذا الوصف) اى  
 في وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العلل التسع في هذين  
 البيتين (وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل) التسع فيه اشارة الى ان القول  
 بمعنى الذكروان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة  
 ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر  
 عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى  
 الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطسعة اليه اميل وهذا المعنى  
 على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور  
 وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى  
 بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة)  
 اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتائيت الى آخرها (علة) لان  
 يكون الاسم غير منصرف خبر ان في قوله بان (قول تقريبي) خبر لقوله او القول اى  
 حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لا تحقيقى) اى لاحكم حقيقى هذا المعنى على تقدير  
 ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان



يعنى لو جىء بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد أن يكون الثانى كذلك فلزم ان ينجى ثم بدل الواو حتى لا يكون الثانى انقص من الاول ( لاشئ آخر ) فلفظ لاهنا عاطفة وشئ آخر اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرد معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرد وباللام تقديره لاشئ آخر \* وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وهنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه التكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتزول من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن ( والنون زائدة من قبلها الف \* ووزن الفعل وهذا القول تقريبا \* ) ( قوله زائدة منصوب على انه حال ) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسرته الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها ( اذ المعنى وتمنع النون ) من الاسم العرب ( الصرف ) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف ( حال كونها زائدة وقوله الف ) بالرفع لانه ( فاعل الظرف اعني ) به قوله ( من قبلها ) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حل فتكون الجملة الظرفية حالا ( او ) قوله الف ( مبتدأ ) لتخصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل ( خبره الظرف المتقدم ) عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجي ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا ( ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه ) على الاول او الثانى ( زيادة الالف ) لانها ليست متعلقة بالزيادة ( مع انها ايضا ) اى كالنون ( زائدة ) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم العرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ( ولهذا ) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون ( يعبر ) مبنى للمفعول من التعبير ( عنهما ) اى عن الالف والنون معا ( بالالف والنون ) متعلق بيعبر ( الزائدتين ) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولولم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة \* فان قلت فيمكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفي التانيث في حمراء وصحراء الفا التانيث مع ان الف التانيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم في جميع المواد

(تسع) التكثير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم اوردها به  
 للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اي من تلك) العال (التسع)  
 (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكالها لان الشئ اذا قوى وكل يلبق  
 ان يقوم مقام الشئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اي) في  
 (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العال التسع (بان) متعلق بقوله تقوم  
 (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرها) اي تأثير العلتين  
 وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العال التسع ونوع  
 آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العال التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص  
 لم يقدر أن يؤثر في الاسم العرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر  
 بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه  
 و اشار المصنف الى الاولين بقوله مافيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه  
 علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهي) مبتدأ (اي العال التسع)  
 فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العال التسع (مجموع مافيه هذين البيتين من  
 الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العال والحكم بعد الربط (لا كل  
 واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لعال (حتى يقال) فيه رد على الهندي  
 حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العال لان كل واحدة منها علة لعال  
 (لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العال التسع) اذا كانت هي  
 راجعة الى العال التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصله هذا اي قوله  
 وهي عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فيثبت يكون الحكم بمجموع الاجزاء  
 بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب  
 وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكتنجين خل وعسل  
 وماء لامن تقسيم الكل الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك  
 المجموع) (عدل) لقد بلغ بتكثير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان  
 السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سببا لبقاء  
 الممدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها  
 وحيث كان المناسب تكثير النون ايضا لانه لم يساعد النظم فاحسن ما قاله بعض  
 الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتانيث ومعرفة \* وعجمة  
 ثم جمع ثم تركيب \*) (والمدول) الواو للاستيناف يعني هذا جواب لسؤال مقدر  
 تقديره لم اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف  
 بالواو كافي العال السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (في عطف  
 هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن) الشعري



اى هو غير الاسم العرب الذى ذكر من قبل يريد أن ضمير ماعده راجع الى قسمي  
التقديرى المتعذر والمستقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداها بصيغة التثنية  
حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب واستقل) فيه (ولما ذكر)  
المصنف (فى تفصيل العرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين  
بقوله فالفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير  
المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمه والفتحة (وكان غير المنصرف  
اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سبين او الى سبب واحد قائم  
مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم العرب الصرف  
لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف  
المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون  
ماعده منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين او لا  
اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعده لفظى ولذا قال واللفظى  
فما عده (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث  
والمنصرف فيما عده كما قل فى نظيره واللفظى فيما عده لاشعار عنوان غير  
المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ماعده  
بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه او لا (فقال) (غير المنصرف)  
مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر  
مبتدأ (اى اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التكرير ولان  
هذا تعريف غير المنصرف والتكرير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين  
كونها موصولة لوضوح امره لانه قد مر غير مرة ووصف الاسم بقوله  
معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له لا غير  
لان المبنى لكونه مبنا لا يوصف باحدها (فيه) اى فى الاسم المعرب (علتان)  
مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة  
المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفي يعمل  
فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كه كتاب  
وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ وأفى الدار زيد وما  
فى الدار عمرو وسياقى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقة بل (باجتماعهما)  
اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيدكرها لان فى تأثير  
كل علة شرط سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (اثر)  
هو منع الجر والتوين عنه (سيجيء ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان  
لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (عال)



الادغام اخف من فكه ( وكسر ما ) اى حرف كان ( قبل الياء ) المدغمة لزيادة  
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل التخفيف  
من جهات ثلاث قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ما قبلها لان الياء  
اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل ( فلم تبق علامة  
الرفع التى هى الواو فى اللفظ ) لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى  
علامة الرفع مقدرة ( فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا ) لكون العلامة فيه  
مقدرة ( بخلاف حالتى النصب والجر ) مثل رأيت مسلمى ومررت بمسلمى  
لكون اعرابيهما لفظيين ( فان الادغام لا يخرج الياء ) المدغمة ( عن حقيقتها )  
اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا ( فان الياء المدغمة ايضا )  
اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء ( ياء ) لان  
المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار  
للملفوظ فيكون حرف الاعراب ماقوظا فيكون الاعراب ايضا ماقوظا ( وقد  
يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث ) الرفع والنصب والجر  
كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل  
وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قال الشارح ( فى  
مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم ) الا ان المصنف لم  
يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى ولذا ذكر مسلمى على وجه التمثيل بان قال  
ونحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر ( فانه ) اى الشأن ( لما سقط حروف  
الاعراب ) الواو والالف والياء ( عن اللفظ بالتقاء الساكنين ) الحروف واللام  
فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج ( لم يبق ) جواب لما ( الاعراب )  
يعنى حروف الاعراب ( لفظا ) لان المتبر هو اللفظ لا الكتابة ( بل صار )  
الاعراب ( تقديريا ) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستئقال فان قلت تقدير  
الاعراب للاستئقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو والياء تحملا فى الحركة  
ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا  
للعذر لان الالف مادام الف لا يقبل الحركة قات لان الالف فيه كانت واوا  
لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقبلت الف لتحركها وافتتاح ما قبلها  
( واللفظى ) ( اى الاعراب المتألف به ) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل  
والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول  
كالخلاق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا  
اى الاعراب المقدرة به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى فى لفظ الاعراب بحذف  
الياء ( فيما عدا ) ( يعنى فيما ) اى الاسم العربى الذى ( عدا ما ذكر )

مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة مقلها  
لان الشيء اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لثلاثا يتوالى اربع حركات  
(دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لا يكون ثقيلة على  
الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم لفظيا  
لا تقديرية (و) الثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى الياء  
رفعه وحده مقدر لانصبه وجره (نحو مسلمي) (عطف على قوله كقاض)  
باعدة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديرية  
بالحروف في الاحوال الثلاث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيف الى ما  
اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسياتي \* وقال المحشي  
يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا التقسيم بيان انه قد يكون  
في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد  
انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال  
قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لانصبا لما مر (وقد يكون  
في الاعراب بالحروف) مطلقا كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله  
ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك  
في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) او في التثنية  
وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر  
(مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف  
الاعراب لا تكون الاساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل  
محل الاعراب الحركة لكونه الفاسوا كانت من نفس الكلمة او لا وما قبل  
ياء المتكلم فتافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعنى  
تقدير الاعراب) للاستثقال (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم اذا اضيف  
الى ياء المتكلم (انما هو) اى لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حال  
(النصب والجرا) لما سياتى ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء  
او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه في حال  
الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموى بسقوط  
النون) اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو  
والنون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التي هي علامة الرفع (والياء) التي  
هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعدة  
للادغام (فانقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم  
الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان

الاحوال) يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر او حال من الضمير المستكن (بعضها) اى بعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقدير يا لافى حال الجر \* قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى حال كون اعرابهما تقدير يا للتعذر لانه لا خلاف لاحد فى كون الاعراب تقدير يا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة ﴿واستقل﴾ مبنى للفاعل (عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذروا) تقدير الاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير الاعراب للاستتقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيد ايضا بالمعرب لان فهمه لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره فى قسمه (الذى استقل ظهور الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستتقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس يقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة للاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (فى اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى حال الرفع فى جاء فى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت بقاضى لكون ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيان احدهما الاسم المنقوص بالواو او بالياء المكسور ما قبلهما يعنى ما استقل فيه الرفع والجر وهو (كما فى الاسم) المعرب (الذى فى آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محدوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا ﴿كقاض﴾ (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير محدوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كلقاضى) والجوازي والدواعى ﴿رفعا وجر﴾ (اى فى حالتى الرفع) نحو جاءنى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى ﴿اجيبوا دعاء الله﴾ (لاستتقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلمعدم الجنسية بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما



فيكون اعرابه تقديرية لان الاصل اذا تعذر يعمل بالرفع (و) الثاني باب غلامى  
مفردا كان او جمعا بعد أن كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا  
قل الشارح (كما فى الاسم العرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به  
كما سيحى (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وظيفى اخره  
عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد واما باب غلامى فقيه خلاف  
ولذا قل الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف  
لانه عدّه من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه  
وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقة سبب البناء الى هنا كلامه  
(فانه) اى الشأن (لما اشتغلما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كاليم مثلا  
(بالكسرة) حين اضيف الاسم العرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء  
بان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه  
بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة وهى الكسرة  
والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشغول بحركة ويكون الاسم صالحا  
للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ما قبل الياء المشغول بالكسرة اللازمة  
لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لا بد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول  
العامل (موافقة) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها)  
اى الكسرة فى حال كون العامل جاريا (او مخالفة) عطف على موافقة فى حال  
كونه رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة  
البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بناءة وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع  
الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة  
اعرابا لانها مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل  
والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة  
مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيهه للتحقيق كأنه لا يعتد بقوله ولذا  
لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم العرب بالحركة  
لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبر أن (غير مرضى) خبر المبتدأ  
عند المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل بناءة لاجل الياء وبعده  
يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البناءة لا تكون اعرابية وبالعكس  
ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز أن تكون اثرا لانه يكون  
تحصيل الحاصل ولذا قل (مطلقا) (اى فى الاحوال الثلاث) لافى الحالين فقط الرفع  
والنصب (يعنى كون الاعراب تقديرية فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب  
غلامى (من الاسم العرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع

مواضع الاعراب اللفظي والتقديرى اللذين) مثنى صفة لهما (اثير الى تقسيمه)  
 اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظي والتقديرى (فيما سبق) فى بيان حكم  
 العرب حيث قل وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرى (ولما  
 كان التقديرى) اشار به الى وجه تقسيم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل  
 احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للالف الا ان الاعراب التقديرى لكونه  
 (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب  
 التقديرى (او لا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى  
 (بين ان اللفظى ماعده فقال) (التقدير) معرفا بلام المهدى الخارجى (اى تقدير  
 الاعراب) فاللام تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف  
 اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول  
 (فيما) (اى فى الاسم العرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ماموصولة على كونها  
 موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى العرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر)  
 (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لا بد لها من عائد واختيار حذف  
 العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه  
 مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العدة (اى  
 امتنع ظهوره فى انظله) لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى فى الاسم العرب  
 الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع  
 ظهوره فى لفظ الاسم العرب واقع (اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو  
 الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطاقا وذلك على قسمين  
 الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم العرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته  
 صفة بعد صفة للاسم (فى آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول  
 (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة  
 عن واو او ياء مثل عصا ورحى او ما يشبهه مثل حمزى و (سواء كانت) الالف  
 (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف  
 (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كعصا) ورحى وفتى (بالتنوين)  
 فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها  
 بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء (فى الصورتين)  
 اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا او مذكورة كالعصا (غير قابلة  
 للحركة مطلقا) فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف  
 لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة  
 فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا



في قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما)  
 اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع في المثنى) يعنى اعطوا  
 الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين  
 وتقل المثنى لعمومه و (لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان  
 وضربا) قدم المضارع لكونه في صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف  
 علامة الرفع في تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو  
 علامة الرفع في المجموع) لان الواو حرف ثقل لتولده من الضميتين والجمع  
 خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع  
 للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو  
 علامة الرفع في جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحل  
 الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء (وجعلوا اعرابهما) اى  
 المثنى والجمع (بالياء حل الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر  
 ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوق الالتباس (وفرخوا  
 بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لحقة الفتحة وكثرة التثنية)  
 بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (في المجموع لثقل الكسرة وقلة  
 المجموع) بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه  
 ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل  
 واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لاعلى الرفع)  
 يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب في المثنى بالالف  
 وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة في الكلام ومقصودا  
 (لما نسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وبأصب لمفعوله (لوقوع)  
 اى في وقوع (كل منهما) اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما (فضلة  
 في الكلام) ولانه اشبه في المحل ولمشاكاة كل واحد منهما في الكتابة نحو رأيتك  
 ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل  
 فيه لما سبق (والحرف) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب  
 ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمة رفعا  
 والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان  
 مواضعهما) مواضع الاعراب بالحركة ومواقع الاعراب بالحروف (المتخلفة)  
 لما مر أن الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه  
 النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ما وجد فيه  
 الحروف الثلاثة وماترك فيه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (في بيان



فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه \* قوله فرعا الواحد  
اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (في آخرها  
حرف يصاح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك  
الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء  
(فاسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما  
(اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لعرابه) اى  
اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد  
ينبغي ان يكون اعرابها فرعا لعرابه لتكمل الفرعية وتم المناسبة (لان  
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) في الحقيقة لان الحركة اخف من  
الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و)  
قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة  
والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب  
ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحيتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو  
الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على  
الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (سته) لان  
لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حل بالواو والضمير معا ويجوز أن تعطف  
ويكون من قيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلاثة)  
اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلثة  
منها كائن (للمثنى) وهو الاصول الرفع والنصب والجر (وثلثة) منها  
كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانقسم الحروف على الحال (فلو جعل  
اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا  
بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى الالتباس  
احدهما بالاخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة  
وذا غير جائز (ولو خص المثنى بهما) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى  
لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التام  
فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه  
لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بهما) يعنى لو اعطيت هذه الحروف  
للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ  
ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا  
(لبقى المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى  
حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع

ونون. اوياء ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان  
اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول في المفرد الى هنا كلامه  
فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واو لو كذلك قيل  
الواو في اولو في معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على  
عشرون لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها ( وليس  
عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون ) ايضا ( جمع ثلاثة والا ) اى لو كان عشرون  
جمع عشرة ( لصح اطلاق عشرين على ثلاثين ) ولم يصح اطلاقه على عشرين  
مع ان الاستعمال على العكس ( لانه ) اى ثلاثين ( ثلاثة مقادير العشرة )  
لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد ( و ) لصح ايضا ( اطلاق  
ثلاثين على التسعة ) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة ( لانه )  
اى التسعة ( ثلاثة مقادير الثلاثة ) واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير  
الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على  
مراتب معينة من الاعداد من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير  
الواحد ( وعلى هذا القياس ) اى على قياس عشرين وثلاثين في عدم  
ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه ( البواقي ) اى العقود الباقية وهى  
اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع  
تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثني عشر لانه ثلاثة مقادير اربعة  
واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك ( وايضا ) اى  
كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للغة المذكورة كذلك  
( هذه الالفاظ ) اى العقود الثمانية من الاعداد ( تدل ) اى كل واحد  
منها ( على معان معينة ) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان ( ولا تين  
في الجموع ) اى ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا  
مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان  
هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى  
الجمع الحقت به واعربت باعرابها كما الحق اثنان بالثنية واعربت باعرابها  
( بالواو ) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم ( رفعا ) اى في حالة  
الرفع ( والياء ) ( نصبا وجرا ) اى في حالة النصب والجر ( وانما جعل اعراب  
المتى مع ماحققاته ) اعنى كلا وكاتا واثنان واثنان وثنتان ( و ) انما جعل ايضا  
اعراب ( الجمع ) المذكر السالم ( مع ماحققاته ) وهى اولو وعشرون واخواتها  
( بالحروف ) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف ( لانها فرعا  
الواحد ) اى لان الثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا

وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فاللقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ما قبلها) صفة جرت على غير من هـ له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما قيده به احتراز عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعاً وحلاً (كما سيجى) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحاً) سواء وجد شرطه فجمع اولاً بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسمى ائى ان كان اسماً فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحاً (الجمع بالواو والنون او بالياء والنون) سواء كان مفرداً مؤنثاً او مذكراً سالماً او مغيراً (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيراً اوله (وارضين) جمع ارض (مالم يكن واحده مذكراً لكن) اى الا انه (يجمع بالواو والنون) او بالياء والنون \* وقال الهنـدى وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (مالحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ما الحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتبت الواو بعدها ليكون دليلاً على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذولاً) يكون جمعاً (عن لفظه) بل من غير لفظه (سما) لان جمعه من لفظه قياساً ذوون مثل رضون (و) (ثانيهما) (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرهما) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهياً (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المعيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون \* وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرداً ثم الحق به واو



مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة ( ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف ) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى ( فروعى فيه ) اى فلزم ان يراعى فى كلا ( كلا الاعتبارين ) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما ( فاذا اضيف ) كلا وكلتا ( الى المظهر ) اى الى الاسم المظهر ( الذى هو الاصل ) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة ( روعى جانب لفظه ) اى لفظ كلا ( الذى هو الاصل ) لكونه مفردا وهو اصل ( واعرب ) اى كلا او كلتا ( بالحركات التى هى الاصل ) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل ( لكن ) اى الا انه ( تكون حركاته ) الاعرابية ( تقديرية ) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية ( لان آخره الف ) لا تقلل الحركة ومع هذا ( تسقط ) سواء اضيف او لا اما الثانى فظاهر واما الاول فلا نه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المتى فتسقط ( بالتقاء الساكنين ) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقدير يافى الاحوال الثلاث ( مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع ) لمسبق ( روعى جانب معناه الذى هو الفرع ) لمسبق ايضا ( واعرب بالحروف التى هى الفرع ) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع ( نحو جاءنى كلاهما ) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيذا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاستناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما ( ورأيت ) الزيدين ( كليهما ومررت بـ ) الزيدين ( كليهما فلذلك ) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المضمر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف ( قيد كون اعرابه بالحروف بكونه ) متعلق بقوله قيد ( مضافا الى مضمر ) احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق ( و ) ثانيهما ( اثنان ) ( وكذا ) اى كما ان اثنان ملحق بالثنى ( اثنان ) بالهمزة فى اوله ( وثنان ) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا ( فان هذه الالفاظ ) اى اثنان واثنين ( وان كانت ) للوصل ( مفردة ) اذ لم يثبت للمفرد اثنان واثنتان وثلاثون حتى زيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل اثنان واثنتان واذن والذان والذين ( لكن صورتها صورة التثنية ) مثل اثنان واثنتان

حال الافراد وكذا في ذو في الاصح واما في فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه  
 نسيا الان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان  
 الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب  
 فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سماعا) لاقاسا دون حال غير الاعراب لكن  
 بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير  
 فيتنقوى المشابهة لكونها من جهتين (بمخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز)  
 بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع محجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة  
 الا و آخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدي بالياء حذفت اللام نسيا فبقى  
 دم ويد (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الا و آخر  
 غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر  
 (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة  
 عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من  
 الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجردياء وترك فيه  
 الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثني)  
 (وما يلحق) من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كاتا) وهو  
 مؤنث كلا واختلاف فى الف كلا انه فى الاصل واو كصو فقلبت الف لتحر كها  
 وافتتاح ما قبلها اوىاء كرحى قلبت كذلك والا كثرون على الاول لكونها مكتوبة  
 بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الف كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب  
 ياء كالرحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كركا مع انه ملحق به ايضا  
 (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل  
 عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كاتا بدل من الالف فى كلا والالف  
 للتأنيث كالف جلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا)  
 (اى حال كون كلا او كاتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمرة) لالى  
 مظهر سواء كان المضمرة غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاها وكلا كما وكلا نا بشرط ان  
 يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأنيثا كيد للمثنى نحو  
 جتا كلانا جتسا كلا كما وجاء فى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأنيث كيد نحو  
 كلا كما جتسا وكلا نا جتا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا  
 باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة  
 الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (و باعتبار معناه مثنى) لان معناه  
 تكرار الواحد يعنى اثنان (فافظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد  
 منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف



اى النحاة او العرب ( لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف )  
 احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون  
 بالحروف بل بالحركة ناقصا او تاما ( ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد  
 ايضا ) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة ( كذلك ) اى بالحروف ( لئلا يكون  
 بينهما ) اى بين المثنى والجمع المذكراى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف  
 بينهما ( وبين الآحاد ) جمع احد كفرس وافرأس ( وحشة ومنافرة تامة ) يعنى  
 اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف  
 ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين  
 الاصل الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد  
 بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية وفترة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا  
 للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة  
 لهما وليقع في ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما ( وتاما اختاروا اسماء  
 ستة ) مع المقصود يحصل باقل منها او اكثر ( لان اعراب كل واحد من المثنى  
 والمجموع ) على حدة ( ثلاثة ) يعنى اعراب المثنى ( ثلاثة ) الرفع والنصب والجر  
 وان استوى الاخيران في الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع  
 الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا  
 ( فجعلوا ) اى فوضعوا ( فى مقابلة كل اعراب اسما ) فصارت الاسماء بهذا  
 الاعتبار ستة \* وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقترب منه  
 ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملاحق به ستة المثنى وكلا واثان والجمع  
 واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره  
 الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والملاحق به ( وتاما  
 اختاروا هذه الاسماء الستة ) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها  
 ( لمشابهتها المثنى ) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها ( فى كون  
 معانيها ) اى معنى كل واحد منها ( منبئة ) اى مستلزمة ( للتعدد ) يعنى يستلزم  
 كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب لابن والحم للزوج وكذا غيرها من  
 ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الثى المتكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين  
 ( ولوجود حرف ) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء  
 للاعراب بالحروف من بين الآحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان  
 الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان  
 كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة ( صالح  
 للاعراب فى اواخرها ) وذلك الحرف فى الاربعة الاولى لام الكلمة التى حذفت



اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذ  
المتى) منها (والمجموع) صحيجا او مكسرا (منها معرب باعراب التثنية) يعنى  
بالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو  
جاءنى اخواك ورأيت اخويك ومرت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان  
مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءنى ابون والياء المكسور ماقبلها نصبا  
وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ايين ومررت بايين وان كان مكسرا  
يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءنى  
اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين  
القيدين) مع انهما قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت  
مكبرة وموحدة ولكون استعمالهما مصغرة او تثنية او جمعا قل والاقل لاحكم له  
ولان تثنيتهما او جمعها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المتى والجمع المصحح  
والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة  
(لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة  
اصلا) يعنى لالى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها  
لا تقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا  
والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ  
فينبنى ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة  
(الى غيرياء المتكلم) (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فخالها) عند الاضافة  
الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه  
الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرها عند المصنف لانها  
حينئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ  
اعرابها محلا (ولم يكتف فى هذا الشرط) اى فى الاضافة الى غيرياء المتكلم  
(بالمثال) كما اكتفى فى القيدين الاولين به اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة  
(لثلاثتهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذو  
(بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى فى هذا  
الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا  
باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا  
فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا  
اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو  
زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء الستة (بالحروف)  
متعلق بمجعل ليكون توطئة لمجعل اعراب المتى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم)

الهاء نسيا كما حذف الواو في البواقي وقلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد  
 وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك  
 (وذومال) وكذا مثاء وجمعه وتانيته (وهو لقيف مقرون) وهو ما كان  
 عينه ولامه حرفي علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى في عينه واو وفي لامه  
 واو اخرى مثل شور (اذا صله ذوو) حذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة  
 اجتماع الواوين وقيل حذفت اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان  
 اللام محل التغير ولا تتبع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد  
 المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقضى  
 التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال في حالة الرفع لاجل الواو  
 وبقي على حاله في حالة النصب لاجل الالف وكسر في حالة الجر لاجل الياء  
 (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لآخواته (دون الكاف) يعنى  
 كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت في ان يكون اعرابها  
 بالحروف (لانه) اى ذو (لا يضاف) الى شئ (الا الى اسماء الاجناس) كلال  
 والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان  
 يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة  
 لشيء ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه  
 اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لا يضاف الا اليه  
 (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف  
 المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها  
 يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الياء او الاسم الظاهر  
 (بالواو) خبر (رفعا) اى حالة الرفع (والالف) (نصبا) اى حالة النصب  
 (والياء) (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن  
 لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة)  
 اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مضغراتها معرفة بالحركات)  
 يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملاحقة بالاسم الصحيح  
 وان لم تكن صحيحة في نفسها كدلو وظبي (نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا  
 اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة واحدة  
 وكانت الاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى  
 التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس  
 واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر  
 (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون



وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت  
 مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا  
 والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون  
 مفردا او جمعا مكسرا وهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبره (رفعا)  
 (والفتحة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان  
 اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون  
 اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كاسند كره) اى وجهه لانه لما ترك  
 جره لشبه الفعل باعتبار الفرعتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما  
 (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا  
 ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الاعراب وهو أن يكون بالحركة سواء كان  
 الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام  
 الاول ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة  
 لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على  
 ما سيذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر  
 فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخالقة والوطىء ونقصان العقل والميراث  
 وغيرها فاقسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الهم)  
 فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كايه وابنه وبنته واخيه  
 واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الهم (الا اليها)  
 ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشيء  
 المنكر) صفة الشيء اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى  
 يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات  
 (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة  
 كالخسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة)  
 كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات)  
 ولكن لامطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو  
 بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو  
 لان التثنية والتصغير يردان الشيء الى اصله انه واوى او يأتى حذف الواو  
 على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن  
 واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا  
 (وفوك) (وهو اجوف) لكن لامطلقا بل (واوى لاه هاء اذ أصله فوه)  
 بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشيء الى اصله حذف



نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل في الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستبطن من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءني زيد) بالضممة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثاني) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءني رجال وطلبة ورأيت رجلا وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثاني من الثلاثة التي تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شيء واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزؤ ومن غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات في مسامة وضاربات في ضاربة او مذكرا نحو سجلات في سجل ومرفوعات في مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات (احترز به) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا او رفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى في جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتيرة وتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا (فان النصب فيه) اى في الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجيء ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب للجر في جمع المذكر السالم فيه ولثلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التي هى الاصل في الاعراب والثاني مع كونه اصلا اعرب بالحروف التي هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل في فرع الثاني بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتى مسلمات)

اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما  
 بالحركات ولكن يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف  
 يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كريدور جل)  
 او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع  
 المكسر المنصرف) (اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى في ذلك الجمع (سالم)  
 لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه  
 بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير  
 منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه  
 بالحركات الا انه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) او مع زيادة  
 ونقصان (وكطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب في هذين القسمين)  
 اعنى في المرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لتكون البحث  
 فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما)  
 اى احد الوجهين (ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها اخف  
 (والاعراب فيهما) اى في هذين الوجهين (بالحركة) كاسيأتى (والثاني) انه (اذا  
 كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون)  
 الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (في الاحوال  
 الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان  
 (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى في هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر  
 (في الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون  
 اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة  
 الى ان قوله المرفع المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار  
 والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة  
 نصبا) من قيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا  
 واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى  
 حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا  
 لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى  
 حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على  
 الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة  
 (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من  
 فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا او منصوبا  
 او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصب



اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجرا اليه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج العرب لاعتبار العامل في مفهومه ولذكركه في حكم العرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به هنا عامل الاسم لامطلق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل اوسما عيا (كان) ذلك العامل اللفظى او قياسيا (او معنويا) (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (اى يحصل بسببه) لا بغيره تفسير باللازم لان التقويم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد أن اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة التكررة ولذا فسر بالكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثلاثة (المتورة) اى المستولية والواردة (على العرب المقتضية) صفة المعانى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (فى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى الفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) لا بغيره (معنى) الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جأيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه) حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (و) فى قولك (مررت بزيدا الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (فى زيد فعمل) الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية \* فلوما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة يتركب من الحركات بالفتحة وتارة بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصلتها والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن متى) اى ثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المتى والجمع (ولا غير منصرف) لانه



بالحروف (علم المفعولية) (اي علامة كون الشيء) اي الاسم وانما قال كون الشيء  
 ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل)  
 المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) في كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى  
 المنصوب وخبر كان واخوانه واسم بابان واخوانه واسم لا التبرئة وخبر ما ولا  
 الحجازية (والجر) الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اي  
 علامة الجر (او حرفا) (علم الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل  
 اعجبني اشتهار أنك عالم اي علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما  
 ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية لالعدم وجودهما اما الحقيقي  
 فكا لمضاف اليه بالاضافة المعنوية والجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما  
 الحكمي فكا لمضاف اليه بالاضافة اللفظية والجرور بحرف الجر الزائد (واذا  
 كانت الاضافة بنفسها) اي بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتاج)  
 اما مبنى للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف او مبنى للمفعول وقوله (الى  
 الحلق ياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اي الى الاضافة (كما) احتيج  
 الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزمت اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر  
 واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها مصدرية كما احتيج  
 الى الحاقها (في الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر  
 (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول)  
 وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) احتياجه  
 في التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف (والفاعل  
 قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل في العمل وملحقاته  
 ايضا قليلة وهي خمسة (فاعطى الثقيل) الذي هو الرفع (للقليل) الذي هو  
 الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة  
 وهي جزؤ الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة)  
 في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انها افرعا  
 المتعدي وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذي  
 هو النصب (للكثير) الذي هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول في الضعف  
 (ولما سبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعاني ايضا ثلاثة  
 فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة في كل منهما وبقي علامة الجر للمضاف  
 اليه (غير الجر جعل علامة له) اي للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه  
 متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة  
 وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعاً لان الرفع في اللغة الارتفاع  
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه (ونصب)  
سمى به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به  
لانه ينصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به لان عامله  
يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية) التي  
هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت يزيد  
(والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك  
(ولا تطلق) لاحقية ولا مجازاً (على الحركات البنائية اصلاً) اي قطعاً سواء كانت  
في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة)  
مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير  
ونزال (غالباً) تستعمل ايضاً (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء  
التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها  
سواء كانت في الاواخر او لا\* وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات  
والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع من المعاني فلما  
كانت المدلولات انواعاً كانت الدوال عليها ايضاً انواعاً بخلاف القاب البناء  
لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء  
الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع  
من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اي علامة الرفع  
فالتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (او حرفاً) كما في الاعراب بالحروف  
(علم الفاعلية) اورده بياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان  
كذلك لا اكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخضر وادل على المقصود (اي علامة  
كون الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت  
(فاعلاً) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله  
الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اي فاعلاً حقيقياً  
(او حكماً) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم  
اي وانما عمنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة  
او حكماً ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملاحقات بالفاعل) لان الرفع  
حقيقة في الفاعل لكونه اصلاً في المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضاً) اي كما  
يشمل الفاعل اصلاً (كالمبتدأ والخبر وغيرها) كخبر باب ان وخبر لالتني الجنس  
واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم  
(حركة كانت) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفاً) كالاعراب

بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر  
 في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى  
 (والاعراب) يدل (على صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك  
 ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالباً اما مخصصة للموصوف  
 كما في التكرات او موضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد  
 ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال عليها) اى على  
 الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه)  
 اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة  
 (مأخوذ من اعرب به اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة  
 على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة  
 او حرفا (يوضح المعانى) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية  
 للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علاماً ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا  
 الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته)  
 ففتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى  
 للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت  
 فيكون عرب بمعنى فيد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب  
 بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قل الشارح (على) تقدير (ان تكون الهمزة)  
 فى اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد سمي)  
 الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعانى الثلاثة (به) اى بالاعراب  
 بعلاقة التشبيه (لانه) اى ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض  
 المعانى ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب الاسم) لامطلق انواع  
 الاعراب لان البحث بحسب الاسم فيكون الانواع انواع اعرايه فقط وانواع  
 الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بمحصر الاستقرار فاشترك  
 الاسم والفعل فى الرفع والنصب وافترقا فى الجر والجزم فاعطى الاول للاول  
 والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل  
 ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا  
 بينهما وتعادلا (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على  
 الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم  
 قولك السكنجيين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعانى  
 المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا ليكون الدال  
 على قد المدلول والالزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر



اللغوى بقوله ( يقال ( اعتوروا الشيء ) من الافعال ( وتاوروه ) من التفاعل  
 ( اذا تداولوه اى اخذه ) اى اخذ ذلك الشيء ( جماعة واحد ) منهاى فرد  
 واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل ( بعد واحد ) يعنى بعد اخذ  
 فرد واحد وفرع منه وفي الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة  
 بالفارسية \* دست بدست كرفتن چیزی \* ( على سبيل المناوبة ) متعلق بقوله اخذه  
 واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول ( والبدلية )  
 اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر ( لاعلى سبيل الاجتماع فادا تداولت  
 المعانى المقضية للاعراب ) اى تعاقبت ( على العرب ) اى على محل واحد  
 وهو الاسم العرب حال كونها ( متعاقبة متناوبة غير مجتمعة ) فى محل واحد هذه  
 احوال مترادفة او متداخلة على ماسيجى ( لتضادها ) اى لكون المعانى  
 متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية  
 والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون  
 مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه  
 ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما ( ينبغى  
 ان تكون علاماتها ) وهى الرفع والنصب والجر ( ايضا ) اى كالمعانى ( كذلك )  
 اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على  
 حسب المسمى ( فوقع بسببها ) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا ( اختلاف فى آخر  
 العرب ) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب ( فوضع اصل الاعراب )  
 على آخر العرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله  
 ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى  
 عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف ( للدلالة على تلك المعانى ) اى لكونه  
 دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علام ظاهرة يستدل عليها لان الخفى  
 يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها ( ووضع ) ذلك الاصل والفرع ايضا  
 ( بحيث يختلف به ) اى باصل الاعراب ( آخر العرب لاختلاف تلك المعانى )  
 اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل  
 والفرع آخر العرب عند اختلاف المعانى الثلاثة ( وانما جعل الاعراب )  
 اصلا كان او فرعا ( فى آخر الاسم العرب ) مع ان الاول اولى بان يكون  
 محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط  
 اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه  
 افراط وتقرىط كما فى طرفه \* اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب  
 بالحركة وهو لا يكون الا فى الآخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب

بعض لانه اذا قيل مثلاً ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف  
او مستفهم فلم تميز المعاني بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب  
من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه  
مستفهم فيميز بعض المعاني عن بعض ( فضم اليه ) اى الحد ( قوله ليدل على  
المعاني المعنوية عليه ) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز ( وكأنه  
اراد هذا المعنى ) اى التنبه على فائدة وضع الاعراب ( حيث قال ) فى شرح  
هذا الكتاب ( ليس هذا ) يعنى قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه ( من تمام  
الحد لانه ) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى ( خارج عن الحد )  
اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجاً عن الحد وبين وجه كونه خارجاً  
عنه بان قال ( واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد ) يعنى يكون اللام  
متعلقاً بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلًا فى الحد وهو اختلف  
( يعنى ) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقاً به قوله ( وضع  
الاعراب المفهوم ) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ ( من نحوى الكلام ) اى  
من معناه ثم علل النفي بقوله ( فانه ) اى تعلقه بقوله وضع ( بعيد عن الفهم  
غاية البعد ) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصداً ولا تبعاً وقوله غاية البعد  
منسوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد  
( فاللام فيه ) اى فى قوله ليدل ( متعلق بقوله اختلف آخره يعنى ) المعنى  
( اختلف آخره ) ( ليدل ) ( الاختلاف ) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر  
الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فرجع  
هذا القرب المرجع ( او ما به الاختلاف ) وهو الحركة او الحرف اشارة الى  
ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجع هذا بكونه اصلاً  
فى الاختلاف وسبيله ( على المعاني ) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسرهُ الشارح بقوله  
( يعنى ) بها ( الفاعلية والمفعولية والاضافة ) ( المعنوية ) بالجر ( على صيغة  
اسم الفاعل ) صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معاني المعرب  
وعلى صيغة اسم المفعول ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل  
منهما يدل على تبدل المعاني فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ  
فى المعاني انسب ولذا ذهب الشارح اليه ( عليه ) ( اى على المعرب ) متعلق  
بالمعنوية بناء ( على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء ) التضمين يحتمل  
امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتاً والمضمن حالاً تقديره ليدل على المعاني  
المعنوية حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائداً  
والمضمن اصلاً تقديره ليدل على المعاني الواردة او المستولية عليه وبين معناه

الموصوفة لانها الانسب في امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل في الخبر التكرير  
ولكونه جنساً (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة بالحركة  
او الحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفي بعض النسخ لا يراد مبنى  
للفاعل من ورد يراد وداى لا يراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدر حين ارادة  
معنى غيره ولانه لا يجوز أن يراد بلفظ معنيان في حالة واحدة وحين اريد بلفظة  
ما بالحركة او الحرف لا يراد غيرها (ولو أقيمت على عمومها) بان فسرت بقوله  
اى شئ فيثبت يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى  
(خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه  
للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف  
سبب للاختلاف (فان المتباعد من السبب القريب) خبر أن اى ماله نوع تأثير  
في المسبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى  
الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان  
سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو  
مقتضى الاعراب يعنى الناعية والمفعولية والاضافة والا بعد وهو العامل  
سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر  
ملازمة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم  
(نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على  
اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى  
ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف  
المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى  
اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا  
(ليس من حيث انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل)  
الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل  
الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم  
معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها  
لمناسبة الياء ولانها اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم وفتح يلزم الثقل او تغيير الياء  
وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمّة  
فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما يختلف  
آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حل كونه (جمعا) اى جامعا لافراده  
(ومبعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد  
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى عن



آخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد (ولا في العوامل ايضا) يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا في آخر العرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعني اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير أن يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاء في زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اى على ذلك العرب ابتداء (الاعراب) كصور نالك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى في تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) في جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام العرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلو لم يدخل احد الحكمين) المتباينين (في الآخر فلا فساد فيه) اى في عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تباينت فلا فساد في عدم دخول بعضها (فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الاحكام واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث الاعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القليل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا دخل فيها حتى يرد أنه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله (اى من جملة احكامه) بايراد من التبعية ولما فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب العرب لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر العرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرابها وتفصيلها (به) (اى بتلك الحركة او الحرف) نه او لا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم

ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التميز اولى لعدم الترام الحذف فيه ولان  
 فيه اجالا وتفصيلا وابها ما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى  
 (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كفى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت  
 بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديره) وهو  
 بالحركة المقدرة (كفى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى)  
 بالرفع والتنوين (وقيا) بالنصب والتنوين (وبقى) بالجر والتنوين (قلبت الياء  
 الفاء) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قبلت الفاء فاجتمع ساكنان الالف  
 والتنوين فحذفت الالف التى هى متقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب  
 تقديرية) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل  
 جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى  
 و) (الاختلاف) (التقديرى اعم من ان يكون حتمية او حكما كما شربنا اليه) اى  
 الى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وفسرناه بملاح الينا فارجع اليه  
 (لئلا يتقص) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة  
 فى حالة النصب والجر (و) بالمتى والجمع المذكر السالم فى (قولنا رأيت مسلمين  
 ومررت بمسلمين) حال كونهما (متى) يعنى بفتح ما قبل الياء فيهما بالمتى الاول حالة  
 النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ما قبلها للجمع  
 المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد  
 اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور  
 من القولين يعنى غير المنصرف والمتى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد  
 حتمية) نصب على التميز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) (الاختلاف) (حكما  
 فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة  
 (بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة  
 فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا  
 (وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حتمية  
 لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد  
 النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه  
 بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لتكونها بدلا منها  
 (فان آخر العرب فى هذه الصور) المذكورة (تختلف باختلاف العوامل حكما  
 لا حتمية) فدخل مثل هذا العرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا  
 السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم العرب هكذا فان  
 الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قرر نالك (لا يتحقق الاختلاف لافى



اوصفة ( عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين ) بان يتبدل صفة بصفة  
 اخرى حقيقة او حكما ( اعرابهما كاعراب اخويهما في القسم الاول ) اذا  
 كان اعرابه بالحركة ( والتبدل الحقيقي في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية  
 ورفعها ايضا التي في قولنا جاءني زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب  
 مثل رأيت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد  
 والحكمي في مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه  
 الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة وفي غير المنصرف لانه يتبدل  
 فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم  
 الكسرة ( باختلاف العوامل ) اللام فيه للجنس ( اى بسبب اختلاف العوامل  
 الداخلة عليه ) اى على المعرب ( في العمل ) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف  
 العوامل لا يكون الا في العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا لالجار متعلقا به ايضا بقوله  
 ( بان يعمل بعض منها ) اى من العوامل ( خلاف ما يعمل البعض الآخر ) منها يعنى  
 بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول  
 جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ( واما خصصنا اختلافها ) اى اختلاف  
 العوامل ( بكونه ) اى بكون الاختلاف واقعا ( في العمل ) مع انه مذكور في كلام  
 المصنف مطلقا غير مقيد ( لئلا ينتقض ) ذلك الاختلاف ( بمثل قولنا ان زيدا مضروب  
 واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور ) جمع  
 صورة اى في هذه الامثلة ( يختلف بالاسمية ) يعنى العامل في زيد في المثال الاخير اسم  
 يعنى ضارب ( والفعلية ) وفي المثال الثاني العامل فيه فعل اعنى ضربت ( والحرفية )  
 وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل  
 وفيه نثر على خلاف اللف ( مع ان آخر المعرب ) الذي في هذه الصور  
 وهو زيد ( لم يختلف باختلافها ) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير  
 وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده  
 بقوله في العمل ( لفظا او تقديرا ) تفصيل لاختلاف الآخراى اختلافا ملفوظا  
 او مقدرا او اختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة ( نصب على التمييز )  
 من نسبة الاختلاف الى الآخر والتمييز من النسبة امام معنى الفاعل كهذا ( اى  
 يختلف لفظ آخره او تقديره ) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع  
 لانه فاعل ومنه قوله تعالى ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ اى اشتعل شيب الرأس وامام معنى  
 المفعول كقوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ اى عيون الارض ( او ) نصب ( على  
 المصدرية ) بحذف مضاف ( اى يختلف اختلاف لفظ او ) اختلاف ( تقدير )  
 ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعاني



باختلاف العوامل (ليعرف) مبني للمفعول (انه) اى المغرب (مما يختلف آخره)  
 وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم  
 تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المغرب وما يختص به  
 وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المغرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم  
 الصفة على المغرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع  
 فلزم ان يعرف ذات المغرب او لا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبى ان  
 يعرف) المغرب ويبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير  
 ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على  
 يعرف مبني للمفعول ايضا اى وينبى ايضا ان يجعل (ما عرفه به من جملة  
 احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف)  
 ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه او لا ثم بين بعض خواصه  
 من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المغرب) يشير الى ان  
 الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه  
 (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة  
 الاعراب واشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس  
 لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو مغرب) يعنى  
 لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اى  
 الحرف الذى هو آخر المغرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى  
 الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى لا اختلاف ذات  
 الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب  
 على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية  
 اى تبديلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب  
 فيه وهو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف  
 الى الياء مثل مررت بابيه فانظر أن الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته  
 فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما)  
 اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع  
 المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة  
 الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب  
 بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجى وفى الجمع المذكور السالم حالة الرفع  
 يالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل  
 حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المغرب (بالحروف

بعلم النحو ( احوال او اخر الكلم ) من حيث الاعراب والبناء والانصراف  
 وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص  
 والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال في النوعين التي وقعت  
 ( في التركيب ) العربي ( من ) الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف  
 ( لم يتبع ) من يتبع من باب تفعل ( لغة العرب ) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم  
 من اباؤه واجداده وفروعه او من قبيلته ( ولم يعرف ) عطف على لم يتبع  
 ( احكامها بالسمع منهم ) اى من العرب بان كان مجمعا الا انه وقع فيهم واختلط  
 بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحاءهم وبلغائهم فصار من جملة  
 ( فان العارف باحكامها ) اى احكام او اخر الكلم في التركيب او احكام لغة  
 العرب ( كذلك ) اى يتبع لغتهم او بالسمع منهم ( مستعن ) اى يرى ( عن )  
 تعلم علم ( النحو ) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتبع او بالسمع  
 ( ولا فائدة له ) اى لذلك الشخص العارف ( معتد بها ) لانه يكون تحصيل  
 الحاصل وذا لا يحصل ( في معرفة اصطلاحاتهم ) اى اصطلاحات النحاة او العرب  
 ( فالقصود من معرفة العرب ) اى من تعريفه ( مثلا ) انما قال مثلا لان هذا  
 الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد ( ان يعرف ) مبنى  
 للمفعول ( انه ) اى العرب ( مما يختلف آخره في كلامهم ) ان مع اسمها وخبرها  
 في محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف ( ليجعل آخره مختلفا ) باختلاف  
 العوامل ( فيطابق كلامهم ) اى كلام العرب لانه انما يستعمل في كلامهم  
 باختلاف الاخر عند اختلاف العوامل ( فعرفته ) اى معرفة ذات العرب  
 ( متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره ) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف  
 آخره باختلاف العوامل لان العرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم  
 على الصفة طبعا فاسب ان يقدم ذات العرب وضعا بان يعرف او لا  
 بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع ( فلو كان معرفته ) اى معرفة  
 العرب ( المتقدمة ) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات العرب اى فلو كان  
 معرفة ذات العرب ( حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف ) يعنى حاصلة بمعرفة  
 هذا الوصف ( وتعرفه به ) عطف على تفسير وهو من عطف شيئين على  
 معمولى عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعرفه مغطوف على قوله  
 معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى  
 ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف ( وجب ) جواب لو  
 ( ان يعرف ) المعرب ( او لا ) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل  
 ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به ( بانه ) اى المعرب ( مما يختلف آخره )

التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل  
 (بل) النزاع انما هو (فى العرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلاً قبل  
 التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشف يقال له ذلك اصطلاحاً وعند  
 المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشف يعنى اكتفى فى تحقيق  
 العرب بكونه صالحاً لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد  
 كزيد والمصنف لم يكتف به (بجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية  
 لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد  
 قبل التركيب عنده معرباً لصلاحية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان  
 عنده يكون معرباً بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى  
 ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية)  
 اى مع كونه صالحاً للاعراب يعنى لم يكن مشابهاً لمبنى الاصل (حصول الاستحقاق)  
 يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب  
 (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف  
 (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف العرب حيث قال العرب المركب  
 الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى  
 زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود  
 (الاسم معرباً) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى  
 اجرى عليه بالفعل كما صور نالك يكون الاسم معرباً والا لم يكن معرباً وان كان  
 مركباً مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك) اى لكون وجود  
 الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معرباً غير معتبر عند  
 احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر  
 عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف  
 (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة  
 من تمة المقول \* ولما ورد ههنا سؤال وهو أن المصنف فى تعريف المعرب خالف  
 الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب  
 الشارح بقوله (واما عدل المصنف) اى اعرض لأن العدول اذا تعدى بعن  
 يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند  
 الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف اخره  
 باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف  
 ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعلة بقوله (لان الغرض)  
 يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى



وان تبادر الى الذهن انها لفظة تكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آفا والاضافة  
البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح  
ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى  
الاصل ثلاثة (الماضى) واما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة  
وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة  
للكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر غير  
اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم واما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون  
لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء  
كانت عاملة اولا واما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد  
فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفي المشابهة (خرج) عن التعريف  
(مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه)  
اى لكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة  
مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء  
محتاجة الى المشار اليه (كما يجىء فى باب) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة  
ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيد ايضا بعدم المشابهة فهم ان  
المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليان هذا الخلاف قال  
منها (واعلم ان صاحب الكشف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء  
المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر  
او مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو  
(العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة)  
يعنى اطلق الاعراب عاينها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبينة لانه  
قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين  
ونوع يحتز عن الجر والتنوين كاحد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف  
آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان  
اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبينة حيث  
اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع)  
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان  
الاعراب لم يجز عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم  
مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك)  
اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لا يحصل) بشئ من  
الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد

للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون  
 اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل فاكترمت الرجل والمكرم ليس  
 الا الرجل الجائي \* قوله فالمعرب مبتدأ «المركب» خبره اشار اليه الشارح بقوله  
 (اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب  
 صفة تقتضي موصوفاً والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم  
 المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظاً وفعل ماض مبني للمفعول  
 معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله) اى يوجد  
 في التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظياً او معنوياً (فيدخل فيه)  
 اى فى التعريف ما كان مركباً مع غيره سواء كان مشابهاً لمبنى الاصل او لا مثل  
 (زيد وتثم وهؤلاء) الكائنة (فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء) لان كل واحد  
 منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى  
 الثانى العامل اللفظى (بخلاف ما ليس بمركب اصلاً) اى قطعاً فانه ليس بمركب  
 لان التركيب شرط لان يكون الاسم معرباً (من الاسماء) بيان لما فى قوله ما ليس  
 (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء  
 وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تاء) او بالعطف نحو الف و با  
 وتاوتاً موقوفاً ولا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمر و بكر او بغير عطف  
 نحو (زيد عمر و بكر) موقوفاً ولا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو  
 مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيباً يتحقق معه عامله) سواء كان ماضيف اليه  
 معرباً (كغلام فى غلام زيد) او مبنيًا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع  
 المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التى لم يتحقق معها عاملها (من  
 قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم  
 معرباً وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل وفى الثانى انتفى تحقق  
 العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء  
 لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية له «الذى لم يشبه» صفة المركب  
 لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير  
 باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب)  
 وصف المناسبة بالمؤثرة احترازاً عن غير المتصرف فانه مناسب للفعل لما سياتى  
 الا ان مناسبة له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتوين لكون  
 هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر أن تؤثر فى منعه «مبنى الاصل» بالنصب لانه مفعول  
 المشابهة وضاف الى غير معموله كمضارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية  
 (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية) يعنى اضافة المبنى الى الاصل

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى  
ضعف ما يبنى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون  
الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل  
او الجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين) اى بتأويل اضافة المفعول  
(فلاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة  
بكون الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع  
الصادقين فلاضافة (تختص بالاسم وانما قيدناه) اى قولنا كون الشيء مضافا  
بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا يتقضى ذلك بقولنا مررت بزيد) وانما مررت بزيد  
(فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا)  
اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون  
الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل  
ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع  
فى تقسيمه فقال (وهو) (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان  
الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى  
او عجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب  
اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا  
مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع  
غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمر و (والاول) اى المركب  
مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو  
ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان  
ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابهه او غير مشابه وقسم يكون  
مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول  
مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى  
لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كما قلنا فى القسم الثانى (وما عداه) اى القسم  
الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابهه  
نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى  
الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب  
كما قلنا آنفا فالحصر على ما مر أنه اذا دار بين النفي والايجاب يكون عقلياً وما فرغ  
من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل  
لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال  
(فالمعرب) الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه



( لان الفعل ) عرض لايقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون متجددا دائما  
 ولهذا ( وضع لان يكون مسندا ابدًا ) منصوب على الظرفية اى في الازمان  
 كلها ( فقط ) الفاء جزاء شرط محذوف \* وقط مبنى على السكون اسم من اسماء  
 الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدًا مسندا فانه عن  
 ان يكون مسندا اليه ( فلو جعل مسندا اليه ) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا  
 فحينئذ يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وذات غير جائز واما ان لا يكون  
 مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ ( يلزم خلاف وضعه ) وهو ايضا غير  
 جائز ولان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا وتاويلا والفعل  
 لكونه عرضا لايقوم بنفسه لا يدل عليها لتحقيقا ولا تاويلا فلا يكون مسندا  
 اليه اصلا بل يكون مسندا ابدًا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد  
 اليه لكونه عمدة في الكلام ( و ) ( منها ) اى من خواصه المعنوية ( الاضافة )  
 سبق اعرابها ( اى كون الشيء مضافا ) سبق تفسيره ايضا ( بتقدير ) متعلق  
 بقوله مضافا ( حرف الجر لا ) كون الشيء مضافا ( بذكره ) اى بذكر حرف الجر  
 ( لفظا ) اى حال كون الحرف ماقوفا ( ووجه اختصاصها بالاسم ) اى علة كون  
 الاضافة مختصة بالاسم ( اختصاص لوازمها من التعريف ) بيان للوازمها اى  
 من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل  
 تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه ( والتخصيص ) اى كون المضاف خاصا بعد  
 ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه  
 ايضا ( والتخفيف ) اى كون التخفيف حاصلًا بالاضافة فقط اما في جانب المضاف  
 فقط نحو ضارب زيد واما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما  
 في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه ( به ) اى بالاسم متعلق  
 بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لا يدل على معنى في نفسه لا يقبل  
 شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى  
 في نفسه ( وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا ) مع انها محتملة لان  
 يفسر بكون الشيء مضافا اليه ايضا ( لان الفعل او الجملة ) يعنى الجملة الفعلية  
 اى اختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه  
 الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها  
 اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم ( قد يقع ) اى الفعل او الجملة  
 ( مضافا اليه ) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل  
 او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا ( كما ) وقع ( في قوله تعالى يوم  
 ينفع الصادقين صدقهم ) وقوله تعالى يوم ينفع في الصور \* ويوم يقوم زيد ويوم قدم

زيد ورجل وضارب\* والثاني تنوين التكرير وهو الفارق بين المعرفة والتكرار  
يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فعناه اسكت سكوتا ما  
وقتا وما واما اذا كان صه بغير تنوين فعناه اسكت السكوت الآن\* والثالث  
تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى يحذف  
المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين\* والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل  
نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو  
مسلمات\* والخامس تنوين الترم وهو ما يلحق او اخر الابيات والمصاريع لتحسين  
الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه)  
متعلق بقوله سيجي (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه  
فاعله اى علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم  
والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين\* وعدا  
بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه  
والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترم بالاسم (وجهة عدم  
اختصاص تنوين الترم به) اى بالاسم\* ولما فرغ من تعداد بعض خواصه  
اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال ((و)) (منها) اى  
ومن تلك الخواص ((الاسناد اليه)) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع  
على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى  
المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار  
والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدا او خبرا (لا) يكون  
بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين  
لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول)  
يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (الحقوق  
فى الاخر) وهو أن يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما)  
يعنى الذكر فى الاول والحقوق فى الآخر (متفيان) يعنى لا يوجدان (فى الاسناد)  
فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول  
فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الآخر (وكذا) خبر  
مبتدا محذوف اى وكذا الحال يعنى كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا  
الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع او على  
الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا الحقوق فى الآخر (والمراد به)  
اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة فعل تكون للصيرورة مثل امشى  
الرجل اى صار ذامشية (واما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم

اصطلاحاً ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه ( فينبغي ان يدخل الاسم )  
يعني ان يكون من خواصه ( ليفضي ) اي ليوصل ( معنى الفعل اليه ) اي الى  
الاسم الذي صار حرف الجر من خواصه لان الشيء لم يناسب للشيء ولم يكن  
من خواصه لم يقدر أن يفضي اليه غيره ( واما الاضافة اللفظية ) جواب  
عن سؤال مقدر وهو أن المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه  
مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لالفاظا وهو ظاهر ولا تقدير للماسيات ان حرف  
الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل  
مضاف اليه بها لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا  
مختصا بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية  
( فهي فرع للمعنوية ) بناء على ان اللفظية تقيد بالتخفيف فقط والمعنوية تقيد  
بالتعريف والتخفيف معا او التخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء  
المعنوية وجزء الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه فيثبت ان كانت اللفظية  
غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل  
وهو متمنع ولذا قل الشارح ( فينبغي ان لا يخالف ) الفرع وهو اللفظية  
( الاصل ) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا ( بان يختص ) الفرع  
( بما يخالف ما يختص به الاصل ) والموصول الاول عبارة عن الفعل  
وفسره الشارح بقوله ( اعني الفعل ) والموصول الثاني عبارة عن الاسم  
والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم ( او يزيد )  
عطف على يخالف الاول اي فينبغي ان لا يزيد الفرع ( عليه ) اي على  
الاصل وذلك لا يكون الا ( بان يعم الاسم والفعل ) بان يوجد الفرع في الاسم  
والفعل ويجوز أن يعطف على يختص الاول اي فينبغي ان لا يخالف الاصل  
بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل \* اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم  
تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف في بحث الاضافة  
واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهي  
معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير  
حرف الجر ايضا ( و ) ( منها ) اي من خواص الاسم ( دخول )  
( التنوين ) ( باقسامه ) الخمسة ( التنوين الترنيم ) فيكون الاستثناء متصلا  
لانه في كلام موجب تام فينصب المستثنى ( وسيجيء في آخر الكتاب ) اي كتاب  
الكافية ( تعريفه ) اي تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر  
لالتأكيد الفعل ( وبيان اقسامه ) واقسامه خمسة \* الاول تنوين التمكن يعني  
ما يدل على امكانية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل



يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا  
وفي الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس  
الدال (والحرف لا يدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل)  
وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لمطابقة)  
فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم  
انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعني حرف التعريف (ليست شاملة  
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) بانواعها  
(واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج  
الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصلات)  
كالذى والتي وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام  
الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون  
هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم  
يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى  
(الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى  
الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتوين والاسناد  
اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد  
الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام  
منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر  
على التوين لانه يحصل بالعمل فكأنه مما يدخل فى الاول فقال (و) منها  
(دخول) (الجر) يريد أن قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الا  
ان الدخول فيه مجاز عن الحقوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل  
(دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على  
المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله  
الجر كان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (الجر وره) اى  
بحرف الجر (لفظا) وفى الجر وره (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء  
كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة  
المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر  
لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص  
بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى  
هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع  
(لافضاء) اى لا يصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه)  
 اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اى  
 لان دخول اللام (اخصر) وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل  
 في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اى المصنف (اللام)  
 فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قل البعض (اشارة  
 الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيويه) لان في حرف التعريف ثلاثة مذاهب  
 والمختار منها عند المصنف مذهب سيويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون  
 اقوى المذاهب (من ان) بيان لما في قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة  
 التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة  
 في التعريف حيث لا يشار كها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص  
 وضعا وهو جزؤ من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء  
 بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام  
 زيدت او لا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعة على  
 حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لا لتبست  
 باللام الابتدائية وبالكسر لا لتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها  
 كثيرا ما تزداد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به \* وقل الحشى ونصر  
 مذهب سيويه بان التعريف نقيض التكرير ودليله حرف ساكن فيناسب  
 ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيويه (فقد  
 ذهب الى انها) اى حرف التعريف كمة (ال كهل) يعنى كما ان هل مع الحرفين  
 مفتوح الاول ساكن الآخر حرف الاستفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف  
 لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لاتنفك عن اللام في الكتاب درجا  
 وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف  
 الزوائد ذهب الى انها اصابة غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى  
 انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر أن الاصل في الكلمات  
 الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها)  
 لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام  
 والنداء وغيرها قل هى تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها  
 (للفرق بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا فى مثل أرجل واختار اللام  
 رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه وهما زيدت  
 لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذاهب الثلاثة  
 (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعين معنى مستقل بالمفهومية

من بيان حد الاسم (اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى  
 (ليفيد) اى يعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفته به) اى بالاسم  
 لان الشئ اذا عرف او لاثم ذكر بعض ما يخص به يلزم زيادة معرفته به (فقال)  
 (ومن خواصه) اما مبتداً على تأويله البعض اى بعض خواصه لان من فيه  
 للتبعية او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة)  
 متعلق بقوله منها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص  
 كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى  
 ما لا نهاية له (و) منها ايضا (من التبعية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعية  
 فى مدخولها وافادت ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) اى ما ذكره  
 المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص  
 (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشئ ما يختص به) اى بالشئ  
 (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له)  
 ويقال لها عرض لازم لانه يتمتع انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان)  
 يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته  
 ولذا كانت شاملة لجميع افراد (او) هى (غير شاملة) لجميع افراد ما هى خاصة  
 له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يتمتع انفكاكه  
 عن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد  
 فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيتها خاصة  
 لا اختصاصها بماهى واحدة كالانسان والاسم ورسوم بانها كلئى يقال على ماتحت  
 حقيقة واحدة قولاً عرضياً لا ذاتياً وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل  
 الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام  
 الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف  
 ونحوها وكذا التوئين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بالداء  
 ونحوها وقس على هذا غيرها (من خواص الاسم) (دخول) اما مبتداً او خبر  
 مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شائعا  
 فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده  
 (ولوقال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله  
 (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم)  
 على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف  
 كاللام حيث قال امن امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا  
 حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) ليطابق الجواب



فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت عنها لتدل على مطاق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا او غيرها (ايضا) كإخراج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تقدير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر انه (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين مالم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازا في الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بمجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذادل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها) يعنى فيدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذلا يقدح) مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (في الدلالة على معين الدلالة) ناسبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواء) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عندكون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذلا يقدح الى آخره وهو أنه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح في ارادة الزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه) سواء كان معنى او زمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى. وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجىء (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغي له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذادل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن به تأمل وانصف ولا تأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا)  
 اى كما يستعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على  
 وزن المصدر ولكن لا يكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات)  
 لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوقة مصدر  
 قوقى (قانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم  
 (الا انه) يكون (على وزن قوقة مصدر قوقى) يقوقى قوقية وقوقة اى صاح  
 يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها  
 قوقية وقوقة على وزن فعلة وفعلا لا وكأنه فى الاصل قوقية قلبت الياء المتحركة  
 الفا (او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى اما بعضها منقول عن المصدر  
 الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل  
 اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه او لا  
 (نحو صومه) بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام  
 وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان  
 امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم  
 فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معيان لانه اما ان يكون  
 للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر بما يؤذيك من بين يديك  
 كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر  
 او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك  
 زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه  
 وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب  
 زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشيء منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى  
 مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه  
 بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد  
 واما الثانى وهو هيات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين  
 الفهم واما الثالث فهو أن صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا  
 غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان  
 مبهم بمعنى قد امك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان  
 لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها  
 الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه)  
 اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن  
 الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كأفعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرها

لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد يعنى ان كان مفردة مذكرا  
يورد مذكرا كافيا نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا  
نحو جاءتى النسوة الثلاث وكفى قوله ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية  
ايام﴾ (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه  
بالاستئلال (عن اللفظ الدال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن  
بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية  
فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة  
الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل  
على معنى فى غيره لافى نفسه (عن حد الاسم و) الصفة (الثانية) خرج عن حد  
الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى  
مقترن باحد الازمنة الثلاثة فم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران)  
المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما  
قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها  
وضع او لا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع او لا للسكوت وثانيا  
لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ  
يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثانى لانه حينئذ يدل على  
معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول  
لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان  
(فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها امامنقولة) عن شئ الا ان  
بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه  
(سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا  
بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد  
التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ارود اروادا الا  
انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز أن  
يكون تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد \* وفى الرضى يحىء  
على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة  
الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة  
للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سر رويدا اى مرودا  
والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام  
الفعل ولا يتقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد  
يستعمل) اى قايلا (مصدرا) بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب



اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحد منها  
 حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق  
 مخصوص لكل واحد منها كالعالم والمال وغيرها وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى  
 اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ماضيف هو اليه متعلقة له  
 (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من  
 وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر  
 متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل  
 محذوف اى ليفهم السامع المتعلق بالمخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا)  
 اى لا يلزم ذكرها (لأجل فهم اصل المعنى) لأجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى  
 لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع  
 لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على  
 معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها)  
 اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة  
 (فى غيرها فاذا هى) اى هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و (لا) تكون  
 داخلة (فى) حد (الحرف) حتى يتنقض حد الاسم جمعا وحد الحرف  
 منعاً فيكون حد الاسم جامعاً لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعاً لا غير  
 فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولاحد الحرف منعاً (ولما كان الفعل دالاً على  
 معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالاته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل  
 (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه  
 ولو أراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل \* اقول  
 الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على  
 الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على  
 الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان  
 فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنع الكتابة  
 والفعل على نسبه الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا)  
 وضعاً (مع احد الازمنة) الثلاثة فى الفهم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما  
 اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير  
 مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كفى قولك  
 اشترت الفرس بسرجهها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الاثالة  
 (الثلاثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الادعاء وكأن وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشي (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة (جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى في شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو أن المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للبحر لان الظهور منحصر بما سبق (انه لا يختل حد الاسم جمعا) يعنى لا ينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كاسيحي (ولا) يختل (حد الحرف معنا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو صاحب وضعا مستقلا بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فغناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) متبها (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كاية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة في حد ذاتها) اى في حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة في تعريف الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كاية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها

غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المآل والواقع لان مآلهما واحد (فرجع) مبتدأ (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه) على التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه \* ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى توجيهه اورد ههنا بيان ما هو الاول والالىق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور وصفته فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفته فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة (التي هى عبارة عن الكلمة) كفى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مناسبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور او للرجوع اول الاحتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مغايبا لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيهها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين اى الا ان (عبارة الفصل) التي فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهرا فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء فى قوله (بما يدل) متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى



من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه  
(ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد  
نفس لفظ الابتداء لافى غيره (ف) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا  
الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى  
اليه (ويصالح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت  
(و) يصالح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك  
الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية)  
من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ  
(لا تصالح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما  
عرفت غير مرة (اذ لا بد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به  
(ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن)  
علة لقوله اذ لا بد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه  
(بينه) اى بين كل واحد الى آخره (و بين غيره) اى غير ذلك الكل فالضميران  
يرجعان الى كل فى قوله اذ لا بد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا  
اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه حينئذ  
تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل  
واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الابد ذكر متعلقاتها)  
فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل  
مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) ورابطة  
(للملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى ملاحظه العقل  
من مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف  
حاليهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى)  
حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل  
انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير  
من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق  
الناتج فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد  
من هذا ان لا فرق بينهما فى المال وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت  
ان المراد بكيونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى  
(استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته  
(و) ان المراد (بكيونة المعنى فى نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول  
الذى هو عبارة عن الكلمة (دالاتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها من

كانت دلالة على الحدث والنسبة لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون  
مسندا دائما على ماسياتي له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظ) اى مفهوم لفظ  
الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين  
السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها  
والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ  
الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعّل ومضاف الى المفعول  
وهو قوله (حاليهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف  
ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا  
الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال  
المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها  
اليه مستقلا فى الدلالة بالمفهومية (و) حينئذ (لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعدم  
كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله لا يصلح (ان يتعلّق)  
مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل  
يمكن اى لا يمكن ان يتعلّق مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الابذكر متعلقه  
بخصوصه) اى الابذكر متعلق بخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد  
النفي (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع  
الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشئ من الاشياء  
الـ (ب) ضم (كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى  
ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين  
لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح  
لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل  
بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظ من) فهى (موضوع) لمعنى  
جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع  
لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته)  
اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة  
للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة  
(انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى  
لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعلّق من حيث ان كل  
واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد  
منها رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى)  
اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعلّق قصدا) اى حال كونه مقصودا

المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شىء آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فينبذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ماضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (احجالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ماضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملا حظرة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات (ف) فينبذ (لا حاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (ليدل) اللام متعلق بالمتنى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجام فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كأنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فينبذ يصاح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصاح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فينبذ يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصاح لان يكون محكوما عليه فلما



فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه به \* فان قيل  
 العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم  
 به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح من حيث وجوده لا من  
 حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي  
 الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى  
 المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كونه كل  
 واحد منهما محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اي كما ان  
 الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اي بذاته وموجود قائم بغيره  
 كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اي هو اي ماهو  
 في الذهن (هو) اي ذلك المعقول في الذهن (مدرک) اسم مفعول من ادرك اي معلوم  
 (قصدا) اي حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله هو (في ذاته) لاني ذات  
 غيره (يصلح) اي ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ في ذاته (لان يحكم عليه و)  
 لان يحكم (به) كالايعان الغائبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات  
 تكون مدركة قصدا و ملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح  
 حيوان يحرك فكه الا على عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من  
 الحيوان تماش يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اي ذلك المعقول  
 (مدرک) اي معلوم (تبعاً) يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا  
 لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرک يعني يكون ذلك المدرک بالتبع آلة  
 وسببا (لملاحظة غيره) يعني للملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرک تبعا حالا فيه  
 ويكون ذلك الغير محالا له فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد سبق غير مرة  
 فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرک قصدا الملحوظ  
 في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرک تبعا الذي  
 يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشيء منهما) اي من المحكوم عليه وبه تأمل  
 ولا تكن من الغافلين حركه الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها  
 آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانه لا تدرک قصدا واما اذا  
 لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر  
 ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد أن يوضحه بإيراد  
 مثال له فقال بالفاء التي تفيد التفصيل (فلا ابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح  
 بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اي يمثل مثلا من غير لفظه  
 والجملة حل من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على  
 الحالية اي حل كونه مثلا (اذا لاحظته) اي لاحظ معنى الابتداء باعتبار

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور وخبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد فى ذاتها ومقام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى او غير مادل اى الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى فى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ما ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كمان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا \* تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كمان لفظه ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كاهو المتبادر بل هو ايضا من تنه الاول (فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كمان فى الحس والمشاهد شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالأعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والياض وغيرها من الألوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها



ادعوزيدا) فليس الحرف والاسم المنادى في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا  
 الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح ( فلم يكن ) نحو يازيد ( من تركيب  
 الحرف والاسم ) كما ذهب اليه المبرد ( بل ) يازيد كلام حاصل ( من تركيب  
 الفعل ) المقدر ( والاسم الذي هو المنوى في ادعو ) المقدر وسيأتي له زيادة  
 تحقيق \* ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها  
 ايضا ولما كان الكلام كلا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد أن يفصل  
 الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال ( الاسم ) معرّفا بلام العهد الخارجي  
 لان المنكر اذا اعيد معرفة يكون الثاني عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع  
 ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفضلا بعد فصل  
 وفي الرضى لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لانه اراد أن يصريح بحد كل  
 واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود  
 منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه ( مادل ) انما  
 اورد لفظه ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتادا على ما ذكره  
 قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح ( اى  
 كلمة دلّت ) ( على معنى ) كائن ( في نفسه ) ( اى في نفس مادل ) يعنى ان  
 الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والاتوقف معرفة المعرفة على معرفة  
 المعرفة ويلزم الدور وذا باطل ( يعنى الكلمة فتذكير ) مبتدأ مضاف الى  
 مفعوله وهو ( الضمير ) هذا جواب سؤال مقدر وهو أن الشارح جعل لفظه ما  
 عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها  
 وهى مؤنثة فيجب تانيث الضمير في الموضعين لي مطابق مرجعه لان تطابق  
 الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير  
 الضمير في الموضعين ( بناء ) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة  
 او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه  
 اى مبنى ( على لفظ الموصول ) لان لفظه ما التى في التعريفات يجوز أن تكون  
 موصوفة او موصولة و اشار في التفسير الى الاول وهنا الى الثاني ( قال المصنف  
 في الايضاح شرح المفضل ) فيه ردّ على الرضى حيث قل بعد نقل كلام  
 المصنف بأسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله  
 في الايضاح قيد به احترازا عن غيره ( الضمير في مادل على معنى في نفسه )  
 يعنى الضمير المجرور ( يرجع الى معنى ) لا الى الموصول فينثذ يكون الضمير  
 موافقا لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا ( اى مادل على معنى ) كائن  
 ( باعتبار ) اى المعنى قوله ( في نفسه ) متعلق باعتباره اى في نفس المعنى



لا يوجد ان الا في اسمين او في فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند  
اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف  
على ذلك الشيء \* ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند  
والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين او في فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام  
بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولدهما سؤال  
وهو أن يقال فحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه  
باما الاستينافية بقوله ( واما الاقسام الاربعة الباقية ) اثنان منها من جنس  
واحد فعل وفعل وحرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم  
وحرف ( فحق الحرف والحرف كلاهما ) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما  
والجار والمجرور متعلق بقوله ( مفقود ان ) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف  
والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك  
لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف  
لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه  
لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه ( وفي الفعل والفعل وفي الفعل  
والحرف المسند اليه مفقود ) اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على  
معنى في نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا او مسندا اليه واما  
في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به  
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا  
يوجد المسند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت ( وفي  
الاسم والحرف احدهما ) اى المسند او المسند اليه ( مفقود فان الاسم ان كان  
مسندا ) يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو  
القائم ( فالمسند اليه مفقود ) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا  
اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه ( وان كان  
الاسم مسندا اليه ) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان  
يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لتحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل  
وان زيدا وأزيد ( فالمسند مفقود ) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام  
في الاقسام الاربعة فانحصر الكلام في القسمين الاولين ( ونحو يازيد ) جواب  
عن سؤال واراد على قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام  
اصطلاحي باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم  
المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد في الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله  
ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه ( يتقدير

اعتماداً على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل (اوفي) (ضمن) عطف على قوله في اسمين او ههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (في بعض النسخ اوفي فعل واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل تقدمه في الذكر قوله (فان التركيب) تعاليل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما في تقسيم الكلمة فان التركيب (الثاني) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثي الى الثلاثة والرابعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية (العقلي) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين في الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من اليبانية اذا كان ماقبها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) واما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعي فينتهي الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجواب لما سأل ان الخبر اذا كان خبراً عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفي (ان الكلام المصطلح) لا يحصل بدون الاسناد لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ في تعريفه (لا بدله) اى للاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبي لا يحصل الا بين متساين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهي لا يتحققان) ولا يحصلان في شئ من الاشياء (الا في اسمين) احدها مسند والاخر مسند اليه (اوفي اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب  
( او اوصافا ) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب  
والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني يكون الاسناد فيها  
مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا  
احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول  
حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا  
لغيره ( بخلاف الكلام ) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا  
لذاته فلا يقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه ( و ) وقع ( في بعض  
الحواشي ) هي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل  
بعض المشكلات ( ان المراد بالاسناد ) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ  
في تعريف الكلام ( هو الاسناد ) حال كونه ( المقصود لذاته ) فقط على ان يكون  
اللام فيه للعهد ( وحينئذ ) اي حين كون المراد هكذا ( يكون الكلام ) المصطلح  
( عند المصنف ايضا ) اي كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ  
يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس  
( اخص من الجملة ) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد  
الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكره  
من الجملة والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام  
جملة ولا ينعكس انتهى ( ولا يتأتى ) ( اي لا يحصل ) من الحصول لا من التحصيل  
هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قيل ذكر  
الملزوم وارادة اللازم ( ذلك ) ( اي الكلام ) لغة واصطلاحا هذا التفسير هو  
المناسب للمقام وحله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه  
قيل فيه اي ماتضمن او التضمن او الاسناد الاصلي اي لا يحصل الكلام في ضمن  
شيء من الاشياء الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف  
لان الظرف خاص والمظروف عام والظاهر الانسب بالمقام ان يجعل في بمعنى  
من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين ( الا في ) ( ضمن ) ( اسمين ) بحذف  
المضاف ( احدهما مسند والاخر مسند اليه ) اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه  
لا يتأتى من اسمي الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا  
والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه  
لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من  
ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال  
الشارح احدهما مسند والاخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيد



ان يطلق عليه الكلام عند صاحب الفصل ( حيث قال ) في تعريفه ( الكلام هو المركب ) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا ( من كلمتين ) حقيقة او حكما ( اسندت احداها ) اى احدى الكلمتين ( الى ) الكلمة ( الاخرى ) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيد بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق ( فانه ) اى هذا التعريف ( صريح في ان الكلام ) المصطلح ( هو ضرب ) يعنى الفعل مع فاعله فقط ( والمتعلقات ) من المفعول والحال وغيرها ( خارجة عنه ) اى عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب الفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب الفصل ( ثم اعلم ) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب الفصل ( ان صاحب الفصل ) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح ( وصاحب الباب ) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطاق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه ( ذهبا الى ترادف الكلام والجملة ) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر ( وكلام المصنف ايضا ) اى مثل كلام الشيخين ( ينظر الى ذلك ) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى الى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه ( فانه ) اى المصنف ( قد اكتفى في تعريف الكلام ) الجار والمجرور في قوله ( بذكر الاسناد ) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد ( مطلقا ) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسر به بقوله ( ولم يقيد ) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد ( بكونه مقصودا لذاته ) ولم يطلقه فلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا ( ومن جعله ) اى من جعل الكلام من المعرفين ( اخص من الجملة قيده ) اى قيد الاسناد ( به ) اى بكونه مقصودا لذاته ( فحينئذ ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة ( تصدق الجملة على الجملة الخبرية ) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيبيء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا ( الواقعة اخبارا ) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التي لتنى الجنس والجملة في هذه المواضع في محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون في محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى في باب

فان الاخبار الح (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كيتين حقيقة او حكما دخل  
 فى التعريف) قدمر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة اما ان يكون  
 كلاهما كيتين حقيقة او على العكس و الاولى كلة حقيقة والثانية كلة حكما  
 او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل  
 زيد (ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل  
 زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسياتى فى حكم الفعل  
 المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم  
 ابوه ويجوز أن يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ  
 يجوز فيه الامر ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله  
 سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين  
 تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها وسيأتى  
 لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طبقت مفردا جاز الامر ان (فان الاخبار)  
 جمع خبر كفرس وافرأس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها  
 مصاحبة (مع انهما مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم  
 الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه  
 لتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم  
 ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام  
 الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان  
 الجزؤ الثانى فيه كلة حكما والاول كلة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب  
 زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة)  
 حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ)  
 فان المقصود منه هذا واللفظ للتعين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب  
 زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة  
 (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطابق عايه الكلام  
 الاصطلاحى عند المصنف وهو ما تضمن كيتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل  
 مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء فى قوله  
 (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه  
 لفظ تضمن كيتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق  
 عايه انه لفظ تضمن كيتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط  
 مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه  
 وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب الفصل) يعنى بخلاف ما يصح

بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد قائم وفي الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشترت والطلب هل انت قائم ولينك اولئك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفي المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) في اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقه المحكمة الخلق وفي الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة او حكما (الى) الكلمة (ال اخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعني يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (ف قوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الالفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها لمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافة (مثل غلام زيد و) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك اوصوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثل ضرب زيد او) مؤنث مثل (ضربت هند او) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلمتين احدهما ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى) والثانية (معنوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق الحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الا تى



حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر  
والتكبير فى الخبر اصل ولان التكبير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين)  
(حقيقة) مثل زيد قائم او قام زيد (او حكما) او الاولى حكما والثانية حقيقة مثل  
جسق مهمل وديز مقلوب زيد او العكس مثل زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم  
فالاقسام ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما  
ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين \* وفى الهندى الاولى تركب دون  
تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء  
عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه  
اقول ان ما قاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة  
وايضا التركب وان كان اخصر كما قل الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد  
الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب  
او واجبا مثل اضرب وغير لك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين  
حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير المجرور راجع الى الموصول \* اذا كان الكلام  
فى الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ  
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم  
التمييز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعر للتمييز والتفريق بينهما  
(فالمتضمن اسم فاعل) واتمما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص  
صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى  
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون  
هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين)  
يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن  
بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان والناطق متضمن يعنى  
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل  
ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى  
اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا  
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير  
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان  
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة  
الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى التيام وهو انما يقوم زيد وكذلك  
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قل بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه  
اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى \* وفى الرضى المراد

دليل الحصر ( رعاية لجانب الذكي لان الذكي بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها ( ثم نبه ) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وكلمة البعد ( عليها ) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر ( بقوله وقد علم بذلك ) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك مانبه اليه ويفهم ( ثم صرح بها ) اى بمحدود الاقسام المذكورة ( فبا ) اى في المقام والمحل الذى يأتى ( بعد ) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قل في اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب الغبي لان الغبي لغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل ( بناء ) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح ( على تفاوت مراتب الطبائع ) وفي بعض النسخ الطبائع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح فينبهنا عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه مايكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وازادة الحال فمعنى مراتب الطبائع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿ انما يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لا يفهم لتصور ما فى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالثائم الاصم \* لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلمة بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبا بابعد باب فقال ( الكلام ) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولا م الحقيقة ولا م الطبيعة كذا فى الهوايدى ( فى اللغة ما يتكلم به ) سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال ( قليلا ) خيئذ يكون زيد او ضرب او ان من الاسم والفعل والحرف كلاما ( كان او كثيرا ) لغة ( وفى اصطلاح النحاة ) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار ( ما تضمن ) آثر تضمن على تركيب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركيب لا يحتاج ان يقال من كتيبن ولصدقه على اضرب امرا



ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اوردته بكلمة قد المفيدة  
 للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء  
 المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فالحرف) كة تدل  
 على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال في الدلالة)  
 على معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا  
 انه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل  
 يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة  
 من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه  
 كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن  
 الحرف بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها  
 (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده  
 في كونه مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في نفسها  
 في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك في  
 كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) في الدلالة على  
 المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم  
 الاقتران) يعني ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه  
 بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعل) بعد  
 كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها  
 عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء  
 المهملة صفة للحد (جامع لافراد) اى لافراد المعرفة بالفتح لكونه جنسا مشتركا  
 (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى في الحد لوجود فصل  
 مخصوص لكل واحد منها يميز له عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف  
 (بالحد ههنا) في قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرفة الجامع) لافراد  
 (المانع) عن دخول غيرها فيه يعني عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان  
 الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفي العرف  
 هو ما يمين ماهية الشيء يعني الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه  
 دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ  
 والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتي له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة  
 المصنف على المتعلمين والطالين حيث لم يهمل في التعليم والتأليف جانب الذكي  
 ولا الغبي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة  
 (حيث اشار الى حد ودعا) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (في ضمن



كانهصار خلق الانسان في العناصر الاربعة وانهصار الكل في اجزائه ( وقد علم ) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قدتين وقد علم حينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجيء لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام للعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور او ترجيحاً للطالين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام \* ولفظ قد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية ( بذلك ) اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التي للتنبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمرة على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختيار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن في الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما في قوله تعالى ( الم ذلك الكتاب ) ( اى بوجه حصر الكلمة ) اى بدليل انحصار الكلمة ( في الاقسام الثلاثة ) التي هي الاسم والفعل والحرف ( حد ) مفعول مالم يسم فاعله ( كل واحد ) كائن ( منها ) لان من اليانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها ( اى من تلك الاقسام ) المذكورة ( وذلك ) اى كون كل واحد منها معلوماً بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت ( لانه قد علم ) تحقيقاً بكلية ( به ) اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة ( ان الحرف كلمة ) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة ككون الحرف قسماً للكلمة ( لا تدل على معنى ) كائن ( في نفسها ) بقرينة او لا ( بل تحتاج ) في الدلالة على المعنى ( الى انضمام كلمة اخرى ) يعنى الى اعانة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى اياها ( و ) ان ( الفعل كلمة ) بقرينة كونه ايضاً قسماً يعنى نوعاً منها ( تدل على معنى ) كائن ( في نفسها ) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن في نفسها ( لكنه ) اى الا ان المعنى المدلول عليه ( مقترن ) في الفهم ( باحد الازمنة الثلاثة ) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة ( و ) ان ( الاسم كلمة ) بقرينة كونه نوعاً منها ( تدل على معنى ) كائن ( في نفسها ) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ ( غير مقترن ) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضاً على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا ( باحد الازمنة الثلاثة ) اذ علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة ( فالكلمة ) جنس تحت انواع كما ان الحيوان جنس تحت انواع ( مشترك بين هذه الاقسام الثلاثة ) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنساً مشتركاً بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين او ضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو سمو اعلى وزن قنوا حذف الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجىء بالهمزة ليتمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو) لغة لان العرب تقول كل ماعلاك فهو سماك وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة انما سمي هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذف الواو تبع الفعل فجىء بهمزة ليتمكن الابتداء بها (و) (القسم الاول) (وهو ما) اى كلمة (دل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول (الفعل) اللغوى وهو المصدر والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى \* اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام \* حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفي والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة \* وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية \* وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

الذى لا يدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل  
تحتاج فى الدلالة عايه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله  
وانما سمي (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد  
فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى جانب) يعنى شبه القسم  
الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا  
القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام  
فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة لجانب  
(للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا  
(فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه  
وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره  
يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لا يقع  
مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه  
الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستعرف) فى حد الاسم  
ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف  
اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمي  
الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها)  
اى فى نفس مادل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار  
كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقرن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر  
الاول مأوّل بخذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق  
او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى  
ان ارجاع الضمير ههنا من قيل (اعدلوا هو اقرب للتقوى) (المدلول عليه بنفسها  
فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة  
الثلاثة) جمع زمن كمثل وامثلة \* الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد  
يكون بالتاء وسأيت تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران  
الاقتران الوضعي فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا ما  
خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب  
الآن او غدا او امس مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال  
والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال  
ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) (المدلول عليه بنفسها) (عنها) اى  
عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى  
(مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده



المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج  
 فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة  
 اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون  
 مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى  
 لكونه مستقلا فى الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج فى الفهم عنها  
 الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا تحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) (من  
 صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل \* ولما كان المعطوف فى حكم  
 المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه (على معنى)  
 كائن (فى نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببسبب ان كان  
 المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا  
 (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام  
 كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة  
 من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى  
 وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى  
 فى الانفهام عن الكلمة (وسيجى تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة  
 فى الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها  
 (فى بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله  
 الثانى بقرينه كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يدل على معنى)  
 كائن (فى نفسها) (الحرف) اجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه  
 قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه  
 فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره  
 فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف آخر ولان الشروع فى اليسان من  
 القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره  
 ليسانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان فى الوجود شرف  
 كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كتمان ولكن (يحتاجان فى الدلالة)  
 اى دلالة كل واحد منهما (على معنيهما) اعنى ان معنى من (الابتداء و) ان  
 معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معية  
 فى الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة  
 كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى  
 الكائنين (فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

انها لاتستلزم ( كما في المفصل ) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا  
 التعريف \* ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال ( وهي ) ( اى الكلمة )  
 الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها  
 او يكون الاجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ( اسم وفعل وحرف )  
 ( اى منقسمة ) انقسام الكل الى جزئياته كاتقسام الحيوان الى الانسان والفرس  
 والابل يعنى ان الحكم قبل الربط او يكون من قيل حكم الاخص على الاعم كقولك  
 الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء \* وفي الرضى فان قيل يجب ان تكون  
 الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم  
 وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه  
 كما نقول السكتجين خيل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى  
 جزئياته نحو الحيوان انسان و فرس و ابل وتريد ما يدخل تحت كل واحد كدخول  
 الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكل خبرا عنه كالعكس نحو  
 الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه \* وقدم الاسم على اخويه لحصول  
 الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا  
 الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو  
 ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل ( الى هذه الاقسام الثلاثة ) الاسم والفعل  
 والحرف قوله ( منحصرة فيها ) اشارة الى ان اللام فى ( لانها ) متعلق بمفهوم  
 الكلام وان اللام حصرية ( اى الكلمة لما كانت ) لما طرف بمعنى اذ ويلزم بعدها  
 الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة  
 او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا ( موضوعا لمعنى )  
 لما فهم من تعريفها ( والوضع يستلزم الدلالة فهى ) الفاء جواب لما لكونها  
 جملة اسمية ( اما ) ( من صفتها ) ( ان تدل ) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر  
 مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حل الدلالة على الكلمة \* وفى الرضى اعلم ان  
 اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها  
 اولانها ذات دلالة ويجوز أن يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها  
 ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى \* والشارح الفاضل اختار  
 الثانى لان الفعل المصدرية مأوّل بالمصدر فيكون كالمصدر فان يكون  
 مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ( على معنى ) ( كائن ) ( فى نفسها )  
 الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن  
 ( اى فى نفس الكلمة ) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا  
 ( والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل ) اى ان تكون الكلمة دالة ( عليه ) اى على المعنى

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لاسيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي فافهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) والوضع كما سبق تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول ففهم منه الشيء الثاني فلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بلاعكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فتي تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعني متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق انفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة او لا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع في هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهما للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليمحض فهم اللفظ بسمع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقاية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهوره ولو كان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعني من خاف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود الالفاظ) متعلق بالدلالة فلا استدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن الالفاظ مرثيا استدلتنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ (كدلالة لفظ اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعني صدر الالفاظ اى فى صدره \* قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهمة اوضحها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الحاء المعجمة يدل على مطاق الوجع فى الصدر وغيره و يضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع) لما عرفت



(ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الظاء المهمة اوضحها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرها فالانصب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين ككيتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لو كان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انصب وما) اى الذى (اورده صاحب الفصل) وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قل هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماساى تحقيقه (عبد الله علما خرج عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله اللفظة (فانه لا يقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار الوضع الاضافى وقد قل العلامة الزخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلنا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرى القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى اسما (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة وبصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرج) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انصب كما عرفت) فى قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدرو هو أن صاحب الفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذها فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف او لا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

في الزمان (كاف لصحة الحالية) اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافي المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون صفة له للمسبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشيء حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطابقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (او غير كلامية) تفسير للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما بعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدها بالآخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل) او الجزء الثاني منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما في قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العدة قد يتعدى الى مفعولين يقال عدت الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال عطف على يعد فتذكير الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة له **وَأِنْ يَدْعُوا مَائِقَالَهُ** من قوله مع انه معرب باعرايين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في المحشى واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى في تعريف الكلمة (مع انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرايين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرايين كانا في الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار اكمة واحدة وبقي على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظة لا يدل على جزء معناه واسمين تقدير باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد

والمجرور نائبه (بصفة المضي) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع \* قوله  
المضي مصدر على وزن دخول (بجلاف الافراد) وانما قدم الصيغة الاولى لانه  
لوقدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه  
يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ماهو  
خلافه لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لوقدم الافراد  
لكان مغيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس \* وقال المحشى  
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر  
اختار صيغة الفعل والاصل في الافراد اختياره فيما لام معمول له سوى ما استكن  
فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد \* اورده بما الاستينافى لان رسم الخط  
لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يحز فأزال هذا التوهم بقوله واما نصبه  
(وان لم يساعده رسم الخط) اى حل كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان  
رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التوين يكتب تنوينه على صورة  
الالف وههنا كذلك لانه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فيثبت لم يكن رسم  
الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حل) الفاء جواب اما \* والجار والمجرور خبر للمبتدأ  
الذى دخت اما عليه (من المستكن في وضع) فيثبت يكون مينا لهيئة الفاعل  
فيوافق رفعه في كونه صفة للفظ لان الحال في حكم الوصف (او) على انه حل  
(من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم  
الحال عليه على ما سأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم  
الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى  
(مفعول بواسطة اللام) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبنية لهيئة الفاعل  
او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا  
الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان  
المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد  
على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله  
زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا  
فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال  
(مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال  
كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد  
ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبر ان  
(بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى  
ان زمانيهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة



(وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى او لا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الابهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قديمى متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى فى دفع الابهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كارتكب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريرا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ﴿يا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال﴾ قال ﴿من قتل قتيلا فله سببه﴾ الاستشهاد فى قوله قتيلا سمي به مجازا لقربه بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا مثل قوله تعالى ﴿انى ارانى اعصر خمرا﴾ (او مرفوع) لفظا (على انه صفة اللفظ) على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حيثئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزؤ ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حيثئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعالية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد حيثئذ) اى حين ان يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلّة لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى اراد) متعلق بالبيان قوله فى اراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والآخر قوله (جملة فعالية) والفاعل متروك تقديره فى اراد المصنف احد الوصفين جملة فعالية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى الايراد المذكور (التيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو ما تضمن كلمتين  
بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها المخاطب المتصف  
الذي كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اي الجواب بان ههنا لفظا موضوعا  
بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ  
مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد  
او مركب نحو الذي قلت فيما قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء  
السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو  
(او مركبة) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية (فان الوضع فيها) اي تلك  
الضمائر (وان كاعاما) يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب  
تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه  
وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعني قيده  
بالحال المفيدة للعموم اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم  
مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع  
له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو  
مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فينشد يكون  
المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير الى  
الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة)  
بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني  
المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم  
مفعول من افرد (وهو) اي قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه  
صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال قائمة به مثل قولك مررت  
برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ما سيأتى حقيقة (ومعناه)  
اي معنى المفرد (حيثئذ) اي حين كونه صفة لمعنى (ما) اي مفرد (لا يدل  
جزؤ لفظه على جزئه) اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد  
فان جزء لفظه ثلثة الزاي والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص  
وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاي لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والدال  
على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع  
التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اي في هذا التوصيف او في الاعراب  
متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد  
والتركيب) يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب  
قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدها قبل وضعه

صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كاللفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم اوقام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام فى الاضافة فانها مفردة للفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظها مركبة لمسبق (وقد اجيب) الجيب هو صاحب الوافية من اراد فليرجع اليها (عن الاشكاليين) الاشكال الاول وهو أنه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو أنه قدر وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كائى افراده) اى افراد المفهوم الكائى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كائى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشقا او غيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كائى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كائى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان



وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى او غيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ ( لا بازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من ( فكيف) اى فعلى اى حال وائى وصف ( يصدق عليه) اى على ذلك البعض ( انه) اى ذلك البعض ( وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا ( قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا ( وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه وما يتعلق به القصد ( اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف ( او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها وما نعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدّم لكون منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولثلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مرميا  
اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كرموى  
اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء  
فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بمحذف الياء  
الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت  
الياء الفا لازيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء  
فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لدفعه فصار معنى على وزن  
مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه بقوله  
(ولما كان) جواب دخل مقدّر تقديره أن ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان  
الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شىء بشىء فالشىء الاول هو الدال والثانى  
المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان  
على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان معنى مفرد فاجاب عنه بالواو  
الاستينافية بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما  
عرفت ان الوضع تخصيص شىء بشىء والشىء الثانى هو المعنى لا غير ولان اللفظ  
الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع  
يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر  
المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجربده) اى على انتزاع المعنى  
(عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع  
معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقاله كقوله تعالى ﴿لهم فيها دار الخلد﴾  
وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى  
صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف  
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد  
تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهمة  
وهى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديز ويز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ  
بالحاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح بالحاء المهملة  
فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة  
حل الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا  
المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع  
وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء  
الجدار فانه يدل عقلا على وجود الالفاظ وراءه (وبقيت حروف الهجاء) فتج  
الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل قون

كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص اولشخص معين (قيل) يعني اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لا يفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشيء (اطلاقا صحيحا) لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شيء ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشيء الثانى (واطلاق الحرف بلاضم ضميمة غير صحيح ولايبعد أن يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولايبعد ويمكن ان يحجب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولايبعد بان يقال لم يعتبر الحجب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى ما يصح به القصد (ما يقصد) مبنى للمفعول (بشيء) متعلق بقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعول) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شيء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر مسمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر مسمى الا انه نقل منه



جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء او غيره  
(والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او غيرها للاتباء وضده  
وغيرها (غير داخلة في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره  
وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ (فلا حاجة الى قيد  
يخرجها) اى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلا في شئ لا يحتاج الى الاخراج  
لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب القارة عند ركوب  
السلطان ليدل على ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدرو هو  
ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكور مع  
كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) بقاء الدالة  
على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدوا وادخل  
الهاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعب الله علما  
لانه ليس بلفظة واحدة على ماسيجي بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة  
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا  
كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر  
(مع ككون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة  
وليكون مفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتالات الثلاثة في الاعراب والمعنى  
ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة  
للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا \* اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر  
مشروطة بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة  
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى  
للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجمل في محل الرفع لانه صفة للفظ (الوضع تخصيص  
شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور  
عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ في الالفاظ وبالشئ الثاني المعنى يعنى تعيين  
اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى في مكان (متى  
اطلق) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ  
الثاني كما في الالفاظ بغير قرينة (واوحس) مبنى للمفعول المراد باحس ابصر  
ليحسن مقابله مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمس حس بصر وحس شم  
وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس  
الشئ الاول (الشئ الثاني) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع \* قوله  
اطلق او احس تنازعا في قوله الشئ الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول  
عند الكيفية وسيأتى تحيقه \* اعلم ان الواضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنبي

وهو او مجموع  
شئ بكل ما هو  
الشئ الثاني ايضا

ومؤكداً ومعطوفاً عليه إلى غير ذلك (فكان) ذلك المنوي (لفظاً حكماً)  
 لأجراء أحكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمحدوف) من الفعل والمبتدأ والخبر  
 وغير ذلك عاملاً أو غيره جوازاً أو وجوباً سماعاً أو قياساً (لفظ حقيقة) يعني  
 داخل تحت اللفظ الحقيقي لأن اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظاً حقيقياً  
 (لأنه) أي لأن المحدوف كذلك (قد يتألف به الإنسان في بعض الأحيان) يعني  
 عند إظهار المحدوف وعند التعليم سواء كان محدوفاً جوازاً أو وجوباً كما يقال  
 في نحو الهلال أي هذا الهلال وفي نحو سقياً أي سقائك الله سقياً وفي ﴿وإن أحد  
 من المشركين استجارك﴾ أي وإن استجارك أحد الآيات إلى غير ذلك (وكلمات الله)  
 أعلم أن كلام الله قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى وكلام لفظي دال عليه  
 أما الأول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب  
 ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلًا في المفظ لأنه  
 مخلوق وأما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا بأشكال الكتابة وصور الحروف  
 محفوظ في قلوبنا بالفاظه الحية مقروء بالسنتنا بحروفه المأخوذة المسموعة مسموع  
 بأذاننا غير حال فيها أي في المصاحف والقلوب والألسنة والأذان بل هو  
 معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم  
 الخليل ويكتب بتقووس وأشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار  
 جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتاً  
 وحرفاً فمن أراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذي على العقائد وما قاله  
 الشارح رحمه الله من القسم الثاني فليتأمل (داخلية فيه) أي في اللفظ (أدنى)  
 أي الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (مما يتألف به الإنسان) لأنها  
 مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة في قلوبنا فتكون مأخوذة (وعلى  
 هذا القياس) مجرور صفة هذا أي على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة)  
 لأن الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات أصوات وحروف وتركيب كالإنسان فتكون  
 داخلية في اللفظ كالفاظه (والجن) وهي كالملائكة كقول من صاح على حرب  
 ابن أمية فأت من صيخته \* وقبر حرب بمكان قفر \* وليس قرب قبر حرب قبر \*  
 فتكون كلمات الجن أيضاً داخلية في اللفظ والحاصل أن الإنسان والملائكة  
 والجن متساوية في الحدوث والاحتياج إلى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم  
 في الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الأربع وهي) مبتدأ والمجموع من حيث  
 المجموع خبره بناء على أن الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق  
 الفاصل بين أرض زيد وأرض عمرو مثلاً (والعقد) جمع عقدة وهي الحبل الذي  
 يعقد في الأصبع ليكون تذكراً لبعض الأشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قيل  
نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى افضة  
الانسان فللمناسبة لادنى ملاسة وعلى الثانى المعنى الكلمة مافوظة اى  
مافوظة الانسان فيكون خالصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله  
( الى ) متعلق بقوله ثم نقل ( ما ) موصولة ( يتلفظ به ) الضمير راجع اليها  
( الانسان ) فاعل يعنى يقال لما ياتلفظ به الانسان مافوظ ( حقيقة ) اى  
يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا  
او الخيرية اى حقيقة كان ( او حكما ) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه  
اولى تأمل ( مهملا كان ) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان ياتلفظ  
به الانسان مهملا ( او موضوعا ) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان  
او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع  
لا المستعمل وكأن المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن استعماله  
وبعد هذا ما ذكره الشارح رحمه الله هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل  
بالفعل ( مفردا ) كان ياتلفظ به الانسان ( او مركبا ) مثال ( اللفظ الحقيقى )  
حال كونه موضوعا مفردا فى الاسم ( كزيدو ) الفعل كـ ( ضرب ) ولم يذكر  
الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قثم وخمسة عشر  
وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره ( و ) مثال اللفظ ( الحكيمى كالمئوى )  
وهو ما كان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كـ ( فى نحو ) زيد ضرب  
وزيد ضارب ( او ) وجوبا نحو ( اضرب ) امرا او متكلما وحده وتضرب  
مخاطبا قوله ( اذ ليس ) تعليل لعدم كون المئوى لفظا حقيقيا ( من مقولة الحرف )  
يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى مافوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا  
بحسب التركيب والمئوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير مافوظ به فلا يكون  
لفظا حقيقيا ( والصوت ) من غير أن يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا  
حقيقيا ( اصلا ) اى قطعيا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدها قطعيا  
( ولم يوضع له ) اى للمئوى ( لفظ ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام  
اللفظ مجرأة على ذلك اللفظ الموضوع له لاعلى المئوى \* قوله وانما عبروا جواب  
دخل مقدم تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمئوى  
فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمئوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله ( وانما  
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له ) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل  
للمئوى مجازا ( من نحو هو ) للمئوى فى زيد ضرب وانت للمئوى فى اضرب  
( واجروا احكام اللفظ عليه ) اى على ذلك المئوى من كونه مسندا اليه



ليبان ماهية الشيء ( والتاء للوحدة ) فيتأقضان لدلالة الجنس على الكثرة  
 المناقضة للوحدة قوله ( ولا منافاة بينهما ) اى بين كون اللام للجنس والتاء  
 للوحدة جواب سؤال مقدرو هو أن الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له  
 فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب  
 ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحیوان والوحدة النوعية كالانسان  
 والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة  
 الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة  
 ( لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس ) المراد بالاتصاف  
 الوصف سواء كان وصفا لغويا كما ( يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس )  
 او وصفا نحويا كما يقال الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة  
 لما اتصف احدهما بالآخر ( ويمكن ) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون  
 اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف  
 يكون للجنس ( حملها ) اى اللام ( على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة  
 على السنة النحاة ) واما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود  
 الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا  
 يمكن اصلا ( لفظ ) ( اللفظ ) في الاصل مصدر فعله كضرب ( في اللغة الرمي )  
 لانه ( يقال ) في اللغة ( اكلت التمرة ولفظت التواة ) مكان رميت التواة ولذا  
 فسرده الشارح بقوله ( اى رميتها ) اى التواة وانما صرح بقوله اى رميتها  
 دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمي من الغم فقط مع ان الرمي بغير الغم يستعمل فيه  
 اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرمح الدقيق لان الاكل في قوله اكلت لما  
 كان مخصوصا بالغم توهم ان الرمي المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ  
 بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا  
 ولدفعه فسرده بقوله اى رميتها مطابقا وفي الاصطلاح صوت يعتمد على الخرج  
 من حرف فصاعدا ( ثم ) اى بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والاستدلال  
 عليه بما يقال ( نقل في عرف النحاة ) اى في اصطلاحهم ( ابتداء ) منصوب  
 على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما في المطلوب يعنى حين كونه  
 باقيا على المصدرية الى ما يتألف به الانسان يقال لما يتألف به الانسان لفظ  
 ( او بعد ) معطوف على قوله ابتداء ( جعله ) اى جعل اللفظ ( بمعنى المأفوض  
 كخالق بمعنى المخلوق ) وفي الرضى ثم استعمل بمعنى المأفوض وهو المراد ههنا  
 كالقول بمعنى القول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما  
 اعتبر هذا دون الاول ليكون من قيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام

فإذا يكون حاله فقال ليسانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن  
 التاء (جنس لاجمع) بدليل تصغيره على كاي لان المفرد يصغر لاجمع وقال الرضى  
 وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع  
 على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على ما فوق  
 الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعنى كما ان تمرا جنس لاجمع وتمرة بالتاء  
 واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل  
 المقدّر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجعاً بدليل (قوله  
 تعالى اليه) اى الى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) انا فانا (الكلم الطيب) اى  
 العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة  
 الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان جمعا لماجاز توصيفه به لان كل جمع سوى  
 جمع المذكر السالم مؤنث على ماسيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس  
 لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضمير الجماعة واجب  
 وبوقوعه تميزا لاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لماسيأتى تفصيله (وقيل) هو  
 (جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول  
 ما فوق العشرة بلا قرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة  
 ومادونها بلا قرينة وما فوقها مع القرينة (حيث لا يقع) على شئ من الاشياء  
 (الا على الثلاثة) وما فوقها كاجمع حيث لا يقع الا عليه وما فوقه (فصاعدا)  
 الفناء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدّر تقديره حيث وقع على  
 الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى \* وما قال  
 هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم  
 بقوله (والكلم الطيب مأوّل ببعض الكلم) يعنى مأوّل بمحذف المضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر  
 صفة له والتصغير والتميز ممنوع لانه امر هين لا يدل على اصل مقنن (واللام  
 فيها) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام  
 الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فما يدل  
 على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير  
 من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فما يدل على استغراق الافراد  
 بحيث لا يشذ فرد منها نحو ان الانسان لفي خسر \* واما الثالث فما يدل على المعهود  
 فى الخارج نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على المعهود  
 فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد فى الخارج  
 وههنا اللام من القسم الاول يعنى ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر

هي والكلام مشتقان) الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتاسبهما في اللفظ والمعنى  
والمشهور في المناسبة العنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه فاشتقاق ضرب  
من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما  
هذا الاشتقاق فبعيد بعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة  
حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك﴾ كذا في الرضى (من الكلام)  
السكائن (بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال  
كلم يكلم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثانى وتحريك العين فيهما (وهو  
الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم الاثر الذى حصل  
في الجروح بسبب الجرح يقال كله اذا جرحه وفى الحديث ﴿زملوهم بكلومهم  
ودمائهم﴾ واللام في قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما)  
اي الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه  
(فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانوا طيبين وغما وانقباضا  
ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كثاثيره فى نفوس المجروحين غما وانقباضا  
وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلام بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر  
وقل (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كاجلهاء جمع جاهل قوله على ابن ابى  
طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء  
فى كلامه المعجز القديم بقوله ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ واذا كان الشاعر متبوع  
الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على رضى الله تعالى  
عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ  
من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اي الكلمة والكلام  
(فى النفوس) اي نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قل جراحت) جمع  
جراحة والمراد بهما ههنا ما لا يكون سببا ومؤثرا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة  
الالتيام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت لا يلتئم (اللسان ايها التيام) جمع سن  
بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرح القصير وانما سمي سنا لقصوره  
كالسن والمراد بهما ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف  
بالام الجنس (ولا يلتام) ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله (جرح)  
بمحذوف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى ﴿أهذا الذى بعث﴾  
اي بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللفظ ان اريد به معنى  
مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجراحة يعنى العضو المخصوص والمراد  
ههنا المصراع الثانى حيث قل ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام  
ما كلفه \* ولا قيد قوله من الكلام بتسكين الكلام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه





الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظ  
 ان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه  
 واما في الثاني فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من  
 حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف  
 لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وخالف السلف  
 فيهما لانهم كتبوها فأجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير  
 (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسأقي تفصيله (بحمد الله)  
 متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اى جعل المصنف الحمد لله  
 (جزأ) مفعوله الثاني (منها) الجار والمجرور صفة جزأ والضمير البار  
 راجع الى الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة كتبها لان  
 الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولاً ولا قلباً لانه ليس من شان المصنف ان  
 لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبي فعدم التصدير بالحمد الفعلى او القولى  
 او القلبي حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف  
 التفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واطهار التذلل  
 والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسأقي له  
 زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر  
 رسالة بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهر الصفات الكمالية  
 الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد أن يوقعه  
 فى عجب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلاة  
 على النبي عليه السلام والباء فى قوله (بتخيل) متعلق بقوله هضما وهو انماء  
 الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى  
 نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال  
 الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة  
 خبر أن وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخيل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه  
 كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتح الحين السابق الصالح من  
 حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد  
 (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتح الحين الطريق  
 اى على طريقتهما من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب  
 دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على  
 الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم  
 التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا)

والعلة المادية وهى ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلاته وتراكيبه وغيرها  
والعلة الصورية وهى ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة  
الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى  
لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد  
بالماضى للتثاقل واظهار الحرص وابرار غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز  
عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف  
(وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سائر يسأر  
من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر\* فالسؤر بقية ما اكل او شرب  
ومعناه الباقي ويحيى ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعو له  
انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء فى حقه او لا بالضمير العائده وثانيا بالعطف  
يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه  
ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتداء فى كل شئ يقال له فى ابتداءه  
مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب  
التحصيل) احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعنى  
لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق فى عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به  
(وما توفيقى) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل\* والتوفيق جعل الاسباب  
موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موافقا يعنى فما تكون اسبابى موافقة للمسببات  
بشئ من الاشياء (الا ب) معونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ  
وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فيحنئذ يكون المصدر مبنا للفاعل فالمعنى  
وما كونى او ما اكون مستعدا على الاقدام بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى  
وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالى  
موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى  
وما يكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كاقيل\* العبيد بى والله يتقدر\*  
وقيل هو الامر المقرّب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد  
تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ  
زاده (وهو حسبي) والواو للحال والجملة حال اى حسبي وكافى فى جميع مهماتى  
ومرادتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبي  
عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل  
كذا فى المطول او على حسبي عطف جملة على جملة فالخصوص محذوف  
تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿نعم العبد﴾ اى نعم العبد ايوب عليه  
السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال



في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قل للصبي الموصوف بالذكاء والفضل  
 (ضياء الدين) هذا لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول (يوسف) اسمه  
 عطف بيان (حفظه) اى يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم  
 جمع موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول (التألف والتألف) كلاهما  
 بمعنى واحد هو الغصة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف  
 اشد الحزن كذا في الصحاح يعنى حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون  
 حزيناً في الدنيا والاخرة (وسميتها) اى سميت الفوائد التي نظمها عطف  
 على نظمها والتسمية تعدى الى المتعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا وتعدى  
 الى الثاني بالباء نحو سميت ابني يزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد الضيائية)  
 وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية  
 وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم في اكثر  
 الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا  
 المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريبوب فالتفأل تنسب اليها وقيل  
 المقصود الاصل في التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا  
 فالنسبة الى الاول والمقصود الاصل في هذا الجزء الاول لان المصنف كانه وصفه  
 بالضياء كما وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عبدى لا منافى وفي ابن  
 الزبير يرمى وفي امرئ القيس قيسى قوله (لانه) علة للجملة التي هي قوله  
 نظمها اى لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف)  
 عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسرده وانما  
 اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام  
 من قبيل الابهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على  
 الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقرتين  
 عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود  
 وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو في الواقع  
 مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي متقدمة فيهما فلا  
 يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لاعلى  
 طريق التحقيق ويجوز أن يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف  
 المضاف في جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية  
 على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾ فلم يصح قول  
 من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة لما عرفت  
 فاعلم ان العالم اربع عندهم العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب

تعالى ﴿رب المشرقين ورب المغربين﴾ باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء  
 لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار  
 الجنس يعنى جنس المشرق و جنس المغرب ( الشيخ ) عطف بيان لقوله  
 المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته  
 او من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته  
 وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شىخت الرجل اى  
 وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف  
 الشيوخ ( ابن الحاجب ) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان  
 زمانه ( تعمده ) من الفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده  
 فهو مغمود وتعمده الله برحمته غمده بها كذا في الصحاح فيه استعارة تبعية  
 لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية  
 ايضا للتشبيه المذكور في النفس وتخيلية وهى اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد  
 للمشبه ( الله بغفرانه ) متعلق بقوله تعمده اى ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر  
 الشئ النفيس بالاثواب الفاخرة ( واسكنه ) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة  
 ( مجبوحه ) بالباء الموحدة من تحت بعدد حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده  
 واو وحاء كذلك على وزن فعوللة الشئ الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب  
 على الظرفية ( جنانه ) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا  
 الاول وهى فى الاصل الحديقة التى هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتغالها  
 على الاشجار والنخيل يعنى اسكنه الله وسط جنانه ( نظمها ) النظم الجمع يقال  
 نظمت اللؤلؤ اى جمعت فى السلك اى جمعت الفوائد الوافية ( فى سلك ) متعلق  
 بالنظم والسلك الحيط ( التقرير ) يعنى قرار داد \* والمراد به ههنا اما هذا  
 المعنى او المعنى العرفى وهو التلفظ باللفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى  
 التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد  
 التى هى المعانى يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالحرز فى السلك وجه  
 الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتزام وقيل التقرير  
 جعل الشئ فى قراره او الحمل على الاقرار والحمل على الثبات ابلغ فى مدح  
 الكتاب ( وسط ) عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهمة السلك مادام  
 فيه الحرز ( التحرير ) وهو التقويم والاضانة فيه من قبيل لجئ الماء اى جمعها  
 فى التقرير الذى هو كالسلك الذى فيه الحرز والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه  
 اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الأدنى الى الأعلى ( للولد ) متعلق بنظمها الولد المولود  
 ( العزيز ) نعل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به

الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيدكرها في كتابه على وجه  
الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة  
وان كان وضعها للامور المبصرة في مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه  
المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة  
اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعاني عنده  
كالمبصرات واستحق ان يشاربه الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة  
في حث الطالب على تحصيل المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ ( فوائد )  
خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما ستفيد من علم اوجاه او مال يقال  
فاد يفيد اذا ثبت فغنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والحلال  
( وافية ) من وفي الشيء اذا تم يفي مثل رمى يرمى وفيها على وزن فعل فغنى  
وافية كثيرة تامة لانقصان فيها واللام في ( حل ) متعلق بقوله وافية على تضمين  
معنى التعلق وللتضمنين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالاً منه  
وعلى هذا مغناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني  
ان يكون الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فيحذف يكون المعنى فهذه امور متعلقة  
حل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية  
قوله حل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره  
حل هذه الفوائد \* الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا  
الايضاح والبيان اى لايضاح ( مشكلات الكافية ) وبيانها مشكلات جمع  
مشكلة من اشكل اذا اشبه \* الكافية اسم كتاب لابن الحاجب ( للعلامة ) صفة  
الكافية في تقدير الكائنة له من حيث التأليف احوال منها وهي مضاف اليه  
للمشكلات وهي مفعول به للمصدر ليكون مينا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز  
الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز  
ان تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ﴿ واتبع ملة  
ابراهيم خنيفا ﴾ حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم خنيفا ومن اراد تحقيق المرام  
فليطالع العصام ( المشتهر ) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا  
كما يقال فلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة  
كتاء نسبة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناه عن الوصف بالفضائل  
تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح ( في المشارق )  
متعلق بالمشتهر وبيان لحل الاشتهار ( والمغارب ) عطف عليه وانما جمعهما  
اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلا اعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم  
لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثنى في قوله

علم ان الضمير له  
فعل بانه الحقيقي  
آخرا في اسم الذي  
عليه ذكر من تعلقات  
المذكور اصلا والحمد  
لجعل الحمد في اصلا  
في قوله لا تشتمل  
تبر ولا تنكبه  
مكتم



لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفالسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل  
 اصله اول على وزن فرس قلبت الواو انما لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى  
 الرويتين نظم الشاطبي حيث قل \* فابداله من همزة داء اصلها \* وقد قل  
 بعض الناس من واو ابدلا \* ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي ( واصحابه )  
 بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع  
 على صحاب وصحابان كجياح وشبان \* ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وخدمه او خدم خدمته واختلف في تفسيره وهم عند وفاته عليه  
 الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه  
 السلام لقوله عليه السلام ( اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ) كذا في حاشية  
 المطول ( المتأديين ) صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف  
 والتفسير للايهام الناشئ منه \* تقديره وعلى آله المتأديين واصحابه المتأديين حذف  
 الوصف الاول اختصارا او ذهابا الى الاجال والتفصيل والايهام والتفسير \* الادب  
 من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس  
 فلان الآل والاصحاب كانوا متأديين باآداب نفسه عليه الصلاة والسلام  
 وادب نفسه التخلق بخاق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 كما قل الله تعالى ( انك لعلى خاق عظيم ) وهو خاق القرآن الكريم واما ادب  
 الدرس فلان النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قل عليه السلام  
 في اثناء وعظه ( الاهل بلغت ) قلوا بلى قل ( فليبلغ الشاهد الغائب ) والاصحاب  
 كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه السلام اباهم ( با دابه ) جمع  
 ادب يعني اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام  
 لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب براعة الاستبلال لان  
 النحو قسم من الادب ( وبعد ) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف  
 المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر  
 في موضعه \* تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله  
 والعامل فيها اما المقدرة لان ما قبل بعد مظنة اما يدل عليه الفاء في قوله فهذه  
 اولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على  
 انه لا منع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اما لتبابتها  
 عنه ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه  
 كل عامل ( فهذه ) اشارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على  
 تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية او اشارة الى مافي الذهن  
 بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفي محشى عصام اي هذه

(٣) قوله كتبت بالواو) فيه نظر لان كتب لفظ الصلاة والزكاة بالواو ليس على

ان جنس الحمد او كل الحمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمده عليه وهو المكان او ما يحمده به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحمد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر \* اما لفظا فلرعاية السجع لئلا معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا فيحصل السامع معيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة (٣) كتبت بالواو كالزكاة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدا (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولى الحمد \* والنبي امام من النبوة وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فاعل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبي على وزن جرى وعلى الاول نبيو مثل غبو سمي به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فاعل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها النبي بلغ ما انزل \* الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس \* و اضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد تكون جنسية واستغرافية فالعنى حينئذ والصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه \* وانما قل على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اخرى اعنى اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلاة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلاة لمابعة النبي عليه الصلاة والسلام كما انهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى والله العزة ورسوله وللمؤمنين \* يقال آل الرجل نفسه واهله وعباده واتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاحصاء تخصيصا بعد التعميم يعنى يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احق بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح \* واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه فيتكرر الدعاء لهم آله واقرباءه او الال اصله اهل قلبت الهاء همزة

اطلاقه بل  
على رسم  
المصحف  
العشاني  
رضي عنه  
ربه الغنى  
وفي غيره  
يكتبان  
بالالف كما  
قل العاصم  
في حاشيته  
على القاضي  
والصلوة  
بالالف  
قالوا ليس  
بحسن  
ورسوم  
المصحف  
لا تقوم  
حجة اذ  
اصلها  
صلوة بفتح  
السلام  
ويحتمل  
السكون  
اذ كتبا  
يستحق  
قلب الواو  
الف كما  
علم في محله  
(لمصححه)



الجلد الاول من حاشية محرم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر كتابه بالحمدلة بعد المسئلة اقتداء بالقرآن العظيم \* وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم \*  
فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم \* وهو الوصف بالجميل على  
الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان  
فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعنى سواء وصل من جانب  
المحمود نعمة الى الحمد فحمدله مكافاة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم  
يصل مثل حمدت زيدا على حسنه \* واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام  
باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون  
الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان  
في مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني فقط  
في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس والاستغراق  
ولا يكون للعهد اذا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه)  
اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن \* وهو ضد العدو من الولي بمعنى القريب  
وكل من ولي امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولي  
امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائز ان \* اما على الاول  
فالمعنى جنس الحمد او كل حمد يحب كل حمد على ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق  
والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد  
لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الاحمد او حمد من يحبه \* واما على الثاني فالمعنى



الجزء الاول من حاشية المولى \* محرم \* على الشرح الشريف \*  
والكشف اللطيف \* المسمى بالفوائد الضيائية \* وهى فى علم  
النحو كافية ووافية \* للعالم العامل الكامل \* والزاهد المكمل  
الفاضل \* المولى عبد الرحمن بن محمد الجامى \* على متن  
الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق \* والفهامة  
المدقق \* المشتهر فى المشارق والمغرب \* كاشتهار الشمس  
بين القمر والكواكب \* الشيخ ابن الحاجب \* تعمدهم الله تعالى  
بغفرانه \* وبوأهم فى اعلا غرف جنانه

طبع فى المطبعة النفيسة العثمانية \* لزال شرفها الى يوم القيامة \*







الم	١٠
م	٤٢
الاسم	٤١
خواص الاسم	٥٢
فالمعرب	٥٥
الارب	٦٧

PJ  
6101  
I172J336  
1890  
V.1  
C.1  
ROBA

